تنسيق ورفع محمود العثماني

طرابلس

من 1510 الى 1850

تأليف
كوستانزيو برنيا

تعريب
خليفة محمد التليسي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

تنسيق ورفع محمود العثماني

طرابلس

من 1510 الى 1850

تأليف
كوستانزيو برنيا

تعريب
خليفة محمّد التليسي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

تنسيق ورفع محمود العثماني

الطبعة الاولى
1394 و.ر ـ 1985 م

الكمية المطبوعة
3000 نسخة

رقم الايداع
دار الكتب الوطنية
بنغازي

حقوق الطبع
والاقتباس والترجمة
محفوظة للناشر

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص.ب 17459 مبرق (تلكس) 30098 "مطبوعات"

المقدّمة

الحقيقة التي لا مفر من الاعتراف بها أن أغلبية الدراسات العلمية الجادة التي كتبت عن ليبيا كانت باللغات الأجنبية، وأن الذين كتبوها أجانب، تفاوتت مقاديرهم في العلم، وحظوظهم من الاطلاع، وظروفهم التي كتبوا فيها، فهم بين رحالين دفعتهم المغامرة إلى الجري وراء المجهول، وبين مكتشفين كانوا الطلائع الأولى للاستعمار الأوروبي، وبين علماء ومتخصصين وقناصل ورسميين، رأوا وسمعوا، أو اطلعوا ونقبوا، ثم كتبوا رسائل ويوميات وكتباً، جمعت الكثير من الحقائق عن ليبيا، وأماطت اللثام عن جوانب من الحياة فيها، كان يسودها الغموض، أو كانت تنتظر اليد التي تلامسها وتتعرف عليها وتبرزها واضحة أمام الأنظار.

وإذا كانت الدوافع التي أدت إلى بعض تلك الدراسات والمجهودات دوافع استعمارية أملاها الحرص على المصالح الخاصة، واختفت وراءها نية الاستغلال والسيطرة والتوسع، فإن ذلك لا يجردها من أهميتها، ولا يغض من قيمة الحقائق التي تضمنتها، ولا يطعن في كفاءة الذين قاموا بها، فالعين

الفاحصة تستطيع أن تميز الحقيقة بنصاعتها، وتختار من بين الركام الجواهر المقدسة، ولا يخطئها النظر إلى نزعات التحيز والتعصب، وملاحظة التجني والمبالغة وإدراك المقاصد الخفية وراء الأسطر والكلمات.

ونحن في نهضتنا العلمية التي نأخذ بأسبابها في سعي حثيث ورغبة ملحة وسباق لاهث مع الزمن، لا نستطيع بأي حال أن نستغني عن المؤلفات الأجنبية التي كتبت عن ليبيا أو نخرجها عن دائرة اهتمامنا، بل إننا لا نجد المنطلق إلا من تلك الكتب، ولا نهتدي في سيرنا إلا على القبسات التي أشعتها، فهي المصادر الرئيسية التي نرجع إليها، وهي الإشارات التي سبق وضعها في الطريق أمامنا، والتي لا بد لكل سائر فيه أن يترسمها ويعتمد عليها، رغم كل المساوىء التي قد تنطوي عليها، ورغم الأهداف الشخصية التي قصدت من ورائها.

ومن هذه الأهمية الكبيرة للمؤلفات الأجنبية التي كتبت عن ليبيا، تنبثق الدعوة إلى ضرورة القيام بترجمة هذه الكتب أو ترجمة الأهم منها حتى تكون مراجع ميسرة لدي الدارسين والباحثين من أصحاب التخصص، ومصادر تستقي منها طبقة المثقفين ومحبو الاطلاع المعلومات عن بلادهم وشؤون وطنهم، والمعرفة بكل الجوانب المضيئة والقاتمة في ماضيهم، وأسباب الضعف والوهن التي أدت إلى انتكاسة أمتهم ووقوعها ضحية لمطامع الطامعين وجشع المغامرين.

وإذا كانت الدعوة إلى ترجمة الكتب الأجنبية التي كتبت عن ليبيا لم تتبلور بعد في عمل جماعي منظم، ولم تحظ بالتبني الرسمي على مستوى الهيئات المختصة، فقد ظهرت جهود فردية مباركة في هذا الاتجاه، ونهضت همم وطنية بهذا الواجب، في حدود إمكانياتها والفرص التي أتيحت لها، وهي مجهودات -على قلتها- تحمل الوفاء الوطني والإخلاص العلمي، وتستحق كل إشادة وإكبار.

من أولئك النفر الذين تصدوا لترجمة الكتب الأجنبية عن ليبيا الأستاذ الأديب خليفة التليسي الذي دلل في الماضي على إجادته الترجمة الأدبية، واليوم يضيف دليلاً آخر على إجادته الترجمة التاريخية بتعريبه لهذا الكتاب.

ورغم ما يصاحب الكتب التاريخية عادة من بعض الجفاف نتيجة لكثرة الأسماء والأعلام والتواريخ فقد استطاع الأستاذ خليفة أن يبتعد بترجمته عن هذا الجفاف ويضفي عليها من براعته في الصياغة ثوباً جذاباً، ويجعل الكتاب بأسلوبه المشوق ممتعاً يستهوي القارىء ويشده إليه شداً من أول سطر فيه حتى نهايته، وذلك توفيق للأستاذ خليفة يشهد له بالتمكن والجدارة للتصدي لمثل هذه الكتب القيمة.

والكتاب يتناول فترة من أدق فترات التاريخ وأهمها، وهي الفترة الممتدة من سنة 1510 إلى سنة 1850، أي العهد التركي الأول وعهد الأسرة القره ما نلية وأوائل العهد التركي الثاني، وتأتي أهمية هذه الفترة التاريخية من أنها شهدت مولد الأطماع الاستعمارية وتفتحت فيها عيون أوروبا على الوطن العربي، كما أنها تمثل الجولة الأخيرة المريرة في الصراع بين آخر معاقل الحضارة الإسلامية، وبين مناوئيها الذين تربصوا بها الدوائر قروناً طويلة وأرادوا خنقها منذ الحرب الصليبية الأولى.

جـ 28

إن كثيراً من المآسي التي تجرع العالم العربي مرارتها والتي لا تزال آثارها تنسحب عليه حتى اليوم، نسجت خيوطها الأولى في تلك الفترة، ووضعت أسسها وقواعدها قبل تنفيذها بقرنين أو ثلاثة، ولذلك فإن دراسة التاريخ الليبي الحديث وتاريخ المنطقة بأسرها تعتمد أساساً على الفهم الدقيق لتلك الفترة التي يتناولها الكتاب، وإدراك المسارب الخفية التي كانت تسير فيها الأحداث والوقوف على المؤامرات والدسائس التي كانت تدبر بشتى الطرق والوسائل ضد أمن المنطقة العربية ووحدتها، تمهيداً لاحتلالها وقطع آخر نفس للمقاومة فيها.

وقد تعرض الكتاب لهذه الفترة بشيء من التفصيل لا أعتقد أنه توفر لكتاب آخر، وزخر بالأحداث الكثيرة التي تساعد في الكشف عن طبيعة هذه المرحلة الحاسمة واستطلاع دقائق الحياة التي تموج فيها، وتضمن معلومات وافرة تكفي لإلقاء الضوء أمام المستكشف المستجلي، وتجيب عن الأسئلة الرئيسية التي تكون المفتاح الأساسي لمجاهيلها وخفاياها.

وطريقة العرض في الكتاب تختلف عن الطريقة التقليدية في سرد الوقائع سرداً جافاً، وتبتعد عن الأسلوب المعهود في تناول الولاة والحكام حسب ترتيبهم وتعاقبهم الزمني فقط، فهو يسرد الحادثة في موضعها المناسب من الكتاب ويشرح ظروفها التي نشأت فيها والدوافع التي أدت إليها ويربطها بغيرها من الأحداث السابقة أو اللاحقة، ويبرز مدى تأثيرها في الاتجاه العام لسياسة الدولة.

وكثيراً ما يتجاوز الظواهر فيتوغل في بواطن الأمور ويعطي التفسيرات الخفية التي لا ينبىء عنها سطح الواقعة، ويجتهد في تحري الحقيقة وربط الأحداث ببعضها حتى تكتمل الصورة في ذهن القارىء، ويلمس جذور الحدث العميقة التي قد تخفي عند النظرة العابرة. وهو حين يتناول الولاة والقواد والشخصيات يتعرض لذكر خصائصهم وميزاتهم، وتاريخ نشأتهم ودرجة طموحهم، وظروف تعيينهم، ومنزلتهم في الذكاء والحكمة وبعد النظر، وعلاقاتهم مع الآخرين ومدى قوتهم في الأوقات الحرجة، وقدرتهم على ضبط الأمور في الأزمات العصيبة، أي إنه يرسم صورة واضحة للشخصية حتى لتستطيع أن تحدد نجاحها من أخفاقها، وتقدر مدى حظها من التوفيق، قبل أن تعرف بقية التفاصيل.

ويعتمد مؤلف الكتاب في استقاء مادته على الوثائق الرسمية والمراسلات المحررة وكتابات الذين سبقوه، وهو عندما يلاحظ وجود فجوة في الأحداث لا يستطيع ملء فراغها، أو تلح الواقعة على سؤال يحتاج إلى إجابة، لا يترخص من عنده ولا يرجم بغيب بل يصرح بأن الوثائق تعوزه في هذه الناحية، وإن المراجع التي بين يديه لا تسعفه بالإجابة الصحيحة، وهذا صدق تمليه الأمانة العلمية وموقف يدل على نزاهة المؤلف.

وهذه الطريقة في التأليف التي أتبعها مؤلف الكتاب، هي الطريقة العلمية المنهجية التي تتوافق مع أحسن أنماط التأليف وأدناها إلى الإفادة، وهي ميزة تذكر للكتاب، على الرغم مما يبدو أحياناً من بعض التعسف في التفسير أو تأثر بالعواطف في بعض الاستنتاجات.

والكتاب يتميز - بالإضافة إلى استيعابه الفترة التاريخية التي يتناولها، ووضوح منهجه العلمي - بأنه يبرز دور ليبيا في أحداث البحر الأبيض المتوسط خلال تلك الفترة، وفي الدفاع عن الإسلام والمسلمين عامة، كدور إيجابي فعال له قوته ووجوده وله تقديره ووزنه. فالقرصنة التي كانت تمثل في ذلك الوقت الهيبة السياسية والرهبة العسكرية كانت لليبيا فيها أمجاد عظيمة ومكانة كبيرة، هيأت لها محل الاحترام في المنطقة، واجبرت دول البحر المسيحية على تقديرها والخشية منها وشراء رضاها بدفع الضرائب والأتاوات السنوية.

إن الكتاب يظهر مدينة طرابلس كأحد المعاقل الرئيسية في حوض المتوسط، فإليها وحدها تخف حملات الأعداء العنيفة لاستشعارهم بخطورتها واقتناعهم بأهميتها، ومنها تنطلق مراكب القرصنة الليبية القوية التي كانت تدافع عن هيبة المسلمين وتثير الرعب في قلوب الأعداء، وترد كيد المطامع التي كانت تتربص بالعالم الإسلامي، وتبحث عن منافذ الضعف للتسرب إليه والاستيلاء على أرضه وتقويض مقوماته.

والاحتكاكات الكثيرة التي حدثت بين طرابلس والدول الأوروبية، والاتفاقيات التي كانت تعقد بينها وبينهم، والمبالغ السنوية التي كانت تدفع لها تجنباً لإثارتها وتأميناً للسفن من سطوة قرصنتها كل ذلك يعكس مدى الأهمية الكبيرة التي كانت لليبيا في المنطقة، ومدى الهيبة التي كانت تتمتع بها بين الدول.

إن ليبيا الإسلامية أثبتت وجودها في تلك الفترة كند كفء عنيد أمام دول أوروبا الكبيرة وكقلعة أمامية ضخمة ساهمت في صد الغزو الصليبي على العالم الإسلامي وكان صمودها أمام المطامع صخرة تكسرت عليها كثير من المحاولات وأثرت في تأجيل موعد المحنة سنين طويلة.

ولقد كان البطل الإسلامي العظيم درغوت باشا يحلم بتأسيس دولة في الشمال الأفريقي تكون عاصمتها ومركز ثقلها طرابلس. ولم يكن هذا الترشيح من درغوت العبقرية الفذة والشخصية النادرة، مجرداً من الاعتبارات فهو يعلم

مكانة طرابلس كحصن منيع على البحر الأبيض المتوسط ويدرك دورها الفعال في الانتصارات الحاسمة التي أحرزها ولمس بنفسه القدرة الحربية التي يتمتع بها الليبي، كان يعتز كثيراً بشجاعة الجنود الليبيين ويفخر بصمودهم وجلدهم على القتال ويعتمد عليهم في المقام الأول عندما يهم بحملة أو يقوم بحصار.

ولقد أظهر الكتاب بصورة جلية وحدة المشاعر الإسلامية، وارتباط العالم الإسلامي بمصير واحد، لا بالنسبة للمسلمين أنفسهم فحسب، بل بالنسبة للنظرة التي ينظر بها المسيحيون إليهم. فهو يثبت أن التحدي الصليبي اتخذ لنفسه وجهة جديدة بعد أن مني بالهزائم المتكررة في الشرق ويفهم من الأحداث التي يستعرضها أن الدول المسيحية في ذلك الوقت كانت تتصرف بدوافع النعرة الصليبية وأنها كانت تلون نظرتها إلى العالم الإسلامي بلون واحد، لا فرق بين الشام في المشرق وليبيا أو تونس في المغرب.

إن فرسان القديس يوحنا الذين يمثلون الصليبية في أشد درجاتها تعصباً وغلواً، ولوا وجوههم شطر ليبيا عندما أخرجوا من آخر معاقلهم في «رودس» وكانوا يهدفون من وراء حملتهم على ليبيا تعويض «رودس» وإيجاد موطىء قدم لهم في العالم الإسلامي يعيد لهم هيبتهم ويحفظ بقية من ماء وجوههم الذي أراقه الأتراك في جزيرة «رودس».

وانطلاقاً من هذه الحملة الصليبية الواضحة في شعاراتها وأهدافها، والتي يفتتح بها الكتاب موضوعاته تتوالى الحملات المسيحية الأخرى، متسمة بنفس الروح، ومندفعة بنفس الدوافع الصليبية، وطاوية تحت جناحها كل الدول الأوروبية بدون استثناء، وهي وأن تقنعت بأقنعة أخرى، واندست وراء أسباب شكلية - تسير في نفس الخط الذي رسمته حملة فرسان القديس يوحنا، وتنفذ جميع أغراضها ومقاصدها.

ويقف في الطرف المقابل المسلمون وحدهم، يواجهون التحديات من كل جانب ويتعرضون للضربات من كل صوب، ويقاومون الغزو في كل جبهاته،

وعلى الرغم من تشرب الضعف في مفاصل المسلمين آنذاك نتيجة لأفول نجمهم الحضاري وتقلص ظلهم نهائياً من فردوس الأندلس، فقد استطاعوا أن يقفوا بصلابة عنيدة أمام هذا المد، ويسطروا بطولات نادرة أدهشت أعداءهم وانتزعت منهم الاعتراف بقوتهم وشجاعتهم.

والذي يدعو إلى الإعجاب حقاً في هذا الصراع، أن بعض الداخلين في الإسلام من أصل مسيحي كانوا أشد غيرة وحماسة على الإسلام، ودافعوا عنه أكثر من أبنائه الذين ورثوا الدين عن آبائهم، وقدموا تضحيات جليلة خلدت اسمهم في تاريخ النضال الإسلامي.

وصاحب الكتاب يحاول أن يرجع قوة الشخصية والنبوغ لدى هؤلاء الداخلين حديثاً في الإسلام إلى تكوينهم الأصلي ومنبتهم المسيحي الذي ترعرعوا فيه، فهو يشيد دائماً بكفاءة الولاة والقواد من هذه الطائفة، ويثني على ذكائهم وجدارتهم وحسن تصرفهم في الأمور وحنكتهم السياسية وجاذبيتهم الشخصية، ملمحاً إلى أن ميزاتهم انطبعت في نفوسهم قبل اعتناقهم الإسلام، ومتأثراً بعاطفته الدينية التي لم تنطفىء جذوتها حتى بالنسبة لأولئك الذين تخلوا عن المسيحية وانفصلوا نهائياً عن أقوامهم.

والحقيقة أن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا شيئاً مذكوراً قبل إسلامهم، ولم يكتب لهم سطر من المجد في حياتهم الأولى، ولو كانت البيئة الأصلية سبباً في ظهورهم لنبغوا بين قومهم وتألقوا وهم مسيحيون، خاصة وأن معظمهم أسلم في سن الاكتمال والنضج.

ونحن لا ننكر أن هذه الطائفة كانت على جانب من الذكاء والفطنة وحسن الاستعداد، ولا ندعي بأن البيئة المسيحية عقيمة عن ولادة النوابغ، ولكن الثابت تاريخياً أن مميزات هؤلاء لم تتفتح إلا في ظل الإسلام، ولم يحدث الانقلاب في شخصياتهم إلا بعد دخولهم في الدين الجديد، مما يدل على أن الإسلام هو الذي ألقى فيهم الشحنة التي فجرت مواهبهم، وهو الذي فتح كوة النور أمام الاستعدادات التي كانت مطمورة فيهم من قبل. وهذا يكفي في

إرجاع عظمة هؤلاء إلى قوة الإيمان الذي خالطت بشاشته قلوبهم، وإلى فعالية العقيدة الإسلامية وتأثيرها وقدرتها على التغيير والتبديل.

وما دمنا بصدد الحديث عن الصراع الإسلامي الصليبي الذي يبرز كأحد ملامح الكتاب العامة؛ فإنه يجدر بنا أن نعرج إلى أهم مظهر في هذا الصراع، وأقوى وسائله وميادينه، وهو نشاط القرصنة.

إن القرصنة في تلك الفترة لم تكن أعمال نهب وسطو كما يصورها البعض، ولم تكن وسيلة من وسائل اللصوصية والمغامرة، وإنما كانت نوعاً من الجهاد حددته طبيعة المرحلة، وأسلوباً في الصدام حتمه تطور الوسائل في ذلك الوقت، وميداناً للصراع بين الخصمين المتقابلين. إن كلا الطرفين كان يزاول القرصنة، لأنها كانت ضرورية للحماية وبسط النفوذ والحفاظ على الهيبة، وكانت وسيلة العصر الحربية المتقدمة، ولو لم يتمرس المسلمون بالبحرية وفنونها ولم يصعدوا نشاطهم في قرصنة البحر الأبيض، لضاعوا لقمة سائغة في أفواه المغامرين الأوروبيين ولأبادتهم حملات القرصنة المسيحية من أول اصطدام.

إن القرصنة الإسلامية كانت جهاداً في سبيل الله، ويحكي الكتاب أن مراكب طرابلس كانت تلتقي في عرض البحر مع مراكب تونس والجزائر، فتتبادل التحية والمجاملات معها ولا تمسها بسوء، ولو كانت القرصنة نهباً وسلباً لما كانت تميز بين المسلم وغير المسلم ولكان همها الغنيمة أينما كان مصدرها.

وكانت شؤون القرصنة تنظم باتفاقيات دولية، بل إنها كانت الموضوع الرئيسي للاتفاقيات في ذلك الوقت، وهذا يضفي عليها صبغة من الشرعية المتعارف عليها، ويعطيها معنى الحالة الحربية التي تنظمها نوعية العلاقة بين الدولة والأخرى.

ومؤلف الكتاب لم يغب عن ذهنه هذا الفهم للقرصنة فهو يعتبرها نشاطاً رئيسياً تباشر به الدول الإسلامية والمسيحية على السواء سيطرتها وهيبتها ويبرز دور الاتفاقيات المعقودة في إضفاء جو الهدوء على سماء العلاقات، ويذكر استياء الولاة وغضبهم من خرق الاتفاقيات أحياناً على يد الغوغاء، وإنزالهم العقاب

الصارم بالعابثين بنصوصها، على اعتبار القرصنة حرباً تنظمها أصول وقواعد، ونشاطاً تتحكم فيه الاعتبارات السياسية للدولة.

وعند الحديث عن الأسرى الذين يؤسرون في عمليات القرصنة، يبالغ المؤلف أحياناً في وصف القسوة التي يلاقونها على أيدي المسلمين، ويضخم من حياة البؤس التي يعيشونها في الأقبية والحمامات، وكثيراً ما يسميهم بالتعساء مبدياً عطفه الشديد عليهم باعتبارهم من بني جلدته وإخواناً له في الدين.

ولكن المؤلف يغض النظر عن نوع المعاملة التي يلقاها الأسرى المسلمون على أيدي المسيحيين ولا يخصهم بشيء من تلك العاطفة الحارة التي يخص بها أبناء جنسه، وإن كان يشير إلى أن الوالي المسلم يمعن في تعذيب أسراه ويتحامل عليهم بالعنت، عندما يبلغه أن المسلمين الواقعين في الأسر يعاملون في البلاد المسيحية بقسوة فظيعة ويتعرضون لاضطهاد واحتقار شديدين.

وهذا اعتراف ضمني من المؤلف بأن التعذيب الذي يصور غلظته لم يكن إلا رد فعل للقسوة التي تزاول مع الأسرى المسلمين وكمعاملة بالمثل ورد الصاع بالصاع.

ومن خلال مواطن كثيرة في الكتاب يورد المؤلف مواقف كثيرة تدل على تسامح الولاة المسلمين وإنسانيتهم أزاء الأسرى، فهم يطلقون سراح المجموعات منهم بمجرد إبرام الاتفاقية مع الدول التابعين لها، وفي المناسبات الكثيرة تكون إحدى بوادر الفرح والابتهاج منح الحرية لعدد من الأسرى وغالباً ما يكافأ الأسير الماهر، أو الذي تطول مدته في الأسر بإطلاق سراحه وإعادته إلى أهله، كما كان الافتداء متبادلاً باستمرار مع البلاد المسيحية.

ومع ذلك فإن المؤلف لا يكف عن سكب عطفه على الأسرى المسيحيين ووصفهم بالتعساء الذين وقعوا ضحية البربرية الإسلامية كما يسميها.

الواقع إن موضوع الأسرى لم يكن الموضوع الوحيد الذي ترتفع فيه حرارة العاطفة لدى المؤلف نحو بني جنسه، فهو كثيراً ما يترك لعاطفته الدينية أن تسيطر على الموقف وتفسر الأحداث وتلون الأشياء بنظرتها الخاصة، حتى يبدو

مغالياً منحازاً، إنه يبالغ مثلاً في عدد القتلى من المسلمين بينما يقلل من قتلى المسيحيين، ويحاول دائماً أن يخلع على أبناء جنسه البطولات الخارقة والمعجزات الباهرة، ويقف معجباً بصمودهم وشجاعتهم وتضحياتهم التي لا تدانيها تضحية كما أنه يهتم اهتماماً خاصاً بالإرساليات التبشيرية، ويمنحها النصيب الأوفر من حماسته وحبه وعطفه ويعبر عن الامتعاض الشديد ضد الذين يتخلون عن دينهم المسيحي ويدخلون في الإسلام، مُعلِّلاً ذلك بالاضطهاد والقهر الذي يلاقيه المسيحي مما يضطره إلى التخلي عن دينه تحت وطأة العذاب القاسي الذي يعانيه.

مثل هذه المواقف كثيرة مبثوثة في ثنايا الكتاب، وهي قد تثير بعض القراء وتصدم وجدانهم الديني، ولكن لا ننسى إن المؤلف قسيس مسيحي وعليه فلا نستغرب أن يظهر علينا بمسوحه بين الحين والآخر، ولا يجب أن نتأثر حين يلمس مشاعرنا فهو مهما بدا محايداً نزيهاً فلا بد أن يطغى عليه تأثره بدينه وينحاز وبعاطفته لبني جنسه.

وأنا لست مع الذين يميلون إلى حجب الإساءات الموجهة إلينا وإلى قيمنا وإخفاء وجهات النظر التي تثيرنا أو لا تلتقي مع أفكارنا، وأرى أنه من الأفضل لنا أن نقرأ ما يقال لنا وعلينا، وأن نتعود الاستماع إلى التهجم كما نستمع إلى الإشادة والمديح، لا إقراراً بما يقال، ولا استكانة واستسلاماً للصفعات، بل لكي نعرف آراء الآخرين عنا ومشاعرهم الحقيقية نحونا، ولنتيح للدارسين والباحثين أن يدرأوا الشبهات بالمنطق والحق، ويدحضوا الافتراءات بالدليل العلمي، ويطهروا تاريخنا من الألغام المبثوثة فيه ظلماً وعدواناً.

إننا يجب أن نتذرع بشيء من الصبر والأناة، ونتحلى بضبط النفس ونتخلى عن حساسيتنا المفرطة حين نقرأ أو نسمع ما لا يرضينا من الآراء، لأن هذه الآراء التي كثيراً ما يدفع إليها ضيق الأفق وسوء الفهم عند أصحابها، هي بمثابة الأشواك التي لا بد أن نتحمل وخزها لكي نصل إلى الورود فنقطفها.

ومع المبالغة التي قد يشتط فيها المؤلف، وسيطرة العاطفة عليه في بعض

النواحي فإن تلك المبالغة وتلك العاطفة قد تكونان أحياناً سبباً في كشف الأشياء الخفية وعاملاً مفيداً في فهم الحقيقة المجردة، فالتنويه بدور الإرساليات التبشيرية في الكتاب مثلاً، وتخصيص المؤلف جانباً من اهتمامه المتزايد بها وبنشاطها يعطينا الانطباع عن المهمة الخطيرة التي كانت تضطلع بها الإرساليات لصالح أطماع دولها، وحقيقة الدور الذي كانت تلعبه على المستوى السياسي. فلقد كانت الإرساليات تتمتع بصلاحيات واسعة، وكانت القنصليات تحميها وتيسر مهمتها. وكان المبعوثون يتنقلون بحرية، ويتسربون داخل الأوساط، ويجمعون المعلومات ويكتبون الرسائل لدولهم وكثيراً ما كانوا يجابهون الولاة، ويتدخلون في الشؤون السياسية بانتحال أي حجة ويتوغلون في البلاد وقلب الصحراء جرياً وراء الحصول على المعلومات وتنفيذ المخططات المعهود إليهم تنفيذها.

إن الإرساليات التبشيرية كانت تمثل الغزو الصامت من الداخل، وهو غزو لا يقل خطورة وشأناً عن الغزو الخارجي المسلح، بل هو تمهيد له وطليعة تسبقه.

ونحن حين نسجل على المؤلف بعض المبالغات واندفاعات العاطفة باعتبارنا مسلمين، فإنه ينبغي ألا نتجنى عليه وألا نغمطه حقه من التقدير ولا نغض من مجهوده الكبير في تأليف الكتاب. فالحق أنه أنصف المسلمين في كثير من المواطن، ونطق بالحقائق التي تشرفهم بكل أمانة وندد ببعض الإساءات التي أرتكبها قومه، وأشاد بمواقف الرجولة والخلق التي تجلت في تصرفات بعض المسلمين وسلوكهم، ولقد أضفى على البطل الإسلامي العظيم درغوت من أوصاف البطولة الفذة والشجاعة النادرة والكفاءة الممتازة ما يعد بحق شهادة قيمة وتكريماً عظيماً لهذه الشخصية الإسلامية الكبيرة. لقد أطراه بالمديح وأثنى على مواهبه وأبدى أعجابه الشديد به في غير ما مرة. وهو لا يخفي أعجابه أيضاً بالنسبة للآخرين الذين يظهرون امتيازاً ويملكون خصائص طيبة، ولا يتردد في الإشادة بالنوايا الحسنة التي تصاحب بعض الأعمال أو المواقف التي تستحق التقدير والإكبار. وبعد فإن الكتاب بما يعرضه من صفحات الماضي المشرقة والقاتمة، وما يسجله من حسنات ومثالب، على درجة كبيرة من الأهمية جدير بأن

يقرأ ويدرس ويحتل مكاناً لائقاً في المكتبة الليبية. وإن تعريبه لمجهود يذكر للأستاذ الأديب خليفة التليسي بكامل التقدير، وعمل يشكر على إخراجه لمكتبة التاريخ الليبي والإسلامي. وإنها لخطوة موفقة نرجو أن تتلوها خطوات ومساهمة جادة تمثل إضافة ممتازة لرصيدنا الثقافي.

وعلى الله قصد السبيل. عبد اللطيف الشويرف

الفصل الأوّل

- من رودس إلى طرابلس الغرب
- طرابلس سنة 1500 .
- الاحتلال الأسباني 1510 .
- خير الدين بربروس .
- 1501 — 1546 .
- مراد آغا .
- درغوت باشا .
- حصار طرابلس واستيلاء الأتراك عليها .

في مساء اليوم الأول من يناير 1523 كان في وسع السلطان سليمان الثاني، أن يتأمل من أعالي الأبراج التي تحيط بجزيرة رودس التي سقطت في يده، بعد حصار دام ستة أشهر، أسطولاً صغيراً يغيب في الضباب، متجهاً نحو الغرب.

كان يبحر تحت أمرة الكونت فيليب فلليبرس دي لسلي آدم Conte Filippo Villiers L'Isle Adam المرشد الأكبر لهيئة فرسان القديس يوحنا، وهي الهيئة التي اتخذت فيما بعد إسم فرسان مالطا. لقد جمع حوله، البقية الباقية من رجاله. كانوا حوالي ثمانية آلاف رجل من الذين دافعوا عن رودس، ضد جيش، قوامه مئتا ألف جندي، سقط منهم أثناء هذا الحصار العسير، أربعة وأربعون ألفاً[1]. وعلى السارية الرئيسية، كانت سفينة القيادة ترفع - بدلاً من علم المنظمة - علم العذراء ذات الآلام السبعة، علامة على الحداد الكبير، والحزن العميق، لضياع رودس، آخر الحواجز، وأقدرها على حماية المسيحية في

(1) هذه المبالغات التي يلجأ إليها عادة في تبرير انهزامهم (العرب).

الشرق. لقد فقد نظام الفرسان أحسن معاقله وأقواها. (كانت رودس تضم خمسة عشر برجاً كبيراً، والقلعة وسكن المرشد الأكبر، والأديرة الفسيحة، والكنائس الرائعة، وقصور الفرسان، ومنازل مجهزي السفن، وحصونها الخمسة، وميادينها الجميلة والميناءين، وريفاً غنياً، وسكاناً من مختلف بقاع العالم، يرددون لغات مختلف الأجناس، كانت رودس جوهرة الشرق)[1].

في ظل ذلك العلم الحزين، كان هؤلاء الرجال الذين خرجوا من الحصار، يحملون آثار المعركة من جراحهم الجديدة، وهي تنزف تحت مسوحهم الدينية. كانوا يمخرون البحر الأبيض المتوسط بحثاً عن رودس أخرى، وعن محاولة انتصار جديدة ينتقمون فيها لإخوانهم الذين ماتوا في الدفاع عن دينهم، ويكونون سداً في وجه التوسع الإسلامي. وتوقف الأسطول في موانىء كانديا، ومسينا، ونابولي وشيفيتا فكيا، واستقبل في كل مكان بما يليق به من مظاهر الإعظام والتكريم. ولكن هذه المظاهر لم تصادف منهم قلوباً متجاوبة، إن قلوبهم، وقلب المرشد الأكبر قد اشتمل عليها الألم حزناً على الجزيرة المفقودة. والتصميم الحديدي على العمل من أجل رفع منظمتهم.

واستجاب شارل الخامس إلى رجاء البابا كلمنت السابع الذي كان يعطف على هذه الحركة، ويرعى وجودها، ويرمي إلى تطوير هذه المؤسسة الدينية العسكرية، التي كرست نفسها خصيصاً للدفاع عن المسيحية، ومنح الهيئة المذكورة جزيرة مالطا ومدينة طرابلس. وأصدر وثيقة التنازل عنهما في كاستيل فرانكو في 23 مارس 1530 [2]. وتردد، في البداية ، المرشد الأكبر ومجلسه في قبول هذه المنحة. إن مالطة حصن ممتاز، ولكنها بعيدة وتقع إلى الغرب، بينما كانت رودس تقطع طريق الأسطول التركي بين اسطانبول والإسكندرية. كان لا بد من سد في وجه العدو التقليدي، يقلقه ويعرقل غزواته.

ولقد فكر الفرسان في العمل على استرجاع بعض جزر سكلادي Cicladi

---

(1) Les Chevaliers de Rodes et de Malte, par Farachon, Pag 199.

(2) Storia dei Papi, L. Pastor vol. IV pag. 421.

أو أية نقطة من ساحل آسيا الصغرى. ولكن خير الدين المشهور، والمعروف باسم بربروس كان يسيطر عملياً على الأرخبيل، حيث استولى على خمس وعشرين جزيرة وهدم ثمانين مدينة.

وكان لا بد من التفكير في إيجاد سد منيع يكون قاعدة لصد القوة الإسلامية الغازية، وبمجرد امتلاك الفرسان لجزيرة مالطا انسحب عليهم اسمها. وأضاف إليهم شارل الخامس مدينة طرابلس، لكي يجد فيهم سنداً قوياً لحملاته على الشواطىء الأفريقية، وحاجزاً منيعاً ضد التوسع البحري للأتراك وتقدمهم نحو الغرب.

ولم يطلب الإمبراطور سوى مبلغ سنوي من النقد الذهبي. أما من الناحية العسكرية فقد التزم نظام الفرسان بمساندة الإمبراطور في كل معاركه ضد المسلمين، بالإضافة إلى القيام بمهمة الدفاع عن طرابلس. وهي مهمة شاقة وثقيلة[1].

* * *

كانت طرابلس، في ذلك الوقت، تحت سيطرة الأسبان. استولى عليها في يونيو 1510 الكونت بيترو دي نافارا Pietro di Navarra بمساندة الكولونيل جيرولامو فيانللي Girolamo Vianelli، وهو من البندقية.

لم يقنع الملك فرديناند داراجونا - الذي كان يحرضه الكاردينال خمينس Ximenes - بانتزاع ما تبقى للمسلمين في إسبانيا، ففكر في الاستيلاء على المقاطعات الواقعة في الشمال الأفريقي، وأوكل هذه المهمة إلى بيترو دي نافارا، لكي يتابع سلسلة الانتصارات التي بدئت بالاستيلاء على وهران من قبل الكاردينال نفسه.

وبعد أن استولى الكونت دي نافارا، بمساعدة البندقي فيانللي، على بجاية وتلمسان بالجزائر، وتونس وأتبعها لملك أسبانيا، تطلع إلى الاستيلاء على جزيرة

---

(1) Farachon, premier recit.

جربة، الواقعة على مسافة قليلة من طرابلس. أما طرابلس فسوف تكون في تخطيطه قاعدة للإمدادات وملجأ للحملة[1]. كان أمير طرابلس في ذلك الوقت عبد الله ويدعى (المرابط) لتقواه، وحياته المكرسة للاعتزال والعبادة. لقد بايعه الشعب سنة 1490 بحكم الثقة العظيمة التي يراها الطرابلسيون في شخصه، والإجلال الكبير الذي يشعرون به نحوه. كان تقياً، عادلاً مع الجميع، تولى الأمر بحكمة واعتدال. وكان على علاقة طيبة مع جارته تونس، ومع الأمراء المسيحيين الذين تربطهم به علاقات تجارية. ولم يشغل عبد الله نفسه بتوفير دفاع قوي للمدينة، أملاً منه، في عدم التعرض لأية مضايقات خارجية، وشعوراً بافتقاره إلى الوسائل الفعالة، لمقاومة أسطول قوي من الأعداء.

وقد ظهر هذا الأسطول فجأة. وفي الليل قذف بجنوده حول الأسوار القديمة، ورغم المقاومة العاجلةالتي قام بها الطرابلسيون الذين نظموا أنفسهم للدفاع عن المسجد الكبير والقلعة مقر عبد الله، سقطت طرابلس، بعد صراع ومعركة دامية، مات فيها حوالي ستة آلاف من سكانها.

كانت طرابلس تبدو لمعاصري القرن الخامس عشر مدينة جميلة وقوية.. وقد كتب دون بيترو دي نافارا إلى نائب الملك بصقلية، بعد أربعة أيام من احتلالها، يقول: «لقد وجدتها أكبر جداً مما كنت أظن، ورغم أن الذين يطرونها، يتحدثون عنها حديثاً طيباً، فأنا أؤكد أنهم لم يقولوا نصف الحقيقة، وبين المدن الكثيرة التي رأيتها في العالم، لم أرَ مدينة تماثلها في قوتها ونظافتها حتى لتبدو مدينة امبراطورية وليست مدينة لا تنتمي إلى أي ملك خاص»[2].

فإذا وضعنا في تقديرنا أسلوب العصر، وتبجح المنتصر، وحبه لذاته، فإن المطبوعات القديمة التي تصور خارطتها، والأوصاف التي تركها الكتاب العرب القدامى مثل المقدسي من القرن العاشر، والجغرافي العربي الإدريسي من القرن الثاني عشر الذي عاش في بلاط روجير، والبكري، والرحالة التجاني الذي كان

(La reggenza di Tunisi) G. Finotti Pag. 210. (1)

(La spedizione della Marina Sarda a Tripoli.) G. Ferrari. (2)

بطرابلس خلال 1306 — 1309 نجد أن كل هذه الأوصاف تتفق مع رأي ذلك القائد الإسباني، ومع المدعو باتستينو دي تونسيس Battistino de Tonsis الذي شارك في حملة سنة 1510، وكلها تؤكد أهمية مدينة طرابلس كمدينة ذات أسوار ممتازة.

أما القلعة التي شهدت أحداثاً تاريخية كثيرة، فقد كانت مفصولة عن المدينة بخندق عريض، وكانت تواجه الميناء الواسع ببنائها المربع الفخم، وتحمي المدينة من البحر والبر. أما الجزر التي تقع إلى الغرب، والتي يقوم عليها حالياً ذراع الميناء الذي يمتد على الجانب الشمالي، فكانت تمنعها من الغارات البحرية المفاجئة. كما كانت هناك حصون صغيرة منتشرة في النقاط الاستراتيجية، على مسافة قريبة من السور، على هيئة طلائع مراقبة أمامية، تقوم بتغطية وعرقلة القوة المعادية بصفة مؤقتة.

وقد ورد في الأوصاف، والرسوم القديمة، ما يشير إلى أثر لبرج قديم يسمى Laquat برج الماء، ويقع على الشاطىء، شرقي طرابلس وهو موقع ممتاز لوفرة مصادر المياه حوله. ويتطابق موقعه مع آبار الحميدية.

كما كان هناك حصن منيع، يقوم على الجزر الغربية، لحمايةدار الصناعة والميناء، وقد أشير إليه في رسم بندقي سنة 1657 باسم حصن القديس بطرس وعرف فيما بعد باسم الحصن الأسباني.

وهناك حصن آخر يقوم رقيباً أمامياً للمدينة من الجانب الشمالي، ولكنه من عصر متأخر، لا يزال يشاهد حتى الآن في الحصن المسمى برج أبو ليلى أو الحصن الفرنساوي.

أما هضبة (الظهرة) التي تشرف على المدينة من الجانب الشرقي، فقد كانت غنية بالبساتين، وعامرة بالمنازل، ويمكن استخدامها موقعاً للحماية والمراقبة، ولكن وسائل ونظم المعارك، في ذلك الوقت، كثيراً ما كانت تحول

هذا الموقع إلى غير صالحهم، إذ يسهل نفاذ الأعداء إليه سواء من البحر أو البر. ولذا فإن طرابلس، كانت تهتم بتقوية تحصيناتها من جهة الجنوب. غير أن سلامتها الرئيسية كانت تتركز في هذه الأسوار القوية العاليةالتي تحيط بها من كل جانب. والمدينة مقسمة إلى أحياء مختلفة، تتخللها شوارع واسعة تؤدي إلى الأبواب المختلفة التي تعلوها أبراج تطل على البر والبحر. وهناك أيضاً باب زناتة القديم (حالياً يعرف باسم الباب الجديد) ويسمى بهذا الاسم لأنه يفتح على الجانب الغربي من المدينة نحو المواقع التي كانت تسكنها هذه القبيلة، وإلى الشمال الشرقي من طرابلس، قرب قوس ماركوس أورليوس كان هناك باب آخر يعرف باسم (باب البحر) لأنه يؤدي إلى الميناء.

وهناك مدخل آخر يقع إلى جنوب شرقي طرابلس، وهو مكون من بابين، نتيجة وجود سورين يحميان المدينة من جهة المنشية. الباب الخارجي وهو الذي يسميه الطرابلسيون القدامى (فم الباب) في ركن مقبرة سيدي حمودة ويؤدي إلى الميدان المعروف سابقاً بميدان الخبز وعلى بعد ستين متراً، وفي نفس الإتجاه، في الطريق المعروف حالياً بسوق المشير، هناك الباب البدائي القديم. ويسمى باب (هوارة) نظير باب زناتة، إذ يؤدي هذا الباب إلى ريف طرابلس والخمس، حيث تسكن هذه القبيلة. ويسمى أيضاً (باب عبد الله) ولعل ذلك يرجع إلى المقاومة الشديدة التي أبداها في هذا الموقع عبد الله، ابن مؤسس دولة الأغالبة، سنة 815 ضد عدوه عبد الوهاب، ويدعى لدى العامة (باب المنشية). وإذا سرنا من باب المنشية بمحاذاة السور إلى جهة الجنوب، فإن هناك باباً آخر للمدينة، سماه الإسبان (باب العرب Porta de los) أو الباب العربي ومن المحتمل أن يكون مطابقاً (لباب الحرية) الذي أعيد فتحه من قبل الأتراك سنة 1909. وقد كان أحد المداخل التي استولى عليها الإسبان سنة 1510 وسموه (باب النصر).

كانت هذه هي المنافذ الرئيسية لمدينة طرابلس. ولكي تصد هذه المدينة هجمات الأعداء المغيرين عليها من جهة البر، تابعت العمل الذي بدأه النورمان في سنة 1146 الذين أجهدوا أنفسهم طوال ستة أشهر لكي يحيطوا سور المدينة بخندق كبير. ويتمثل هذا العمل في خندق كبير عريض يبدأ من الجنوب

الشرقي للقلعة، ماراً أمام باب المنشية ثم يتابع سيره نحو الباب الجديد، ويقتضي التخطيط بأن يكون مفتوحاً على البحر من الجهة الغربية.

وقد كتب التجاني : «ورأيتهم قد شرعوا في حفر خندق متسع، يريدون أن يصلوه بالبحر من كلا جانبي البلد، وابتدأ حفره من الركن الذي بين القبلة والمشرق، وعارضهم في حفره هنالك موضع يعرفونه بالرملة، وهو حقف رمل متسع لاصق إلى جانب السور لا يزالون أبداً يتكلفون نقله من ذلك الموضع فإذا جهدوا جهدهم في حمله ورميه في البحر أعادته الريح كما كان».

وكما نلاحظ في الرسوم القديمة لمدينة (طرابلس) (ص 35) فإن الحاجز الذي يحمي الأبواب وأسوار المدينة من الجهة الجنوبية والذي يمتد من القلعة حتى الباب الجديد على جوانب هذا الخندق، يعود إلى عهد سابق للاحتلال الأسباني، وقد جرى إصلاحه وتحسينه فيما بعد في عهد درغوت باشا.

وبصفة عامة فقد كانت طرابلس في وضع طيب. والمقاومة التي قوبل بها جيش دون بيترو دي نافارا، تظهر جدارة الحصون، والمحاصرين فيها - ولو نسبياً على الأقل - بذلك الإطراء البليغ الذي صاغه القائد المحتل، مخاطباً به نائب الملك بصقلية. ولم يبق من طرابلس القديمة، سوى قوس ماركوس أوروليوس، لم تدفنه أطلال المدينة التي تعرضت للتدمير والتخريب، أكثر من مرة، ولا تزال بعض الأعمدة، وبقايا أثرية تدل على روعته الفنية، وأمجاده الغابرة، استخدمها مختلف حكام الولاية، لإعلائه ضد تدمير الإنسان والزمان.

كانت أغلبية الجيش الغازي مؤلفة من جنود إيطاليين من صقلية وكالابريا[1]. وكانت الحملة قد اقتربت من سواحل طرابلس ليلة 25 يوليو 1510، عيد القديس يعقوب. ورست السفن بظاهر البحر. وكان يقوم بمهمة إرشادها أحد المالطيين ويدعى جوليانو أبيلا، وتم النزول إلى البر، بواسطة بعض القوارب، والمراكب الصغيرة التي جرى إعدادها أثناء الليل، بمنتهى السرعة، وقبل منتصف النهار، كان ستة آلاف رجل يتجمعون عند الشاطىء،

---

(1) P. Romanelli Rassegna Nazion. Fasc XXVII. (Le Mura di Tripoli)

جنوب شرقي المدينة، وقد جهزوا بالمدفعية وتحت قيادة ثمانية ضباط برتب عالية. ويرجح أن يكون المكان الذي نزلت فيه الحملة، هو شاطيء الحميدية. وهو موقع ممتاز، لوجود المياه، ولارتفاعه الذي يسيطر على المدينة.

وبينما كانت عشرة مراكب تقترب من القلعة والسور الذي يواجه الميناء، وترميها بعاصفة من نيران مدفعيتها وقذائفها، كانت مدفعية الميدان تمهد الأرض للجنود الأسبان، وهي تقصف الباب المزدوج الذي يحمي المدينة، من الجنوب، وفي مكان آخر، لم يحدد من قبل المؤرخين، كان هناك قسم آخر من الجيش، تحت قيادة ثلاثة ضباط كبار، يحمي المحاربين من أي عدو طاريء، يأخذهم بغتة.

وكان القتال يدور عنيفاً، من البر والبحر، وكان المحاصرون يردون على العدو بقذائفهم، وبإلقاء الصخور، والسهام. وكان دون بيترو نافارا يقود المعركة، يتنقل من مكان إلى آخر لإصدار التعليمات والأوامر وتشجيع المقاتلين. وعلى صوت النفير، ودقات الطبول، ألقى الأسبان بأنفسهم في محاولة لتسلق أسوار القلعة، وقد تسلحوا لذلك بحرابهم والسلالم. وكان هدفهم الأول الباب المزدوج، المجاور لباب الحرية. وقد دام الهجوم الرامي إلى تسلق القلعة، أربع ساعات، أمكنهم بعد ذلك أن يبلغوا أعالي السور. وكان أول من تمكن من رفع العلم الأسباني، فوقه، المدعو Cyarles Alferes de Yaime Diez الذي تسلق السور، قرب باب النصر. وقد أطلق هذا الاسم، على الباب، لدخول أفواج القوات الغالبة منه. وقد تدفقت هذه القوات كالتيار داخل المدينة، وأقامت مذبحة للطرابلسيين الذين أبدوا مقاومة عنيفة صامدة، في كل مكان. وقد كتب دون نافارا في تقريره: «لا يمكن أن تجد موقعاً لقدم إلا فوق الجثث».

ولم تتمكن البحرية، في هذه الأثناء، من اقتحام باب البحر، والاستيلاء على السور من الجانب الغربي للقلعة، ذلك السور الذي يمتد على طول الميناء حتى حصن القديس بطرس. وتحت تأنيب رؤسائهم وتعييرهم بما أحرزته القوات البرية في الجهة المقابلة واجتيازها لكل الحواجز، اندفع هؤلاء غاضبين

لأنفسهم وكرامتهم المجروحة. وحين تم لقاؤهم مع بقية القوات الغازية، تجمعوا وتعاونوا على محاصرة النقاط الرئيسية من المدينة، وهي القلعة والمسجد الكبير، وبعد ثلاث ساعات من المعارك العنيفة، تمكنوا من الاستيلاء عليهما. وقد بلغ قتلى الطرابلسيين ـ طبقاً لتقرير القائد ـ حوالى خمسة آلاف كما أسر ستة آلاف. وقد كان بين قتلى الجيش الأسباني رويزي دياس دي بورتاس أميرال الحملة (Roysi Dias de Portas) وكريستوفرو لوبيز دي ريارم Cristoforo Lopez de Riaram وجيوفاني ألفريس دي هوريا Giovanni Alferes de Horia. وبعد أربعة أيام، من الاستيلاء على المدينة، حضر سكان الدواخل للتفاوض حول الصلح، وعرضوا تموين الجيش، ولكن القائد امتنع عن اتخاذ أي قرار، إنتظاراً لتعليمات وتوجيهات نائب الملك بصقلية.

وقد فضل قسم كبير من الأهالي مغادرة المدينة على البقاء في ظل الغزاة الأسبان والخضوع لهم، ونزحوا إلى الواحات القريبة، وخاصة تاجوراء التي اكتسبت منذ ذلك العهد أهمية خاصة في تاريخ طرابلس. وكان بين السكان الذي وقعوا تحت سيطرة الغازي المحتل، عدد كبير من اليهود، أطلق سراحهم، مقابل فدية مالية قام بدفعها أبناء ملتهم في إيطاليا. أما الأمير عبد الله، فقد وقع في الأسر، ونقل هو وأسرته، إلى بالرمو، حيث سمح له الإمبراطور شارل الخامس، بعد عدة أعوام من الأسر، بحرية العودة إلى طرابلس.

ولما تم الاستيلاء على طرابلس، كقاعدة للعمليات الحربية الموجهة ضد جربة، خرج بيتر دي نافارا في 30 يوليو 1510 في إثنتي عشرة قطعة بحرية بين صغيرة وكبيرة، متجهاً نحو الجزيرة. وقد أنزل في البداية ثلاثة من رجاله، يحملون راية السلم، ولكن السكان الذين كانوا على علم بأحداث طرابلس، وكيف سقطت هذه المدينة في أيدي الأسبان، نتيجة خيانة، وبعد تضحيات جسيمة من المواطنين، كلفوا بعض زعمائهم الذين اقتربوا من الأسطول الأسباني، للتفاوض مع ضباطه، وإفهامهم (بأنهم لن يؤخذوا على غرة كالطرابلسيين، وأنهم على استعداد للدفاع حتى الموت عن زوجاتهم، وأبنائهم، وأملاكهم، وأنه لا يمكن لأي مسيحي أن يهبط الجزيرة وهم على قيد الحياة.

وأن الزعماء وجميع سكان الجزيرة سيظلون صامدين إلى جانب هذه الفكرة مفضلين الموت على التضحية بأقل الأشياء من استقلالهم)[1].

وقد أخذ الكونت بيترو دي نافارا في حسابه، هذا الإنذار، والظروف التي تحيط بوجوده في مكان العمليات المقبلة، فاستغل الفرصة لتفتيش السواحل. ثم أقلع عائداً إلى طرابلس التي وصلها في اليوم التاسع وفي يوم 15 من الشهر ذاته، استعرض قواته التي ارتفعت إلى خمسة عشر ألف رجل، وترك منهم ثلاثة آلاف في طرابلس لحمايتها. أما البقية فقد وجهها إلى جربة. وبينما كان الأسطول يستعد للإبحار، ظهرت في الأفق 15 سفينة ضخمة وثلاثة مراكب، كان فوقها جارسيا الفاريز دي توليدو، دوق البا Gracia Alvares di Loledo وتأخر السفر، انتظاراً لتحسن أحوال البحر، ولم يتمكن الأسطول الأسباني،من بلوغ المكان المحدد إلا يوم 29 أغسطس.

وفي فجر اليوم التالي، بدأ نزول الجيش المكون من إحدى عشرة فرقة، تبلغ في مجموعها (15) ألف رجل عدا القوات البرية، وقد أوكلت قيادة الطليعة إلى القائد فيانللي Vianelli الذي صدرت إليه التعليمات، بمراقبة الجزيرة، وإجراء الإستطلاعات اللازمة. وبدأ الزحف، عند الساعة العاشرة تقريباً، تحت أشعة شمس لافحة، وأرض قاحلة، ملتهبة رملية. وقد أنهك الإعياء الجند، ومات قسم منهم بتأثير العطش والحر الشديد. وكان سكان جربة قد تربصوا بهم بين أشجار النخيل الخضراء، حيث توقع الأسبانيون أن يجدوا ماء يطفىء ظمأهم، وظلاً يستريحون إليه. وقد استغل سكان المدينة هذا الظرف للقيام بغارة مفاجئة، سقط فيها من الأسبان أكثر من ثلاثة آلاف رجل، كان على رأسهم دوق البا الذي مات في الميدان متأثراً بجراحه، وهو يحث جنوده على المقاومة، وإعادة تنظيم صفوفهم.

وحين تأكد بيترو دي نافارا من الهزيمة، وموت دوق البا، جمع فلول جيشة، وغادر جربة متجهاً إلى طرابلس يوم 23 أغسطس. (كانوا يظنون أنهم

(1) (La reggenza di Tunisi) di G. Finotti p. 211.

سيجدون الماء، ولكن النساء اللواتي كن فوق المراكب استخدمن الماء العذب في غسل الملابس اعتقاداً منهن بأنه قد تم الاستيلاء على الجزيرة، وبعد عناء طويل وصلوا أخيراً إلى طرابلس حيث افترقوا، وسلك كل منهم الطريق التي تلائمه)[1] وما كاد الأسبانيون يستقرون في طرابلس حتى اهتموا بحصر جبهة الدفاع في الميناء، والقلعة بصفة خاصة، وكما يبدو من تقرير لفرسان مالطا[2] فقد قام الأسبانيون، في سبيل تحقيق هذه الغاية، بجمع الركام الناشىء عن الدمار الذي لحق بالمدينة، والخراب الذي أصاب السور مسافة تبلغ مئتي خطوة. وعملوا على تحصين القلعة بأسوار قوية ومدفعية ضخمة. ويسود الاعتقاد بأنه في هذه المناسبة التي تم فيها إصلاح حائطي البرجين القائمين، من جهة المدينة، بمحاذاة التحصينات القوية لطرابلس من الجهة الجنوبية الشرقية، أطلق الأسبان المحتلون الاسم على هذين البرجين العظيمين. الركن الشرقي المطل على البحر وقد أطلق عليه، ركن القديس يعقوب، تخليداً لذكرى تاريخ اليوم الذي سقطت فيه مدينة طرابلس. والركن الغربي، الذي يشبه مقدمة السفينة سمي ركن القديس جورج. أما في الوسط، حيث يوجد حتى الآن مدرج المدخل الذي يؤدي إلى القلعة، فقد كانت ساحة القديسة بربرا.

وقد جدد في ذلك العهد أيضاً حصن القديس بطرس. الذي يحمي الميناء، والذي اتخذ فيما بعد اسم الحصن الأسباني، كما تم بناء برجين مربعين من جهة البر، على مسافة غير بعيدة من المدينة لحمايتها من الأعداء القادمين من البر. وقد أنشأ المحتلون في وقت لاحق - يرجح أن يكون ذلك حوالى 1530 - فوق الجزيرة الغربية، برج المندريك القي تقوم على آثاره منارة ميناء طرابلس وقد أشير إليه في الرسوم القديمة باسم Castellejo وبعد أن رفع الكونت بيترو دي نافارا، راية الملك الكاثوليكي، عهد بقيادة الحامية إلى ديجو فيرا Diego de Vera قائد المدفعية الذي شارك في حملة جربة. وقد ظل في حكم المقاطعة حتى العام التالي، ولكن مهمته كانت عسيرة وشاقة، إذ كان عليه، أن يصمد وأن

---

(1) (La reggenza di Tunisi) di G. Finotti Pag. 213.

(2) (Il Castello di Tripoli) Aurigemma: Rivista Colon. 1923.

يواجه الهجمات العنيفة التي يقوم بها الأتراك والجزائريون، وسكان الدواخل. وجدير بالذكر، ونحن نتحدث عن الاضطرابات، تلك الأحداث التي وقعت عام 1511. لقد قام أكثر من أربعين ألفاً من الأتـراك والعرب بمحـاصرة طرابلس، وطلب دييجو النجدة والتوجيه، من بيترو دي نافارا الذي كان يستعد في جزيرة لمبدوزا، لكي يخف إلى طرابلس على رأس جيش قوي، لنجدته. واقترح عليه أن يهيىء أثناء ذلك لغماً ضخماً، يدمر الكثير من الأعداء. واستطاع الحاكم، بمساندة بيترو دي نافارا الذي وصل في الوقت المناسب، لتقديم النجدة والعون، أن يتفوق على الجبهة المعادية، بعد أن فجر ذلك اللغم الذي ألقى الاضطراب، في صفوف المهاجمين، ومات في هذه المعركة بيترو دي نافارا[1].

وخلف دييجو فيرا في حكم المدينة دون بيترو دي مونكادا - DON PIETRO DI MONCADA

وبعد سنة 1528 أخذت المدينة تسترجع حياتها العادية، ويعود إليها بعض السكان الذين نزحوا عنها، ولكن فريقاً قوياً من الأهالي ظل مقيماً على عدائه للغزاة ومقاومته الشديدة لهم. وقد تركز وتجمع بصفة خاصة في تاجوراء. واستفسر ملك بورنو من الأسبان المقيمين بطرابلس عما إذا كانوا على استعداد لتزويده بالبضائع الأوروبية، مقابل بضائع محلية. وقامت علاقات تجارية بينهما بمجرد موافقة الأسبان على ذلك.

وبرز في هذا العهد، رجل مخيف، اشتهر بجرأته وسطوته وإقدامه. جعل شارل الخامس يرتجف فرقاً فوق عرشه. وهو خير الدين المعروف عند الأوروبيين باسم بربروس. كان فرنسياً، سليل أسرة[2] d'Authon، وعندما أرسل لويس الثاني عشر ملك فرنسا، في سنة 1501 أسطولاً بحرياً مكوناً من ستين سفينة لنجدة سكان البندقية الذين كانوا يحاربون تركيا، انخرط ضمن شباب النبلاء الفرنسيين الذين كانوا يتطلعون إلى المحاربة تحت قيادة رافنشتاين Ravenstein

---

(1) (Le fortificazioni della citta di Tripoli) Aurigemma Pag. 249.

(2) لم نعثر على ما يؤكد هذا الزعم فيما اطلعنا عليه من مصادر إسلامية وأجنبية، ونعتبر هذا القول نوعاً من الأسطورة التي تلحق بكل شخصية مشهورة (المعرب).

ولما كان هو الابن الأصغر، فقد ورث ثروة أمة المتمثلة في إقطاعيات برنارديرس وكومبس Bernardiers — Combes وقد قام بتأجير ممتلكاته، وحصل مقدماً على دخلها السنوي، وركب البحر، صحبة صديقه منتسورو Montsoreau سليل أسرة برنويل Bornuil في أنجو Anjou. وأثناء حصار ميتيلينا، وبينما كانت الجيوش الفرنسية تستعد للرحيل، والعودة إلى فرنسا، بسبب خلاف نشأ بين القادة العسكريين من الفرنسيين والبندقيين ، فضل دوتون وصديقه مونتسرو بعد أن ربطت بينهما صداقة أخوية ـ الحياة المتميزة بالإثارة والإقدام على حياة الدعة والسكون، في ربوع الوطن. وقررا البقاء في الجزيرة. واشتريا مركباً وجندا بعض مواطنيهما الذين تخلوا عن حياة الجندية، وسلكا طريق القرصنة. وقد عادا مرتين إلى وطنهما، محملين بالغنائم الكبيرة، مستعرضين ثرواتهما الطائلة. ولكنهما ما لبثا حتى ضاقا ذرعاً بتلك الحياة الخاملة، وانتهزا الفرصة للتخلص نهائياً من أملاكهما في فرنسا. وإرضاء لرغبته في استئناف الحياة البحرية وشراء مركب خاص، عمد دوتون إلى بيع أملاكه إلى جد المؤرخ برانتونيو Brantonio مؤلف كتاب (حياة الأعلام في عصره) وهو الذي يدين له التاريخ بهذه المعلومات. وهكذا عادا من جديد إلى ميتلينا[1] وهناك اعتنقا الدين الإسلامي، ولكي يمحوا كل أثر لنشأتهما الأولى، أعلنا أنهما أخوان ولدا من أب يهودي مقيم في ميتلينا. وتسمى دوتون باسم خير الدين واتخذ مونتسرو اسم عروج. وقد اختفى ذكرهما في وطنهما الأصلي، وظن الناس أنهما قد ماتا، وكان يسيطر على الأرخبيل، في ذلك الوقت، القرصان المشهور باسم كمال، يساعده اثنان من الأحداث في الإسلام، يستكملان تدريبهما وتحصيلهما في شؤون القرصنة والبحرية. ولما كان عروج أكبر سناً، فقد أصبح نائباً لكمال. ولكنه كان على وفاق وانسجام مع أخيه المزعوم. وكونا ثروة طائلة، وأصبح تحت تصرفهما عدد كبير من المراكب، أغلب بحارتها من الرقيق، ثم لم يلبثا حتى نافسا صغار القراصنة الذين أخذوا بهذه الجرأة والإقدام والحظ الوافر فوضعوا أنفسهم جميعاً في خدمة هذا المثلث القوي.

(La reggenza di Tunisi) Finotti Pag. 34. (1)

ونزل خير الدين وعروج في الجزائر سنة 1517، وكانت تضطرب بحرب أهلية قائمة بين أخوين يتنازعان على العرش. وقد استدعاهما أحد الطرفين، فتدخل عروج في المشكلة، وأعلن نفسه ملكاً على الجزائر، ولكنه قتل، بعد زمن قصير، فبادر بربروس، إلى الحلول مكانه، وأصبح على رأس الولاية، وكان قوياً قادراً.

وبعدما فرغ من جعل الجزائر قاعدة لحركته، البحرية، هاجم أغلب سواحل إيطاليا، وصار اسمه شيئاً مرعباً. وسلمه السلطان سليمان الثاني ـ الذي أعجب بجرأته وإقدامه ـ أسطولاً قوياً، حتى يعمل باسم السلطان، على بسط سيطرة الهلال.

وبعد ما استولى خير الدين على الجزائر، وعلى وجه الدقة قرب هذه الفترة (1517)، طلب الطرابلسيون الذين سئموا النير الأسباني، من خير الدين بربروس العمل على بسط سيطرته على طرابلس، ولكن هذه الفكرة لم تتحقق، إما لأن هذا القائد رأى أن مثل هذه العملية ليست مناسبة في ذلك الوقت، أو أن العاملين على الإطاحة بالحكم الأسباني، لم يحسنوا التصرف، في الخفاء، لإعداد التمهيدات اللازمة. مما نتج عنه الحكم بإعدامهم. وقد أخذ الأمل يتبدد أكثر فأكثر، بانتخاب الامبراطور شارل الخامس سنة 1519، وقد تضايق الطرابلسيون من تزايد السيطرة المسيحية.

* * *

وبعد أعوام قليلة من سقوط رودس، وعلى وجه الدقة سنة 1524، كانت هيئة فرسان مالطا في حاجة إلى جبهة تحل ـ ولو جزئياً ـ محل الجزيرة الجميلة الضائعة، وقد أوفدت بعض فرسانها، في مهمة استطلاعية، إلى مالطا وطرابلس، وكلفوا بتقديم تقرير حول الوضع الدفاعي لهذين المكانين. وتم اختيار ثمانية من الفرسان الخبراء، للقيام بهذه المهمة، ونزلوا بطرابلس، ولكنهم لم يتمكنوا من الدخول إلى القلعة، إذ كان الدخول إليها ممنوعاً بسبب الخوف من العدوى، فاكتفوا بإجراء فحص خارجي، وقد أكدوا الإصلاحات

والتحسينات التي قام بها الأسبانيون، مستخدمين المواد التي جمعت من أجزاء السور المهدم من الجانب الشرقي.

وتبلغ مسافة الجانب الذي يمتد من الجنوب إلى الشمال، من القلعة 160 خطوة، أي من ركن القديس جورج، وهو الركن الذي يتخذ هيئة مقدمة السفينة، حتى الركن المقابل القائم قرب ميدان الساعة. وفي مثل هذه المسافة تقع الجوانب الأخرى من القلعة ، وكانت محاطة بخنادق عريضة تحيط بها من ثلاث جهات، تغمرها المياه بعمق يبلغ خمسة أمتار. كان ارتفاع أسوار القلعة حوالي 12 متراً وقد دعمت بالبرجين الواقعين في الركنين المذكورين المتجهين نحو المدينة وبعض الحواجز والجدران الإضافية الدفاعية؛ أما من جانب البحر فإن الأسس، أو القاعدة، رغم قيامها فوق بقايا رخامية من العهد الروماني، فإنها كانت عرضة للتلف والفساد بسبب التدمير الذي تلحقه بها حركة المياه المستمرة بين الجزر والمد.

أما داخل القلعة فيحتوي على بعض المساكن الصالحة، الخاصة بالحاكم والضباط والحامية، ولكنها كانت أيضاً في حاجة إلى الترميم والإصلاح. كما تحتوي القعلة على بعض آبار المياه المالحة والمطاحن اليدوية. وترى هذه البعثة، انه رغم الإصلاحات التي أدخلها الأسبان على القلعة، فهي قابلة للاستيلاء عليها بسهولة ويسر. وقد لاحظ أفرادها، وهم على خبرة تامة بشؤون التحصينات في رودس ـ كيف أنه يتيسر السيطرة بسهولة على القلعة والميناء والمدينة من هضبة الظهرة. كما يمكن للعدو وهو يقترب من القلعة بمدفعيته أن يحمي هجومه عليها، وتسلقه لأسوارها، وهي أسوار منخفضة جداً، وأخطر من ذلك أنها معرضة للتدمير التام والإزالة الكاملة بسبب طبيعة التربة الرملية التي بنيت بها. وقد أضافوا أن الخنادق يسهل ردمها.

وقد أظهرت أحداث سنة 1531 — 1536 مدى صحة هذا الحكم حول القلعة، ومدينة طرابلس، وهو الحكم الذي قرره رجال واجهوا ـ طوال ستة أشهر ـ حصاراً ضد أسوار وأبراج رودس، قام به جيش قوامه مئتا ألف رجل.

وقد أظهر هذا الرأي، مدى الخطأ الفادح الذي ارتكبه الأسبانيون، بتدميرهم جزءاً من السور الجنوبي للمدينة الذي أصبح مكشوفاً وضعيفاً، عند الجهة الجنوبية الشرقية.

ففي التاريخ الأول (أي سنة 1531) حاول خير الدين الاستيلاء على طرابلس ونهبها، دون أن تكون لديه نية الاستقرار بها. وكان يعلم أن القلعة تسيطر على المدينة ولكنه اعتمد على ضعف التحصينات في أسوارها.

كان يحكم طرابلس، حينذاك، جاسباري دي سانجويسا Gaspare de Sanguessa الذي استطاع صد الهجوم، والاحتفاظ بسلامة المواقع والقلاع.

وبعد خمسة أعوام من ذلك، وعلى وجه التحديد سنة 1536، كان نائب القرصان الأكبر وهو أيضاً يحمل اسم خير الدين، قد توجه إلى طرابلس لكي يحاصر القلعة والمدينة، وجمع حوله عدداً لا بأس به من الجنود الذين كانوا يناضلون تحت راية بربروس. وقد هربوا من تونس بعد أن سقطت هذه المدينة تحت سيطرة شارل الخامس في يوليو 1535، وأخذوا يبحثون عن مكان يلجأون إليه للمغامرة تحت قيادة أتباع سيدهم خير الدين.

وقد أعلن خير الدين ـ نائب خير الدين الكبير ـ نفسه ملكاً على تاجوراء، وجعل من هذه البلدة الصغيرة، بلدة محصنة، وأضاف للميناء برجاً دفاعياً، وكان على معرفة تامة بأن أسوار طرابلس (في بعض أجزائها، ليست صعبة التسلق، وأن بعضها قد فتح ثم رمم فقط بالأخشاب والتربة الرملية، وبصفة خاصة ، تلك الأجزاء التي خربت لترمم بموادها، القلعة، وقد ظن أنه قادر على أن يعيد، بنجاح أكبر، نفس المحاولة التي قام بها بربروس سنة 1531.

كان يحكم طرابلس في ذلك الوقت جيورجيو شكلنج Giorgio Schilling الذي استطاع بجيش قليل، صد هذا الهجوم العنيد. وفي نفس الوقت كانوا ينتظرون الدعم والعون العسكري من مالطا. وقد علمت التجربة هؤلاء الفرسان أنه من الأوفق الاهتمام بتحصين المدينة من الجوانب التي من شأنها أن تكون أكثر عرضة للخطر. وقد أسندت قيادة هذه الحملة إلى أورليو بوتيجلا

Aurelio Bottigella الذي وصل إلى طرابلس صيف سنة 1536، بأربعة مراكب، وبأربعمائة رجل، ومئة وخمسين نفراً من هيئة الفرسان[1].

وقد تم تدعيم وتحصين الأسوار. وشارك في هذا العمل الفرسان أنفسهم، كما استولوا على برج القائدة Alcadie الذي كان يسيطر، فوق هضبة المنشية، على مدينة طرابلس، وقد قوض وهدم بصفة تامة. وقد وقع هذا البرج في الماضي تحت سيطرة ملك تاجوراء الذي جرح أو قتل في هذه المعركة[2]، ولما كان في وسع الحاكم جيورجيو شكلنج أن يطمئن إلى القوة الكافية من الجنود الذين أصبحوا تحت تصرفه، بعد أن حصل على العون والنجدة الإضافية، قام بحملة على تاجوراء معقل أعدائه، وقد نهب وسلب مختلف المناطق المجاورة وسمح لجنوده بنهب وإتلاف كل شيء.

وفي سنة 1528 اختار شارل الخامس، فرانشيسكو فيلايسكيويز Francesco Velasquez حاكماً على مدينة طرابلس، وقد اشتهر هذا بشجاعته ونبل نشأته .وتهيأت له الفرصة خلال توليه الحكم، للقيام بحملات في الضواحي، ضد الأهالي، وكان يعود منها مظفراً غانماً، وكانت هذه الحملات ناشئة عن تهرب العرب من دفع الضريبة السنوية، ولم تتجاوز هذه الحملات جنزور والماية وطرابلس القديمة أو وزواغة.

والحاكم فيلاسكيويز هو الذي قام بتسليم القلعة ومدينة طرابلس في سنة 1530 باسم شارل الخامس، إلى هيئة فرسان مالطا.

إذا كان على فرسان مالطا في العشرات الأولى من أعوام حكمهم واستيلائهم على طرابلس، أن يحتاطوا للمفاجآت والحركات الخاطفة التي يقوم بها خير الدين ونائبه، فقد كان عليهم فيما بعد أن يحذروا جاراً بغيضاً إليهم في شخص مراد آغا، أحد التلاميذ النجباء للقرصان الكبير.

كان مراد آغا مسيحياً من مواليد راجوزا Ragusa أسره القراصنة في

---

(1) Aurigemma 206. (Il Castello di Tripoli)

(2) E. Rossi Pag. 7 — 8. (Il dominio dei Cavalieri)

صباه، ونقل إلى القسطنطينية. وختن، كان جميلاً وسيماً، وقد قام سيده بتقديمه إلى محظية السلطان سليم الأول التي عشقته، وأحبت أن يكون قريباً منها. ولما كان من المحرم إدخال الرجال، وخاصة الشباب - على الحريم السلطاني، أجريت له عملية إخصاء وترك لإشباع نزوات تلك المرأة. وهكذا أمضى خمسة أو ستة أعوام في هذه الحالة من الرفاهية والراحة. وحين ماتت سيدته آلت إليه ثروة طائلة، وأصبح حراً، فانصرف إلى العمل العسكري، وتميز بالشجاعة والإقدام. ولم يلبث أن صار قائداً لإحدى السفن. وعندما احتل خير الدين تونس سنة 1537، أراد أن يكافئه على الخدمات التي قدمها إلى الدولة العثمانية فعينه حاكماً على تاجوراء، حيث تولاها بقوة وحزم. وحين علم حاكم طرابلس بهذا الجار الخطير، طلب مزيداً من الدعم من مالطا، بينما كان الطرابلسيون يمنون النفس، بأن يبسط مراد آغا سيطرته ، على مدينة طرابلس، وينقذهم من الحكم الأجنبي[1].

وتقع تاجوراء، إلى الشرق من طرابلس، على مسافة 18 كيلو متراً، على شاطىء البحر، تحيط بها واحة خصبة، وقد بلغت في تلك المرحلة أهمية خاصة، باعتبارها ملجأ لكثير من الطرابلسيين الذين لم يرضوا بالخضوع للحكم الإسباني. كان لها ميناء صغير، يتسع لإيواء عدد من المراكب، وسور يحميها من هجمات الأعداء. ومن المؤكد أن أهميتها قد قلت عن العهد الذي كانت فيه أسقفية، يتطلع أسقفها إلى رئاسة أساقفة أفريقيا، أثناء مجمع نوميديا.

وقد حولها مراد آغا نتيجة اهتمامه المتزايد بها ، إلى حصن صغير منيع يرقب منها عاصمة طرابلس الغرب التي آلت السيادة عليها، إلى فرسان مالطا. وفي ربيع 1543 قام مراد آغا، على رأس قوة قوامها أربعة آلاف رجل، وزحف على مسلاتة واحتل ترهونة، واخضع في العام التالي، غريان وبني وليد، ولكن هؤلاء السكان، لم يخضعوا لسيطرته، سوى مدة قليلة، إذ ما كادت تسنح لهم الفرصة المواتية حتى تمردوا عليه، وارغموه على البقاء في حدوده الصغيرة،

Histoire chronologique du royaume de Tripoli de Barbarie). (1)

ويرجح أن يكون هذا قد تم في سنة 1547 عندما حاول فرسان مالطا أثناء حكم جيوفاني دي لافليتا Giovanni di la Valletta احتلال تاجوراء فوجد مراد آغا نفسه مضطراً إلى أن يحصر قواته في تلك المدينة الصغيرة، منصرفاً عن الدواخل، وقد استطاع أن يصد الغزاة، ولكن بثمن فادح من الخسائر.

وفي هذا الوقت توفي خير الدين بربروس المشهور، في القسطنطينية، وقد ابلغ نبأ وفاته إلى مجلس الشيوخ (السناتو) في البندقية، بتاريخ 4 يوليو 1546، سفيرها المعتمد لدى الباب العالي، (لقد مات بربورس، الليلة الماضية، عند الساعة الثالثة، ترك للسلطان سليمان الثاني 800 من الأرقاء ولرستم باشا الوزير الأكبر حينذاك 200 من الأرقاء و 10 آلاف زوكيني، وأعتق جميع الأرقاء ممن هم في الخامسة عشرة، وقد بلغ عددهم حوالي الألف، وخصص 30 ألف زوكيني لبناء مسجد، و10 آلاف زوكيني لقريبه وصهره مصطفى. وقد وجد لديه خمسة وثلاثون ألف زوكيني وخمسة آلاف قبعة من الريش) باولوجيوفو في الكتاب الثالث والثلاثين.

وترك خير الدين بعد موته، تلميذاً جديراً بأن يرث شجاعته وإقدامه واسمه، وهو درغوت المشهور في تاريخ طرابلس ومالطا.

ولد درغوت في أسرة فقيرة، في إحدى القرى الصغيرة، من الأناضول، واستجاب إلى داعي المغامرة برغبة خاصة، وطبع عنيف. وكان عصامياً صنع حظه وسمعته. اشتغل في البداية، بحاراً تحت التدريب، ثم بحاراً محترفاً، ثم مدفعياً ممتازاً، واستطاع أن يجتذب الأنظار إليه بأعماله الباهرة فوق أحد المراكب التي قامت بغزوات ناجحة، فتقرر أن يوضع تحت تصرفه مركب (غليون) ليتولى هو قيادته، ومكنته شجاعته وخبرته من التعرف على خير الدين، الذي تعلق به، وتجاوز به جميع الرتب المتقدمة عليه في قيادته، وعينه نائباً له، وهيأت له هذه الترقية فرصة البروز والظهور وتأكيد شخصيته، وحين لا تجود عليه غزواته البحرية بالغنائم، كان ينزل إلى الشواطىء، ولا يعود إلى سفنه إلا محملاً بالغنائم الوفيرة[1]. وفي إحدى غزواته، غربي كورسيكا، وعلى وجه الدقة في

(1) (La reggenza di Tunisi) Finotti Pag. 41 — 42 — 158.

خليج جيرولاتا Girolata وقع في يد جنتينو دوريا Giannettino Doria قريب الأميرال الكبير لشارل الخامس. كان يقود الفرقة الجنويزية، وكان من حظه في ذلك الظرف، أن يأسر مثل هذه الشخصية الهامة، وحين نقل درغوت إلى مركب القيادة، وقدم إلى الأميرال الشاب الذي كان يبلغ من العمر حينذاك أربعاً وعشرين سنة، غضب لوقوعه في يد شاب (لم يكد ينبت شعر لحيته)، وتساءل (أمن الممكن أن يقيدني شاب يافع)؟. ويقال أنه استعمل تعبيراً أكثر حدة، مما أثار عليه ثائرة رجال دوريا الذين ضربوه بالسياط وقيدوه إلى السارية، وقد ظل مشدوداً إليها أربعة أعوام فوق أحد مراكب دوريا. ولكن القسطنطينية كانت تحث على اطلاق سراحه، بناء على إلحاح مستمر من السلطان، والأميرال التركي الكبير عثمان الذي كان يعجب بدرغوت وشجاعته. وبادرت السلطات التركية، على الفور، بإرسال مئة مركب، ، حاصرت شواطىء ليقوريا، لإلزام جنوا برد الأسير الثمين، وتجنباً لأفدح الأضرار، وخوفاً من أن تتحول هذه الشواطىء إلى هدف لأعمال انتقامية، أطلق سراح درغوت. وقد تنازل خير الدين بهذه المناسبة عن جزيرة طبرقة الواقعة غربي الساحل التونسي إلى إسرة لومليني Lomellini من جنوا تقديراً لها على اهتمامها، وجهودها، من أجل إطلاق سراح هذا البحار الشهير[1]. وكان إطلاق سراح هذا الرجل الذي يلقبه أعداؤه، بالشيطان، لعنة، حلت بالدول المسيحية، وكان هو يفتخر بهذا اللقب كبحار، وقائد، ورئيس دولة، تجاوز مكانة بربروس وشهرته، وقد حالت وفاته في مالطا، دون تحقيق حلمه، في تكوين دولة كبيرة واحدة، تشمل سواحل شمال إفريقيا، وتمتد من مصر إلى شواطىء المحيط الأطلسي، عاصمتها طرابلس.

وما كاد يطلق سراحه، من قبل سلطات جنوا، حتى تمكن بمساعدة بعض الموالين له من ذوي النفوذ، أن يجمع أسطولاً مكوناً من أربعة عشر مركباً كبيراً، واستأنف به حياة الغزوات البحرية.

---

(1) (La reggenza di Tunisi) Finotti Pag. 41 — 42 — 158.

غزا كاستيلا ماري وكل سواحل نابولي، وفي غزوة أخرى استولى على مركب مالطي كان يبحر بلا حراسة، نحو طرابلس، يحمل إلى حاكمها كنزاً خاصاً، ثم انتزع سوسة من حكم الأسبان والمنستير وصفاقص، وقد جذبته سواحل أفريقيا الشمالية بحصونها ومواقعها البحرية، وخاصة المهدية التي أراد أن يجعل منها قاعدته للقرصنة وصناعة السفن.

وأراد شارل الخامس أن يحد من اعتداده وسطوته، فوجه إليه سنة 1549 أندريا دوريا Andrea Doria على رأس تسع وأربعين سفينة لمطاردته وجمع درغوت قواه كلها في جربة حيث أمضى فيها الشتاء كله، مصمماً على مقاومة قوية وعنيفة. وفي فبراير 1550 خرج من مخبئه بست وثلاثين سفينة كبيرة. واتجه إلى المهدية حيث باغتها واستولى عليها، بتواطؤ من أحد أعيان المدينة، وأقام نفسه حاكماً عليها على الرغم من معارضة السكان.

وفرض جيوفاني دي فيجا Giovanni de Vega الحصار على المهدية في 25 يونيو 1550، وامتد الحصار إلى سبتمبر، من نفس العام، واستطاع أن يجلي القرصان من معقله، وأجبره على اللجوء من جديد إلى جربة.

واستدعى شارل الخامس، للمرة الثانية، أندريا دوريا وكلفه بإجلاء القرصان من مخبأ القراصنة، وأسره. وقد أقلع أندريا دوريا، من نابولي، في مارس 1551، متوجهاً نحو الشواطيء التونسية، وحاصر عدوه في جزيرته، عند مدخل قناة القنطرة، حيث كان أسطول درغوت، الذي سلح قسماً منه، واستعد للمعركة، وظل القسم الآخر يتهيأ للتسليح. وحين أدرك درغوت أن الخناق قد ضيق عليه، وأنه قد حوصر، كما يحاصر الوحش بمجموعة من كلاب الصيد والحراسة، بادر درغوت إلى جمع أتباعه، وسكان الجزيرة، وأطلق النار على الأسطول المسيحي، وأقام أثناء الليل حصناً، عند رأس الجزيرة، ومن هناك أمكنه أن يتفوق على أعدائه، ويضايقهم ويسيطر على الموقف. وحين وجد دوريا نفسه، في وضع سيء، ولم يرد أن يزج برجاله في معركة فاشلة، بعث إلى بيترو دي طوليدو نائب ملك نابولي يطلب منه أن يوجه إليه بقية الأسطول الراسي في

ذلك الميناء، مع ما يلزم من الجيش والعتاد، وأهاب أيضاً بجيوفاني دي فيجا، وماركو ستتوريوني Marco Centurione للانضمام إلى جماعته. وقد استجاب الجميع، لهذا النداء الصادر، من هذا القائد الكبير، وبادروا بتقديم النجدة المطلوبة. وقد اصطحب جيوفاني دي فيجا، أبا بكر بن الحسن بن أمير تونس، لكي يستخدم نفوذه لدى سكان جربة، حتى يسهلوا مهمة أسر درغوت. ولكن القرصان[1] الماهر الذي كان يتابع كل تحركات اندريا دوريا، ويتوقع هجوماً قوياً، لجأ إلى خدعة عسكرية، تبين بوضوح، ما تميز به من شجاعة وإقدام. إذ قام أثناء الليل، بحفر قناة في المواقع الضحلة من الجزيرة، لا تزيد على متر من الماء، وجر مراكبه جراً بالسواعد وأخرج جميع سفنه إلى عرض البحر، وطاف بالجزيرة من الجهة الجنوبية الغربية، وخرج بجميع رجاله من نطاق الحصار المضروب عليه من العدو المترصد به.

وحالفه الحظ، فالتقى في طريقه بسفينة القيادة التي كانت تحمل فوق ظهرها أبا بكر، فهاجمها وأسر ابن أمير تونس المنحاز إلى جانب المسيحيين! وأرسله مصفداً في القيود، إلى السلطان سليمان الذي قتله في أحد أبراج البحر الأسود، وعندما اكتشف اندريا دوريا، هروب درغوت، أذهلته المفاجأة وشعر بالمهانة. وبادر إلى إيقاف النجدة المرسلة إليه، وأبحر نحو مسينا، حيث ألقى مراسيه[2].

وخلال هذه الفترة، توجه درغوت إلى القسطنطينية، وأوضح للسلطان أن استيلاء أسبانيا على وهران وبجاية وتونس، وسيطرة نظام فرسان مالطا على طرابلس ومالطا من شأنهما أن يجعلا السيادة للمسيحيين على سواحل إفريقيا الشمالية. وأنه يخشى في المستقبل، من تحالف بين القوى المسيحية، يجدد إمكانية عودتهم إلى الشرق، واستعادة رودس وجزر اليونان وسواحل فلسطين،

---

(1) نحن لا نقر المؤلف، والمؤرخين المسيحيين، على هذه الصفة التي يطلقونها على درغوت، ونعتبر درغوت من كبار المجاهدين الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن العقيدة الإسلامية، وكانت أعماله البحرية كلها جهاداً في سبيل الدين. (المعرب).

(2) G. Finotti (La reggenza di Tunisi) Pag. 216.

ومن ثم يتجهون براً إلى مصر. واقتنع سليمان بهذه الأسباب، وبعد التشاور مع ديوانه في القسطنطينية، عهد إلى أميراله سنان باشا، ـ بقيادة أسطول كبير لينتزع مـالطا من هيئة الفرسان، فإذا لم يستطع أن يحقق هذه الغاية، فهو مفوض للاستيلاء على طرابلس، وكان في معية سنان باشا ، ـ باعتباره أعلى رتبة ـ درغوت.

ويتكون أسطول سنان باشا من 112 سفينة ضخمة ومن مركبين، وخمسين من المراكب الخفيفة والمعونات للنقل. كما كان الجيش مكوناً من 12 ألف: ثلثاه من الأنكشارية والثلث الباقي من المحاربين والصناع، وستمائة فارس بخيولهم، وكميات من المؤونة والعتاد اللازم للحصار.

كان المرشد الأكبر، لنظام فرسان مالطا، في ذلك الوقت، جيوفـاني دوميديسي الذي لم يأخذه الفزع من العدو، والقوات التي يعتمد عليها. وكان مجلس الهيئة، على علم بنوايا سليمان، والأوامر التي أصدرها إلى أميراله، فعمل على تحصين مالطا، وطرابلس أيضاً، وكان ذلك بعد إلحاح كبير على المرشد الأكبر الذي كان متفائلاً ومطمئناً إلى الوضع. أما بالنسبة لطرابلس فقد حصل على دعم من نائب الملك في صقلية يتألف من مئتي جندي من كالابريا، غير مهيئين للعمل الحربي، وسرعان ما تمردوا بحجة أنه نصب لهم فخ. وتم تسفيرهم بعد توزيعهم على مجموعات صغيرة، وأضيف إليهم أيضاً 25 فارساً، تقرر سجنهم فيما بعد، لخروجهم على النظم والقواعد. وكان هذا هو الدعم الذي حصلت عليه طرابلس[1].

وقد ظهر سنان باشا، أمام مالطا، في 16 يوليو 1551، واعتراه ذهول عندما شاهد فوق قمة جبل شايب الرأس (Sciberras) التحصينات العظيمة التي استطاع الفرسان إقامتها، في أعوام قليلة، للدفاع عن رودس الثانية، بل نشأ، في البداية، شيء من الخلاف بينه وبين درغوت الذي أظهر له سهولة الاستيـلاء عليها. وحين علم سنان باشا، أن اندريا دوريا، يستعد للإقلاع من

(Les Chevaliers de Rhodes et de Malte) Farachon Pag. 312 — 313. (1)

صقلية، لمساعدة الفرسان، اكتفى بمهاجمة أضعف نقاط جزيرة جوزو Goso التي تركها المرشد الأكبر دون دفاع تقريباً. ونتيجة هذه الظروف السيئة التي أحاطت بالأوضاع الدفاعية استطاع سنان باشا أن يأسر سبعة آلاف من المسيحيين، أقلعت بهم السفن التركية نحو طرابلس. وتقول الروايات الطرابلسية المتواترة إن قسماً كبيراً من هؤلاء الأسرى والأطفال والنساء قد أبعدوا إلى ترهونة حيث اختلطوا - بمرور الزمن - مع الأهالي الأصليين. ولكنهم ما يزالون يتوارثون تقاليد وعادات واصطلاحات، تحمل الدلالة على أصولهم والإشارة إلى ماضٍ أشترك في تكوينه ، عنصر مسيحي.

كان حاكم طرابلس سنة 1551 جاسباري دي فلليرس Gaspare de Valliers الذي كان يتوقع هجوماً معادياً، فأضاف إلى إلحاح مجلس الهيئة، ضغوطه الشخصية، على المرشد الأكبر دوميديسي حتى يحصل على مزيد من المساندة العسكرية. كانت القلعة تضم مئتي مجند من كالابريا، بالإضافة إلى عدد من المجندين من صقلية ومالطا ورودس. وهي تشكل في مجموعها حامية لا يمكن تقديرها تقديراً دقيقاً. يضاف إلى ذلك أربعون فارساً، وبعض القساوسة، وفرقة عسكرية من فاس، ممن أقسموا أن يحملوا العداء للأتراك. وقد وفر ذلك ضماناً له قيمته. وعهد بمسؤولية برج المندريك الصغير، إلى الفارس دي روكيس Des Roches وتحت أمرته ثلاثون جندياً وعتاد وفير.

كان سفير فرنسا في ذلك الوقت لدى السلطان سليمان، السنيور دارمونت D'Aramont الذي كان يمر بمالطا، عندما حول سنان باشا اتجاهه إلى طرابلس. وقد رجاه المرشد الأكبر بأن يستغل علاقات الصداقة القائمة بين فرنسا والسلطان لحمل الأميرال التركي على العدول عن خطته. واتجه دارمونت، فعلاً، إلى مياه طرابلس، ترافقه شخصية فرنسية بارزة، نيوكلاس دي نيو كولاي، وحاول أن يستغل وضعه، للتأثير على سنان باشا. ولكنه لم يحصل على شيء مما أراد. وقد تعلل سنان بالأوامر المحددة التي تلقاها من السلطان الأكبر، والتي يجب عليه أن يتقيد بها وينفذها. ولكنه في الواقع، وبعد فشله في حملته على مالطا، لم يرغب في أن يعود إلى القسطنطينية فارغ اليدين،

وألح عليه دارمونت، مبدياً استعداده للتوجه إلى السلطان، من أجل أن تصان جبهة طرابلس. ولكن سنان باشا منعه من مغادرة المدينـة أثناء الحصـار، مستخدماً في ذلك طريقة مهذبة لطيفة.

وهكذا استطاع أن يشاهد سقوط هذه المدينة، وأن يؤثر بنفوذه القوي، على كثير من القرارات التي اتخذها الأتراك، بخصوص المنهزمين، ونقل الأسرى الذين أطلق الأتراك سراحهم. وبعد أن رفع الأسطول التركي، الحصار عن مالطا، اتجه إلى جربة واحتلها، ثم حاذى سنان باشا الساحل نحو طرابلس، ونزل بزوارة هو وجنوده، وتابع الأسطول سيره نحو طرابلس حيث ألقى مراسيه قرب تاجوراء.

أما مراد آغا، أمير تاجوراء، الذي كان قبل أيام، من ذلك، قد استولى على مركبي قرصنة، كانا يحملان المؤونة والعتاد، من مالطا إلى حاكم طرابلس دي فلليرس De Valliers، فقد خف لاستقبال سنان باشا، عن طريق البر، ورسما بالاتفاق مع درغوت خطة العمل للاستيلاء على طرابلس. وعندما بلغ الجيش مشارف طرابلس بعث سنان باشا، أحد الفرسان رسولاً إلـى الحاكم دي فلليرس، يحمل هذه الرسالة:

«استسلموا إلى عطف سيدي الأكبر الذي أمرني بإخضاع هذه القلعة، لطاعته، وسـأدع لكم حريتكم وحيـاتكم، وأملاككم، وإذا أبيتم فسـوف أستأصلكم بحد السيف» وكان رد الحاكم العجوز: «إن منظمتي الدينية قد عهدت إلي بأمر قلعة طرابلس، ولن أسلمها إلا لمن سلمها إليّ، أو إلى مَنْ يأمرني المرشد الأكبر ومجلسه بتسليمها إليه. إنني أنوي أن أدافع عنها ضد الجميع، حتى الموت».

(جاسباري دي فلليرس)

وكوّن سنان باشا فكرة عن تحصينات القلعة، والمدينة، وركز قوة جيشه في الجهة الشرقية من طرابلس، وبادر الطرابلسيون إلى التضامن مع أبناء دينهم، والمشاركة في الدفاع عن القضية المشتركة. وركز مراد آغا وكمبيل بك مدفعيتهم

ضد القعلة غير مهتمهين بالمدينة التي كان يمكن دائماً الاستيلاء عليها بسهولة نسبية، بتسلق الأسوار، اعتماداً على القوات الموجودة تحت تصرفها.

وقام الأتراك ، يوم 8 أغسطس، بحفر الخنادق، وتركيز قواتهم، جنوب شرقي القصر، أمام برج القديس جاكومو، وبرج القديس جورج، المسامت له، وساحة القديس بربرة، ولكن مدفعية الفرسان أخذت تقصفهم من القلعة، فاضطروا إلى تغيير خطتهم الحربية، ولجأوا إلى الزحف في خنادق أرضية، حفرت بسهولة في الأرض الرملية، وبهذه الطريقة ، أمكنهم أن يتوغلوا توغلاً كبيراً، وأن يمنعوا المحصنين من النزول إلى البئر القائمة بين برج سان جورج والمدينة للحصول على الماء، واكتفى هؤلاء بالمياه المالحة المتوفرة في الآبار الثلاث، داخل القلعة.

وفي يوم 11 أغسطس، كانت فرق المدفعية التركية الثلاث المكونة من اثنتي عشرة قطعة، مستعدة، وشرعت على الفور في قصف القلعة على مسافة ثلاثين خطوة منها. وقد صمد حصن القديس جاكومو الذي كان حصنه الأسبان من قبل، للقصف العنيف المسلط عليه من المدفعية التركية، وقد تطايرت قشرة السور الخارجية شظايا، وكانت القنابل تنفذ بقوة في السور القوي الصامد، واحدة بعد الأخرى، وكان مسكن الحاكم يقع خلف هذا السور، كما يوجد خلف ساحة القديسة بربرة، مخزن كبير للعتاد الحربي، وخشي دي فلليرس أن تتأثر هذه المواقع بقصف المدفعية، فعمل على زيادة تحصينها بالرمال التي تدعم الأسوار.

وقد تولى أحد الهاربين وهو من (بروفنسا)، وكان حارساً على باب المنشية، كشف النقطة الضعيفة في القلعة للأعداء.

وهنا وجه الأتراك مدفعيتهم، إلى ساحة القديسة بربرة. ودمرت جدران مسكن الحاكم، وسقطت القنابل في مخزن الذخائر التي نقلت قبل قليل إلى كنيسة سان ليوناردو، وهو من أحسن الأماكن المأمونة، حيث يقوم حالياً المسجد. وأخذت الثغرة التي فتحتها مدفعية الأتراك، بين حصن القديس جاكومو وحصن القديس جورج، في الاتساع حتى بلغ طولها حوالى خمسين متراً.

وهب درغوت لمساندة مراد آغا وكمبيل بك، مساندة قوية بمدفعية مكونة من ثماني قطع، وضعت على مسافة 150 خطوة من القلعة، في موقع يعرف باسم - صالح رايس - وقد ركز ضرباته على الزاوية التي يقوم عليها برج القديس جاكومو، حتى ساحة القديسة بربرة. وقد استطاع بهذه الطريقة، أن يهدم السور حتى المدرج. وكانت المدفعية المعادية تفتك بكل مدافع يبدو من خلال الثغرات. وتسرب أثناء ذلك إلى القلعة عدو أخطر من الأتراك، هو انهيار معنويات الجنود وانقسام الضباط.

وحاول قسم من الحامية، في البداية، أن ينجو من الحصار، ويهرب فوق أحد المراكب الراسية في الميناء، بعد تفجير مخزن البارود. ولكن دي فلليرس فطن إلى ذلك في الوقت المناسب، فوزع المتمردين على نقاط مختلفة من الحصن، وكان يراقبهم بنفسه. وتسرب الشك إلى نفوس بعض الفرسان. وأخذ الأسبان يرددون القول بأن السفير الفرنسي الموجود في المعسكر التركي، لن يهتم إلا بمواطنيه، أما بقية الفرسان من الجنسيات الأخرى، فسوف يتركهم بلا حماية، تحت رحمة الأتراك، ولذا فقد كان من العبث الاستمرار في المقاومة، وأن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة حنق الأتراك الذين انطوت أنفسهم على حقد عنيف ضد المسيحيين، وخاصة رعايا الملك شارل الخامس.

وقد قام الفارس هريرا Herrera أمين الخزانة، نيابة عن مواطنيه، بإيضاح هذا المطلب، ودعا إلى النظر في إنقاذ حياة الجميع دون تمييز في اللغة أو الجنس.

كان الحاكم دي فلليرس يخرج حينذاك من كنيسة القلعة، بعد أن أدى بعض الطقوس الدينية، وقرر أن يهب حياته ثمناً لإنقاذ المدينة التي عهد بها إليه. وأحاط به الثائرون، ولكنه أعادهم إلى أماكنهم المحددة، ثم جمع المجلس وخطب فيه: «أيحل بي العار في شيخوختي! لقد عشت يوماً آخر لكي أشهد شرف المنظمة يبيعه الأنذال الذين ليس لهم شيء من صفات الشجاعة سوى تأكيد الحرص على مقاعدهم، ليتني مت يوم أمس عندما كانت مدافع الأتراك تقذف حوالي الأحجار والصخور».

وشرح الحالة العامة السائدة داخل القلعة، وطلب من الحاضرين رأيهم حول أوضاع التحصينات، فردوا عليه، بأن الفجوة التي سببها الأتراك، يمكن سدها حالما يقوم الجنود بواجباتهم لصد أي هجوم متوقع.

وقد كلف القائد دي كوبير De Coupier بدعوة الحامية إلى أن تكون في مستوى مسؤولياتها، وتحريضها على المقاومة. وكاد يدرك ما يريد من التأثير على نفوس الجيش، لولا أن هتف هريرا وأربعة من الفرسان الأسبانيين، ساخرين من هذه الحماسة المتزايدة «ما أطيب لحم الإيطاليين للذبح، ورميه إلى الأتراك ثمناً لحرية الفرنسيين».

وكان على الحاكم، أن يقوم بمفاوضة العدو الذي كان على علم تام بالأحداث الجارية في القلعة، وينتظر ما تسفر عنه من نتائج. وقد ألح المتمردون، على أن يشكل الوفد المرسل، إلى سنان باشا من المنتمين إليهم. وتقرر إيفاد الفارس فوستر دي ماركا والجندي جويفارا وصعد القس بيترو دي فاورس فوق السور رافعاً العلم الأبيض بالدعوة إلى المفاوضات. وخرج المندوبان من القلعة وقدما إلى سنان باشا الذي استقبلهما في جفاء، منتظراً سماع اقتراحاتهما.

وقد أخطراه بأن الحامية على استعداد لأن تتخلى عن القلعة وتسلم الأسلحة، بشرط تأمين الحياة والحريات وسلامة الممتلكات، مضيفين إلى طلبهما السفر إلى صقلية أو مالطا فوق مراكب تركية. ولكن سنان باشا لم يقبل بهذه الاقتراحات، وقد هم بردهما على أعقابهما عندما تدخل مراد آغا ودرغوت، وأقنعاه، بأن يعد بكل شيء، وأن ينفذ بعد ذلك ما يروق له. وقبل سنان باشا هذه النصيحة، وبعث معهما ضابطاً موثوقاً به، وكلفه بأن يقدم تقديره واحترامه إلى الحاكم وأن يرجوه التكرم بالحضور شخصياً إلى خيمته، حتى يمكن الاتفاق على أحسن الطرق لاستسلام الحامية. وقد أفهمه أنه في حاجة إلى معرفة عدد الأشخاص الذين يدافعون عن القلعة والذين يسكنونها، كما يرغب في معرفة عدد السفن اللازمة لإعادتهم إلى أوطانهم. وإنه في حالة ما إذا رغب دي

فلليرس في الحصول على ضمانات لذاته وحريته عند وجوده في المعسكر المعادي، فإن سنان باشا يترك له الضابط التركي رهينة.

وتقدم دي فلليرس إلى سنان باشا يرافقه كاتبه الخاص الفارس دي مونفورت.

واستقبله في جفاء، وعامله بغلظة وقسوة. مؤكداً له أن فرسان القديس يوحنا لا يستحقون الوفاء بالعهود، أو الثقة فيهم، لأنهم أعداء سيده الكبير. ورداً على ذلك، طلب دي فلليرس الانسحاب والعودة إلى القصر. ولكنه قيد بالسلاسل. وأعيد مونفورت إلى القلعة موفداً من قبل الباشا بتعليمات محددة إلى المحاصرين، بأن عفو سنان يقتصر فقط على تأمين حياتهم، وأنه عليهم بعد ذلك تسليم القلعة فوراً. وقد كلف الحاكم كاتبه بإبلاغ هذه الرسالة «أيها الأخ الفارس، حاول أن تعود إلى القلعة، وبلغهم عن حالتي، واعمل أن يعهد بالقيادة إلى الأخ القائد كوبيير Coupier وآمرهم بأن يعتبروني ميتاً، وأخطرهم أن آخر أوامري أن يتصرف كل واحد بدقة حسب ما يقتضيه واجبه وشرفه».

وحين كان مونفورت يعود إلى القلعة بهذه التعليمات، قام دي روكيس - جهلاً منه بالمفاوضات الجارية - بتوجيه طلقة مدفع من برج المندريك ضد الأتراك، قتلت منهم عشرين شخصاً. فثارت ثائرة الباشا ولم تقف نقمته عند حد، وأمر بسجن الحاكم دي فلليرس، وقيد رجليه بالأغلال.

وحينما نقل مونفورت هذه الوقائع إلى الجنود المحاصرين، علا أوجههم الشحوب. وجمع القائد كوبير نائب الحاكم، الضباط وحاول أن يبعث في نفوسهم الحماسة. وتعانق الفرسان الفرنسيون وأقسموا أن يموتوا ميتة رجل واحد في هجوم واحد. وإزاء هذا المنظر، انضم إليهم فرسان أسبانيا وكذلك فرسان إيطاليا. وأصبح الموقف قضية مشتركة. وكانوا يأملون أن يدفع هذا المشهد المتمردين إلى الطاعة ويثيرهم إلى المقاومة ولكن عبثاً، فقد ظل هؤلاء على رفضهم القتال والمقاومة.

وتقرر عقد اجتماع جديد للمجلس وإيفاد الفارس مونفورت، مرة ثانية

إلى الباشا باقتراحات أخرى. وطلب منه تأمين حرية ثلاثمائة شخص من الأشخاص الرئيسيين، تاركين الجيش والضباط الذين رفضوا المقاومة إلى العدو. ولم يكن من الإنصاف أن يسوى بين الشجعان المستعدين للمقاومة ـ الذين يستسلمون حقناً للدماء وأن يدخر لهم نفس المصير المحفوظ للأنذال والعصاة. ولم يرفض الباشا الاقتراح. وأقنعه مونفورت أن طلقة المدفع التي انطلقت من البحرية بأمر الفارس دي روكيس إنما نتجت عن جهله بالمفاوضات الجارية.

وأرسل مراد آغا، إلى القلعة، للإبلاغ بقبول اقتراح تأمين حرية ثلاثمائة شخص رئيسيين. وأن عليهم الآن أن يسلموا الأعلام والسلاح، وهم أحرار في مغادرة القلعة. ولكن الفرسان أحبوا أن يتأكدوا من صحة هذا الكلام، وطلبوا عودة مونفورت قبل مباشرة التسليم. وجاء مونفورت، ووقف بين الحاضرين مؤكداً أقوال مراد آغا، بل أضاف، إن دي فلليرس سيكون ضمن الطلقاء، أما بقية الحامية فتؤمن لها الحياة، باستثناء فرقة فاس، فقد أقسم سنان باشا أن يبيدها، وقد هربت الفرقة، وخرجت من طرق سرية، بعد أن سرحها قائد القلعة في الوقت الذي كان الفرسان يستعدون فيه لتفجيرها بالألغام إذا لم يأخذ الأتراك باقتراحات المسيحيين. وما كادوا يعلمون بالقرار الأخير، وبالفجوة التي أحدثتها قنابل الأتراك في السور، حتى بادروا إلى إلقاء السلاح وخرجوا من القلعة، حيث كان في انتظارهم جنود مراد آغا الذين أحاطوا بهم وأسروهم. كان بينهم مئتا طفل وامرأة. وكبل، الفرسان والرهبان ضمن أفراد الحامية.

وحين رأى دارمونت D'Aramont ـ الذي تابع جميع مراحل المفاوضات ـ أن الوعود قد نقضت لغير مصلحة المحاصرين، وأنهم يسيئون استغلال الظرف الذي يحيط بالمغلوبين، ثار على ذلك وأمسك بسيفه، وجرده في وجه الحرس الذي كان يراقبه في خيمة القائد، بحجة إكرامه، وتقدم إلى الباشا ووجه إليه الحديث، في غضب وانفعال، في محضر من ضباطه، وهدده بأنه سيقتل نفسه إلى جانب هؤلاء الأسرى من الفرسان. وأطلق سنان باشا سراح الحاكم العجوز دي فلليرس والفرسان والفرنسيين، ولكن دارمونت، أصرّ على إطلاق سراح فرسان اسبانيا وإيطاليا، متعهداً في الوقت نفسه، بأن يحصل على موافقة المرشد

الأكبر، بإطلاق سراح ثلاثين من أبرز أسرى الأتراك في تلك الجزيرة. كما أطلق سراح صف الضباط وخدمهم.

أما المدفعي جيوفاني كاباز الذي أصاب أثناء المعركة القائد العام التركي كمبيل بك بضربة بترت يده، فقد ألقي عليه القبض، وبتر الأتراك يديه، وجدعوا أنفه، وردم نصفه الأسفل في الرمل، وقتل رمياً بالنبال. وقد وقع هذا يوم 14 أغسطس 1551.

وفي يوم 16 اغسطس، في خندق القلعة، وأمام الفجوة التي أحدثتها مدفعية مراد آغا ودرغوت، دعا سنان باشا إلى حفلة أقيمت في سرادقين كبيرين، كلاً من دارمونت ودي فلليرس وفي يوم 18، أقلعت بقية الحامية التي سلمت من هذا الحصار الطويل، متجهة إلى مالطا، فوق سفن ترفع العلم الفرنسي، وتحت حماية السفير دارمونت.

وحصل دارمونت على إذن بزيارة القلعة هو ورفيقه نيكولاس نيكولاي، قبل مغادرة المدينة، وهناك وجدا مراد آغا الذي استقبلهما صحبة القائد التركي المسؤول عن القلعة. كانت لا تزال مجهزة حتى ذلك الوقت بست وثلاثين قطعة مدفعية، وعدد آخر من المنجنيق والقدور النارية لصد المهاجمين، وكميات كبيرة من المؤونة والعتاد. ويبلغ تعداد الحامية من فرسان وجنود حوالى ستمائة رجل (بينهم عدد من أبرع رجال المدفعية في العالم ولقد كان عاراً كبيراً أن تستسلم دون مبرر حربي معقول) لقد قص علينا فراكون Farachon في كتابه فرسان رودس ومالطا، آخر أحداث هذا الحصار.

وعندما حاول الأسطول التركي، دخول ميناء طرابلس منعه دي روكس بحاميته الصغيرة التي تتكون من ثلاثين رجلاً، كانوا يسيطرون على برج المندريك، فكتب إليه سنان باشا (غداً سوف أسلخك حياً) ورد عليه (إن الغد بيد الله. إن نظرك بعيد جداً يا باشا).

وفي اليوم التالي، كان البرج خالياً مهجوراً، فقد غادره دي روكس

ورجاله أثناء الليل! خلال الحصار المضروب عليهم، من الأسطول التركي، إذ استطاعوا أن يستولوا على مركب تركي، بعد أن بلغوه سباحة، دون أن يثيروا الانتباه، وطعنوا بحارته بالخناجر، فقتلوهم، واتجهوا مسرعين إلى مالطا.

وحين كان الأتراك داخل سور الحصن الملغم انفجر عليهم، فقتل من جراء الانفجار خمسون وجرح مئة وخمسون. وفي يوم 16 أغسطس 1551 كانت طلقات المدافع تحيي مدينة طرابلس التي لم تعد منذ ذلك التاريخ خاضعة للقوى المسيحية ودخلت لتكون جزءاً من الامبراطورية العثمانية.

وباسم السلطان قام سنان باشا بتنصيب مراد آغا ملكاً على طرابلس وتاجوراء.

الفصل الثاني

- حملة فرسان مالطا على زواره 1552.
- ولاية درغوت باشا 1553.
- هزيمة الجيش المسيحي في جربة سنة 1560.
- ذكريات أسقف أسير في طرابلس سنة 1562.
- حصار مالطا وموت درغوت 1565.
- علج على باشا وخلفاؤه على ولاية طرابلس 1565 — 1588.

عهد سنان باشا بولاية طرابلس الغرب إلى مراد آغا. وترك إلى جانبه درغوت الذي ساعده على بسط سلطانة، على كل مقاطعات مصراتة وزواره وجربه، وفي الداخل حتى سفوح الجبل.

ومن أولى الأشياء التي اهتم بها الحاكم الجديد، ترميم القلعة التي دمرت جزئياً أثناء الحصار، وتحويل الكنيسة التي خصصها فرسان مالطا باسم القديس ليوناردو، إلى مسجد. وانتقلت بلدة تاجوراء الصغيرة، إلى مرتبة عادية، وأهمل ميناؤها الذي غمرته الرمال، إذ إن طرابلس كانت قد امتصت كل الحركات البحرية.

إن أهم الأحداث التي تميز العهد القصير لولاية مراد آغا، تلك الحملة الفاشلة التي قام بها فرسان مالطا ضد زوارة.

كان المرشد الأكبر، بالاتفاق مع مجلسه، قد وضع خطة، تستهدف الاستيلاء على موقع من الساحل الإفريقي، يمكن أن يسيطر على طرابلس وجربة، ويثير المضايقات في وجه الأتراك، ويعوض فرسان مالطا عن فقدانهم لطرابلس.

وتم اختيار زوارة (بوسيدونيا القديمة) (Possidonia) التي تقع على مسافة 120 كيلو متراً غربي طرابلس. وعهد بقيادة الحملة إلى الرئيس الفارس ليوني يتزوتزي الذي جند فرقتين من الإيطاليين، ومن المجندين في مالطا. واستجاب إلى ندائه بالتطوع، في أيام قليلة، عدد يزيد على ثلاثمائة فارس، وضعوا أنفسهم تحت تصرفه، ورهن إشارته. وكانوا من أرقى أبناء العائلات في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، بقيادة لافليته La Valleta ـ الذي أصبح فيما بعد المرشد الأكبر وقائد الدفاع ضد الحصار الذي ضربه الأتراك على مالطا ـ وكان بين أفراد الحملة (لا كاسيير) الذي عهد إليه براية الفيلق (وهوجو فردالي) الذي كان في الثانية والعشرين من عمره، وقد نال شهرة في الشؤون الحربية والدبلوماسية، حتى أجبره البابا سيستو الخامس، فيما بعد، على قبول قبعة الكاردينال، لتضلعه في العلوم اللاهوتية. وكانت إيطاليا ممثلة تمثيلاً كبيراً في شخص حفيد الأميرال شيبيوني ستروتزي. كان بدرجة كابتن ويقود مئة من المدافعين والنبلاء المتطوعين، وأغلبهم من الإيطاليين ومنهم جوستينياني، وجريمالدي، وفالبرجا، وبيترو بوليزي، المعروف باسم الفارس القديس، لعبادته وتقشفه، ولدفيجو قائد الفلورنسيين.

وغادرت الحملة ميناء (مرسى موشتو Marsa Muscetto) يوم 6 أغسطس 1552، وكانت تتكون من ست عشرة قطعة بين صغيرة وكبيرة. ويبلغ عدد أفراد الحملة ثمانمائة جندي، منهم ثلاثمائة لسلاح القذائف وخمسمائة من المشاة للسلاح الأبيض بالإضافة إلى 308 من الفرسان تحت قيادة لافليته وجويمارنس نائبه.

وصلت الحملة إلى هدفها المقرر، بعد يومين، وأرغمها هياج البحر، والرياح العاصفة على البقاء في عرض البحر، ولم تتمكن من النزول، إلى البر، إلا في يومي 13 و 14 أغسطس، وظلت بمحاذاة الساحل، حتى الصباح يرشدها ثلاثة من سكان زوارة، من الأسرى الذين كانوا بمالطا، بينما كان الأسطول يحاول التغلب على هيجان البحر وتغطية الهجوم.

وكان في طليعة الحملة مجموعة من الجنود المالطيين الذين كانوا يعرفون لغة

السكان معرفة جيدة، يقودهم توماس شيليا وهو شيخ مالطي، كسي جسده بجراح المعارك التي خاضها.

وقد قطع الجنود حوالى 13 ميلاً حتى بلغوا مشارف زوارة، حيث اقترب رئيس المرشدين من الجنرال ستروتزي، ونقل إليه، ما وصل إلى علمه، من أن العدو، قد عسكر في منطقة قريبة تقع على بعد ثلاثة أميال إلى الغرب. وظن ستروتزي أن الأمر يتعلق بمجموعة من البدو، ولكن المرشد الذي راقب معسكر الأعداء، أكد له، أن تعدادهم يبلغ حوالى أربعة آلاف رجل، مع عدد آخر من الفرسان، وقد شدد لافليته على جدية قول المرشد، لما يعلمه عنه من إخلاص، في خدمة المنظمة، طوال خمسة وعشرين عاماً، كما كان ملحقاً بخدمته أثناء وجوده بطرابلس. وقد نصح لافليته بالحكمة والحذر ، ولكن كان لا بد من التقيد بتعليمات القائد التي تقضي بأن يكون في مقدمة فرسانه الذين يسندون القوات الخفيفة التي أرسلت لحصار زوارة ومهاجمتها.

وقد تم الاستيلاء على زوارة، في وقت قصير، من قبل الجنود الطامعين في الغنائم، ووقع في أيدي المسيحيين حوالى خمسمائة أسير من الأهالي وتقدم أثناء عمليات النهب أسير زواري كان في الماضي أسيراً بطرابلس وشمله جويمارنس بعفوه. ولما تعرف هذا الأسير على الرجل الذي خلصه من الأسر وأنقذ حياته، أبلغه، أنه توجد، على مسافة قريبة، قوة قوامها ثلاثة آلاف وستمائة من العرب الفرسان المسلحين بالبنادق والدروع، وإلى جانبهم حوالى ألفين من المحاربين المنتمين إلى قبيلة (نفطة التونسية) وهم جميعاً بقيادة مراد آغا الذي كان يقوم بجولة لجباية الخراج. ولم يستطع الجنود الذين انتشروا في القرية بحثاً عن الغنائم، أن يجدوا الوقت الكافي للتجمع، وفجأة ظهر عليهم عدوهم بخيله وفرقه، فأحاط بالمسيحيين وطوقهم، وأسرع لواء الفرسان إلى التقدم لحماية انسحاب المشاة والأسرى. ولكنه كان عدداً ضئيلاً في مواجهة القوة المعادية، وقد قام لدفيجو سفورزا بأعمال بطولية لصد تقدم الفرسان الأتراك. وكان الفرسان يتولون شغل أماكن ضباط المشاة ممن سقطوا صرعى في هذه المعركة.

وصدرت التعليمات، إلى لدفيجو سفورزا، بنقل الأسرى فوق السفن، ولكنه جرح في فخذه، وظل يقود المعركة بالإشارة، بعد أن منعه الألم من الكلام، مستنداً بذراعه إلى كتف فارس عملاق، يدعى هرنانديز دي تورلاس كان يسنده بيسراه، ويقاوم الأعداء بسيفه حتى تمكن من بلوغ الشاطىء، بعد مشقة وعناء، فألقى نفسه في البحر، وسحب قائده حتى أوصله إلى السفينة، وحينما تمكن بقية الجنود من الانسحاب إلى الساحل، بطريقة منظمة نسبياً، بلغوا السفن سباحة وبقيت هناك في مكان المعركة فرقة الفرسان، ملتفة حول علمها، في العراء، بعيداً عن النخيل، وقد أحاطت بها قوات تفوقها عشرين مرة. ونفد ما لديها من عتاد. أخيراً، صرخ مراد آغا في جنوده (خذوهم بالحراب) وقد ركبت هذه الحراب الحادة التي برع الأتراك في صنعها على خشب البامبو، ولم يبق لدى المهاجمين سوى السيوف والخناجر وبعض الأسلحة اليدوية، يواجهون بها الأعداء. وقد أهاب كاسيير حامل راية اللواء برفاقه وحرضهم على الاستماتة في الدفاع عن العلم وشرف المنظمة. وكان يسانده ويساعده دي فردال وبيترو بوليزي، ويحيط به خمسة عشر من الفرسان، بينهم ثمانية إخوة من ذوي القامة العملاقة، كانوا مكلفين بالدفاع عن العلم، وألقى بنفسه، من جديد، إلى الهجوم المضاد للأتراك، وقد بدا ذلك الجدارالفولاذي، غير قابل للانهيار، وسقط من الفرسان الإيطاليين لا فلبرجا والشاب ستروتزي، جيوستنياني جريمالدي، وبيترو بوليزي الذي ظل يقاوم، رغم الجراح الأربعة العميقة التي أصيب بها، وهو يرتل صلواته بصوت عال. وهناك أطلقت مدفعية مركب القيادة طلقتين، إشارة إلى الانسحاب، فعمد ذلك الفريق إلى كسب الشاطىء، والانسحاب بطريقة تدريجية، وسلم العلم إلى أكبر القوارب، وركب البحر. وقد مضى الأتراك في زحفهم إلى آخر الألسنة الأرضية الممتدة في البحر، ولكن بحارة قوارب النجاة الصغيرة، استدرجوا عدداً كبيراً إلى الماء.

وقد تركت مالطا في هذه الحملة التعسة الفاشلة، على الشواطىء الإفريقية أكثر من مئتي قتيل، وحملت أكثر من ستين جريحاً. أما مراد آغا، فقد اكتفى بإحصاء خسائر جنوده من المناضلين القدامى، والتي بلغت حوالى

تسعمائة رجل، ولم يدخل في حسابه الأهالي الذين ساندوه في هذه العملية الحربية.

وهكذا كانت نهاية الحملة الفاشلة على زوارة[1].

وفي الوقت الذي كان فيه مراد آغا يقاوم في زوارة، ويصد فرسان مالطا، كان درغوت يقاوم في البحر. وفي نفس السنة 1552 توغل بغاراته البحرية حتى سواحل كالابريا، وجمع غنائم كبيرة وعدداً ضخماً من الأسرى. وفي هذا العام أيضاً، بل ربما في نفس الحملة، هاجم واستولى على سبعة مراكب تابعة لأندريا دوريا. وبعد أن نقل غنائم الحرب إلى طرابلس في أغسطس 1552 توجه إلى القسطنطينية ليقدم تقريراً إلى السلطان سليمان. وكان ذلك في غير مصلحة الوالي الحاكم لطرابلس آنذاك. كان درغوت يتطلع إلى ولاية طرابلس فبادر إلى تنبيه السلطان إلى شيخوخة مراد آغا وتقدمه في السن. كان في الماضي جندياً شجاعاً، ولكن يده الآن، لم تعد قادرة وحازمة، إلى الحد المطلوب لضبط الأهالي وإخضاعهم لطاعة الامبراطورية، وقد استطاع هذا البحار الجريء أن يعرض الوضع بهذه الطريقة التي لا تتلاءم مع مصلحة زميله.

وتمكن من إقناع السلطان بهذه المبررات فعينه والياً على طرابلس.

وانسحب مراد آغا إلى تاجوراء. لقد جمع ثروة طائلة. كان لديه ثلاثمائة من الأرقاء المسيحيين، وفي تلك البلدة الصغيرة، فكر في أن يخلد اسمه، بتشييد مسجد عظيم. وقد أحضر من لبدة بعض الأعمدة والمواد وأقام المسجد الحالي الذي يقوم على 48 عموداً، ويقال إن فكرته الأولى كانت متجهة إلى إقامة حصن، ولكن درغوت عارض ذلك خوفاً من وجود شخص خطير إلى جانبه، وبعد أن أتم مراد آغا بناء مسجده، أطلق سراح الأسرى المسيحيين الذي بنوه، وأرسلهم إلى أوروبا. ومات مراد آغا في هذه البلدة وقبره مشهور بها، وعاد درغوت باشا من القسطنطينية عند نهاية مارس 1553، ودخل إلى طرابلس دخول الفاتحين، وقد استقبل بكل مظاهر الإكرام والتبجيل. وكسلفه كانت لديه

---

(1) Farachon (Les Chevaliers ecc.).

سلطة مطلقة على الولاية التي عهد بها إليه، وكان يحكم بصرامة وحزم، ولكنه ظل دائماً يحتفظ بالتبعية والولاء للسلطان الكبير. وهي تبعية تقوم على الضريبة السنوية التي ينبغي على الولاية أن تؤديها إلى القسطنطينية، وتزويدها بالرجال، والسلاح، والسفن، والمؤونة، إذا دعت الحاجة إلى طلبها أثناء الحرب، من كافة أطراف الامبراطورية. وبالإضافة إلى ذلك، كان السلطان يختار ويرسل من القسطنطينية إلى طرابلس (بك) يتولى القيادة العامة للجيش، (وآغا) برتبة عقيد لقيادة الانكشارية، (وقاضياً) يختص بشؤون القضاء (ومفتياً) للأمور الدينية، وهي عادة ظلت قائمة في طرابلس من سنة 1551 ـ إلى سنة 1595. وكانت أولى اهتمامات الباشا الجديد، زيادة تحصين المدينة، والعناية بأسوارها. وبدأ في إنشاء (دار البارود) الواقعة إلى جنوب القلعة. وقد أحسن بناءها على شكل مربع وبارتفاع كاف، وهي تقوم إلى جانب باب المنشية وترتبط بالسور الذي يمتد حتى حي اليهود. وبهذه الطريقة أصلح نقصاً في القلعة، وسد ثغرة استفاد منها الأعداء في الماضي، وكان من الممكن أن يستفيد منها، ويستغلها العصاة من سكان الدواخل. وقد أكمل خليفته بناء هذه الدار سنة 1565.

إن المدينة تبدو على شكل خماسي الأضلاع، وقد تم تحصين وتدعيم الزاوية الثالثة منه ببرج آخر عرف فيما بعد باسم برج درغوت الذي حل محل برج القديس بطرس. لقد أراد أن يؤمن نفسه، ويحصنها بهذه الطريقة، ضد أي هجوم متوقع، وكان الحصن يشرف على الميناء، والجانب الشمالي من مدينة طرابلس، وكانت هناك عدة مساجد بمدينة طرابلس، بعضها رئيسية كبيرة تميزت بمآذنها العالية وعراقتها التاريخية، مثل مسجد سيدي سالم ومسجد الخروبة. فأضاف درغوت مسجداً آخر، شيده ليكون مسجد المدينة، وهو لا يزال قائماً ويحمل اسمه ويضم رفاته. أنشأه سنة 1554 قرب الجامع الكبير الذي شاهد أنقاضه نيكولاي ودارمونت سنة 1551. ولما كان يوجد تحت تصرفه حوالى ثلاثة آلاف أسير من المسيحيين، فقد استخدمهم في تجميل المدينة، بعد أن فرغ من تحصينها. وبنى قرب كنيسة ماريا دانجلي (باب البحر) قصراً مكوناً من دورين مفصولين بالشرفات والأروقة ومحاطاً بالحدائق الجميلة.

وبعد أن اطمأن إلى تنظيم المدينة، انصرف إلى الاهتمام بدواخل طرابلس، وكان أول ما اهتم به السعي لتلقين سكان غريان درساً قاسياً لإقدامهم على التطاول وإهانة أحد مبعوثيه. وخرج عليهم في قوة من الانكشارية، وترك لديهم ذكرى تزيل من نفوسهم الرغبة في التطاول والجرأة عليه في المستقبل. وفرض عليهم أداء الخراج، ثم توجه إلى ترهونة، ناشراً الرعب في المقاطعات التي يصل إليها. ولم تبق أمامه سوى منطقة بني وليد التي كان يحرص على إخضاعها وإلزامها بالطاعة له. وقد بعث إليها، يدعوها إلى أن تسلك سبيل المقاطعات الأخرى المجاورة، ولكن سكان بني وليد رفضوا ذلك، فقد كانوا يعتبرون أنفسهم من أحسن فرسان طرابلس الغرب. وهم يعولون كثيراً في الاعتماد على قوتهم وشجاعتهم. ونهض إليهم درغوت من جديد، لقيادة جيشه الذي انتصر عليهم،وألحق بهم الهزيمة، فلم يملك زعيمهم إلا أن يعلن خضوعه عقب أول صدام، كما قبلت المقاطعة أداء الضريبة المفروضة.

ومن بني وليد اتجه إلى تاورغاء، فدخلها دون أن يجد مقاومة تذكر، إذ إن سكان المنطقة قد أخطروا بقدومه، فأحرقوا وأتلفوا كل شيء، وهربوا إلى برقة. ومن تاورغاء عاد إلى مصراتة ومنها ـ بطريق البر ـ إلى تاجوراء فطرابلس.

وطوال أربعة أعوام، لم تقم في الدواخل أية اضطرابات من شأنها أن تضايق حكومة طرابلس. ولكن، بدأت سنة 1559 بعض محاولات الانتفاض والعصيان، تسبب في إثارتها تعسف وعنف الضباط المكلفين من قبل الباشا بجباية الضرائب. ولكن درغوت لجأ إلى تهدئة الحالة، بأسلوب التخويف والتهديد، أكثر من لجوئه إلى الكلمات الطيبة، ولكنه في الوقت نفسه منع ضباطه من إساءة معاملة هؤلاء الرعايا.

وحين قام بزيارة القسطنطينية ، سنة 1561، حاملاً معه الهدايا الثمينة إلى السلطان، أبدى السلطان استغرابه، من كثرة الثورات واستمرارها، في دواخل طرابلس، وسأل درغوت عن الصعوبات التي تعترض طريق السيطرة، والتغلب على تلك القبائل، رغم أهمية الوسائل التي يتسلح بها الجندي التركي فأجابه درغوت بالكلمة المشهورة (إنه من العسير ، يا سيدي، التغلب على شعب يتنقل

بمدينته ويحملها معه) وهو يلمح إلى الحاجات البسيطة القليلة للمحارب العربي، وسرعة حركته في التنقل أثناء المعركة.

واستأنف درغوت إقامة علاقات تجارية مع ملك بورنو، ودفع بالقرصنة دفعة قوية، جاعلاً طرابلس مقراً لحركته القرصانية. وكان تحت تصرفه 36 مركباً. وقد اندفع وتوغل في غاراته وغزواته البحرية إلى شواطىء نابولي، وسواحل توسكانا وليقوريا مستولياً على السفن المسيحية، ناهباً البلدان المحرومة من وسائل الدفاع عائداً إلى وكره محملاً كل مرة بالغنائم[1]. ولم يكتف درغوت بإخضاع الدواخل، والقيام بتحصين وتجميل المدينة ومضاعفة قوة أسطوله، بل كان يتطلع إلى السيطرة على جربة. وكانت جربة قد انتقلت من ولايته إلى سيطرة ملك القيروان الذي يمثله في الجزيرة حاكم يدعى سليمان.

وقد أدى الصدام الذي قام بين الحاكمين، عدة مرات، إلى نتائج متعادلة، ولكن درغوت استطاع أخيراً أن يستخدم مكره ودهاءه ويقبض على حاكم الجزيرة الذي كان قد توجه إلى طرابلس ممثلاً لسلطانه للتفاوض مع الباشا، حول الصلح. فقتله الباشا، وأبحر على الفور بسفنه، قاصداً جربة التي احتلها فيما بعد. وقد برر هذا التصرف لدى السلطان في القسطنطينية، بأن ملك القيروان كان على صلة بالمسيحيين، وأنه منحاز إليهم أكثر من انحيازه إلى السيد الأكبر.

حدث هذا سنة 1558.

وقد أخذت قوة هذا القرصان المقدام، تتعاظم وتتزايد يوماً بعد آخر، وقد صمم خليفة شارل الخامس، فيليب الثاني أن يذل خيلاء هذا القائد وجبروته، فكلف جيوفاني دي كوردونا Giovanni di Cordona دوق مدينا شيلي Medina Coeli بحملة ضد طرابلس سنة 1560.

وكان لا بد أن تكون هدفاً لهذه الحملة، باعتبارها معقل درغوت باشا وملجأه.

---

(1) (Histoire chronologique du Royaume de Tripoli de Barberie).

كانت الحملة مؤلفة من ثلاثين كتيبة من المشاة الأسبان، تحت قيادة الجنرال دون ألفارو دي ساندو Alvaro de Sando وخمس وثلاثين فرقة من الإيطاليين تحت قيادة أندريا جونزاكا Andrea Gonzaga وأربع عشرة فرقة ألمانية، وفرقتين من المشاة الفرنسيين وأربع عشرة من الفرسان وستمائة من سلاح القذائف والمدفعية.

أي أنها كانت تضم أكثر من ثلاثين ألف رجل. أما الأسطول فقد كان مكوناً من ثمان وعشرين سفينة كبيرة، وأربع عشرة سفينة صغيرة، وخمسين غاليرا بقيادة جيوفاني أندريا دوريا Giovanni Andrca Doria قريب الأميرال العجوز ونائبه. وقد هب البابا بيو الرابع إلى المساهمة بتقديم أربعة مراكب، وقدم مثل ذلك الجراند دوق دي توسكانا، وقدمت هيئة فرسان مالطا خمسة. وكان لديهم من التموين ما يكفي لمدة أربعة أشهر[1]. وقد توقف الأسطول يوم 10 فبراير 1560 في مياه (بالو) الضحلة قرب جربة. وفي هذا الوقت كان درغوت قد غادر طرابلس قاصداً جربة عن طريق البر، حيث وصلها وأقام في ضواحي الجزيرة، بجيشه المكون من ألف جندي تركي، ومئة فارس، وعشرة آلاف من الأهالي. وأخذ يضايق الجنود المسيحيين الذين كانوا يحاولون النزول إلى البر، للحصول على الماء. ونظراً إلى أن هذه الاشتباكات المختلفة قد كلفت الجيش المسيحي بضعة مئات من الموتى، دعا دوق دي مدينا المجلس الحربي، وقرر العدول، عن فكرة الحملة والهجوم على طرابلس، وتوجيه الهجوم مباشرة إلى جربة.

وعند رؤية الأسطول المسيحي، والجيش الذي كان يباشر النزول، أسرع سكان الجزيرة بإيفاد رسلهم إلى الدوق متعهدين بالطاعة والولاء. وبعد أيام قليلة من المفاوضات، تكشفت أثناءها عدة مرات النوايا التي يضمرها السكان. عرض أعيان جربة، عن طريق رسلهم، استعدادهم لتسليم القلعة، وتعهدوا بدفع نفس الضريبة السنوية التي كانوا يدفعونها إلى القسطنطينية. وقد اشترطوا لتسليم القلعة أن يسمح بإخراج النساء والأطفال أولاً.

(Le Reggenza di Tunisi) Finotti Pag. 217. (1)

وفي 12 مارس تمكنت ثلاث فرق أسبانية من استلام القلعة، وقدم الحاكم، بحضور الأعيان، علم درغوت إلى دوق مدينا، واستلم بدلاً منه العلم الأسباني. وتعهدوا بدفع ضريبة سنوية قدرها ستة آلاف (سكودو) من الذهب، وجمل وأربعة صقور من (نوبيا) وأربعة طيور من النعام ومثلها من الغزلان.

وقدم من تونس، أثناء ذلك، لإعلان ولائهم لملك أسبانيا، كل من أمير تونس محمد بن حميدة وحاكم القيروان.

وبادر المسيحيون إلى تحصين قلعة جربة ، وإعدادها لمواجهة أي هجوم منتظر يقوم به درغوت، فشيدت أربعة أبراج لحماية القلعة. وقد التزم أندريا دوريا وجنوده ببناء البرج الجنوبي الغربي، وأقام أندريا جونزاكا وجنوده الإيطاليون البرج الشرقي، أما الغربي فقد خصص لفرسان مالطا.

وفي هذا الوقت كان درغوت يعمل لمواجهة هذا الظرف. فكلف علج علي الفرطاس بالسفر إلى القسطنطينية، وطلب النجدة العاجلة.

وأسند السلطان إلى بيالي باشا قيادة ستين سفينة قوية، وخصص لكل واحدة منها ستين انكشارياً اتجهت على الفور إلى مالطا، ولم تلبث أن شارفت جزيرة جربة، وظهرت فوق مياهها. وبينما كان دوق مدينا في القلعة، مع الجيش، كان جيوفاني أندريا دوريا يواجه العدو في البحر، ومنى بهزيمة نكراء إذ خسر تسعة عشر مركباً وأربع عشرة سفينة وارتفع عدد الأسرى من المسيحيين إلى خمسة آلاف، كان بينهم سانشيو دي ليفا، وبيرنجاريو دي ريكيزنس، وجاستوني دي جردا، وغيرهم من الشخصيات البارزة.

وبينما كان الأسطول المسيحي، يستجمع بقية قواه، ليسرع إلى نجدة الحامية الباقية في الجزيرة، كان درغوت قد لحق ببيالي باشا، بأحد عشر مركباً، تحمل الجيش والمدفعية. ووحدا جهودهما لحصار جربة. وطوال ثلاثة أشهر ظلت ثماني عشرة قطعة مدفعية تركية توالي قصفها للحصون القديمة والجديدة، بتلك القلعة، وتدل الهجمات المضادة التي قام بها المسيحيون المحاصرون على أمثلة غير عادية للبطولة والشجاعة، وكانت تنتهي بخسائر لكل الطرفين.

لقد بقي في الحصون، حوالى خمسة آلاف رجل من الإيطاليين والفرنسيين والأسبان، مع بعض فرق الفرسان، تحت قيادة الفارودي ساندي، وأخذت المياه تقل، واضطر المحاصرون إلى شرب المياه المستقطرة من البحر. ومات عدد من الجنود بسبب الحر الخانق، وهرب آخرون. وحاول القائد أن يقوم بهجوم مضاد كمحاولة أخيرة يائسة، ولكنه لم يستطع أن ينفذ خطته التي أفشاها إلى العدو بعض الخونة، وحينئذ عرض على الباشا شروطاً مشرفة للتسليم. ولكن الباشا التركي لم يتعهد بشيء سوى إنقاذ حياة أفراد الحامية. ولما تيقن المسيحيون من عبودية قاسية، تنتظرهم بعد التسليم، فضلوا الموت والمقاومة إلى النهاية بشجاعة يائسة. وأخيراً جر الفارودي ساندي نفسه جراً، حتى مَثُلَ، مثخناً بجراحه، أمام القائد المسلم، وألقى سيفه على قدميه.

وهكذا انتهت تلك الحملة البائسة بقيادة دوق مدينا. تحدثت في التاريخ الإفريقي بنصب تذكاري مفزع مخيف، إذ أقام الأتراك من عظام المسيحيين الذين ماتوا في ذلك الحصار، نصباً تذكارياً، قرب قلعة جربة، هرمي الشكل يبلغ ارتفاعه من عشرين إلى ثلاثين قدماً وقاعدته مئة وثلاثين قدماً، ويرى من جهة البحر. وسمي برج الجماجم. وقد ظل قائماً حتى سنة 1848 حيث سعى المنسنيور ستر Sutter أسقف تونس لدى أحمد بك الذي وافق على دفن هذه الجماجم والهياكل. وتمكن القاصد الرسولي جايتانو ماريا دافرارا رئيس مأوى جربة من دفن هذه البقايا دفناً لائقاً.

كان الأسطول التركي يرغب في العودة السريعة إلى القسطنطينية، ولكن، استجابة إلى طلب درغوت ورجائه، وإلحاحه على ضرورة العودة إلى طرابلس، والعمل على تلقين سكان تاجوراء درساً قاسياً يردهم عن تمردهم الذي أعلنوه منذ أكثر من عام، أبحر بيالي باشا متجهاً نحو ميناء طرابلس حيث استقبل استقبالاً عظيماً، وأطلقت المدافع تحية لمقدمه، وانتصاره، وكانت المراكب التركية مزينة بالأعلام المختلفة وقد نكست في المؤخرة الأعلام المسيحية التي استولت عليها أثناء المعارك.

وسرعان ما تم تجريد تاجوراء من السلاح، بواسطة جهاز عسكري قوي وتم عقاب الزعماء عقاباً رادعاً.

واهتم درغوت طوال إقامته في طرابلس، بروعة المآدب والاحتفالات، وخص بإكرامه الأسرى المسيحيين البارزين. ومنهم الفارودي ساندو Aluaro de Sando الذي عومل معاملة تنطوي على المراعاة والاحترام (لأنه دافع بشرف حين نفدت جميع الأشياء التي كانت تساعده على الصمود في ذلك اليوم) كما عومل الأسرى البارزون أيضاً معاملة خاصة شعوراً واقتناعاً (بأن الحظ لا يدوم لأحد، وأن ما وقع للمسيحيين في هذه المرة، يمكن أن يقع للأتراك مرة قادمة). أما الأسرى الذين يقلون عن ذلك أهمية ومكانة فقد بيعوا في أسواق الرقيق بطرابلس.

وقبل أن يغادر بيالي باشا طرابلس، عمل على تدعيمها بالمدفعية، وتزويدها بالعتاد والإمدادات الحربية، وقد أمر أثناء وجوده بطرابلس رجاله، بالتعاون مع الحامية لتحسين التحصينات في القلعة، ثم نشر أشرعته واتجه نحو مالطا.

كان ذلك في نهاية يونيو أو بداية يوليو 1560.

* * *

كان من بين الأسرى البارزين الذين وقعوا في قبضة درغوت أسقف كاتانيا، نيوكولو ماريا كراشيولو Nicolo Maria Caracciolo الذي تولى أسقفية تلك المدينة من 1537 إلى 1567 .وكان يركب سفينة تابعة لنائب ملك صقلية، في أوائل يوليو 1561 وأوقعه سوء حظه قرب ليباري Lipari في قبضة القرصان الكبير، فقاده أسيراً إلى طرابلس مع مجموعة أخرى من (النبلاء والبارزين) ويحتمل أن يكون من بينهم أيضاً أسقف شيفالو Ce falu وقد أطلق درغوت سراحه بعد مدة طويلة من الأسر بعد أن افتدى (بفدية محترمة). وكانت قيمة

الافتداء في ذلك الوقت، ثلاثة آلاف سكودو وتعهد بأن يدفع المزيد من الأموال في حالة ما إذا جلس على كرسي البابوية مع مرور الزمن[1].

ومن المتواتر بين الأسرى المسيحيين المقيمين في الولاية، في القرن السابع عشر، أن أسقفي جيفالو وكاتانيا قد طلبا أثناء وجودهما في الأسر، تخصيص مقبرة لدفن المسيحيين، وقد وافق درغوت باشا مقابل مكافأة مالية، على تخصيص قطعة من الأرض تقع أسفل الأسوار الشمالية للمدينة قرب المكان المعروف حالياً اسم (القبة) في باب البحر. وقد باركها القسيسان، وظلت قائمة بهذا المكان إلى سنة 1922.

ولم يشأ القسيس نيكولو مارسا كراشيولو أن يضيع وقته سدى، أثناء إقامته الإجبارية في طرابلس، فأخذ يلاحظ بعين ذكية واعية، الوضع العام للمدينة التي كان مسجوناً فيها، فدرس تحصيناتها والوسائل الحربية والقوات التي يعتمد عليها ويستفيد منها درغوت باشا، وكتب إلى نائب ملك صقلية سنة 1522 يخبره بالأوضاع الدفاعية في المدينة، ترغيباً له وللقوى المسيحية في استعادة طرابلس. وقد عرف تقريره تحت عنوان (حديث عن أوضاع طرابلس) (Discorso dell essere di Tripoli) وقد لاحظ أسقف كاتانيا كيف يمكن لأي جيش مسيحي، محاولة الاستيلاء على طرابلس، دون التعرض لتضحيات جسيمة، وذلك بإنزال القوات في الجبهة الشرقية من المدينة عند الساحل الداخلي في الميناء، في مكان يعرف باسم (برج الماء Laquat) قرب آبار الحميدية. وهو موقع غني بمياهه، وسهل ومأمون، تحيط به البساتين الكثيرة المسورة بالرمال (الطوابي) التي يمكن استخدامها حواجز صالحة لحماية إنزال القوات من أي هجوم يقوم به سلاح الفرسان المعادي. وعلى مسافة قليلة من هذا الموقع توجد عدة مساكن مسورة أيضاً، يمكن اعتبارها مكاناً ملائماً لسكنى الجيش، ومن السهل ربطها جميعاً بخنادق تساعد في تحقيق الأغراض الدفاعية والاتصال بالشاطىء للحصول على الإمدادات، وبالتالي، دوام الصلة بالسفن المسيحية الراسية في الميناء. وتستطيع

(1) (Il Castello di Tripoli) Aurigemma Pag. 213.

المدفعية أن تحمي المعسكرات بسيطرتها على (المنشية) أو على الأصح من الموقع المعروف بالظهرة حالياً.

ويعتقد أسقف كاتانيا أن مسافة نصف ميل بين الظهرة والقلعة، كافية للهجوم على القلعة، على أن يغطى الهجوم، بحواجز وسراديب، يسهل حفرها لطبيعة الأرض الرملية. ويتم بهذه الطريقة نقل الجيش والمدفعية إلى مواقع جنوبي القلعة والسور.

ويضيف معلومات دقيقة حول المدفعية التي يعتمد عليها درغوت باشا (بين القلعة والمواقع الأرضية تقدر من سبعين إلى ثمانين قطعة بين صغيرة وكبيرة وبين القطع الحربية الأخرى يوجد في القلعة مدفع ضخم)[1].

ولم يكتف درغوت، في تحصين المدينة من الجهة الجنوبية، ببناء دار البارود قرب باب المنشية واستبدال حصن سان بيترو بحصن أقوى وأحسن، عرف باسم درغوث فيما بعد يحمي المدينة ويسيطر على البحر الذي يمتد خلف الجزر. كما كان هناك موقع في طرابلس مرتفع بطبيعته من الجانب الغربي ويبلغ ارتفاعه عن مستوى البحر حوالى 17 متراً ويعرف باسم سان لازارو حيث يقوم في أقصاه حتى الآن المسجد العتيق سيدي سالم.

ورغبة في حماية المدينة من البر والبحر فقد سبق أن قرر مراد آغا إقامة حصن في المرتفع المذكور، ولكنه لم يستطع أن يتم تنفيذ هذا العمل. ولم يكن ذلك ناشئاً عن نقص في الوسائل والعمال، إذ كان تحت تصرفه حوالى أربعمائة أسير، وإنما يرجع السبب إلى أن عرب الدواخل لم يهيئوا له بثوراتهم المستمرة فرصة الانصراف في هدوء، إلى هذا العمل الذي عجز عن تنفيذه.

ونظراً لعدم تمكن الحكومة المركزية التي كانت مهتمة بتحصين قلعة طرابلس، من إرسال الرجال، فقد اكتفت بتوجيه الإرشادات، للبدء في المشروع والإلحاح على الانتهاء منه. وقد أبدى السلطان استعداده لتوفير المال

---

(1) (Le fortificazioni della Citta di Tripoli) Aurigemma.

اللازم لتحصين المدينة تحصيناً كاملاً، في حالة ما إذا عجزت مواردها عن تغطية النفقات.

وقد نقلت كل هذه المعلومات، في رسالة موجهة إلى نائب ملك صقلية جيوفاني دي فيجا بتاريخ 10 نوفمبر1553 من المدعو جوان براكامونتي Juan Braccamonti الذي كان مقيماً في تاجوراء في ذلك الوقت بصفته مخبراً أسبانياً. وقد أضاف إلى ذلك قوله (إنه في حالة ما إذا تم إنجاز هذا التحصين فإن الأمر يتطلب قوة مسيحية كبيرة للاستيلاء على قلاع طرابلس)[1].

وهكذا فإن المشروع الذي لم يستطع أن يحققه مراد آغا، ولم يشرع فيه، قام خليفته بتنفيذه.

ويمضي أسقف كاتانيا في تعداد النقاط الاستراتيجية بالمدينة، فيشير أيضاً وبصفة خاصة إلى هذه التحصينات التي كان الباشا يسعى إلى إتمامها. وقد نبّه هو الآخر، إلى مدى الصعوبة في الاستيلاء على طرابلس، في حالة ما إذا تم تشييد هذا الحصن الذي يسيطر على المرتفع، وذكر أن العمل سيستغرق سنتين حتى يكون البرج معداً للعمل، وهو ما يدل دلالة واضحة على أن عملية إنشائه قد تمت بدقة وعناية ودون توفير في الجهد والوسائل. وعرف بعد ذلك باسم (برج التراب) بسبب الكميات الهائلة من المواد التي جمعت فيه، كما أحاط به سور مرتفع وعريض.

وعندما غادر الأتراك طرابلس سنة 1911 كانت قمة الهضبة التي يقوم عليها البرج قد بلغ ارتفاعها 27 متراً فوق سطح البحر، وقد قاموا بتجديده سنة 1880 وأطلقوا عليه اسم (برج المنار). وقد زال الآن البرج والسور بصفة كاملة ليفسح المجال لميدان رحب هو ميدان (القبة).

وتحمل بقايا السور المرتبط (بباب الجديد) طابع العمل الذي قام به درغوت باشا الذي تخلى عن المنطقة المسكونة التي تواجه السور المذكور والداخلة

(Le fortificazioni, della Citta di Tripoli) Prof. Aurigemma Pag 272. (1)

في الدائرة القديمة لمدينة طرابلس وعدل السور كما يبدو من رسم تاريخي لمدينة طرابلس سنة 1559، رغبة منه في ضمان المزيد من التحصين والحماية للأحياء الغربية من المدينة التي كانت أكثر تعرضاً لهجوم الأعداء من البحر .

كان درغوت بكل ما عرف عنه من جرأة وإقدام، يخشى قوة فرسان مالطا. وقد أرسل سنة 1562 سفينة إلى هذه الجزيرة في مهمة استكشافية استطلاعية فقبض عليها فرسان مالطا. ولكن لم يلبث أن وقع بعد قليل، مركب مسيحي، في قبضة البحرية الطرابلسية، وهكذا تعادلت الخسائر. وكان خوفه موجهاً في المكان الأول، إلى رجل يعرف معرفة تامة، ولايات الشمال الإفريقي ويحتل مكاناً بارزاً في منظمة فرسان مالطا. هو الفارس جيوفاني لافليته (La Valletta) لقد انتخب قائداً للبحرية التابعة للمنظمة سنة 1552، وبعد موت كلاوديو دي لاسنجلة Claudio de la Sangle تولى منصب المرشد الأكبر، وكان باشا طرابلس يقدر شجاعته وخبرته، وقد دأب على القول ، بأنه سواء كان فرداً أو في جماعة فلا يخشى سوى مركب الفارس لافليتا.

وقد استطاع درغوت، وحسن بك الجزائر أن يؤثر تأثيراً قوياً بملاحظاتهما ومخاوفهما الحقيقية، على نفس السلطان سليمان، حتى يقرر العمل على إضعاف قوة المنظمة ويجعل من مالطا، رودس الثانية. يضاف إلى ذلك ما تميزت به بحرية المنظمة من إقدام، برزت في تلك الأعوام، من خلال وقائع هامة، مثل مصادرة الغليون الكبير المشهور «بيرام أوغلو» وهو ملك خاص للسلطان، وكان يعتبر غير معرض للهجوم. كان محملاً بالثروات الخيالية والشخصيات البارزة، وتدافع عنه نخبة مختارة من البحارة، وقد وقع في يد روميجاس Romegas الرجل الذي لا يقهر، ثم غليون رستم باشا صهر السلطان، الذي أغرقه مارتينيز دي كازادا Martinez de Cazada الذي استولى في نفس الوقت على سبع سفن تركية، ثم إن ستروتزي Strossi الذي شفي من جروحه التي أصابته في زواره؛ أغرق قرب قبرص مركباً تركياً كبيراً، واستولى على شيراز للرايس يوسف المغربي.

إن ضياع طرابلس لم يقلل في شيء من قوة فرسان مالطا. وقد قرر السلطان، وبصفة خاصة بعد إلحاح درغوت باشا والي طرابلس وحسن بك الجزائر، الهجوم على مالطا.

وعهد بمهمة قيادة الحملة والأسطول إلى مصطفى بيالي باشا، وتقرر أن يلحق به درغوت وحسن بك، بما لديهما من مراكب وجيوش مختارة، تتميز بالشجاعة والقدرة على الهجوم. وكلف علج علي الفرطاس، قائد الحرس في الإسكندرية، بأن يجمع فرقة خاصة من تلك المدينة، على أن لا يقرر القائدان الكبيران شيئاً حول خطة الحصار، والمعارك، قبل التدخل المباشر لدرغوت الذي كان السلطان يعجب بمواهبه الخاصة وخبرته الطويلة في هذا المجال. كانت مكونة من 38 ألف مناضل، عدا القوات المنتظرة من إفريقيا.

وفي 22 مارس 1569 غادر الأسطول التركي الكبير المكون من 193 قطعة بحرية، البسفور، رافعاً العلم الأخضر، حاملاً بالإضافة إلى الكميات الهائلة من العتاد، مؤونة تكفي لمدة سبعة أشهر.

وفي الساعة التاسعة من صباح 18 مايو، كان برج المراقبة في قلعة سان أنجلو بمالطا، يشاهد الأسطول المعادي على بعد ثلاثة أميال إلى الشمال الشرقي. وقد حاول هذا الأسطول أن يرسو جنوبي الجزيرة، ولكن الريح المضادة أرغمته على أن يلقي بمراسيه إلى الشمال، وكان أول أهداف الحصار قلعة القديس إلمو.

كانت قلعة سان إلمو، تقع عند أعلى وأقصى امتداد بري لشبه جزيرة شايب الرأس Sciberras التي تفصل الميناء الكبير عن مرسى موشيتو. يسيطر عليها من جانب رأس درغوت ـ اشتهر بهذا الاسم لأن درغوت قد ركز فيه قوة مدفعيته ـ ومن الجانب الآخر، تواجهها قلعة سان أنجلو، ولم يكن من الممكن الدخول إلى قلاع الفرسان، ما لم يتم اختراق واحتلال الحصن المذكور.

حوصر سان إلمو يوم 24 مايو، وبعد ثلاثة أيام من ذلك، وصلت النجدة

من الإسكندرية بقيادة علج علي، وهي مكونة من ستة مراكب، وعدد من الجنود. أما درغوت فقد وصل يوم 2 يونيو على رأس ثلاثين سفينة حربية وثلاثة آلاف رجل ممن ألفوا وخبروا مخاطر الحروب وأهوالها. وقد استقبل والي طرابلس بكل مظاهر البهجة والتقدير العظيم. لقد كان ماضيه معروفاً. فهو يهاجم مالطا للمرة الثالثة، وكانت كلمته ضرورية ونصيحته هامة. وقد أقر على الفور حصار سان إلمو، واختار لرجاله أصعب المواقع، وأكثرها تأثيراً في العدو، وأظهر منذ هجماته الأولى معرفة حربية، وطاقة أفاضت كثيراً من الحيوية على جيوش الامبراطورية.

وفي الرأس الذي عرف باسمه فيما بعد، والذي يسد بجزيرة سان إلمو، ميناء مرسى موشيتو، ركز ثلاث فرق مدفعية ومن الجهة المقابلة قصف الحصن المذكور بضربات متلاحقة، من مدفعيته، وحاول أن يجرب الهجوم تحت حماية المدفعية البرية والبحرية. ولكنه بعدما مني بخسارة ألفين وخمسمائة من رجاله، اقترح على مصطفى باشا سحب قواته (هذه هي حرب مالطا، لقد أمضيت ثلاثين سنة في محاولة الهجوم عليها، وقد أوصيتك بالحكمة والحذر) ولم يكن درغوت حتى ذلك الوقت قد ألقى بجنوده الطرابلسيين المشهورين، وجنود بونة.

وعندما شعر لافليته بأن المدافعين عن الحصن، كانوا يبدون الرغبة في الجلاء عنه، توقعاً للاستعدادات الكبيرة من قبل العدو، بعث إليهم يبلغهم بأنه سوف يحضر شخصياً للدفاع عنه بنفسه. ودعا إلى اجتماع عام. وعلى دقات الطبول، اجتمع خلال ساعتين جميع رجال الدين في المنظمة، وتقدم إليه ألفان من المالطيين واضعين أنفسهم تحت تصرفه. وكان هذا كافياً لإقناع المرشد الأكبر، بأن حامية سان إلمو مستعدة للموت دفاعاً عن تلك القلعة.

أما الجانب التركي فقد أعدّ خطة على مستوى عال، لهجوم جديد ألقي فيه قوة قوامها ثلاثة آلاف وستمائة من الأتراك يتبعهم ألف وخمسمائة من فرسان الأناضول وألف وأربعمائة من بحارة درغوت باشا. ورد الهجوم بخسارة أربعين رجلاً للمنظمة وستمائة من الأتراك. وأرسل لافليته دعماً مكوناً من ثلاثمائة متطوع بقيادة حفيد سكندربرج Scanderberg الكبير، قسطنطينو كاستريوتا.

وفي الليلة التالية كان درغوت يقود ألفاً وأربعمائة من رجاله، ويرد الهجوم بعد أن تكبد خسارة ألف وثلاثمائة جندي.

وسجل يوم 15 يونيو الهجوم السابع ضد حصن سان إلمو. إذ تقدمت إليه فرقة مكونة من ثلاثة آلاف تركي. ولما كان الهجوم مركزاً كله على حصن سان إلمو، فقد لاحظ درغوت كيف كان لافليته يجد السبيل لإرسال الدعم إلى الحصن، عقب كل ردة هجوم. وكان من الضروري أن يقطع عليه الطريق، ودون انتظار لأية تعليمات جديدة، أنزل بحارته وجنوده، يوم 17 يوليو في الجهة المقابلة لقلعة سان إلمو، قرب قلعة سان أنجلو، وعلى التدقيق، عند رأس فوركيس Fourches وسيطر على الموقع، وأخذ يقصف بمدفعيته حصن كاستيليا.

وقد أدرك لافليته، أهمية هذه الحركة العدائية، وأرسل دعماً يتمثل في القائد كوبير وألف وسبعمائة رجل. وقد أبدى بحارة درغوت مقاومة شديدة، وفضلوا الموت فوق قطعهم الحربية، وكان في وسع كوبير أن يفخر بأنه قد تمكن من زحزحتهم عن مواقعهم الثمينة.

أما مصطفى باشا، الذي يبلغ من العمر خمسة وسبعين عاماً، والذي خاض أربعين معركة حربية، كان ينحني إقراراً وإجلالاً أمام ما يتحلى به درغوت من إقدام عجيب ونظرة فاحصة لا تخطىء. ويمكن القول إنه تولى قيادة الحركة العامة منذ بداية الحصار.

وفي ليلة 17 يونيو قرر مصطفى ودرغوت أن يتحديا نيران حصن سان أنجلو الذي كان يحرس الميناء من الجهة المواجهة لحصن سان إلمو وأن يندفعا في تضييق جبهة الحصار حتى حواشي الميناء المذكور.

وفي اليوم التالي، وباطمئنان كامل إلى طالعه، وبمنتهى الثبات وبرود الدم، انتقل درغوت إلى أرض المعركة المكشوفة، تحت نيران الأعداء، وأراد أن يقف بنفسه على سير المعركة، لمواجهة كافة الاحتمالات التي تقتضيها الظروف. وهناك أصابته فوق رأسه، شظية صخرية، تفجرت من طلقة مدفع فقتلته،

وفقدت تركيا، في شخص والي طرابلس، أعظم رجل حربي، يمكن أن تعده بين رجالها الذين ظهروا خلال قرنين، أو أكثر. فقد كان يجمع في شخصه كقائد عام، النظرة الفاحصة الواعية إلى المعرفة الواسعة بفنون الحرب. كان رجلاً يحسن الاستفادة من كل الظروف، ويخلق مصادر القوة، من حيث يبدو للجميع أنه يفتقر إلى كل شيء. وكان يمارس على رجاله تأثيراً قوياً، وكقائد يسير بتوجيه السلطان. لم تستطع إلا القليل من القوى المسيحية أن تصمد أمامه في ميدان القتال.

ولم يحل موته دون استيلاء الأتراك على قلعة سان إلمو. وفي يوم 23 يونيو، عند الساعة الثانية ظهراً، كان العلم الإسلامي يرفرف فوق تلك الأنقاض. وقد كان عدد المدافعين عن القلعة في النهاية ستين رجلاً مثخنين بالجراح. ولكن شهراً من الحصار لتلك القلعة، كلف جيش سليمان تسعة آلاف قتيل، بينهم درغوت الذي لا يمكن لأحد أن يحل محله أو يخلفه. وفقدت مالطا ألفاً وثلاثمائة جندي ومئة وعشرين من الفرسان.

أما المرحلة الثانية من حصار مالطا، فقد جرت حول بورجو Borgo وقلعتي سان أنجلو، وسان ميكيلي. وبدأت هذه المرحلة يوم 30 يونيو. وكان الهجوم الذي وقع يوم 7 أغسطس تاريخياً بما أصاب الأتراك فيه من نكبات وخسائر. وقد أوقف هذا الهجوم، وعطله ما تردد من شائعات من قدوم دعم عسكري قوي من صقلية.

وتكرر الهجوم مرة أخرى في 30 أغسطس، وفي اليوم التالي أمر المرشد الأكبر باحتفال يقام في كافة أجزاء الجزيرة ابتهالاً للعذراء، ويمتد تسعة أيام تنتهي بيوم ذكرى ميلادها.

ولم يبق إلا الأمل في معجزة، تنقذ مالطا، من عدو أعماه الغضب، لهزائمه وكثرة ضحاياه، وكانت أوروبا تنظر في دهشة إلى هذه الجزيرة الصغيرة، آخر حاجز ضد المد الإسلامي. وقد طلب كثير من الوجهاء في أسبانيا التطوع للدفاع عن الجزيرة. وقد تمرد جيوفاني داوستريا Giovanni D'Austria (بطل

معركة ليبانتو فيها بعد) على أوامر الملك، وهرب إلى برشلونة، لكي يركب البحر متجهاً إلى مالطا. غير أنه ألقي عليه القبض بناء على أوامر فيليب الثاني. وفي 6 سبتمبر كان الأسطول الملكي بقيادة جيوفاني كوردونا يحمل الدعم المرتقب، وألقى مراسيه شمالي الجزيرة وبدأ في إنزال الجيش. كان حوالى أربعة عشر ألف رجل. ولما كان غير قادر على مواجهة الأسطول التركي، لعدم التكافؤ بينهما، فقد احتمى خلف جزيرة قوزو الصغيرة(Goso).

وفي صباح يوم 7، كان الجيش الأسباني الذي وصل إلى مواقعه، عن طريق البر، يدعم المحاصرين ويصطدم بآخر هجوم حاوله مصطفى باشا، وتمكن من التغلب عليه.

واستطاعت مالطا مرة أخرى أن تنتصر على الأتراك.

وبعد أن رفع القائدان المسلمان، مصطفى وبيالي باشا، الحصار جمعا بقايا الجيش الكبير، واتجها نحو القسطنطينية.

وقال السلطان للقائدين اللذين كانا يخافان من غضبته: «أرى أنه يجب أن أنهض بنفسي إلى هذه المهمة، كما فعلت برودس منذ ثلاث وأربعين سنة خلت، ولكني قد بلغت من الكبر عتياً، بينما يمتلك فرسان مالطا سر استعادة الشباب!».

لقد فقد الأتراك خلال ثلاثة أشهر من الحصار حوالى خمسة وثلاثين ألف رجل. أما ولايات الشمال الإفريقي فقد قدمت عدة مرات ما يقرب من خمسة عشر ألف جندي، لم يعد منهم سوى ألف وخمسمائة[1].

علج علي الفرطاس :

أصله من كالابريا، ولد في أسرة فقيرة، ووقع في أيدي القراصنة، منذ طفولته الباكرة وسمي الفرطاس بسبب (الفرطسة) التي أصابته. وتخلى عن

Les Chevaliers de Rhodes et de Malte, Farochon Pag. 338. (1)

المسيحية وهو في الخامسة عشرة، وأعلن إسلامه واتخذ اسم علي، الذي ألحق به الاصطلاح التركي علج الذي يعني (العلج) ومن هنا حرفت هذه التسمية لدى بعض المؤرخين الإفرنج الذين يسيمونهOcchialy.

وتبع سيده القرصان في مغامراته البحرية، ولم يمض وقت طويل، حتى اكتسب شهرة الرايس الشجاع وكان أحسن من في عصره، بعد موت درغوت. وعندما أرسله درغوت إلى القسطنطينية. أثناء حصار جربة، لكي يحصل على مزيد من العون والإمداد، أعجب به السلطان، وبعد أن تم احتلال الجزيرة أرسله قائداً للحرس في الإسكندرية. وفي حصار مالطا، عهد إليه بقيادة مجموعة من السفن وعند نقص التموين على الجيش التركي، أرسله القائدان إلى طرابلس لإحضار التموين والمزيد من الدعم. وقد اتفقت هذه المناسبة مع موت درغوت باشا الذي نقل جثمانه إلى طرابلس. ويرجح أن يكون علج هو الذي نقله حيث دفن مكرماً، في المسجد الذي يحمل اسم هذا القرصان الشهير.

وقد كلفه القائدان، بأن يخلف درغوت على ولاية طرابلس، حتى لا تظل هذه الجبهة الهامة خالية من الحكم، مؤكدين له السعي لدى السلطان لتثبيته حاكماً على طرابلس الغرب.

وانتقل علج علي إلى طرابلس، وتولى مهام منصبه الجديد، واحتفل به الطرابلسيون الذين تلقوا نبأ موت درغوت بارتياح، بسبب ما كان يتميز به من حزم وشدة وصرامة، واطمأنوا إلى ما علموا من أن الباشا الجديد يظهر نوايا معتدلة، واستقبلوه بالتأييد والترحيب[1].

ولم يكن الوقت ملائماً للانصراف إلى الاحتفالات، وما كاد علج علي يتولى شؤون الولاية حتى بادر إلى شحن المراكب، واتجه إلى مالطا، حيث تابع جميع مراحل الحصار. وعاد في سبتمبر إلى طرابلس مع بقية جيشه. ولكن

(1) في المراسلات المتبادلة بين درغوت والسلطان، ما يدل على قيام حركة مناوئة له ذات صلات وعلاقات بفرسان مالطا، قد أشار إلى ذلك المؤرخ التركي عزيز سامح في كتابه عن تاريخ إفريقيا الشمالية. (المعرب).

نوعيته النادرة، كقائد مناضل، لم تسمح له بالإقامة طويلاً في طرابلس حيث ارتبط اسمه فيها بدار البارود، التي بدأها درغوت، وأتمها هو في العام الأول من حكمه.

ويحتمل أن يكون السلطان سليمان الثاني، خليفة السلطان الأكبر، قد عينه قبل سنة 1570 حاكماً على الجزائر. إذ تجده في هذا التاريخ في تلك الولاية. وقد استولى على تونس، في نفس العام باسم السلطان الأكبر، ولكنها وقعت بعد قليل، تحت سلطة جيوفاني داوستريا. Giovanni D'Austria وفي نفس الوقت انتلقت ولاية طرابلس إلى جعفر آغا.

وقد صادف ذلك، قيام الحرب بين تركيا والدول الأوروبية المتحالفة ضد الإسلام، وقد دعا السلطان سليم كل مقاطعات الامبراطورية إلى المشاركة بالرجال والسفن.

وقد كان لعلج علي مكان هام في المعركة التاريخية المعروفة باسم ليبانتو Lepanto 7 أكتوبر 1571 باعتباره أميرالاً في قيادة الأسطول الذي كان يتكون من مئتين وسبعين قطعة حربية. وبادرت طرابلس إلى المشاركة بفرقة بقيادة جعفر باشا.

كتب بيير دان Pierre Dan يقول: «في غمار المعركة، أبدى علج علي الفرطاس أمثلة عالية في الشجاعة والخبرة، حتى أوشك في هذه المعركة البحرية، أن يغيِّر بمئة مركب، مجرى الانتصار الذي كان يميل إلى صالح المسيحيين، ولكنه عندما أدرك أنه يصد بقوة، وأن الوضع لا يسير في مصلحة الأتراك، لجأ إلى الانسحاب الذي استخدم فيه مهارة عجيبة، وسرعة في الحركة، مع التغطية باستمرار المقاومة، حتى استطاع، بمساعدة الليل، أن ينقذ أسطوله ويتجه إلى الشرق» وقد انسحب معه جعفر باشا، عائدين إلى القسطنطينية، ببقايا الأسطول. وفقد الطرابلسيون خمس غاليرات وغليونين.

ورغم الهزيمة التي ألحقها دون جيوفاني دواستريا بالأسطول التركي، فكر الأتراك في إعادة تنظيم أسطولهم، وإصلاح آثار الهزيمة. وتم إعداد مئتي مركب،

بسرعة عجيبة، عهد بها إلى الأميرال علج علي. ووضعت فرقة منها تحت قيادة جعفر باشا. وأثناء ذلك اتفق البندقيون مع السلطان سليم، وتمزق الاتحاد بين الأمراء المسيحيين ولم تعد هناك حاجة لصدام جديد.

وعاد جعفر باشا إلى طرابلس، حانقاً لأنه أصبح محروماً من كل وسائل الاستمرار في غزواته البحرية. وظل الطرابلسيون طوال أشهر شديدة، يبكون موتاهم الذين سقطوا في معركة (ليبانتو). وقد ارتفع عددهم إلى 1200.

وبعد ثلاثة أعوام، أعاد الأسبانيون احتلال تونس وبنزرت. وخوفاً من أن يمتد هذا الغزو فيشمل الاستيلاء على كافة مقاطعات الشمال الإفريقي، جمع باشا طرابلس رجاله، وخرج في يناير 1574، مصحوباً بثلاثة آلاف من المشاة، وألفين من الأتراك، متجهاً من طرابلس إلى تونس عن طريق البر. وعهد السلطان بقيادة الأسطول إلى سنان باشا وعلج علي، وأراد بذلك أن يعطي يداً قوية لمساندة مقاطعات إفريقيا الشمالية، وانضمت إلى الأسطول التركي، الفرقة الطرابلسية الصغيرة. وفي ربيع 1574 كانت الحملة البحرية ترسو في مواجهة قرطاجنة القديمة، وشرع على الفور في إنزال الجنود إلى البر، وقد تم الاصطدام الأول في حلق الوادي، حيث كان النصر للأتراك، أما الأسبان فقد فقدوا مئتي قتيل، وعدداً من المدافع، وانسحبوا إلى القلاع والحصون، وضيق عليهم الأتراك الحصار، وبعد أربعين يوماً سقط الحصن الجديد، وحصن حلق الوادي.

وتمت في هذه المناسبة، وبموافقة سنان باشا مذبحة للمسيحيين، كما نقل قسم منهم إلى القسطنطينية، وعادت تونس وطرابلس والجزائر كلها إلى سيطرة السلطان عام 1575.

جعفر باشا :

بعد موت سليم الثاني 1574، خلفه مراد الثالث الذي عمل على تثبيت جعفر باشا حاكماً على طرابلس، وذلك بتأثير من نفوذ علج علي الذي كان موضع ثقة السلطان الجديد.

كان هناك نقص عام في الرجال والأسرى، إذ إن حصار مالطا، وهزيمة ليبانتو، وحملة تونس، قد أضعفت بشكل قوي الحامية الطرابلسية، وكان على جعفر باشا أن يعتمد على مصادر القرصنة، وأن يستأنف حياة القرصنة، مكرساً لها كل جهوده ونشاطه.

واضطر سنة 1577 إلى أن يوجه اهتمامه إلى قبائل الدواخل. لقد اتحدت قبائل بني وليد ويفرن على رفض دفع الضريبة. ولما لم تكن لديه القوة العسكرية الكافية لمواجهتهم فقد أرسل إليهم من يفاوضهم ويتعرف على نواياهم ومطالبهم. وبادر هؤلاء في البداية إلى القبض على المندوبين، إلا أنهم فكروا فيما بعد أنه من الأوفق أن يعيشوا في سلام مع حكومة الولاية، وقرروا إعادتهم إلى جعفر باشا بمطالبهم المحددة في إعفائهم من الضرائب.

ولما كان معنى الطاعة الخضوع في مفهوم ذلك العصر يقترن كل الاقتران بدفع الضريبة، فقد ذكرهم الحاكم أنه لا يستطيع تحقيق هذا المطلب حرصاً على سمعته، وسمعة السلطان نفسه. وأنه على استعداد لتخفيض الضريبة إلى النصف.

وقد قبل سكان بني وليد ذلك، بشرط ألا يدخل أراضيهم أي جندي من جنود الباشا، لجباية الضريبة وتعهدوا بأدائها هم أنفسهم في طرابلس. وكان هذا الإجراء، سابقة خطيرة، إذ لم يلبث سكان ترهونة وغريان، أن طالبوا بتطبيق نفس المعاملة، ووجد مشقة في التخلص والتهرب من الالتزام بهذا الشرط الذي يدل على الضعف.

وفي سنة 1578 مات ملك بورنو مهاي محمد وخلفه ابنه عبد الله. وبعث على الفور وفداً إلى طرابلس، لكي يؤكد مشاعر الود والتفاهم والعلاقات الطيبة القائمة منذ القدم بين المملكتين وتم بهذه المناسبة تبادل الوفود والهدايا.

وفي سنة 1580 قام الباشا بإصلاح وترميم باب المنشية الذي يؤدي إلى الريف، في المكان القائم بين خندق القلعة ودار البارود التي أنشأها درغوت. وما

زالت حتى اليوم مثبتة إلى جانب الباب نفسه، لوحة تذكارية، مكتوبة باللغة التركية، تسجل هذا الحدث.

وفي نفس السنة، استدعى جعفر باشا إلى القسطنطينية، وتقديراً لكفاءته وجدارته عينه السلطان حاكماً على سوريا.

رمضان باشا :

وفي سنة 1580 عين رمضان والياً على طرابلس مقابل مبلغ كبير قدمه إلى السلطان، وقد قصد وجهته الجديدة، هو وزوجته أمينة، حيث وصل إلى طرابلس في ربيع 1581. ولم يستقبلا في الولاية بتلك الحفاوة التي كانا يتوقعانها. إذ ترك سلفه شعوراً بالاستياء، وتذمراً لدى أوساط القبائل التي لم يشملها مرسوم تخفيض الضريبة المطبق على سكان بني وليد، وعدم رضا الآخرين الذين أرادوا أن يتخلصوا نهائياً من الضريبة. وقد عمل رمضان على أن يكسب جانب ثوار الجبل بما بذله من وعود لإرضائهم، إذ كانوا يتوغلون في غزواتهم حتى أبواب مدينة طرابلس، ولكن جهده كان عبثاً، وعندما علم الباشا، أن بعض الزعماء في طرابلس يغذون الثورة على أمل التحرر من الحكم التركي، نفذ فيهم جميعاً حكم الإعدام. وخرج أقاربهم من المدينة، وتضامنوا مع الثوار. وقد غضب رمضان باشا من هذا الصراع الذي لم يتحول بعد إلى صراع دموي، ولم يكن في مقدوره أن يحصل على الضريبة إلا من سكان مدينة طرابلس ويهود المدينة، والدخل لا يكاد يفي بتسديد رواتب الانكشارية.

وكان هذا هو الوضع العام في تونس أيضاً، حيث استولى الثوار على الولاية. وكان من حظها أن يرسل إليها السلطان، مرة أخرى علج علي على رأس فرقة. وبادر إلى إقالة مولاي حميدة الذي انسحب إلى طرابلس، وأقام في بعض نواحي المنشية، حيث شيد مسجداً وانصرف إلى حياة التأمل والعبادة.

كانت هزيمة التونسيين قد أخمدت حماسة الثوار الطرابلسيين في الجبل، فانسحبوا إلى الجبال وخشي بعضهم إجراءات القمع، فأعلن طاعته وخضوعه.

وقد استغل رمضان باشا، فرصة وجود علج علي للحصول على فرقة من الانكشارية، وتدعيم الدفاع عن طرابلس. ولما اطمأن إلى استقرار الأمن في الداخل، كرس جهوده للقرصنة، فارضاً جباية العشر من الغنائم والرقيق، على القراصنة الذين يمارسون ذلك لحسابهم الخاص.

وساد الهدوء مدة سنتين. وعندما قرر، رمضان باشا جباية الخراج السنوي من قبائل الدواخل توخى في ذلك ألا يتكرر الضعف والتساهل اللذان أبداهما سلفه، وأرسل موظفيه المكلفين بالجباية تحت حراسة بعض الانكشارية الذين كانوا ينتزعون بالقوة، ما ينبغي أن يسلمه الرعايا بحكم القانون. وقد أثار هذا الأسلوب اضطرابات جديدة، وانتفضت القبائل بصفة عامة، وزحفت حتى بلغت أبواب مدينة طرابلس، بعد أن نهبت وسلبت ضواحيها.

وكان على رمضان باشا أن يواجه هذا الموقف، فخرج على رأس جيشه في مارس 1584، وشرع في حملته ، فتوغل حتى غريان ثم اتجه إلى بني وليد دون أن يلقى مقاومة تذكر.

وكان ذلك من الأساليب الحربية التي يلجأ إليها زعماء الجبل، ويقوم هذا الأسلوب على إغراء الأتراك بالتوغل في الداخل، حيث لا يستطيع جنودهم الصبر على العطش، ولا يملكون الخبرة بدروب المنطقة. وكلما توغل المتمردون في الداخل، عملوا على ردم الآبار. وعندما أرسل رمضان باشا بعض المكتشفين للبحث عن المياه، كان النبأ الذي عادوا به عن أوضاع هذه الآبار، سبباً رئيسياً في زيادة التذمر الذي كان يسري بين صفوف جيشه الذي أنهكه التعب والعطش. ذلك التذمر الذي انتهى إلى ثورة مكشوفة علنية، أجبرت الباشا على العودة إلى طرابلس.

ولكن ثورة الانكشارية بلغت أقصى مداها بإقدام بعضهم ـ ممن كان مع رمضان باشا أثناء حملته الفاشلة ـ على قتله.

وطلبت الأرملة أمينة العودة إلى القسطنطينية فسمح لها بذلك. وقد جمعت ثروة زوجها المكونة من ثمانية آلاف دوكات، وأربعمائة من الأرقاء المسيحيين

الذين أسرهم الباشا في غزواته البحرية، خلال أربعة أعوام من حكمه. كما كانت هناك أربعون امرأة قبرصية، وابن الأرملة الوحيد. وقد وضع الطرابلسيون تحت تصرفها مركبي حراسة لمرافقتها، وغمروها بكرمهم. حتى إذا بلغت القسطنطينية لن تجد سبيلاً للتذرع لدى السلطان، بأن الانكشارية إنما قتلوا زوجها طمعاً في ثروته. غير أنه، في طريق العودة، وقعت الحراسة الصغيرة، في قبضة أحد قراصنة البندقية، فذبح الرجال والنساء وألقى بالجميع إلى البحر، واستولى على ثرواتهم. وقد قتلت الأرملة، وابنها وهو بين ذراعيها، واحتج السلطان لدى مجلس السناتو في البندقية الذي عاقب القائد بعقوبة الإعدام، كما أدان أيضاً شركاءه، ورد المراكب والأسرى والنقود وكانت ثمانية آلاف دوكات.

مصطفى باشا 1584:

كان الوزير الأكبر لسلطان القسطنطينية، سنان باشا الذي كان يحب طرابلس ويتفاءل بها ويعتبرها رمزاً للانتصارات.

وقد أرسل الانكشارية، بعد مقتل رمضان، اثنين من فرقتهم، اختيرا من أذكى العناصر وتوجها إلى العاصمة، حاملين الهدايا والمنح في محاولة لكسب السلطان والوزير الأكبر ومن هم أدنى منزلة، وبذلا في البداية جهداً مضنياً ولكنهما تمكنا في النهاية من الوصول إلى أهدافهما، وقد عملا على إفهام المسؤولين بأن قتل رمضان كان من عمل قلة من المشاغبين. واستجابت القسطنطينية إلى رغبتهما، وتقرر تعيين مصطفى باشا والياً على طرابلس وهو أحد ضباط السلطان، وصدرت التوجيهات إلى الانكشارية، بمعاملته أحسن من سابقه.

وقد استقبلت طرابلس الوالي الجديد بمظاهر الحفاوة والتكريم، وبادر هو إلى البحث عن المتهمين بقتل رمضان باشا، ولكنهم لاذوا بالفرار فاكتفى بمصادرة أموالهم، دون أن يريق قطرة دم. وأثمرت القرصنة في الأعوام الأولى،

وبدا أن أمور الحكومة مع الباشا الجديد تسير بأشرعة مفتوحة تدفعها الرياح، لولا تمرد قبائل الدواخل سنة 1585.

كان يحيى الجبالي، أكثر الزعماء قوة ونفوذاً على الجبل. وقد رأى، أن الوقت مناسب لإشباع طموحه إلى حكم ولاية طرابلس التي كانت ضعيفة من الناحية العسكرية كما كانت القسطنطينية غارقة في حرب فارس، بالإضافة إلى أن الرجال العارفين بالدواخل قد فروا خوفاً من ملاحقة مصطفى باشا لهم بتهمة قتل رمضان باشا، كما مات بعضهم الآخر فوق السفن التي حطمها البنادقة أثناء نقلها للأرملة أمينة.

ورفع يحيى الجبالي راية الثورة، والتف حوله، زعماء ترهونة وغريان وبني وليد ومصراتة وتاورغاء. واستطاع أن يكسبهم جميعاً إلى جانبه ويضمن تأييدهم لقضيته. وكانت خطته الأولى تقوم على نشر المجاعة في طرابلس بمنع تموينها من جهة البر. كان ذلك في مايو 1585. وكان مصطفى باشا على علم بخطة خصومه، فبادر إلى جمع كمية كبيرة من الأغذية في المدينة، وفي الوقت نفسه أخذ يكتشف المواقع الأرضية عن طريق عناصر ثقة خبيرة بالاكتشاف.

واقترب يحيى من طرابلس، زاحفاً نحوها من طريق تاجوراء بقوة تقدر باثني عشر ألف رجل. وبعد أن ضاعف مصطفى باشا من وسائل دفاعه، وحصن الأسوار وأبواب المدينة، حاول البحث عن تسوية سلمية خوفاً من تفاقم الوضع. ولكن رد الزعيم كان ينطوي على الوقاحة والتطاول: إنه يريد أن يكون أميراً على طرابلس. وانقضى عام 1585 كله في الحصار، مع بعض الهجمات المتبادلة بين الطرفين، دون أن يظفر المتمردون بأية نتائج إيجابية. إذ كان في إمكان طرابلس أن تستورد تموينها من جربة. واتفق يحيى مع باشا تونس على احتلال الجزيرة المذكورة. ورغبة من مصطفى في كسب الوالي المجاور إلى جانبه، قرر أن يتنازل له عن كل حقوق طرابلس في تلك الجزيرة. وهكذا استطاع أن يستمر في الحصول على كميات كافية من المؤن، وأمكنه أن يصمد للحصار حتى سنة 1588. وهو العام الذي استدعى فيه إلى القسطنطينية على أمل في أن تهدأ ثائرة المتمردين بتغيير الوالي.

حسين باشا :

وخلفه حسين باشا في ولاية طرابلس الغرب، وكان أحسن حظاً من سلفه في صراعه مع المتمردين، إذ دبت بينهم الغيرة والمنافسة وانقسموا، ووجد يحيى نفسه أمام زعيم آخر للمتمردين، هو نوير. وهو صاحب نفوذ واسع بين الطرابلسيين. وقد أقسم على الانتقام. وانتقم فعلاً لقضية الباشا الجديد. ولم يفطن يحيى الجبالي إلى هذه الخيانة إلا أخيراً، عندما أصبحت قواته تحت قلاع طرابلس، وقد تعذر عليه الهرب من مدافع الأعداء. وقد لقي يحيى مصرعه في هذه الظروف، ويحيط الغموض بطريقة وفاته، هل كانت في المعركة، أم أنه قتل مباشرة من قبل نوير؟ وعلى الرغم من أن الثوار قد تشتتوا وانقسموا انقساماً قوياً، فقد أمكنهم أن يعيدوا تنظيم صفوفهم بتدخل وتأثير ولي قوي النفوذ، ألهب فيهم روح الثورة، وأعلن أن إخراج الأتراك وإجلاءهم عن الولاية التي ظلوا يستغلونها طوال خمسة وثلاثين عاماً بأساليب طغيانية، عمل من أعمال الجهاد المقدس. وفي إحدى الهجمات الناجحة تمكن المتمردون من الدخول إلى المدينة، وأقاموا مذبحة للأتراك والذين انحازوا إليهم. وقد لجأ حسين باشا إلى القلعة ودافع عنها دفاع المستميت، وكان ينتظر دعماً من القسطنطينية ولم يتمكن الغزاة من الاستيلاء على القلعة بسبب نقصان الإمدادات، فتذكروا حكومة فرسان مالطا وأرسلوا إلى المرشد الأكبر فردال Verdal وفداً يلتمسون منه أن يساعدهم على طرد الأتراك من الولاية، ووصل فعلاً أحد الفرسان ليخطرهم بقرب وصول النجدة، ولكن السلطان كان أسرع. إذ أرسل فرقة مكونة من خمسين قطعة بحرية، ما كادت تدخل الميناء حتى فكت الحصار عن القلعة.

واستسلم (الوَلي) الذي خانه رجاله ، فسلخه الوالي حياً وأرسل جلده محشواً بالتبن إلى القسطنطينية.

وقدرت الولاية، شخصية نوير الذي انحاز إلى الحكومة التركية، وكافأه الديوان مكافأة سخية على إخلاصه. وحل بعد ذلك محل حسين باشا، إبراهيم باشا سنة 1595.

الفصل الثالث

- نظام الحكم الجديد في طرابلس.
- إبراهيم باشا 1595.
- سليم باشا 1606.
- صفر أول داي لطرابلس ونهايته المفجعة 1611.
- سليمان باشا 1619.
- مصطفى شريف الداي الثاني للولاية 1621.
- طرابلس تتمرد على حكومتها الطاغية 1631.

إبراهيم باشا (1595) :

حتى هذا العهد، كانت الولايات الثلاث في إفريقيا الشمالية قد خضعت بلا قيد للسلطة المباشرة للقسطنطينية ، التي كانت تختار حكامها (باشاواتها) الذين تسلم إليهم، مع علم السلطان، سلطة تكاد تكون مطلقة، يحد منها جزئياً السلطات الممنوحة لقائد الانكشارية وإلى القاضي في الشؤون المتصلة بالقضاء، والمفتي في القضايا الدينية. وهي سلطات تختارها وتعينها القسطنطينية.

غير أنه، عند نهاية القرن السادس عشر، تقريباً، أخذت تظهر بوادر الضيق والاستياء من هذا الوضع، والرغبة في الاستقلال. وقد بدأت هذه الحركة في صفوف الانكشارية، ووجدت التأييد والمساندة منهم، وكان ضمن صفوف هذه القوة بعض المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام وعملوا في خدمة السلطان. تكوِّن الانكشارية في العادة أكبر قوة عسكرية للباشا، يتولى عن طريقها حفظ النظام والأمن في المنطقة التي يحكمها، ويستخدمها في توسيع فتوحاته البرية، كما يجد فيها السند القوي في عملياته البحرية، ويلجأ إليها

لإخماد حركات التمرد والعصيان في الدواخل، وفي سبيلها يقوم بجباية الضرائب من الرعايا الخاضعين عاملاً على إثراء الخزانة تحقيقاً لمصالحة الشخصية، ومصالح الدولة.

وكانت هيئة الإنكشارية تضم بين ضباطها وقادتها رجالاً لامعين، متميزين بالفطنة والذكاء والإقدام والشجاعة.

ولما كانت سياسة الولاة تقوم على جمع الثورة في أقصر مدة ممكنة، خلال الفترة المقررة لهم، ولا تنسجم مع رغبات الانكشارية، فقد أخذت ترتفع بين زعمائهم مشاعر القلق والتذمر. وسرعان ما انتشرت في أوساط أتباعهم. وأبدوا رغبتهم في مشاركة الولاة في الحكم. وكما كانوا يشاطرونهم المغارم فهم حريصون على أن يشاركوهم المغانم. وقد اعتاد سكان الساحل الشمالي لإفريقيا على التغييرات السياسية المستمرة، كانوا مستعدين لتأييد هذه الحركة الديمقراطية أملاً في تحسن الأوضاع، وربما أيضاً، شوقاً وتطلعاً إلى الجديد. لقد أعطتهم الجزائر أولاً مثالاً على ذلك، وقد بادرت تونس إلى الإقتداء بها سنة 1594، ولم تشأ طرابلس أن تكون أقل شأناً، واستغلت الوقت المناسب، لكي تجرب الشكل الجديد للحكم. وتقدم الانكشارية في أحد الأيام إلى الوالي الجديد، وعرضوا عليه مشروعهم الذي يقوم على المطالبة بالمشاركة في الحكم، مع التمسك بالولاء والإخلاص للسلطان، على أن يجري تقسيم المكاسب على أساس عادل يقوم على تقدير ما يبذلون من تضحيات في خدمة الولاية وهي تضحيات يقتصر النهوض بأعبائها في الغالب على الانكشارية، بصفة خاصة، في الوقت الذي ينفرد الباشا بالمكاسب.

ونادوا بالحد من سلطة الوالي بإيجاد مجلس دولة، يسمى الديوان، يشكل من رئيس ومستشارين يختارون من بين الضباط الأكفاء الذين تنتخبهم الانكشارية نفسها. ويتولى الديوان مناقشة المسائل الهامة في الولاية. ولا يمكن اتخاذ أي إجراء حربي، قبل الحصول على موافقته، أو الدخول في صلح، قبل معرفة رأيه، ويسري ذلك على العلاقات التجارية، واتفاقيات التحالف، وحركة

الخزانة، وفرض الضرائب وجبايتها؛ وبكلمة عامة، يمكن القول بأن الحكم قد اتخذ شكلاً ديمقراطياً، وسحب هذا المجلس كافة سلطات الولاية. على أن يخطر الباشا بالقرارات التي تقرها الأغلبية، وعليه قبولها.

وهكذا فإن السلطة التي ظل يستخدمها الولاة الموفدون من القسطنطينية طوال خمسين عاماً في طرابلس الغرب، قد صارت سلطة اسمية. وقد بذل إبراهيم باشا كل مجهوداته لإقناع الانكشارية بالعدول عن هذه الخطة، مبيناً لهم كيف أن سلطة السلطان الأكبر توضع في أشخاص ممثليه ولجأ إلى الاحتجاج والتهديد، ولكن دون جدوى. فقد بادروا إلى إنشاء هذا المجلس مؤكدين ولاءهم للسلطان وتمسكهم بالطاعة، وأسندوا رئاسته إلى رئيس يجري استبداله كل ستة أشهر وهو يحمل لقب آغا، بالإضافة إلى قيادته التي يمارسها على هيئة الانكشارية. وقد عين بين المستشارين بعض بيلوك باشية، (قادة المئة) وبعض أوضا باشية، (قادة العشرين) وبين الضباط الذين يشاركون في أعمال المجلس ينتخب المباشرون والسعاة.

وقد سئل محمد الثالث، عن هذا النظام الجديد الذي طبق في ولايات إفريقيا الثلاث، فأجاب إنه ليس هناك ما يدعو إلى مضايقة الجيش وإثارة غضبه، طالما أن سلطة السلطان لم تمس، وضريبة الولاية السنوية تدفع له بانتظام، وقد قام الانكشارية من جانبهم بإخطار الباب العالي بهذا النظام الجديد، وشرح نوابهم الموفدون إلى القسطنطينية وجهة نظر الجيش شرحاً وافياً، حتى إن السلطان لم يجد من المناسب إظهار أي تأثر أو ضيق ورأى أن يقر هذا النظام الجديد ويقبل به.

وقد دامت سلطة الديوان في طرابلس من سنة 1595 إلى 1612. وخلال هذه الفترة ضعفت سلطة الولاة، وهان شأنهم، وأصبحوا شبه معزولين عن شؤون الحكم، وقد كان إبراهيم باشا من الدهاء بحيث تجنب الاصطدام مع المجلس الجديد، محاولاً أن يسلك سبيل الحكمة والاعتدال. وقد ساد فترة ولايته هدوء نسبي حتى سنة 1600. وقد خلفه على الولاية إسكندر باشا.

إسكندر باشا 1600 :

خلال الستة الأعوام التي مثل فيها هذا الوالي السلطان، كانت سلطته قد بلغت أدنى درجات الضعف أمام سلطة الديوان، مما حز في نفسه وأثار آلاماً عجلت بدفعه إلى القبر.

وأثناء ولايته سنة 1603 قام التجار الفرنسيون الذين كانوا يتاجرون على شواطىء البحر الأبيض المتوسط والأسرى المسيحيون الذين أسرهم قراصنة الولايات الثلاث، برفع شكوى إلى هنري الرابع، الملقب بالكبير، تتضمن التنديد بإساءات القراصنة وتسلطهم. وقد حصل هنري الرابع، من سلطان القسطنطينية، بموجب اتفاقية بتاريخ 20 مايو 1604 على حصانة للسفن التجارية الفرنسية ضد غزوات قراصنة الشمال الإفريقي. بل إن السلطان، قد خول ملك فرنسا، حق استرجاع رعاياه الذين يؤسرون، ومعاقبة الذين يخترقون الاتفاقية. وقد مر السفير دي بريفيس De Breves بتونس، مصحوباً بأحد ضباط السلطان، واستطاع بقوة هذه الاتفاقية أن يحرر الأسرى من الرعايا الفرنسيين، بما في ذلك أولئك الذين أسلموا ممن كانت لديهم رغبة في العودة إلى بلادهم. ولكن الجزائر رفضت الاستجابة إلى أوامر السلطان. وفي سنة 1605 وصل السفير De Breves إلى طرابلس، واستقبل بالتكريم اللائق، واسترجع الأسرى من مواطنيه.

سليم باشا 1606 :

بعد موت إسكندر باشا خلفه على الولاية سنة 1606 سليم باشا، وكان من حيث السلطة كسلفه. غير أن الديوان قدم خلال عشر سنوات دليلاً طيباً على قدرته على التصرف والحكم، والاهتمام بشؤون الرعية، مما أوجد رضى عنه وقبولاً عاماً في البلاد. واستطاع أن يحفظ السلم داخل البلاد وخارجها. كان الداخل خاضعاً مستكيناً، مؤدياً للضرائب في مواعيدها المحددة مستمتعاً بحرية كاملة في التجارة مع السواحل. واستطاع الديوان أن يقيم علاقات

تجارية طيبة مع التجار المسيحيين الذين كانوا يرسون بانتظام في ميناء طرابلس، مشمولين بحماية الجواز الذي تمنحه لهم سلطات الولاية، ويبادلون بضائعهم بمنتوجات البلاد. كانوا يأتون من موانىء مرسيليا، وجنوا، وليفورنو، والبندقية، ونابولي، وصقلية، ومالطا، كما كانت بينها سفن تحمل علم أسبانيا وإنجلترا وهولاندا. وكانت فرنسا تصدر الأنسجة الفاخرة والنبيذ والورق، والبندقية كانت تصدر المنسوجات والحرير، والدمسقة والزجاج، والكبريت والحديد والبرونز المصنع. أما صقلية فقد كانت تصدر النبيذ من سراقوزة وأنواع الخشب المختلفة الصالحة للصناعة. أما الإنجليز والهولانديون فقد كانوا يصدرون حبال السفن، وأنواع الحبال الأخرى والقطران، والرصاص والبهارات، ومنتوجات أخرى كثيرة. وكان التجار يحملون مراكبهم ببضائع البلد، والبضائع المتوافرة من القرصنة ويصدرون الصوف والشمع والجلود والتمر والشعير والملح والشحوم وريش النعام والعاج.

وخلال 1607 — 1608 انتفض سكان الجبل بزعامة عبد الله، ورفضوا دفع الضريبة، وشهروا السلاح. وكلف نوير الذي كان موضع ثقة وتقدير، لما عرف عنه من إخلاص وولاء للديوان، بالزحف على العصاة، بصفته قائداً للفرسان. واصطدم بهم في سهل طرابلس، وقتل حوالي أربعمائة، أما البقية فقد طاردها حتى سفوح الجبل. وأخضع المنطقة التي يسيطر عليها العصاة. وعاد إلى طرابلس، فاستقبل بمظاهر التكريم والتبجيل من قبل الديوان والوالي . وقد احتل هو وأخوه منصور الذي شاركه في العمليات الحربية مكاناً خاصاً في نفوس الأهالي مقروناً بالإعجاب والاعتراف بأعماله وخدماته.

ولكن هذا التنظيم الرائع للديوان، كان لا بد أن يفسده الطموح، والمصالح الشخصية الخاصة. كان رئيس الديوان سليمان، وكان عليه أن يتخلى عن المنصب بنهاية المدة المقررة، وهي ستة أشهر، غير أنه عمل على كسب تأييد الانكشارية، وحاول أن يثبت تعيينه واستمراره في المنصب، على أمل الوصول إلى السلطة الكاملة على الولاية، كما حدث في تونس بالنسبة لكاره عثمان. ولكن أغلبية المجلس ـ وقد أدركت نواياه ـ لم تر من المناسب أن تعيد

تعيينه في الرئاسة، وكان مدعماً من الناحية المالية من قبل أحد أغنياء الأتراك، المعروف باسم صفر الذي استطاع أن يكسب صداقة عدد كبير من رجال السلطة، بهداياه السخية.

وكانت المدينة منقسمة إلى قسمين: قسم يناصر سليمان، والآخر يدعو إلى احترام قانون الديوان.

وقد أجبر الوالي سليم باشا، بتأييد من نوير ومنصور، وسليمان بالخضوع للقواعد التي تقررت في دستور المجلس، وطلب من صفر ألا يتدخل في المشكلة، وتم انتخاب رئيس آخر. غير أن ذلك قد ضاعف من اشتعال رغبة السلطة لدى صفر. إذ كان يطمع في الوصول إلى منصب عال في الولاية عن طريق سليمان. وكان لا بد أن يساند كل منهما الآخر لتحقيق هذه الغاية.

وأثناء ذلك، كان هناك حدث آخر يساهم في إيقاظ الحياة الطرابلسية من رتابتها. إذ تغلب فيليب الثالث ملك أسبانيا على العرب بعد أحقاب طويلة من السيطرة، على مملكته، وأصدر منشوراً ضدهم يقضي بطردهم من مملكته خلال ثلاثة أيام، ولم يسمح لهم بأن ينقلوا من ثرواتهم إلا الأشياء التي يستطيع حملها كل شخص.

وفي مطلع سنة 1610 ركبت مجموعة من هؤلاء التعساء مراكب أعدت خصيصاً لهذا الغرض وقذفت بهم على شواطىء إفريقيا الشمالي. كانوا حوالى سبعمائة ألف عندما خرجوا من أسبانيا، وهبط العدد فيها بعد إلى ثلاثمائة ألف، بعد أن حصدتهم المتاعب والمشاق، والأمراض، وسلب البحارة.

وانتشروا في المغرب، في فاس وسلا يحملون معهم الحقد على المسيحيين والتصميم على الانتقام عن طريق الغزوات البحرية، بعد أن اكتسبوا الخبرة لإعداد السفن والسلاح اللازم للغزوات.

وصل بعضهم إلى الجزائر، وسكن بعضهم تونس حيث أنشأوا أربعاً وعشرين قرية، وانتهى بعضهم الآخر إلى طرابلس، ولكن البلد لم يستوعبهم.

وبعد خمس وعشرين سنة استقرت جماعة من هؤلاء النازحين في درنة ببرقة. وكانوا يعرفون بأسماء المدن التي نزحوا منها، غرناطة، تغارينو، الأندلس.

وكان لهم الأثر الفعال في استئناف القرصنة في القرن السابع عشر، بنشاط عظيم ضد المسيحيين.

صفر، أول «داي» لطرابلس 1611 :

إن شكل الحكم الذي ظل قائماً في طرابلس خلال خمس عشرة سنة، لم يتعرض لأي تغيير هام طوال الفترة التي ساد فيها لدى الديوان احترام قواعد الانتخابات نصف السنوية. وقد كان من نتائج هذه القاعدة أن اتسمت أعمال الرئيس والمستشارين بالاعتدال وكبح الجماح، ليقينهم بالعودة إلى الصفوف العادية بين الناخبين، بعد انتهاء مدتهم.

غير أن صفر، بثروته الطائلة، استطاع أن يحصل على تأييد قوي، بين صفوف الجيش، وأن يفلح في انتخابه رئيساً للديوان، وأن يحتل المنصب الذي كان يشغله صديقه سليمان. وكان لا بد أن تنتهي المدة بعد ستة أشهر. ولكن المدة التي شغل فيها هذا المنصب، وفرت له الفرصة لكي يضمن الحصول على التأييد بإعادة انتخابه. وكان عامل الزمن ملائماً ويجري في مصلحته، بالنظر إلى أن الوالي سليم باشا لم يكن على رأس الولاية. ولا ندري ما إذا كان قد استدعي من الحكومة المركزية أو مات في طرابلس. ولكن الثابت لدينا أن السلطان قد عهد بولاية طرابلس الغرب في خريف 1611 إلى علي، وهو من دالماتيا ولم يستطع أن يبلغ وجهته الجديدة إلا في ربيع 1612 بسبب المرض الذي ألم به كما كانت الحكومة المركزية تجهل انقلاب صفر وأهدافه.

ولما اطمأن صفر إلى تأييد الجيش، أوضح لناخبيه، أنه من الأحسن، أن يوكل أمر الحكم إلى فرد واحد، يجمع في شخصه سلطة الوالي ورئاسة الديوان، وأن هذا الاتجاه لن يقلل أو يضعف من سلطة السلطان، وأنه لن يكون هناك أي تهرب من الالتزامات المترتبة نحو الحكومة المركزية في القسطنطينية. ولقد

تبنى كاره عثمان، في تونس هذا النظام وهو أقل بيروقراطية من نظام الباشوية، وحين تأكد من مساندة العناصر التي يثق فيها، بادر إلى احتلال القلعة، والأماكن الهامة في المدينة، وعهد بالوظائف الحساسة إلى أصدقائه. وعندما شعر بأنه قد ضمن الوضع لصالحه جمع حوله الجيش وشرح لهم أفكاره السياسية التي كانت معروفة فقط لدى خاصته. ورأت العامة أنه جدير بزعامتهم. فهتفوا (عاش صفر داي) ويعني هذا اللقب في اللغة التركية (معالي) وكان له في اللغات الأوروبية معنى (الملك) وقد جرى استعماله لأول مرة في طرابلس بتعيين صفر داي وأصبح يعني جمع كافة سلطات الولاية وتركيزها في يدي الداي.

واستقر صفر داي في عرشه بالقلعة حيث يستقبل الناس مرتين في اليوم، ويتلقى مراسم الطاعة والخضوع من جماعات المخلصين له، ومن عدد قليل من ضباط الانكشارية الذين لم يشاركوا في الانتخابات، ولكنهم رأوا من الملائم السير في تيار الأغلبية، وقد ضمن لهم المناصب التي يحتلونها وقرر ألا يتخذ الديوان أي قرار، قبل أن يطلع عليه ويصدق عليه، واستولى على الخزانة، والشؤون المالية للدولة. وتولى كافة مهام الجيش في البر والبحر، وحكم المدينة، وقرر أن تصدر البلاغات باسمه. وسك النقود، ولم يلبث أن أصبح ملكاً على الولاية يبجله الأتراك بلقب (الأفندي) أما الأهالي فيدعونه (سيدي) ويناديه المسيحيون (بصاحب المعالي).

وبعث صفر داي إلى السلطان، وفداً يحمل الهدايا الثمينة، والالتماس بأن يصادق السلطان على تثبيته في منصبه الجديد. وطلب أيضاً العلم الأخضر الذي يسلمه السلطان في العادة إلى الولاة حين يعينون في مقاطعات الامبراطورية، رمزاً للسلطة. ولكن القسطنطينية التي كانت قد عينت فعلاً خلفاً جديداً لسليم باشا، ممثلاً في شخص علي باشا، لم ترغب في إلغاء هذا التعيين. ووصل الوالي الجديد إلى طرابلس في ربيع 1612 وقد استاء استياء عظيماً عندما وقف بنفسه على الأحداث التي جرت في الولاية التي عين والياً عليها. ولكن صفر استقبله بكل مظاهر الحفاوة والتكريم كممثل للسلطان الأكبر، وكان للهدايا الرائعة الثمينة التي قدمها الداي الجديد إلى الوالي علي باشا، والوزير

الأكبر، أثرها الطيب الذي يرجوه. واعترف به رسمياً (داياً) على طرابلس، وهو اللقب الذي ظل سائداً في الولاية حتى ظهور القره مانلية.

كانت سياسة صفر داي، في البداية، معتدلة ومتسمة بالحكمة، ولم يكن يقرر شيئاً دون أن يستشير الوالي. وكان سخياً مع الضباط الانكشارية، وسمح لهم باستئناف غزواتهم البحرية، على الرغم من أن القرصنة الطرابلسية لم تكن في ذلك الوقت قد بلغت الأوج. وقد تطلب عدد الأسرى المسيحيين المتزايد في طرابلس بناء مكان خاص بهم. شيد صفر داي سنة 1613 قرب قصر درغوت، وعلى وجه الدقة، حيث كانت تقيم الإرسالية الفرنسيسكانية مبنى مربع الشكل قائماً على اثني عشر عموداً.

كان سجناً مقسماً من الداخل إلى ثلاثة صفوف من الأسرة التي ثبتت حول الجدران على هيئة أسرة السفن، حيث يأوي إليها ليلاً أولئك الأسرى، وحيث ينامون. ويستوعب هذا السجن حوالي سبعمائة نسمة، وقد عرف فيما بعد باسم الحمام القديم بالنسبة للحمامات التي استخدمت فيما بعد. وعرف أيضاً باسم (Madonna del Rosazio) حيث أقام فيه المبعوثون هيكلاً مخصصاً للعذراء.

وقد بعث صفر داي حركة نشطة في المجال التجاري، وكان إدريس ملك بورنو قد أرسل إلى طرابلس سنة 1614 وفداً لتجديد وتأكيد التحالف الذي كان قائماً بين والده وبين حسين باشا، واستقبل صفر داي الوفد استقبالاً رائعاً، وتم تبادل الهدايا الفاخرة بهذه المناسبة، وتأكيد العلاقات التجارية مع الداخل، وغادر المندوبون طرابلس وقد امتلأت نفوسهم بالحماسة والتقدير للمعاملة الحسنة التي عوملوا بها، وحملوا إلى سيدهم بعض المصنوعات الأوروبية والخيول والأسلحة النارية.

وهكذا انقضت الأعوام الأولى في هدوء نسبي. ولكن المصاريف الباهظة التي صرفها صفر لبلوغ منصب الداي، والاحتفاظ به، قد أرغمته على أن ينتزع بالقوة ما بذله في الماضي بسخاء.

كان يقوم بمصادرة أموال الأثرياء في طرابلس، متعللاً بأوهى الأسباب

والحجج وحكم على بعضهم بالإعدام. وانتقد الديوان هذه القسوة وأرسل إليه وفداً يدعوه إلى القصد والاعتدال. ولكنه رد عليهم بقوله: إنه طالما أصبح ملكاً على طرابلس فسوف يحكم بالطريقة التي تروق له. وحاول المجلس، أن يفهمه أن الاحتفاظ بالولاية ضمن سلطة السلطان، يقتضي بالضرورة تغيير أسلوب الحكم، ولكن الداي طرد الوفد بالتهديد والوعيد.

ووجد علي باشا نفسه، في نفس الوضع الذي يشعر به الديوان. امتلأت نفسه بالغضب والحنق على هذه التصرفات، ولكنه كان رجلاً لا حول له ولا قوة كما كان موضع احتقار (معالي الداي) الذي كان مدعماً من الانكشارية، وقوياً بدخل الولاية، رغم أن بعض أصدقائه قد تجنبوه، ونفضوا أيديهم منه.

وندم علي باشا لوقوفه إلى جانب قضية صفر داي، تحت تأثير الهدايا التي غمره بها، وأسف لمساهمته في العمل على تثبيت تعيينه. وعندما مل هذا التصرف الذي أخذ خطره يتفاقم ويتزايد يوماً بعد آخر، وخوفاً من أن تلحق به الحكومة المركزية، تهمة التواطؤ والتغاضي عن هذه الطريقة الطاغية، أسرع إلى تقديم استقالته، وسافر إلى القسطنطينية لكي يبلغها بالسياسة الطغيانية التي ينتهجها صفر داي في الحكم.

ولم يكن الوزير الأكبر على علم بأحداث طرابلس، ولكنه أرسل إلى الولاية ـ مكان علي باشا الذي مات في القسطنطينية، إثر مرضه هناك ـ حامد باشا، وأصدر إليه التعليمات، بأن يخبره بدقة عن الأوضاع العامة، وعن تصرفات صفر داي.

ووصل القادم الجديد إلى طرابلس سنة 1614 وسلك صفر داي نحوه، ما سلكه في الماضي نحو سلفه، إذ غمره بالهدايا ولكنها لم تكن في روعة ووفرة الهدايا السابقة. وقبل حامد باشا الهدايا، وتظاهر بالاهتمام بعلاقته مع الداي، ورغم اقتناعه بالطغيان والفوضى السائدة في الولاية، فقد غطى كل شيء، وأخفاه. غير أن ضيق طرابلس من هذا الطاغية أخذ يتزايد إذ كان يبتز الأهالي، ويمتص دماءهم بألف طريقة.

واستغل زعماء الجبل هذا التذمر والقلق العام، وقاموا بغزوات مختلفة سنة 1614، في سهل طرابلس، وحاولوا أن يجروا إلى الانتفاضة العامة، سكان غريان وترهونة، غير أن صفر داي أرسل إلى الدواخل، مراد بك الذي هزم المتمردين، وطردهم إلى الجبال، وأخضع المقاطعتين.

ولم يعرف الطرابلسيون الطريقة التي يتخلصون بها من جبروت صفر داي، فقد كان قوي الجانب، بما ناله من تأييد الانكشارية الذين كانوا منقادين إليه، مستجيبين إلى رغباته بسبب الهدايا السخية التي يقدمها إليهم. وقد تجمع أعيان المدينة تجمعاً هزيلاً، إذ كان الخوف يسيطر على كل شيء، وتقرر حينذاك اختيار أربعة أشخاص، من ذوي النفوذ والمكانة، للسفر إلى القسطنطينية، متظاهرين بالسفر إلى أداء فريضة الحج، على أن يتجهوا بعد ذلك إلى القسطنطينية لتقديم شكواهم إلى السلطان. وقد انتقلوا من مصر إلى القسطنطينية، وعرضوا الحالة السائدة في طرابلس، على الوزير الأكبر الذي استقبل هذا الوفد، ونقل الشكوى إلى السلطان بدقة وأمانة، وأسلوب ملون بارع أثار السلطان وحرّكه، فاختار على الفور ضابطاً من القصر، وأوفده بأوامر مستعجلة لقتل صفر، حتى يكون أمثولة ودرساً للحكام الآخرين في مقاطعات الامبراطورية الذين يجب عليهم أن يتخذوا مسلكاً إنسانياً إزاء رعاياهم، ولكنه فضل فيما بعد أن يوكل هذه المهمة إلى أميراله الأكبر، بحجة السفر في رحلة إلى البحر الأبيض المتوسط. ثم يتوقف في طرابلس لتنفيذ إرادة السلطان. وأبحر هذا الأميرال من القسطنطينية في مايو 1615 وتحت إمرته ثلاثون قطعة بحرية، وحاذى أولاً شواطىء كالابريا، ثم طاف بمالطا، وظهر في مياه طرابلس فجأة، وعلى غير توقع. وكان صفر داي غير مطمئن إلى هذه الحركة، ولكنه حاول أن يخدع نفسه، ويعللها بأنها فرقة عثمانية تبحث عن الراحة والتموين في ميناء طرابلس. غير أن السكان، ما كادوا يشاهدون علم السلطان يرفرف فوق مركب القيادة، حتى بادروا إلى إظهار مشاعرهم الخفية المكبوتة والتعبير عما في نفوسهم بصورة علنية، دون خوف، مؤيدين القول بأن الوفد الرباعي قد وصل إلى هدفه المرتجى، وتأثيره المنشود.

وتقضي المراسم الرسمية بأن يصعد صفر داي إلى مركب القيادة، لتقديم التحية والترحيب بالأميرال. وحمل معه كالعادة بعض الهدايا الثمينة. ولكنه ما كاد يضع قدمه في المركب، حتى ألقي القبض عليه، في قسوة وخشونة، وكبلت رجلاه بالقيود، وانهالت عليه الشتائم واللعنات من طقم المركب. ووصل في الوقت ذاته، عدد من ضباط الانكشارية لتقديم تقريرهم. وحضر أيضاً حامد باشا لكي يسهب ويزيد في الشكوى. ولكن الأميرال قاطعه، ووجه إليه لوماً مريراً قاسياً، لتخلفه عن إخطار الحكومة المركزية في الوقت المناسب، بأوضاع الولاية.

ودافع الباشا عن نفسه، متعللاً بأنه كان ينوي أن يبسط ذلك كله، في تقريره السنوي، عند نهاية العام، ولكنه، كان يخاف خوفاً عظيماً من أن تناله العقوبة الصارمة التي ينوي الأميرال، إنزالها بالمذنبين.

وبعد أن جمع الأميرال الوقائع الثابتة والدلائل القاطعة ضد داي طرابلس، أصدر حكماً عاجلاً بتنفيذ عقوبة الإعدام شنقاً في صفر داي، وأن يجري شنقه عند باب المدينة، وإمعاناً منه في إذلاله، قرر أن يتم الطواف به في المدينة، على ظهر حمار، قبل تنفيذ الشنق. وهرع الجمهور الطرابلسي لمشاهدة هذا المنظر وكانوا يتنافسون كباراً وصغاراً في شتم حاكمهم السابق، حين بلغ باب البحر، قرب قوس ماركوس أوريليوس، حيث توجد دكاكين الجزارين، طوقت رقبة المحكوم عليه بأحشاء خروف ومر الموكب البائس، خلال المدينة حتى وصل إلى باب المنشية، وهناك أعدم الطاغية. كان في السبعين من عمره، ولحيته بيضاء كثة تخلع عليه شيئاً من المهابة والوقار. وقد ظلت جثته معلقة يوماً كاملاً، أمام أعين الناس، وبذل الحرس مجهوداً كبيراً، لمنع الطرابلسيين من التمثيل به، وجره في شوارع المدينة، ودفنه الفقهاء دون مراسم. ويحتمل أن يكون قد دفن في المقبرة التي تقوم إلى جانب سيدي حمودة، إذ كانت مخصصة للمحكوم عليهم بالإعدام. وأعدم في نفس اليوم رمضان، أمين خزينة الداي، وبعض الشركاء الآخرين وعرضت جثتهم على الناس.

ونزل الأميرال التركي إلى البر، يزهو بانتصاره على الداي؛ وإنقاذ البلاد من طغيانه، وجمع الديوان، ووجه لهم نصائح أبوية، وبلغهم أن السلطان يحب الطرابلسيين ويعطف عليهم ولكنه يريد الطاعة والإخلاص، ونبههم إلى وجوب الحذر والحيطة من استغلال الحاكمين لثقة السلطان وسلطته، أو سلطة الداي، وأعاد إلى الكثيرين أموالهم التي اغتصبت. أما الزعيم نوير الذي جرده صفر داي من إمتيازاته والتجأ إلى الجبل، فقد استقبله القائد التركي بحفاوة بالغة، وأعيدت إليه أملاكه ومناصبه. أمّا الإنكشارية الذين انحازوا إلى جانب الطاغية، فقد حكم على قسم منهم، وهرب قسم آخر، كما جرد بعضهم وحرم من وظائفه وامتيازاته، وأصبحت المدينة خالية من أية قوة دفاعية. وخوفاً من أن يستغل سكان الدواخل هذا الظرف، عمل الأميرال على ترك بعض المراكب في طرابلس، واتجه ببقية الأسطول إلى تونس، لدى كاره عثمان الذي أمره بأن يخصص مئة إنكشاري لحماية قلعة طرابلس، وبعض الضباط المخلصين لملء بعض المناصب الشاغرة. وبهذه الطريقة ضمن سيطرة الحكومة المركزية على طرابلس، وبعد إقامة قصيرة في تونس، عاد إلى طرابلس، وأقام بها حتى خريف 1615 حيث نصب حامد باشا والياً، وعاد إلى القسطنطينية بتقرير دقيق عن الوضع في الولاية.

وأمسك الباشا والديوان بحكم الولاية، ولم تعد للأهالي أية رغبة في الثورة والتمرد، بعد أن رأوا اهتمام السلطان بأوضاعهم العام. وكانت تونس تقدِّم إلى طرابلس، كل عام، مئة انكشاري، للدفاع عن القلعة، كان على القائد الذي يرأسهم أن يقدم تقريراً دقيقاً عن الوضع إلى باشا تونس، طبقاً للتعليمات التي أصدرها الأميرال التركي، غير أنه أخذ يعامل الطرابلسيين بشيء من الشدة والقسوة، ويرهقهم بجباية الأموال بحجة القيام بشؤون الحامية وسد حاجاتها. وقد اشتكى الطرابلسيون إلى والي تونس، فلم يصغ لشكواهم، كما اشتكوا إلى حامد باشا الذي كان يهمه أن يكون على علاقة طيبة مع جيرانه ، فلم يهتم بهذه الشكوى، أسوة بموقف والي تونس، غير أنه خشي النتائج التي سوف تترتب على عدم اهتمامه وتعاونه، وأدرك أن تواطؤه للعمل

في غير مصلحة الطرابلسيين، سوف يؤدي به إلى العقاب، فقرر أن يستقيل وانسحب من حكم الولاية سنة 1619.

سليمان باشا 1619 :

خلف حامد باشا وكان رجلاً مستقيماً وحكيماً، اهتم اهتماماً صادقاً بمصالح رعاياه، وضمن لهم الأمن، وقضى على الاستغلال والابتزاز الذي كان يقوم به الجيش التونسي، ولكن نوايا سليمان باشا الطيبة، لم تستطع أن تحقق أهدافها المرجوة. فقد كان الأهالي يواصلون احتجاجاتهم على وجود الحامية التونسية الأجنبية وكتب هو إلى القسطنطينية، موضحاً رغبة السكان مؤكداً أن سحب الجيش التونسي عامل رئيسي في استتباب الأمن والنظام. وأوفد السلطان ضابطاً من ضباط القصر، ليقف على الحالة بنفسه ويعمل على تسفير الجيش إلى تونس، ولكن كاره عثمان فوجيء بهذا الاتجاه، فقد كان مما يرضيه أن يحتفظ بطرابلس تحت سلطته. ووجد نفسه مرغماً على تنفيذ هذه الرغبة، فأرسل من تونس سفينة حملت الإنكشارية والضباط. وابتهجت طرابلس لذلك ابتهاجاً عظيماً، وقد جمع مندوب القسطنطينية الديوان، وقام بتوجيه نفس النصائح والإرشادات المعتادة وأوصى بالطاعة والحيطة والحذر من كل محاولة تنتقص سلطة السلطان والاحترام الواجب نحو شخصه.

وجاء من القسطنطينية بعض الجنود، لتدعيم حامية طرابلس. وبعد أن اطمأنت النفوس وهدأت الخواطر، جمع من الأهالي وعوداً كثيرة بالولاء والإخلاص، وغادر طرابلس.

وفي هذه الأثناء قام القراصنة الطرابلسيون بالاستيلاء على ثلاثة مراكب تجارية، وأسروا ملاحيها، ودخلوا الثغر مزهوين بالنصر الذي أحرزوه في عرض البحار.

ولما علم سكان غريان وترهونة، برحيل الحامية التونسية، راودهم الأمل في تخفيض الضريبة. ولكن سليمان باشا الذي عطف على الولاية، وكان له

شرف تخليصها وإنقاذها من كثير من ضروب الإرهاق والعنف، لم يكن ينوي تخفيض دخل الحكومة، وأرسل مندوبيه كالعادة إلى الدواخل لجباية الضرائب السنوية. فاستهانت بهم غريان وانضمت ترهونة إلى جارتها الثائرة. ونظراً ليقينهم بقرب قيام حملة تأديبية، ضد غريان، بادر سكانها إلى الاستيلاء على القصر وطرد الفرقة التركية الصغيرة التي كانت تحميه. ولم يكن لسليمان باشا من الجيش ما يكفيه لمواجهة هذا التمرد، فتوجه إلى رجال الدين للقيام بإيجاد تسوية سلمية. ولكن المقاطعتين الثائرتين لم تستجيبا إلى هذا النداء، وطلبتا مساعدة وعوناً من الزعيم مرسيط وهو من شخصيات الجبل القوية. وهكذا انتشرت الثورة.

وقرر الباشا والديوان أن يوفدا إلى المنطقة الولي الفقيه سيدي الصيد الذي كانت الولاية كلها تنظر إليه نظرة تقديس وإجلال وتمكنوا بوساطته من الوصول إلى حل سلمي، شريطة أن يعفيهم الباشا من دفع ضريبة سنة كاملة. وعادت الحامية التركية إلى احتلال قصر غريان، وعاد مرسيط إلى مواقعه، مثقلاً بالهبات والهدايا.

كان نوير مريضاً، أثناء هذه الظروف الصعبة، ولكنه ما كاد يتماثل للشفاء، حتى ركب جواده، وعمل على تهدئة النفوس، مستغلاً في ذلك نفوذه القوي على زعماء الدواخل.

وأمكن للولاية، خلال بضعة أعوام، أن تنعم بشيء من الهدوء، وكانت فترة زاهرة، بالنسبة للقرصنة الطرابلسية التي استطاعت بأربع سفن، أن تأسر عدداً كبيراً من المسيحيين.

وفي سنة 1622 انفجرت في القسطنطينية اضطرابات خطيرة ضد السلطان عثمان أثارها الانكشارية، ضد زعماء الامبراطورية. وقد انتظر مراد الذي خلف عثمان، أن تهدأ النفوس وتستقر الحالة. ولما تحقق ما أراد من استقرار أخذ يبحث عن المسؤولين عن الثورة والمتسببين في المجازر التي وقعت. وقد حكم على الكثيرين وفر كثيرون. ولجأ قسم منهم إلى طرابلس، وكان من السهل لمثل هذه

النفوس القلقة المشاغبة التي تمتلىء بالطموح والمغامرة، أن تجد مجالاً لها في طرابلس.

وفضل سليمان باشا الذي اتسم حكمه دائماً باللين والأسلوب السياسي الرقيق ، أن يحقق رغبته في الهدوء، بالتخلي عن الولاية، وعدم الدخول في صراع مع هؤلاء الأشرار.

وقد بكاه الجميع، جيشاً وحكومة، وحين غادر طرابلس أقيمت له احتفالات فخمة، وبعد ثلاثة أيام من ذلك، وصل خليفته، حسن باشا.

حسن باشا 1623 :

تم اختياره والياً على طرابلس لأنه كان أثيراً لدى الباب العالي، مشمولاً بعطفه، ولم يكن ذلك عن جدارة وكفاءة عالية. وأظهر فعلاً منذ البداية أنه غير أهل للمنصب، وقد تمكن الهاربون من عقاب القسطنطينية، من التسلل إلى الديوان، وأصبحوا مستشارين فيه، وأظهروا على الفور نواياهم التي تتسم بالطموح والمغامرة، وخاصة في الموقف الذي اتخذوه، بمعارضة ومقاومة الضباط الكبار المتقدمين في السن من ذوي الاستحقاق، ونتج عن ذلك انقسام في مجلس الدولة، واستفاد من هذه الفوضى، وهذا الانشقاق، عرب الجبل الذين استغلوا الموقف، ونزلوا من الجبال للقيام بغزوات في ضواحي المدينة.

وأصبح نوير شيخاً طاعناً، لم تعد له القدرة على ردهم وتشتيهم بقوته الحربية وبطولته المعروفة أو بنفوذه القوي على زعماء الجبل. وتم استبداله بقادر بك الذي عين قائداً للفرسان العرب، ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً، نتيجة الوسائل المحدودة التي كانت تحت تصرفه. ولم يستطع الديوان أن يقدم إليه المزيد من العون، فقد اكتفى برد المتمردين، وتفريقهم عند المناطق المجاورة لطرابلس دون أن يتمكن من إخضاعهم بصفة تامة.

مصطفى شريف، الداي الثاني لطرابلس 1624، كان الرجل الذي يعمل

في الظل، ويغذي الاضطرابات والقلاقل، تحقيقاً لغاياته ومآربه الخفية. كان المثل الذي قدمه صفر داي بنهايته الشنيعة كافياً لأن ينتزع من كل نفس الرغبة أو التطلع إلى منصب الداي. ولكن مصطفى شريف عرف كيف يعد الأرض، للوصول إلى هذا المنصب العالي، في الولاية. واستطاع أن يهيىء الشعب والجيش للمناداة به. ولد في أحد بلدان المغرب. وكان يدعي أنه ينحدر من سلالة النبي، ويحمل لقب شريف. وهو لقب محترم لدى العرب، والعلم الأخضر علامة النبل الديني. لقد أمضى شبابه في القسطنطينية منخرطاً في جيش الانكشارية، وشارك في حرب هنغاريا وفارس، وحين قدم القائد التركي لمعاقبة صفر داي، كان مصطفى بين أفراد حاشيته. وأقام في تونس بضعة أعوام ثم عاد إلى طرابلس. وكان معروفاً بالشجاعة والدهاء وبعد النظر، واستطاع بمواهبه أن يسترعي اهتمام الأوساط الرسمية في طرابلس. وانتخب مستشاراً في الديوان. وكان يتصرف في ثروته بكرم وسخاء، وسرعان ما وجد نفسه محاطاً بحاشية من الأصدقاء الانكشارية. واضطر إلى اللجوء إلى تونس بسبب بعض الاضطرابات التي تسبب في إثارتها. ولكن أصدقاءه، أجروا عدة اتصالات مع السلطات المحلية، وعملوا ببراعة، للتعجيل بعودته إلى الولاية، واحتلال مركزه السابق في الديوان، حدث هذا حوالى سنة 1623، حين كان حسن باشا متقلداً منصب الولاية في طرابلس.

ذكرنا أن الديوان قد انقسم على نفسه شيعاً وأحزاباً. وقد غذى مصطفى هذا الانقسام بدهاء كبير، وفق خطة محددة الأهداف. واستمرت الغزوات في ريف طرابلس، ولم يستطع قادر بك أن يمنعها، لقلة الوسائل. وكان الشعب يجأر بالشكوى ويحس بالحاجة، يوماً بعد آخر إلى يد قوية تمسك الزمام، وتحسن الحكم. ولكن شبح صفر داي كان يؤجل القرارات الجريئة خوفاً من أن يبتلى الشعب بطاغية جديد يعيد سيرة الداي الأول، وسعى شريف إلى إقناعهم بأنه ليس من الضروري أن يكون كل الرجال في مستوى الداي السابق، من القسوة والتسلط والابتزاز. وكان يهب بسخاء، ويكسب من ذلك عطفاً عاماً متزايداً، وميلاً إليه، ويشيع فكرة الحاجة إلى زعيم صلب وحازم. وفي مدة قصيرة، تمكن

الناخبون المتحمسون له، تحمسه لنفسه، من مبايعته (داياً) وقد أحسنوا الدعوة له حتى أجمع الشعب والجيش، على بيعته والمناداة به (داياً) على طرابلس.

وخشي الديوان والوالي غضبة القسطنطينية، إذ كانوا على علم بتعليماتها الصادرة، في خصوص هذا المنصب. ولكنهم برروا ذلك بقبول الأمر الواقع، متعللين بأنهم قد ارتضوا هذا الوضع رغبة في قمع الاضطرابات، وحسم الانقسامات التي أضرت بالولاية، وإن الشعب قد آمن بأنه من المصلحة اللجوء إلى هذا الحل.

ولكن حسن باشا كان غير مقتنع، في ذاته، بسلامة عملية مبايعة مصطفى شريف. وتوالت على القسطنطينية، رسائل الوالي والديوان والأعيان، موضحة الحاجة إلى رجل يحكم وفق رغبات الشعب وكان للهدايا الثمينة التي رافقت هذه التبريرات والإيضاحات، أثرها الحميد في تثبيت مصطفى في المنصب الذي وصل إليه، وصدرت الأوامر المحددة للديوان وللشعب للاعتراف به (داي). وقدم أحد ضباط الباب العالي، بمرسوم التعيين، فغمره هو الآخر بالهدايا والهبات.

كان قادر بك، مشغولاً في ذلك الوقت، مع فرسانه بملاحقة المتمردين، ودعوتهم إلى الإذعان والخضوع، وعلى الرغم من أنه لم يساهم في تلك المبايعة، إلا أنه باعتباره صديقاً لمصطفى، عمل على تدعيم مركزه وسلطته لدى العرب. ولما علم المتمردون أن الداي الجديد ليس تركياً، ولكنه إفريقي عربي توقفوا عن العداء، وجنحوا إلى السلم.

وكان تعيين مصطفى داي بداية الحظ السعيد بالنسبة للوالي المقبل، عثمان الساقزلي. ولد في جزرة كيبوس حوالى سنة 1600 من أب يدعى جيوفاني ستيليانو. كان أسكافياً فقيراً. يوناني الجنس مسيحي العقيدة، ومن أم تدعى صوفيا. وقد سمي ليون عند تعميده. وفي العاشرة وضع تحت التدريب لدى صانع ينسج الدمسقة. وفي السادسة عشرة أظهر جموحاً وشقاوة. وفي بيت حسين، زوج أخته المسيحية، أساء التصرف مع قريبه المدعو رجب الذي دعاه

فيما بعد إلى طرابلس وأحب فتاة من بلدته، وبعد أن أغراها وأوقعها في الخطيئة، فر بها، فوق قارب، متجهاً إلى تونس سنة 1619. وأسره مصطفى شريف وأقنعه باعتناق الإسلام، ففضل ذلك دون تردد، وسمي عثمان. ويؤكد بعض المؤرخين أنه انكشاري من تونس أو الجزائر، اصطحبه مصطفى شريف إلى طرابلس 1622. وسرعان ما تعلم العربية والتركية والفرنسية، وألم ببعض لهجات السود، مستغلاً كل الظروف، لكسب المزيد من الخبرة والمران على الطرق المثلى للوصول. ولما كان محارباً بطبعه يميل إلى امتشاق السلاح، فقد تبع قادر بك في جميع حملاته ضد المتمردين. وشاعت له شهرة واسعة في الولاية باعتباره أحسن الفرسان في طرابلس الغرب. وكان قادر بك يحبه لشجاعته وإقدامه.

وبدأ مصطفى شريف، كسلفه بداية طيبة، ولكنه سرعان ما انحرف، بعد أن أنفق أموالاً طائلة لبلوغ منصب الداي. وكان لا بد من أن يرهق الشعب ويستغله ويضغط عليه، حتى يحتفظ بأصدقائه وجيشه ويوسع لهم في الرزق والهبات.

مات نوير في السبعين من عمره. تاركاً ولدين هما أحمد وسوفجين اللذين كانا يستفيدان من الامتيازات المقررة لوالدهما من قبل السلطان، تقديراً لكفاءاته ومزاياه التي اكتسبها في الماضي في الولاية، ولكن مصطفى داي استولى على أموال الزعيم الشعبي، وجرد ورثته من كل شيء. وأدركا أن جو طرابلس لم يعد ملائماً لهما، فسلكا طريق الداخل. وكان الشعب يعطف عليهما ويقدرهما ويرى في هذا التجريد عملاً وحشياً غير سليم. وأخذ يكرر سلوك الطريق الذي عبده سلفه صفر داي، وكان بذلك يلغم مركزه، ولكن المرشح كان مهيأ في شخص محمد الساقزلي.

كان صديقاً لعثمان، وولد في نفس الجزيرة سنة 1601، من أبوين مسيحيين من أصل نزح قديماً من جنوا. كان يدعي جيوفاني سوفيتي، وجه إلى التجارة في العشرين من عمره، وخاض البحار في صورة بحار، وكاتب مركب.

واستطاع بمساعدة والده أن يمتلك مركباً تجارياً خاصاً، وقد شحنه بالبضائع وسافر إلى الجزائر، حيث تشاجر مع تركي، فقتله، وحكم عليه بالإعدام. كان القتيل من الانكشارية. وصدر هذا الحكم من الديوان. وبعد جدال، عرض عليه اقتراح بأن يختار بين تنفيذ العقوبة المقررة أو اعتناق الإسلام والتخلي عن الدين المسيحي. فضّل أن يعتنق الإسلام، وأجريت له عملية ختان وأطلق عليه اسم محمد عبد الله.

وعاد إلى حياة البحرية، وأظهر مواهب غير عادية، ممتازة، في ميدان القرصنة، وترك الجزائر بسبب بعض المضايقات التي تعرض لها، وجاء إلى طرابلس. وكان مصطفى على علم بقيمة هذا القرصان ومنزلته، فاستقبله استقبالاً ودياً. والتقى هنا مع صديق طفولته عثمان الساقزلي الذي أقام له استقبالاً حافلاً. كان مصطفى يمتلك ستة مراكب ضخمة، صالحة للغارات والغزوات البحرية. وقد ولد محمد عبد الله لكي يكون بحاراً. ولم يلبث أن اكتسب شهرة عظيمة، ومكاناً بارزاً بين قراصنة البحر الأبيض المتوسط، لشجاعته، وحظه الكبير. ولم يكن مصطفى يفتقر إلى الرجال الأكفاء في مجالات المعارك البرية والصراع البحري، ولكنه لم يستطع استخدامهم لمصلحته.

فالبخل الذي تميز به وسيطر على نفسه، والحرص على زيادة أمواله، والتسلط والجبروت الذي استخدمه ضد رعاياه، رغم الشكاوى التي عرضها عليه الفقهاء والشيوخ، جلب له كل ذلك التمرد في ترهونة ومسلاتة وتاورغاء، وبعض المقاطعات الأخرى المجاورة. وقد توسعت هذه الحركة حتى انتقلت بمعاركها إلى سهول طرابلس. ووجه قادر بك ومصطفى آغا ضد المتمردين. ولكنهما بدلاً من ملاحقة ومواجهة المتمردين في الجبال، فضلا انتظار الاصطدام بهم في الجفارة، عند سفوح جبال ترهونة، في محاولة لجرهم نحو الساحل. وقد خسر المتمردون في هذا الصدام حوالى خمسمائة شخص، وسقط من الطرابلسيين مئتان. وكان إلى جانب قادر بك، عثمان الذي أظهر في هذه الظروف أيضاً مواهب نادرة كزعيم ومحارب. كان مصطفى متحمساً لهذه الحرب، وكان يرقب الحالة بنفسه ويتابعها من القلعة خوفاً من أن يستغل الشعب الطرابلسي، فرصة

غياب الجيش، ويثور هو الآخـر، احتجاجاً على طغيانه. وأجبر المتمردين الذين انهزموا على دفع مبالغ طائلة إلى خـزينة الولاية، في صورة ضرائب، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى مسلاتة، وقتل بعض الزعماء وصودرت أموالهم، وكان بين المحكوم عليهم، بعض أعيان طرابلس الذين تواطأوا مع المتمـردين، وواجهوا نفس المصير.

وقد أراد مصطفى أن يتحدى هذه الحركات التمردية في الدواخل، وشعور التذمر في المدينة، فزاد من قيمة الضرائب. ولكي يؤمن قلعة طرابلس ضد أية مفاجأة طارئة عمل على تحسين وإصلاح حصن المنارة (1627 — 1628) وهو حصن منيع، يسيطر على المدينة والقلعة ومزود بصهريج خاص، ويحتوي على عدد كبير من المدافع، وكان له جسر يرفع عند المدخل، وهو يتصل بحصن درغوت بواسطة السور الذي يحمي طرابلس من جهة الشمال. ولكن مصطفى لم يستطع أن يحقق أهدافه من وراء هذا التحسين والإصلاح. إذ بعد أربعة أعوام من تحسين ذلك الحصن بالذات. الذي عرف فيما بعد باسم حصن الشريف ـ كان الطرابلسيون يصوبون منه مدافعهم نحو القلعة حيث يحتمى الداي مصطفى. وقد وقع نفس الصنيع لعثمان باشا سنة 1672، ولذا عمل الولاة فيما بعد على تجريد ذلك الحصن من المدفعية حتى لا تستفيد منها وتستغلها المدينة الثائرة في حالة قيام الثورة.

كان حسن باشا لا يزال مقيماً بطرابلس خلال الفترة الواقعة في 1629، ولكن وجوده لم يكن له أي معنى، ولذا طلب العودة إلى القسطنطينية. وهناك قدم تقريره، وكشف فيه سوء تصرف مصطفى، ولامه الوزير الأكبر على سكوته طوال هذه المدة، واتهمه بالتواطؤ مع الداي الطرابلسي. وكادت حياته تتعرض للخطر. وعين خلفاً له قاسم باشا (1630).

كان من أولئك الأندلسيين الذين نزحوا من أسبانيا. وكان غنياً ومغامراً. وقد تلقى من الوزير الأكبر تعليمات محددة ، تقضي بقتل مصطفى داي، وفقاً للطريقة التركية. وفهم الوالي الجديد ما يريده الوزير الأكبر. وسافر إلى الولاية التي عين فيها.

وينبغي أن يضاف إلى السببين الرئيسيين اللذين جعلا شخصية مصطفى داي بغيضة لدى الشعب الطرابلسي، وهما البخل والقسوة الشديـدة، عامل آخر هو رذيلة الشذوذ الجنسي. وحين وصل قاسم باشا، تسابق السكان إلى تقديم الشكاوى، وطلب العقاب. ولكن الوالي الجديد أ رد أن يتصرف بحكمة، وبادر على الفور بإخطار الحكومة المركزية في القسطنطينية عن أوضاع الولاية، بدقة وأمانة. وأرسلت القسطنطينية في أوائل مايو 1631 سفينة تحمل أمر السلطان بمحاكمة داي طرابلس على أن يتعاون ويتضامن في تنفيذه الضباط والانكشارية، وتقديم المساندة الفعَّالة للوالـي، للقضاء على الداي. وما كادت السفينة تتلقى هذه التعليمات، حتى أبحرت متجهة إلى تونس، واستقبل الناس إرادة السلطان ببهجة عظيمة. ولكن قلعة طرابلس كانت تحت سيطرة مصطفى والعناصر الموالية له، وهكذا استطاع أن يتحصن فيها.

وتحولت شكوكه إلى يقين، حين شاع الخبر بين الناس الذين غمرتهـم الفرحة فتجمعوا حول قصر الوالي الجديد الذي رفع راية السلطان. وكان قاسم باشا يسكن قرب حصن درغوت. وكان مصطفى قد وفر لنفسه داخل القلعة التي تحصن بها، التموين والعتاد ومئتي رجل، غير أن قاسم باشا لم ييأس أو يفقد الأمل في الانتصار عليه. إذ التف حوله المناضلون من تاجوراء وغريان ومسلاتة، بعد أن علموا بإرادة السلطان، مندفعين في الوقت نفسه بروح الانتقام. وحاول الوالي أن يتفاوض مع مصطفى عن طريق ضابطين من الديوان لإفهامه بأن الأوامر الصادرة من القسطنطينية واضحة وصريحة، وأنه من الخير له ألا يتمرد، وألا يرفع السلاح ضد راية السلطان. ولكن الأمر يتصل بمصيره وحياته، وقرر مصطفى أن يبيعها غالية.

ومن حصن درغوت، وحصن المنارة، كانت المدفعية تقصف القلعة، طوال أربعين يوماً، وحاول مصطفى أن يكسب ويستعيد ثقة الناس فيه، ويسترجع شعبيته القديمة بين الطرابلسيين ببذل الوعود، واستخدام الرسل، وبعض الأصدقاء الذين يعتمد عليهم بين صفوف الجيش والأهالي. غير أن أحداً لم يستجب إلى هذا النداء. وكانت جهة البحر قد وضعت تحت الرقابة

الشديدة، منعاً لأية محاولة للهرب، يقوم بها الداي الذي جمع كل قواه وإمكانياته العسكرية في القلعة، وتولى بنفسه الإشراف على عمليات المقاومة، تساعده العناصر الموالية له، ويشجع الجيش، بحضوره ومشاركته الفعلية في المعركة. وكانت مدفعية القلعة تستهدف بنيرانها حصن درغوت، وبالتدقيق مقر إقامة قاسم باشا حتى هدمت قسماً منه، فاضطر إلى الانتقال إلى مكان آخر. وبعد خمسة وعشرين يوماً من الحصار أخذ المنتمون إلى الداي مصطفى، يتخلون عنه، ويهبطون أثناء الليل من أسوار القلعة، باستعمال الحبال، ويدخلون المدينة مشمولين بعفو الوالي. وقل الزاد، وارتفعت أرقام الهاربين، وفي يوم عصيب، وجد الداي نفسه وحيداً بلا أعوان، وعندئذ طلب أن يتفاوض معهم ووعد بالاستسلام، بشرط أن يسمح له أولاً بالحديث إلى الولي الشعبي سيدي محمد الصيد الذي كان يتمتع بمنزلة كبيرة بين سكان المدينة، ووافق على مطلبه، كما ضمن له الوالي والديوان والأعيان ألا يرتكب ضده أي عمل من أعمال العنف، ونزل إلى خندق القلعة، وفتح أثناء ذلك باب المنشية ودخل سكان الدواخل، لكي يستمتعوا عن كثب برؤية حاكمهم المنهزم المغلوب. واقترب منه الجنود لكي يقتادوه إلى قصر الديوان الكائن أمام القلعة حيث كان في انتظاره الولي الشعبي، ولكنه لم يخط سوى خطوات قليلة، حتى انقض عليه الانكشارية كالذباب وقتلوه ضرباً وطعناً، ثم شوهوا الجثة ومثلوا بها وقطعوا أنفه وأذنيه ويديه ورجليه بطريقة مخجلة. وقد استاء الولي سيدي الصيد من عدم الوفاء بالوعد، واعتبر ذلك إهانة شخصية له، إذ كان في نيته أن يستخدم نفوذه لحماية الداي. وصب لعناته على مدينة طرابلس، وخرج منها، راغباً عن العودة إليها. كما أصدر أوامره إلى أبنائه بمغادرتها فما كانت منهم إلا الطاعة والإذعان لرغبة والدهم.

وصودرت جميع أموال الداي مصطفى، واغتصبت لصالح السلطان. وسجن أقاربه والمخلصون له باستثناء ابنه الوحيد رجب، الذي كان طفلاً صغيراً. وقد استمر حصار القلعة أربعين يوماً، تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة في الأرواح.

لقد تميزت سياسة مصطفى شريف داي، أثناء حكمه، ببعض الجوانب الإيجابية المفيدة فقد أكد الاتفاق التجاري مع إدريس ملك بورنو، بتبادل الهدايا والوفود المعتادة، واستفاد من وجود محمد الساقزلي، وعلي أراد وعلي بيانكو، وهم خيرة قادته القراصنة، لكي ينافس تونس والجزائر وسلا، في توسيع النشاط البحري، ووقع له سنة 1630 حادث، خسر فيه أحد مراكبه الكبيرة الذي توغل حتى سواحل سردينيا، وفي طريق العودة، غرق عند رأس عنابة. وتمكن الربان والبحارة من النجاة، مستخدمين بعض قوارب الإنقاذ التي كان يتولى التجذيف بها سبعون من الأرقاء المسيحيين الذين استطاعوا التغلب على حراسهم، وقذفوا بهم إلى البحر مستعيدين حريتهم.

عندما مات مصطفى كان يملك سبع سفن قرصنة، وبعض الربابنة الممتازين، وأبرزهم محمد الساقزلي.

وعندما قام لويس الثالث عشر، الملقب بالعادل، عن طريق الاتفاق مع القسطنطينية، بتحرير الأرقاء التابعين له، والموجودين في سواحل المغرب والجزائر، أرسل أيضاً إلى طرابلس برينجير برسائل اعتماد من السلطان، وقد استقبل مصطفى داي، سفير فرنسا، بكل مظاهر الحفاوة والإكرام. واستطاع السفير أن يعود إلى وطنه بمئة أسير من مواطنيه المقيمين بطرابلس. وترك دي مولين قنصلاً لفرنسا سنة 1630.

وجمع قاسم باشا الديوان بعد موت الداي. وعلى الرغم من أن اسم الداي كان يبدو كريهاً وبغيضاً إلى النفوس، في الولاية، لم يرغب الانكشارية في إزالة هذه السلطة وتركيزها في يد الوالي وحده، باعتباره ممثلاً للسلطان. وقد حذر الديوان من مغبة الاستغلال وسوء التصرف الذي ساد أثناء حكم الطاغية السابق. وأصدر أوامر فعالة لإعادة الهدوء إلى البلاد وزاد من امتيازات مجلس الدولة.

وعلى عكس ما توهم قاسم باشا الذي كان يمني نفسه بالسيطرة على القلعة، حصن المدينة - والإقامة فيها بمساعدة الأندلسيين الذين استقدمهم من

تونس بصفة عاجلة، بادر الديوان إلى انتخاب داي طرابلس، رمضان آغا رئيس المجلس.

كان هذا رجلاً، غنياً، مسناً، سويّ الشخصية. ونظراً للشك الذي يحيط بأهداف قاسم باشا، فضل الانكشارية بالاتفاق مع أعيان الولاية اختيار رمضان، العجوز الطيب، ونصبوه دايا في القلعة ووضعوا تحت تصرفه حرساً من الانكشارية المنتقين المعروفين بإخلاصهم وشجاعتهم، وعادوا إلى نظام الحكم السابق الذي تقرر سنة 1595. واقتناعاً بطيبة عنصر الداي الجديد، وتقديراً للتصميم الثابت من قبل الناخبين، لم يملك قاسم باشا سوى أن يظهر الرضا بالأمر الواقع، وأن يتخلى هذه المرة عن فكرة العودة بالولاية إلى النظام الذي كان قائماً في عهد درغوت وعلج علي باشا.

ومن جهة أخرى، فقد كانت القسطنطينية تفضل هذا النظام السياسي على الحكم الفردي القاسي للولاة السابقين. فيما يبدو في الظاهر، من أن هذا النظام، يقلل من سلطة الولاة الممثلين للسلطان في هذه الأقاليم، يزيد في الواقع من تدعيم الأمور لصالح السلطان. فهو بدلاً من الاعتماد على ممثل واحد، يمكنه في هذه الحالة أن يعتمد على إخلاص المئات من الموالين الأوفياء الذين يلتزمون ـ تقديراً لمصلحتهم ـ بإبقاء هذه الأقاليم تحت التبعية العثمانية. وهؤلاء هم الانكشارية. وأغلبهم كانوا من الأتراك والعناصر المسيحية التي اعتنقت الإسلام، لا يرتبطون بالولاية إلا حرصاً على مصالحهم، ولا يطيقهم الأهالي والقبائل والأعيان إلا كرهاً لأنهم لا يرون فيهم سوى صورة الاستغلاليين، وكانوا مضطرين إلى تحملهم والصبر عليهم في صمت، وأن يقبلوا بهم وهم على هذا الوضع القوي، كوسيلة وحيدة لحفظ الأمن والنظام بين المدينة والداخل.

هم خليط يعود إلى أكثر من مئة بلد، وينتمي بعضهم إلى شعوب مختلفة من أوروبا، وقد استطاعت الانكشارية، أن تقدم أحسن الرجال إلى الجيش والبحرية، وعرفت كيف تفرض احترام الولاية، وتحفظ كيانها ضد أي تدخل

أجنبي، واكتسبت بشجاعتها وإقدامها مكانة وثروة، وقدرة على إثارة الخوف في نفوس الأهالي.

كانت هذه الهيئة ترتبط وتتقيد بالولاء والطاعة والإخلاص للسلطان والتبعية له. وتخضع له الأهالي وتحفظ له حق جباية الضرائب منهم، وملاحقتهم في حالة التخلف عن أدائها - الأمر الذي يعمدون إليه دائماً عن إرادة وتصميم - وتنظم له الشؤون المالية للدولة بطريقة تضمن وصول مبالغ سنوية من خراج الأقاليم إلى السلطان. ويعود الفضل في هذا إلى الرؤساء أكثر من المرؤوسين الذين يتكون منهم جهاز الانكشارية. بالإضافة إلى أنهم مستعدون دائماً لتلبية نداء السلطان، عندما يتطلب الموقف الالتفاف حول علمه الأخضر في الحروب البرية أو الاصطدامات البحرية. ويمكن للسلطان أن يجمعهم حوله في أي وقت يريد، منصاعين إليه بالأمل في الترقية، وبروح الإيمان التي ظلت دائماً حيَّةً في الجيش الإسلامي.

وصحيح أنهم كثيراً ما يثيرون القلاقل داخل كيان الإمبراطورية العظمية، بانقيادهم إلى الزعماء الذين يجرونهم إلى التمرد والعصيان ضد السلطات العليا، ولكن دعوتهم إلى الهدوء والسكينة لم تكن تتطلب أي جهد كبير من جانب القسطنطينية، كما رأينا من الأحداث التي أوضحناها أعلاه. وعلى العموم فقد كانت الولاية هي التي تدفع النفقات. وإذا كان شكل الحكم الذي فرض بإرادة الانكشارية في نهاية القرن السادس عشر، في الولايات الإفريقية الثلاث قد اعترته بعض العيوب، وكان ثقيلاً مرهقاً، فذلك في نظر الأهالي فقط الذين كانوا يعتبرون الأتراك وأحداث الإسلام، عناصر انتزعت منهم السيادة على أراضيهم، وكان ذلك هو شعور الاستياء الكبير الذي سيطر على نفوسهم منذ ولاية مراد آغا (1551) حتى بداية الإدارة القرة مانلية (1711). وبهذا السبب أيضاً يمكننا أن نفسر تلك الانتفاضات المتكررة في التاريخ الطرابلسي.

الفصل الرابع

- محمد الساقزلي 1631.
- طرابلس في سنة 1631.
- أوضاعها المالية والعسكرية.
- احتلال برقة والاستيلاء على أوجلة 1640.
- المبعوثون الفرنشيسكان الأوائل 1630.
- موت القسيس أليبيو.
- أعداء محمد باشا.
- موته متسمماً سنة 1649.

استطاع محمد الساقزلي، أحسن قواد القرصنة في الولاية، أن يحظى بعطف الكبار، لشجاعته ومواهبه العقلية. وقد زوجه رمضان داي، ابنته مريم، وساهم ذلك في رفع مكانتة في نظر الناس، وسكان المدينة. كان يعرف معرفة عميقة طبيعة الروح التركية، كان يهب بسخاء وكرم ويغـدق على جنـوده الانكشارية، ويمنحهم قسماً كبيراً من الغنائم الحربية كما كان يجود عليهم من المكاسب التي يحصل عليها من حميه.

وقد كانت مكانته، كقائد للقرصنة، وشجاعته، تهيئان له فرصة الإثراء على حساب التجار المسيحيين، وكان يقتسم الغنائم والأسلاب مع جنـوده، وخاصة بعد موت مصطفى الشريف، حيث استطاع بكرمه وأسلوبه اللطيف، أن ينال إعجاب ومحبة الانكشارية.

وقد استطاعت طرابلس بانتخابها لرمضان داي، أن تنعم بشيء من الهدوء والسكينة، بينما كان قاسم باشا الذي أصاب ثروة كبيرة، واغتنى بأموال الطاغية القتيل، يفكر في العودة إلى القسطنطينية.

كان الداي العجوز يحكم بحكمة وإدراك. وكان الجميع يعجبون بشهامته وكرم عنصره، وكان الديوان يلتف حوله ويقرر بالاتفاق والتفاهم معه جميع شؤون الدولة، وفي أغسطس 1631 خرج محمد إلى البحر، وعاد مثقلاً بالغنائم. وفي أكتوبر من نفس العام، أقام حفلة فاخرة لأصدقائه في بساتين الظهرة، خارج المدينة، ضمت أصدقاءه المقربين، والبارزين من الانكشارية المعروفين بشجاعتهم وولائهم له. وكان بينهم عثمان الساقزلي الذي رقي بعد موت مصطفى داي إلى رتبة بلوك باشي (قائد المئة) في الديوان.

وفي نهاية المأدبة، دعا أعوانه الموثوق فيهم، وسألهم عما إذا كانوا مستعدين للتضحية بحياتهم، في سبيل مهمة كبيرة، يريد إنجازها في تلك الليلة ذاتها.

كان هناك خوف من أن يستغل قاسم باشا، ضعف الشيخ، رمضان داي، ويستولي على القلعة مستعيناً في ذلك بالقوة الأندلسية التي توجد تحت تصرفه، فيحرم ذلك طرابلس، من حقها في الاستقلال. وفي الواقع، إن طيبة رمضان وسنه المتقدمة كانتا تشكلان خطراً وإمكانية مهيأة للاستغلال لأي إنسان مغامر.

وقد كان من المصلحة أن تتولى شأن الولاية، وتضمن مصيرها، يد رجل قوي، لا جدال في شجاعته، مؤهل للحكم، قبل أن يقدم الآخرون على تنفيذ هذه الخطة. وكان من الضروري، التحكم في المراكز الرئيسية للسلطة، حتى لا تتعثر المهمة، أو تصادف أية عرقلة. ووجدت هذه الفكرة قبولاً واستحساناً لدى هؤلاء الرجال المهيئين بطبعهم لكل مغامرة ومجازفة. وكان الرد الذي تلقاه من المخلصين، واضحاً وحاسماً. وكلفوا على الفور بأن يجمعوا حولهم الجنود المخلصين لكي يساهموا مساهمة قوية في الانقلاب. وعندما عادوا إلى المدينة، منح كل قائد منهم مبلغاً مالياً مغرياً، وتوسع في منح الهدايا، وبذل الوعود بإقتسام المغانم والأمجاد مع الأصدقاء المخلصين.

وعند الليل، تجمعوا كلهم في بيته. وفي موعد محدد وتحت حراسة قوية مضمونة هتف بهم جميعاً (لنذهب أيها الأصدقاء للقيام بمهمة نبيلة ترضيكم

جميعاً). وتسلح، وخرج متبوعاً بالجيش المسلح الذي كان يقطع الطريق في صمت. كان منتصف الليل تقريباً.

وكان رمضان داي يسكن بيتاً قرب البحر، ودخل محمد إلى منزله، وتقدم إلى فراش حميه، وفوجيء هذا بهذه الدعوة الغريبة التي توجه إليه في هذه الساعة المتأخرة من الليل، وتفرض عليه السير خلف قائد القرصان. ولكن محمداً كان يتحدث إليه بلهجة آمرة، ويعد في الوقت نفسه بأن لا يلحقه مكروه أو أذى. وقد حاول أحد أبناء رمضان أن يقاوم العنف الذي تعرض له والده، وعارض خروجه في تلك الساعة، صحبة ذلك الجيش اللجب، ولكن جندياً إنكشارياً ضربه بالسيف، فقتله. وكان هذا هو الدم الأول الذي لطخ عرض محمد الساقزلي، منذ بداية ولايته.

ومن منزل الداي، انتقل محمد إلى قصر الباشا الذي يقع قرب قوس ماركوس أوريـليوس. كان لممثل السلطان حرس خاص، من الجنود الذين يستطيعون الوقوف والصمود في وجه أقوى العناصر الانكشارية. وواجه قاسم باشا نفس مصير رمضان. ثم جاء دور المفتي والقاضي والآغا ورئيس الديوان. وبعد أن تم الاستيلاء على هذه السلطات الخمس الرئيسية، اتجهت فرقة منهم إلى القلعة التي كانت تحت الحراسة.

وقال محمد، لرمضان داي، وقاسم باشا: «لقد قررت أن أدخل إلى القلعة صحبة أصدقائي الموجودين هنا، ولذا فإني أريد أن تستخدما سلطاتكما لفتح أبواب القلعة وإذا رفضتما ذلك فستظلان في قبضتي».

وكان من المستحيل الرفض، أو عدم الإذعان لهذه الرغبة، واستجاباً إلى الأمر الصادر من هذا المرشح المقدام. لقد اطمأنا إلى أن حياتهما لن تتعرض للخطر، ونودي حرس القلعة، فتقدم جعفر آغا الذي تعرف على الـوالي والداي، فأسرع إلى فتح الباب، ودخل الجيش في نظام تام، واحتل المراكز الهامة، وحين وصل إلى قاعة العرش، حيث اعتاد الداي استقبال الناس، كل يوم، جلس محمد الساقزلي، وأعلن نفسه (داي) لطرابلس، بإرادته، واختيار

الجند. لقد كان مضطراً إلى اتخاذ هذا الإجراء والاستيلاء على سلطة حميه، سداً للنواقص التي تعتري شخص الداي المخلوع، ولأسباب أخرى سيبديها مع الأيام. وذهل الجميع من هذا الإقدام، والاستعداد النفسي. ولما كان العجوز متأكداً من أن صهره لن يلطخ بأية جريمة، خضع للأمر الواقع، وحاول أن يتلاءم مع الظروف الجديدة.

أما الوالي فقد كان غاضباً حانقاً بسبب السلطات والحريات التي فقدها، وخوفاً من أن دوائر القسطنطينية تدخر له شيئاً أقسى من اللوم، وتحاشياً لانتقام الداي الجديد، فكر في مغادرة طرابلس واعتزال المنصب.

في هذا الوقت كان الشعب الطرابلسي يستيقظ من نومه، ويستعد للمفاجآت والأحداث الجديدة. وبعد أن اعتذر محمد داي للحاضرين عما سببه لهم من إزعاج أثناء الليل، صرفهم ليباشر شؤون الحكم.

كانت طرابلس تعاني عجزاً في أوضاعها المالية بسبب الإسراف الذي اتبع في الماضي، فتوجه الداي إلى حميه، ورجاه أن يساعده للخروج من الضائقة المالية حتى لا يضطر منذ اليوم الأول إلى سلوك ذلك الطريق الكريه لدى الناس، وهو فرض الضرائب. وسواء رغب أو لم يرغب، فقد أظهر رمضان استعداداً لفتح خزائنه. وماذا يجدي لو فعل غير ذلك؟ وحملت ثلاثة بغال بأحمال مليئة بالنقود الفضية.

وتوافد فيما بعد أعيان البلاد وقادة البحرية، لتقديم مراسم الولاء والطاعة للداي الجديد ثم لحق بهم كل ضباط الديوان، وتلطف محمد داي مع الجميع ووجه إليهم كلمات ودية. وعمد إلى تثبيت أصدقائه في مناصبهم. وضمن الأمن والمصلحة العامة. وتوسع كعادته في منح الهدايا، وقدم للانكشارية الذين ساعدوه في هذه المهمة 12 سكودو، والجوخ اللازم للقفطان. وعندما تعذر عليه توفير الكمية اللازمة من الجوخ من أسواق طرابلس، أخذ ما يحتاج إليه من مراكب البندقية، التي كانت قد وصلت قبل أيام إلى ثغر زوارة لنقل الملح،

ووعد قائد المركب بتسديد القيمة، في العودة القادمة، إذ ليس لديه نقود تحت تصرفه. وقد قام محمد فعلاً بتسديد الدين في موعده.

وعين إلى جانب، قادر بك، زميله عثمان الساقزلي وأصبحت الحامية الإنكشارية المكونة من ألف وأربعمائة شخص، في أيد أمينة قوية.

وكان قاسم باشا راغباً في التعجيل بمغادرة الولاية، ولكن محمداً استخدم نحوه كل أساليب الرعاية والاحترام، محاولاً عدم إثارته، حتى لا يكسب في شخصه عدواً كبيراً في القسطنطينية. وترك طرابلس في مارس 1632 غير راض لأن الداي الجديد لم يسمح له بأن ينقل معه كل ما يريد. وقدم تقريراً إلى القسطنطينية، كان من نتائجه، أن تعرض للتوبيخ القاسي والتهديد بالموت.

ولكن الوعود والهدايا، وإبداء الولاء المطلق للسلطان، والاستعداد لاستقبال الوالي الجديد بالحماسة اللازمة، والرضا بمن يرسله السلطان الأكبر من الولاة، أثمرت في النهاية وجاءت بالتنصيب الرسمي للداي على ولاية طرابلس.

ويدعى الوالي الجديد رباني Rapagni وهو من مواليد الجزائر، وينتمي إلى الحرس، تزوج امرأة تنتمي إلى أسرة نبيلة، من فروع تلك الأسر التي نزحت من أسبانيا. وما كاد يعلم بأن الوالي السابق قد ترك الولاية حتى عمل على الحصول على هذا المركز مستخدماً نفوذ زوجته وطموحها، ودفع في سبيل ذلك 25 ألف سكودو. ووصل إلى الولاية في حاشية كبيرة وأبهة فائقة. واستقبله الداي بالحفاوة والإكرام وأحاطه الأهالي بمظاهر التقدير والإجلال، واتخذ مقره، قصر درغوت.

وكان أبناء نوير الذين طردهم وأبعدهم مصطفى داي قد تقدموا إلى الداي الجديد بالتماس لرد حقوقهم المغصوبة، ولكن الداي أحالهم بدوره على الوالي رباني. وقد اتفق الاثنان على عدم السماح لهما بالإقامة في طرابلس، من

أجل القضاء على عنصر كانت لديه كل المبررات لمضايقة السلطة، وبذلك حققا هدفين. فقد أسكتا المطالبة باسترداد الأموال الخاصة بورثة نوير الذين لم يرجعوا إلى طرابلس نتيجة عدم تمكينهم من الوصول إلى مطالبهم. والتزموا اتجاهاً عدائياً ثورياً.

وكان محمد داي، قد أعد خطة في ذهنه، لتجريد الوالي من سلطاته، رغبة في الوصول إلى الحكم الفردي المطلق. ولكنه كان يتصرف في هذا الخصوص بحكمة وروية. وقد حاول رباني نفسه أن يقلل من سلطة الداي، ولكنه كان يعمل بطريقة طائشة. وكان يخدع نفسه بأنه قد كسب الضباط الانكشارية بما يبذله من نقود وهدايا، مستهدفاً أن تكون هذه القوة تحت يديه في يوم من الأيام. ولكن الأموال التي أنفقها في هذا السبيل لم تثمر سوى الخسارة له والسخرية به وفقدان الوسائل التي تمكنه من بلوغ هذه الأهداف، ولم يقم المكلفون بجباية الضرائب، بواجبهم على الوجه المطلوب. ويقال إنهم اتخذوا هذا الموقف بتحريض وإيعاز من محمد داي. ولم تدر القرصنة أي دخل وتأخر تسديد رواتب الجنود، وبدأ التذمر يدب بين صفوفهم. وطلب الوالي بعض المبالغ من الداي، كما باع ورهن أملاكه التي تقدر بحوالى 25 ألف سكودو. وحين أدرك أنه يعمل في مياه هائجة، وخاف على حياته، وندم وأسف على الهدوء الذي كان يعيش في كنفه بالجزائر، لعن جحود الطرابلسيين، وأظهر للداي رغبته في الانسحاب من الولاية، وكان ذلك هو الهدف الذي يسعى إليه محمد داي، وقد أبدى أسفه، ولكنه لم يسمح له بالسفر إلا بعد أن أجبره على التصريح كتابة، بأنه قد تنازل بمحض إرادته عن ولاية طرابلس، دون أن يتعرض لأي ضغط أو معاملة سيئة أو عنف. ولكن كان عليه أن يتحمل عنف الدائنين الذين جردوه من كل ما يملك، قبل أن يغادر الشاطىء وركب مركباً عادياً بطيئاً، عائداً إلى القسطنطينية. وجهز محمد الساقزلي مركباً سريعاً برئاسة الريس يوسف، حمل رسائله التي تشرح الوضع للوزير الأكبر، مع الهدايا الرائعة. كما وجهت رسائل أخرى إلى الشخصيات المتنفذة في القصر،

وتصريحات تقليدية بالولاء والخضوع للسلطان، والتصميم على خدمة الامبراطورية بتفان وإخلاص.

وكان محمد معروفاً لدى القسطنطينية، بشجاعته وغزواته البحرية، كما كان هناك اقتناع عام في أوساطها الرسمية، بفشل الولاة المتعاقبين على طرابلس، في أداء واجباتهم وإخماد القلاقل والاضطرابات المستمرة، وكيف أصبح من السهل على الأهالي أن يثوروا ويعلنوا العصيان، وقد شمل هذا التقصير الوالي الأخير الذي تنازل عن الولاية بمحض إرادته تاركاً الجيش في تذمر وضجر.

وقام الوزير الأكبر بإبلاغ السلطان، وحصل على الموافقة بتعيين محمد داي، في منصب الوالي وتسليمه علم السلطان. لقد نجح يوسف في تقديم خدمة ممتازة لسيده، وكان يستعد لمغادرة القسطنطينية إلى طرابلس، عندما وصلها رباني باشا، في حالة سيئة، وتقدم إلى الحكومة المركزية بتقرير يوضح الحالة، ويبرر تصرفاته، ووجه إليه اللوم، فلم يجد بداً من أن يركب البحر عائداً إلى الجزائر. وشاء له سوء الحظ الذي لازمه، أن يفاجئه عند رأس عنابة مركب توسكاني، فقتله بحارته.

ووصل يوسف قرب نهاية 1633، واعلن رسمياً، نبأ تقلد محمد لسلطتي الوالي والداي، ولم يرغب في بداية عهده، اللجوء إلى سياسة الإقصاء والإبعاد، تجنباً لكسب العداوات، ولكنّه اكتفى بتركيز كافة السلطات وفقاً لنظام الحكم القديم، وحل الديوان، ورفض الحديث عن المستشارين والرؤساء مهدداً بالقتل كل من تسول له نفسه إثارة هذه الموضوعات. وكان نظام الحكم الذي تبناه وأخذ به، من الأنظمة الشائعة في كثير من مقاطعات الإمبراطورية. وهو نظام فردي أوتوقراطي. يتولى بمقتضاه قيادة الولاية وحده. وكان يؤيده الجيش في هذه الإجراءات. وأعدم الضباط الذين رفضوا هذا النظام، وحاولوا العمل ضده، كما سجن بعضهم وجرد بعضهم الآخر من مناصبهم.

وتقدم إليه أبناء نوير مطالبين بإرجاع أملاكهم. فلم يرغب في عدائهم،

ورد لهم قسماً منها، شريطة ألا يعملوا على إثارة القلاقل. وتصالح مع زعماء الدواخل. وأصبح سيداً مطلقاً للولاية، وظل يحكمها طوال 18 سنة.

ولم تكن الحصون وأسوار طرابلس، وقلعتها في حاجة إلى عناية كبيرة، لأنها لا تزال في حالة حسنة نسبياً. ووجه محمد اهتمامه لتجميل المدينة، وانشئت في عهده، وعهد خلفه عثمان الساقزلي مبان أنيقة، فخمة، فسيحة الأرجاء، ذات دورين وأبواب تحف بها من الجانبين أعمدة رخامية، ما زالت حتى الآن تبدو آثارها في المساكن الطرابلسية القديمة. وقد تميزت هذه المساكن بحجراتها الطويلة الضيقة وأسقفها المزخرفة المطعمة، الملونة بالألوان الذهبية والزرقاء. ولا تقل أرضيتها أناقة عن ذلك، إذ كانت بلاطاتها مكونة من رسوم موحدة متناسقة. مساكن مغلقة لا تطل منها على الخارج سوى نوافذ قليلة. أما الفناء الداخلي فقد أُعدّ بطريقة تضمن راحة النساء اللواتي تمنع التقاليد السائدة خروجهن، وفي المساكن الهامة، كانت هناك، قاعات مخصصة للاستقبال والاجتماع، وحولها مساطب ترتفع قليلاً عن البلاط.

ونظراً لعدم صلاحية المنازل في طرابلس، فقد حث محمد على تشييد منازل تصييف في ضواحي المدينة، بالمنشية. وبين خضرة البساتين الغنية بالرمان والزيتون واللوز والخوخ والليمون والبرتقال التي تعلوها أشجار النخيل الباسقة، بجذوعها النحيلة ذات الطابع الخاص بجريدها وعراجينها الذهبية قامت قصور صغيرة لأعيان المدينة والضباط.

كان ذلك في فترة من القرن السابع عشر، أثناء حكم محمد وعثمان، امتلك فيها الأغنياء دوراً خاصاً بهم في المنشية.

وكان لوفرة المياه، والآبار العديدة التي حفرت في ذلك المرتفع الذي يشرف على المدينة أثرها في هذه الخضرة التي تخيل للقادم الأجنبي الوافد على طرابلس عن طريق البحر، أنها ترقد في غابة مخضرة، ومع ذلك فقد كان محمد نفسه يقيم في القلعة، محاطاً بحرسه الممتاز رغم ما توافر له من محلات في المنشية مزودة بكل وسائل الراحة، خلافاً لما كان عليه الأمر بالنسبة لأسلافه.

وانصرف في الوقت نفسه إلى تنظيم الشؤون المالية. وقد كانت مصادر الدخل تتكون من الضريبة المقررة سنوياً على الأهالي وكانت الضريبة تشمل النخيل والزيتون والإبل والغنم وآبار المياه العذبة. وكان يوجد في كل مقاطعة من مقاطعات طرابلس، موظف يدعي القائد، ومهمته جباية الضرائب وتوجد تحت تصرفه حامية صغيرة لفرض احترام القانون، وكان له أن يستعين بقوة الانكشارية والفرسان في حالة الإمتناع عن دفع الضريبة. وكانت هذه الضريبة توفر إيراداً للخزانة يتراوح بين 500 إلى 600 سكودو سنوياً[1].

وهناك دخل آخر للولاية يتمثل في الجمارك البرية والبحرية، فقد كانت هناك رسوم مفروضة على كل بضاعة صادرة أو واردة توفر إيراداً يتراوح بين 12 إلى 15 ألف سكودو.

وجدد محمد باشا في سنة 1635 المعاهدة التجارية مع ملك بورنو، وأمير فزان، واحتكر الحركة التجارية وأعلن أنه لا يجوز لأي تاجر أن يتاجر مع هذه المقاطعات دون موافقته. وكانت الاتفاقية قد جرت عليه نفعاً كبيراً. كان الداي يصدر المنسوجات ويبادلها بالتبر ويستخرج من ذلك أرباحاً تبلغ حوالى ثلاثين ألف سكودو من الذهب. وفي سنة 1623 أرسل هو نفسه إلى بورنو قافلة محملة بالبضائع الأوروبية المنوعة، واستورد التبر محققاً بذلك أرباحاً طائلة. وتلقى في العام الثاني هدية من ملك بورنو مكونة من ثلاثين خصياً ومئة شاب أسود، وخمسين فتاة، وتحفة ذهبية فاخرة ذات قيمة رفيعة، ورد محمد مئتي حصان وخمسة عشر شاباً من أحداث الإسلام وبنادق وخناجر.

وكانت البضائع التي تحرك ثغر طرابلس خاضعة للرسوم الجمركية بتعريفة تحدد قيمتها حسب العلاقات مع البلدان التي تصدرها أو تستوردها.

وخلال الفترة الواقعة بين 1630 إلى 1670 كانت الرسوم تتراوح بين خمسة إلى اثنين بالمئة.

(1) عن المؤلف الفرنسي المجهول.

ومن المصادر الأخرى للإيراد الطرابلسي العام، الأموال المصادرة من المحكوم عليهم سياسياً أو جنائياً. وكان يطلق عليها أملاك (بليك) أو أملاك الأمير. وهي خاضعة للزيادة والنقصان بحسب الأحوال السياسية، وأمزجة واتجاهات السلطة الحاكمة، وارتباك الأوضاع المالية في الولاية.

ولا يكون الرقيق الناشيء عن عمليات القرصنة، وعوائد بيعه أو افتدائه دخلاً ثابتاً محدداً، ولكنه خاضع لحظ القراصنة في غزواتهم البحرية.

وكان مصطفى آغا أمين الخزانة، في القرن السابع عشر، يحدد متوسط دخل الولاية بمبلغ ثلاثة ملايين فرنك.

فإذا تم تنظيم الدخل على هذه الطريقة وجب إنفاقه في المصروفات السنوية المقرر دفعها إلى السلطان ومصاريف الجيش وتجهيز البحرية. وكان الخراج السنوي الذي يرسل إلى السلطان من طرابلس يرتفع إلى خمسة آلاف سكودو من الذهب. ويعمد بعض الولاة إلى زيادة هذا الرقم، ويسحبون المزيد من المبالغ من خزانة الدولة، وتوجيه ذلك إلى السلطان، رغبة في الحصول على التأييد والإنعام، كما فعل بالي داي الذي أرسل أكثر من خمسمائة سكودو خلال سنتين ونصف من أجل الحصول على لقب الباشوية.

أما الجيش فتدفع له مرتباته كل ثلاثة أشهر. وكان يتجمع أمام القلعة، بحضور الداي وضباطه. وكان الفرسان والانكشارية يستلمون أربعة سكودو عن الشهر، ويرفع هذا المرتب حسب سنوات الخدمة. وكان المدينون عرضة للخصم، كما تطلب زوجات الجنود من الداي، في بعض الأحيان، أن يدفع لهم مباشرة نصف المرتب، حين يتصل الأمر بأزواج مسرفين. ويزود الوالي كل جندي بحوالى 500 غرام من الخبز يومياً. ولم يكن عدد الإنكشارية والفرسان محدداً. فقد وصل عدد الفرسان في سنة 1673 إلى ستمائة فارس بينما بلغ عدد الانكشارية حوالى ألفين. ويمكن أن يضاف إليهم الأهالي الذين يقدمهم مشايخ القبائل، الموالون للحاكم، أثناء الحرب.

أما المورد الثالث للخزينة، فقد كانت البحرية. وقد كان محمد باشا

قرصاناً بطبعه. اهتم بزيادة عدد السفن وتسليحها. وكانت طرابلس خالية من كل المواد اللازمة لبناء السفن الصالحة للغزوات البحرية.

(كان يستورد الخشب من الأناضول ومصر، والحديد من سالـونيك ـ والحبال من أزمير والإسكندرية. ومن معرات المسيحيين المخجلة، أنه رغم تحريم البابا، ومنع ملوك أوروبا، فقد كان التجار المسيحيون في فرنسا وإيطاليا وإنجلترا يصدرون لطرابلس، أقمشة الأشرعة والسيوف والبنادق والرصاص. الخ. . . ومن السفن التي يصادرها الطرابلسيون، كانوا يستخلصون ما يلائمهم لبناء أخريات)[1].

كان محمد داي قد أسر سنة 1640 المدعو بيترو بلنج وهو خبير في صناعة السفن، وقد استغله لصنع مركبين ممتازين. وكان قبل عامين من هذا التاريخ قد سلح أربعة مراكب، أخرجها إلى البحر 1632 تحت رئاسة ثلاثة من أشهر ربابنة القرصنة في طرابلس، وقد تمكنوا من القبض على مركبين مسيحيين، استرجعا فيما بعد من قبل فرسان مالطا، في نفس ثغر طرابلس بعد إنزال خسارة فادحة ببحرية الداي التي فقدت الأميرال والرايس مراد فلامان. وهـو مـن الذين اعتنقوا الإسلام بعد أسرهم.

وكانت قوة محمد البحرية تتكون من سبعة إلى تسعة مراكب، ومركب كبير. وكانت السفن الكبيرة مزودة بثلاثين إلى أربعين مدفعاً، ويمكن أن تحمل ثلاثمائة انكشاري وخمسين من الأسرى. أما المراكب الأخرى الصغرى ذات الأحجام المختلفة فكانت تحمل من عشرين إلى ثلاثين قطعة مدفعية، وكانت كل واحدة محملة بالعتاد الحربي والمؤن والمياه.

وكان الأسطول تابعاً للأميرال، وبالإضافة إلى ربابنة المراكب، هناك النواب أو المساعدون لهم الذين يشترط أن تتوافر لديهم المعرفة بخرط الملاحة والبوصلة والاصطرلاب.

---

(1) المؤلف الفرنسي المجهول.

أما القوات البرية التي تنقل على ظهور هذه السفن لتدعيم البحرية في غزواتها، فقد كانت تابعة لضباطها. وكانوا يختارون من بين الأسرى، الجراحين وصناع السفن والعناصر المخصصة لإدارة الأشرعة وعمليات الرسو والإقلاع.

وقد أثمرت الأعوام الأولى، من حكم محمد، وجلبت دخلاً طيباً إلى الخزانة، عن طريق القرصنة، ففي سنة 1635 أرتفع دخل الولاية إلى مئة وثمانين ألف دوكاتو وارتفع رقم الأسرى من أربعمائة إلى خمسمائة وكان تحت تصرف الداي ألف وأربعمائة انكشاري.

وقد أصيب بهزيمة في الأعوام التالية، عندما توغلت بعض مراكبه في سواحل كالابريا بتاريخ 9 يونيو 1638. إذ لوحظت من مالطا، فلحقت بها بعض قطع أسطول فرسان مالطا، واستولت عليها، بعد معركة مريرة. وفقدت طرابلس في تلك المناسية مئتي رجل، وقدرت الخسائر بحوالى مئة ألف سكودو وتم فيها بعد تبادل الأسرى بين مالطا وطرابلس.

وبالإضافة إلى الاهتمام الذي أبداه محمد داي بالأسطول الصغير، والدفع القوي الذي خصه به من أجل تنشيط الحركة البحرية، اهتم أيضاً بتحسين وتدعيم الجيوش البرية. وكان أبرز ضباطه من العناصر التي دخلت الإسلام مؤخراً، وهم من المقربين إليه، وبلغ عددهم حوالى مئة رجل. ولما كانوا لا يسدون حاجته، فقد أرسل إلى (ساقز) مسقط رأسه، الرايس عبد الرحمن، لكي يصحب بعض أقاربه الذين استقدمهم إلى طرابلس، مع بعض العناصر التي لا تدوم على عهد. وكان بين الأقارب، قريب له ولعثمان، اعتنق الإسلام بعد إقامة قصيرة في طرابلس، وتسمى باسم رجب بيرام. وتكون تكويناً عسكرياً تحت إشراف عمه عثمان. وقد أظهر الاحترام والتقدير لقادر بك باعتباره رئيساً له، ولكنه كان في الواقع قد أمسك فعلياً بقيادة الجيس البري.

إن بعض المؤرخين، مثل المؤلف المجهول، يرسمون الداي المقبل في صورة إنسان وحشي الروح مغلق النفس عن كل المشاعر الإنسانية، وفي الواقع أن هناك بعض الوقائع تقف ضده، وتؤكد هذه النظرة.

لقد تزوج عثمان ابنة أحد أثرياء طرابلس واسمها فاطمة، المعروفة بنزواتها وشهواتها التي، دفعتها إلى أن تقيم صلة بأحد التجار، واسمه الشيباني، كانت له تجارة مع بورنو، وكانت مأخوذة بشهوة التنويع والثروة. فأقامت على هذه العلاقة الآثمة مدة طويلة، وأثارت أخبارها دهشة وفضول سكان طرابلس فطلقها عثمان بعد أن اكتشف العلاقة. وكانت الهمسات تتردد بطريقة مسيئة إلى عثمان تشهر بصبره وسكوته على الفضيحة. وقد انتهز محمد الفرصة المناسبة فعيره بذلك. ولكي ينتقم عثمان لنفسه، دخل في أحد الأيام إلى بيت مطلقته، مع خمسة من خدمه، وأمسك بفاطمة وجارية سوداء كانت وسيطتها، وعجوزاً أخرى كانت وسيطة منذ البداية في هذه العلاقة، فقتلهن جميعاً وألقى جثثهن في البحر. وحين علم الداي بانتقام عثمان، لم يلمه، وانتهز الفرصة لكي يفرض على التاجر دفع أربعين ألف سكودو لصالح الخزانة، عقاباً له على اعتدائه على شرف أحد ضباط الدولة.

وقد أنتبه عثمان، في إحدى المرات، إلى أن جاريته تسرقه، فقطع أصابعها، ولكن أعمال القسوة هذه لم تمنعه من أن يكون محارباً ممتازاً.

وحوالى 1635 بدأ سكان الدواخل الذين كانوا حتى ذلك الوقت قد تمسكوا بطاعتهم للداي محمد، وحافظوا على مواعيد تسديد الضريبة، في إبداء مظاهر التمرد والعصيان. وانطلقت الحركة الأولى من ترهونة التي رفضت دفع الخراج السنوي، واساءت معاملة الموظفين المكلفين بأداء هذه المهمة. ووجه ضد هذه المقاطعة المتمردة عثمان على رأس خمسمائة فارس، اصطدموا بألفين من المتمردين الذين كانوا يرجون التغلب على القوات النظامية، وجمع محاصيلهم من التمور، والخروج إلى الداخل، قبل أن يصل الدعم من طرابلس. وقد أدرك عثمان منذ بداية الصدام أن المتمردين يفتكون بجيوشه التي أخذت تنهزم وتولي الأدبار في ارتباك وفوضى، وذهبت عبثاً جميع محاولات عثمان للإمساك بها وإعادتها إلى مهامها. ولكنه استطاع بعد ذلك أن يجمع فرسانه ويقودهم إلى النصر. وقد حاربوا بقوة وحماسة حتى هزموا المتمردين، ولحقوا بهم في منتجعاتهم التي أحرقت واتلفت، وقد بلغ عدد الموتى من السكان حوالى مئتين وخمسين. أما

عثمان فقد تكبد بعض الخسائر القليلة. وقبل الخضوع الذي أعلنه المغلوبون وأخذ بعض أعيان ترهونة رهينة، وعاد إلى طرابلس بغنائم وافرة من الإبل والخيل.

كان سلاح الانكشارية حينذاك مكوناً من البنادق والسيوف والخناجر. وكان للفرسان بنادق (صوان) وسيف طويل. كما كانوا مزودين بالخيام اللازمة للإقامة في البوادي. وكانت كل خيمة تستوعب حوالى عشرين رجلاً. وتحتاج إلى اثني عشر حصاناً لنقلها ولوازمها. كما كان هناك بعض الشبان السود مكلفين بالطبخ للمعسكر. وتنقل الإمدادات العسكرية والمؤونة على ظهور الإبل التي يثيرونها، عند الحاجة ويدفعون بها إلى الجبهة المعادية لإحداث الارتباك بين صفوفها.

أما القوات الاحتياطية فهي مكونة من الأهالي والعبيد. ويتولى تقديمها مشائخ القبائل وهي في العادة مسلحة بالرماح.

ومن التقاليد الحربية التي ظلت قائمة حتى منتصف القرن الماضي، أن تتقدم الجيوش الإسلامية، فتاة فوق جمل، في زي رائع جميل، وشعر مهمل مبدد تتطاير خصلاته مع الريح. وهي تقوم بمهمة ضارب الطبل، وتسمى (جازية) وتعتبر علم الجيش، وعلى الجميع أن يدافعوا عنها حتى آخر قطرة من دمائهم. ويتحتم عليها أن تواجه الخطر بشجاعة وتصمد في وجه الأعداء. وبطولتها تذكي الحماسة في الجيش، وتدفعه إلى القيام بأعمال بطولية، أما إذا وقعت في أيدي الأعداء، فمعنى ذلك العار والإذلال.

وفي الأشهر الأولى من سنة 1636 كان عثمان يستأنف الحملات على متمردي الجبل، بقوة قوامها أربعمائة رجل، وبينما كان يزحف على الجبل، كان قاسم بك يحمي ظهره في السهل. ولكنها كانت حماية ضعيفة إذ إن رجال قادر بك قد هزموا وتركوا على أرض المعركة أسلحتهم وأعلامهم. وفقد قادر بك منصب القائد العام للفرسان، وخلفه عثمان الذي تلقى مع الترقية تعليمات

محددة باستئناف الحملة ضد الخارجين على الدولة. وقد تجمع هؤلاء قرب الرومية بيفرن حيث أخضعهم عثمان وفرض عليهم شروط الصلح

* * *

عندما غادر والي طرابلس السابق، قاسم باشا، الولاية، عائداً إلى القسطنطينية، مر ببرقة، ولاحظ أن تلك المنطقة قابلة للاستغلال والاستثمار، حيث ظلت القبائل منذ أكثر من مئة وعشرين سنة تمارس حكم نفسها، في منتهى الديمقراطية، دون أن يضايقها أحد. وحين وصل قاسم إلى عاصمة الامبراطورية طلب من الوزير الأكبر السماح له باحتلال تلك المنطقة وحكمها باسم السلطان.

وسمح له بذلك على الفور، وبسهولة، على أن يستعمل في الحملة وسائله وأساليبه الخاصة. واستقر بمساعدة الأندلسيين الذين حملهم معه، قرب آثار قورينا، حيث أقام حصناً صغيراً استعمله للإقامة. انقضى عامان على هذا الحكم المسالم، دون أن تمتدّ سلطة الوالي السابق إلى أبعد من ذلك. ومات قاسم في البرج الذي أقامه تاركاً لولديه مصطفى وإسماعيل أمر السير في هذه المهمة العسيرة، وإخضاع القبائل التي لاتتحمل نير السلطة واستبدادها. وقتل مصطفى في إحدى الهجمات التي قام بها العرب، وسافر إسماعيل إلى القسطنطينية بحثاً عن المناصرين والمساندين والوسائل اللازمة لاحتلال المنطقة. وتولى مكانه موسى تاجارين، نائب قاسم باشا، منتظراً وصول العون الذي يبحث عنه إسماعيل. وحين تبين له تأخير العون، تحالف مع زعيم درنة، وأقام علاقات مع داي تونس الذي اقترح عليه إرسال المعمرين الأندلسيين المتوافرين في تلك البلاد، نظراً لما تتميز به برقة من خصوبة وأرض صالحة للزراعة. وقبل يوسف داي هذا الاقتراح وأرسل إليه أربعة مراكب تحمل ثمانمائة مزارع، وجههم إلى درنة. حيث استقروا هناك، وانصرفوا على الفور إلى العمل الزراعي، وانشأوا قناة طولها ثلاثة أميال تقريباً، تحمل الماء إلى البلدة، وشيدوا بعض المباني وبدأوا في استثمار الأرض. وكان زعيمهم موسى تاجارين. حدث هذا كله في أغسطس سنة 1637.

وحين كانت المراكب التونسية تغادر درنة عائدة إلى تونس، اضطرت إلى اللجوء إلى بنغازي بسبب العواصف البحرية.

وكان سكان بنغازي على علم بالنشاط الذي قام به المعمرون الجدد، في درنة. وقد قاموا بتوجيه الدعوة إليهم للاستقرار بأراضيهم. وقبل محمد تاجارين الذي كان قائداً لهذا الأسطول الصغير تلك الدعوة. وقاموا على الفور بتشييد حصن في بنغازي للاحتماء به ضد أية مفاجأة طارئة. ولم يكونوا في الواقع مطمئنين إلى العنصر الوطني. وحين علم موسى أنهم قد شرعوا في أعمال التحصين، أبلغهم أنه لا يرى من الحكمة، الاستقرار في بلد لا يقدم ضمانات الأمن والحماية لهم، وأدرك المعمرون الجدد قيمة هذه النصيحة، فتوقفوا عن كل عمل، وتخلوا عن بنغازي.

وكان والي طرابلس محمد داي يتابع من جانبه هذه الحركة التوسعية الأجنبية، في إقليم مجاور. وحين علم أن الأسطول التونسي الصغير قد أقلع من ثغور بنغازي عائداً إلى تونس، انتهز الفرصة، وسلح مركباً كبيراً، وآخر يحمل ثلاثمائة من الأسرى المسيحيين وعهد بقيادة الحملة إلى عثمان ويوسف بك، وكان على الأول أن يهاجم ضواحي بنغازي بثلاثمائة فارس مع استخدام الحيطة والحذر إزاء العنصر الوطني. أما الثاني فقد كلف بإتمام عملية تحصين المدينة وأن يستقر هناك، نيابة عن الوالي، حاكماً على المنطقة. وكانت القوة التي تحت تصرفه تتكون من مئة رجل حدث هذا سنة 1638.

وعندما كان عثمان يجوب مقاطعة بنغازي بفرسانه اقترب من واحة أوجلة. كان يبحث عن غنيمة طيبة، ويستطلع أحوال المنطقة. وكانت أوجلة مركزاً لحركة القوافل القادمة من فزان وبورنو في طريقها إلى بنغازي وسواحل سرت وطرابلس الغرب.

كان سالم أميراً على المنطقة، وهو رجل غني، لم يلبث أن شك في أهداف هذه الزيارة، وأرسل أخاه إلى طرابلس لكي يكتشف الأمر، ويزداد علماً

بأهداف الطرابلسيين ونواياهم. وحين علم الداي محمد بوجوده كجاسوس، اعتقله. وكان على سالم أن يدفع مبلغاً كبيراً لاسترجاعه وإطلاق سراحه. ولم تكن شكوك أمير أوجلة باطلة. فقد كان محمد يعد حملة لاحتلال تلك الواحة الهامة.

وفي أغسطس 1640 أصدر محمد باشا أوامره إلى عثمان بجمع كل الفرسان الأتراك، وإلزام شيوخ غريان وترهونة وبني وليد ومصراتة، ومسلاته بتقديم أقصى ما يمكن من مساهمة من الفرسان، وجمعها تحت راية الملك البك للزحف على أوجلة واحتلالها وضمها باسم السلطان إلى الأمبراطورية العثمانية.

ومن الواضح، أنه بسحبه للفرسان من الدواخل، قد قضى على الوسيلة الرئيسية للثورة أثناء غياب الجيش عن طرابلس الغرب. وفي الوقت نفسه أعد سفينة تحت قيادة الأميرال محمد، قامت بإنزال ألف وخمسمائة انكشاري في بنغازي مع بعض وسائل النقل. كان جيش عثمان بك مكوناً من ثلاثة آلاف وخمسمائة حصان، وألفين وخمسمائة فارس، ومئتين من الأسرى من المسيحيين لتقديم الخدمات والإمدادات، وست قطع مدفعية صغيرة. وكان مجموع القوة التي توجد تحت تصرفه بما في ذلك قوات الدواخل، ستة آلاف رجل، تجمعوا في بنغازي التي وصل إليها بعضهم، عن طريق البر، وبعضهم الآخر عن طريق البحر. وفي شهر سبتمبر 1640 بدأوا الزحف على أوجلة، وبعد ثمانية أيام من السير وصلوا إلى (المدينة المتحجرة، حيث مسخت كل المخلوقات إلى حجر)[1] وبعد يومين من ذلك كانوا عند مشارف أوجلة.

وعسكر عثمان بجيوشه، على بعد أربعة أميال من البلدة، وذلك لتمكينها من الراحة. وفوجىء سالم بهذا الزحف السريع الذي لم يكن يتوقع أن يداهمه بمثل هذه السرعة. وصدم بذلك العدد الكبير من الجيش الطرابلسي، ودعا رجاله للدفاع عن المدينة.

---

(1) المؤلف الفرنسي المجهول.

وفي اليوم التالي أرسل عثمان رسولاً يدعو الأمير سالم إلى فتح أبواب أوجلة، لأنه قادم إليه باسم السلطان إبراهيم الأول. فأجابه سالم بأنه لم يحدث أبداً أن أثار ضده حكومة القسطنطينية، وأنه يحكم هذه الأراضي بطريقة شرعية متوارثة عن أسلافه، وأنه يجهل دواعي هذا العنف، وسيدافع عن بلاده بقوة السلاح. وشرع عثمان في ضرب حصار منظم، ووجه مدفعيته التي كانت تملأ الجو قصفاً، وتلقي الرعب في نفوس السكان الذين لم يكن لهم بها عهد. ولكنه لم يستطع أن يبلغ الهدف الذي يريده. وحينئذ تقرر أن يتسور البلدة، مستفيداً في ذلك من الأسرى المسيحيين الذي دفع بهم تحت الأسوار؛ وكلفهم بإحداث ثغرة ينفذ منها الجيش. وحين علم سالم بهذه المحاولة فكر في أن يكسب إلى جانبه هؤلاء التعساء الذين ألقى بهم إلى الموت، وعهد إليهم بعمل مرهق. وأرسل إليهم رسولاً يعدهم بالعتق، وضمان وسائل إيصالهم إلى الإسكندرية بمصر في أي وقت يرغبون فيه التحول عن الجانب المعادي. وهكذا فعلوا.

وخرج عليهم أخو سالم فجأة وتمكن من أن يلحق بالجيش الطرابلسي خسارة فادحة، ولكن لم يكد العدو يستعيد قواه حتى دفع الهجوم بهجوم مضاد قتل فيه أخو سالم. وتقدمت فيه المدفعية نحو المدينة ودمرت السور. وقرر سالم الدخول في مفاوضات الصلح وأرسل أحد الفقهاء إلى الجبهة المعادية.

وقد فرض عثمان بك، على أمير أوجلة، دفع خمسين ألف سلطانية إلى والي طرابلس، تعويضاً عن نفقات وخسائر الحرب، وأن يعترف به ملكاً عليه، وأن يقدم إليه ضريبة سنوية يحدد مبلغها فيما بعد. ولكنهما كانا يخدعان بعضهما. إذ كان عثمان يخطط لضربة ساحقة، وكان سالم يريد أن يكسب الوقت أملاً في الحصول على الدعم اللازم لرد العدوان. وخرج الأمير من البلدة، وذهب إلى معسكر الأعداء، واستقبل بحفاوة وإكرام. وفي اليوم التالي رد عثمان بك الزيارة، صحبة عدد قليل من الجنود، استجابة لرجاء الأمير. وأصدر عثمان أوامر مسبقة بأن يقوم سلاح الفرسان التركي، أثناء المفاوضات بالاقتراب من المدينة، واحتلال أبوابها. وعندما تأكد عثمان من تنفيذ هذه التعليمات، أسر سالم وأسرته وسجنه في قصره، مستعيناً في ذلك بحرس الشرف الذي رافقه إلى

هذه الزيارة. بينما تدفق الفرسان الأتراك في شوارع البلدة، يحتلون منافذها وينهبون كل ما فيها. وتجنباً لإحراق الجنود للمدينة، التزم الأهالي بتقديم مئة ألف سلطانية ذهبية. ووجد في قصر سالم كمية هائلة من الذهب. وبعث إلى والي طرابلس اثني عشر جملاً محملاً بالذهب، واحتفظ لنفسه وليوسف بك ومحمد رايس، قائد الأسطول الراسي ببنغازي، بقسط وافر. وقد أبقى عثمان على حياة سالم وأسرته شريطة أن يدفع خمسين ألف سكودو ذهبي وجدت مخبأة تحت الأرض، في أماكن مختلفة. وفرض عليه ضريبة سنوية قدرها خمسة وعشرين ألف سكودو خفضت فيها بعد إلى ستة عشر ألفاً. وترك في أوجلة حامية عسكرية قوامها مئة رجل من الأتراك على أن يتولى الأهالي شؤون تموينهم. وحين أصبحوا مُزعجين رافقهم الأهالي إلى بنغازي، وتعهدوا بتقديم الضريبة إلى طرابلس مباشرة، دون حاجة إلى حامية تقيم بينهم وتثقل عليهم بمطالبها ومطامعها.

وعاد عثمان منتصراً ودخل طرابلس على رأس جيشه وفرسانه واثني عشر جملاً مثقلة بالذهب الذي قدر بأربعة ملايين.

وحين علم أمراء فزان وبورنو بسقوط أوجلة، خافوا على القوافل التي تمر بالضرورة من تلك المنطقة تحت بصر الحامية التركية الطامعة. واتخذوا موقف التهديد إزاء والي طرابلس. وكان على عثمان أن يستعيد نشاطه في الصحراء، وتحدياً لشكوى هؤلاء الأمراء أوقف قافلة كانت متجهة من فزان إلى القاهرة واقتادها إلى طرابلس سنة 1641.

كان دخل الولاية الذي ينمو نمواً مطرداً، قد ألهب طموح محمد باشا الذي كان يحلم ببسط نفوذه وسلطانه على ولايتي تونس والجزائر. وقد زاد من رسوخ هذه الفكرة في ذهنه وفرة الوسائل والرجال لتنفيذها. ولكن حكمه أصيب بالإجهاض بسبب بعض الصعوبات ووفاة يوسف بك، مبعوثه إلى الجزائر المكلف بإعداد النفوس والتخطيط للحملة.

وحين تحسنت مراكب القرصنة السريعة بعد احتلال أوجلة، ازداد عدد

الأرقاء المسيحيين وواجه الداي محمد نقصاً في الأماكن اللازمة لإيوائهم فأنشأ سنة 1640 — 1641 قرب باب المنشية سجناً أو حماماً عرف بإسم الحمام الجديد، بالنسبة إلى الحمام القديم الذي أقامه صفر داي وعرف أيضاً ـ لدى الأسرى ـ باسم حمام سانتو أنطونيو ـ نسبة إلى الكنيسة التي أقيمت فيه وخصصت لذكر ذلك القديس. كان الحمام مكوناً من ست وسبعين حجرة، تستوعب كل واحدة ستة أشخاص. وتضم في المجموع العام حوالى أربعمائة وخمسين أسيراً.

كانت العلاقات التجارية القائمة بين الوالي وتجار البندقية وجنوا، حسنة. وكانت مراكب هؤلاء ترسو بثغر طرابلس، ثم تحاذي الساحل حتى زوارة، حيث تقوم بشحن الملح. وكان محمد يكسب كثيراً من وراء هذه الحركة التجارية. ولكي يحمي هذه الحركة من مضايقات البدو الذين يهددون تلك المنطقة، أنشأ بأيدي الأسرى المسيحيين، برجاً قرب زوارة سنة 1742، وخصص له حامية مكونة من أربعين تركياً، مزودة بستة مدافع، وتحت قيادة بلوك باشي.

وفي هذا الوقت استولى قراصنته على سفينة قرصنة تابعة (لسافويا) مسلحة بثمانية مدافع ومئة وعشرة رجال .

وكان محمد على علاقة طيبة مع عبد الرحمن باشا والي تونس، جعلته يتضامن معه ويضم إلى أسطوله الصغير مركبين للقيام بغزوة بحرية تحت قيادة عبد الرحمن نفسه ضد سواحل إيطاليا في يونيو 1643. وبلغ القراصنة سواحل سردينيا، ولكنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً إذ وجد الأهالي فسحة من الوقت ساعدتهم على إعداد أنفسهم للدفاع. واتجهوا نحو كورسيكا حيث نهبوا بلدة جازولي (Gasole) وأنزلوا إلى البر ستمائة رجل. ولكن الأهالي انسحبوا إلى الحصن، وأرغموا القراصنة على الإبحار بعد أن أسروا خمسين مسيحياً. ومروا بعد ذلك بليفورنو واستولوا على عدة مراكب مسيحية هرب ملاحوها في قوارب صغيرة. وفي مطلع يوليو من السنة ذاتها كانوا عند جزيرة أوستيكا (Ustica) حيث استولوا على مركب صغير متجه إلى بالرمو. وكان على ظهره، علاوة على البحارة، اثنان من رجال الدين التابعين لمذهب القديس أغسطينو، وهما الراهب

اليبيو (Alipio) والراهب دومنيكو (Domenico) من بالرمو، وقبل أن يعودوا إلى سواحل أفريقيا، اكتشفوا في ميناء أركولي (Ercole) أربعة مراكب تابعة لتوسكانا، كانت تتجنب الاحتكاك بالقراصنة لعدم التكافؤ العددي ولكن المركبين الطرابلسيين اللذين كانا يشكلان طليعة الفرقة القرصانية فوجئنا بساريات المراكب المسيحية، وخافا أن يكون وراءها عدد كبير من الأعداء، فلاذا بالفرار متجهين نحو بنزرت، حيث تم اقتسام الغنائم والرقيق. وكان القسيس أليبيو من نصيب الطرابلسيين، وقد نقل إلى طرابلس ضمن الرقيق والغنائم. ونقلوا معهم أيضاً عدوى الطاعون الذي قضى على أكثر من ستة عشر ألف، بينهم ثلاثمائة أسير مسيحي (1644).

أما محمد باشا فقد ركز في يديه كل سلطات الولاية، وعهد بقيادة القوة العسكرية إلى عثمان بك. وقد رأى من الحكمة وبعد النظر، أن يوكل المناصب الرئيسية إلى كثير من المسيحيين الذين لم يمض وقت على اعتناقهم الإسلام، وكان عددهم كبيراً بين ضباط الجيش والموظفين الكبار في الولاية. وكانوا أيضاً أذكى العناصر. وقد أثار ذلك تذمراً بين أوساط الطرابلسيين، لأن أبناء المسيحية يحكمون في الواقع، كل مكان. يضاف إلى ذلك ثقل الضرائب التي كانت في جميع العهود سبباً رئيسياً للثورات والتمرد في هذا الإقليم.

وأخذ القلق والتذمر يتسربان بين صفوف الانكشارية، من الضباط القدامى الذين أهملهم الباشا الذي وضع خطة لتنظيم حركة ضدهم، تعتمد على العنصر المحلي.

وكان محمد داي بحكم خبرته الماضية وتجاربه الطويلة، رجلاً واعياً حذراً. وكان على علم بما يجري في ولايته، وكانت عيونه تنقل إليه كل يوم بدقة، كل ما يقع في المدينة.

وجمع ذات يوم، حوالي مئتي رجل من جنوده وحرسه الخاص المعروفين بالإخلاص والولاء له. وبعد أن ضمن حماية القلعة وأوصى قائد الحرس باليقظة والحذر خرج مسلحاً بخنجره، ومر في صمت بشوارع طرابلس. ولجأ المتآمرون

إلى بيوتهم، بينما انضمت إليه العناصر الموالية له، وانضم إلى موكبه كل من كان في الشوارع والفنادق بدافع الفضول أو الرغبة في تقديم المساعدة إذا استدعت الحالة. واتجه محمد إلى منازل زعماء المؤامرة، وهدم أبوابها. وقتل في نفس المكان كل من أبدى مقاومة من أعدائه.

وطوال عدة أعوام لم يعد أحد يتحدث عن التآمر. كانت الطريقة الصارمة التي قضى بها محمد على الثورة قد خلقت له عدة أعداء في الولاية . نظموا أنفسهم بطريقة سرية، ووجهوا احتجاجات وشكاوى إلى القسطنطينية. ولكن والي طرابلس شحن مركبين من أحسن مراكبه بالهدايا الثمينة بالإضافة إلى الخراج السنوي، وبعثها إلى السلطان. كما خص الوزير الأكبر وأعيان البلاد ببعض الهبات والمنح. وختم ذلك ببعض الرسائل التي دافع فيها عن نفسه وأظهر فيها كيف أن ضعف أسلافه السابقين كان سبباً في القلاقل المستمرة التي تسيء إلى الأمبراطورية. إنه يفضل خنق الثورة في مهدها. كما حاول أن يظهر الكفاءة التي أبداها في احتلال بنغازي وأوجلة التي وسعت من ممتلكات الأمبراطورية العثمانية. وأنهى رسائله بتأكيد الولاء والخضوع للسلطان الأكبر الذي شمله بعطفه ورضاه وموافقته على السياسة التي سلكها، ومحاكمة الذين اشتكوا إلى الباب العالي.

وقد حدث هذا في سنة 1642. وهو تاريخ تعيين عبد الرحمن داياً وباشا على تونس، وقد مر هذا بطرابلس في طريق عودته من القسطنطينية، فاستقبل بحفاوة عظيمة. وقد تم في هذه المناسبة الاتفاق على زواج مقبل بين ابنه علي البالغ من العمر خمس سنوات، وبين ابنة عبد الرحمن. وتم وضع مركبين لحراسة داي تونس ومرافقته إلى ولايته.

وفي سنة 1644 ضجت بنغازي، وضاقت من تسلط وتجبر حاكمها، يوسف بك، ورفعت شكواها إلى والي طرابلس. ولكنها لم تلق أذناً صاغية، فانتفضت وحاصرت الحامية في القلعة، وكانت مكونة من مئة وعشرة رجال. وهب لنجدة سكان بنغازي أهالي درنة. وعجزت الحامية المحاصرة عن القيام

بأي هجوم مضاد، نظراً لقلة عددها. وكان في وسعهم أن يقاوموا مدة طويلة بالبقاء داخل الحصن، إذ كانوا مزودين بالتموين والعتاد الكافي لعدة أشهر.

وبعث يوسف بك إلى محمد باشا. رسولاً، عن طريق البر يطلب منه النجدة والدعم. فاكتشف الرسول وقتل في الطريق. ولم يكن حاكم بنغازي يتوقع مثل هذا الحادث. وظل ينتظر وصول الدعم الذي تأخر. وأرسل رسولاً آخر عن طريق البحر وكتب إلى الباشا، موضحاً أنه بعد أربعة أشهر من الحصار المتواصل، لم يعد في مقدوره الاستمرار في المقاومة.

ورأى محمد باشا أن الوقت قد حان للتخلص من هذه المقاطعة التي أخذت تضايقه بثوراتها وقحطها وجفافها فأرسل مركبين إلى بنغازي، وأمر بتسفير الجنود والعودة إلى طرابلس. وسافر يوسف أولاً إلى طرابلس لكي يتأكد شخصياً من رغبة سيده، ثم وجه الأمر إلى الحامية بالعودة وأمرها بالانسحاب ونسف البرج. ودخلت القوات التي كانت مقيمة في بنغازي ، إلى طرابلس في ديسمبر 1644.

أما التحصينات التي نسفتها الألغام، فقد أصلحها البنغازيون، وظلت برقة متروكة إلى مصيرها حتى ظهور عثمان الساقزلي على رأس حكومة الولاية.

* * *

ويذكر التاريخ، أنه خلال وجود محمد داي في الولاية من 1631 إلى 1649 كان أول من أذن وسمح للإرسالية الفرنشيسكانية بممارسة نشاطها في طرابلس. إننا نلتقي بطلائع الإرسالية في طرابلس نحو سنة 1630. كانوا من بين الأسرى المسيحيين، يباشرون وظائفهم الدينية ويعملون على منع زملائهم في الأسر من التحول عن الدين المسيحي. كان يسمح بشيء من الحرية النسبية للعناصر التي تتخلى عن العقيدة المسيحية ويخفف عنها متاعب الأسر وأغلاله والأشغال الشاقة، دون أن يسمح لها بالسفر. وكانوا يحسنون أوضاعهم الاقتصادية بما يؤدون من أعمال. وقد استطاعوا في بعض الأحيان بفضل ذكائهم بلوغ أعلى المناصب في ولايات الشمال الإفريقي. وكان بين موظفي الوالي الطرابلسيين في القرن السابع

عشر، بعض الكتّاب من الأسرى. وهم مكلفون بتحرير المراسلات مع أمراء أوروبا وتجارها، وكانت اللغة الرسمية التي تستعمل في هذا المجال هي اللغة الإيطالية، كما لو كانوا منتدبين من دولهم لخدمة الوالي.

وقد كان للرفاهية، وتحسين الأوضاع، أثر جذاب على نفسية كثير من هؤلاء الأسرى الذين يؤثر فيهم فراق الوطن، وغيبة التعزية والتوجيه واليأس من العتق، ويدفعهم ذلك كله إلى التخلي عن الدين المسيحي، واعتناق الإسلام. وهي ظاهرة شائعة تتحقق باستمرار على ساحل الشمال الإفريقي.

وكانت المؤسسات الدينية التي تطورت خلال ثلاثة قرون في أوروبا قد اندفعت بروح إنجيلية وتشجيع من البابوات بإرسال مجموعات من المبعوثين إلى هذه الشواطىء لمساعدة هؤلاء الأسرى وافتدائهم. وفي القرن الثالث عشر نلتقي بمبعوثين من الفرنشيسكان في المغرب وتونس، أما في طرابلس الغرب، فقد ذكر المؤرخون سنة 1274 وجود بياتو كرادو داسكولي B. C. d'Ascoli كمبعوث فرنشيسكاني متحمس. ثم يواجهنا الصمت المطلق، في هذه الولاية؛ عن كل ما يتصل بالحركة المسيحية باستثناء الفترة القصيرة للاحتلال الأسباني وفرسان مالطا.

وفي سنة 1630 اختارت رابطة الدعوة الدينية القس الأسباني بياتو جيوفاني دابرادو رئيساً للإرسالية في الجزائر وتونس وطرابلس. وقد وجه إلى هذه الولاية الأخيرة الأب ماركو دي سكالفي والأب أدوارد دابرجامو. ولكنهما لم يقيما إقامة دائمة في المدينة، بسبب اتساع مجال العمل. ولم يستطيعا سد حاجة المسيحيين المقيمين فيها سواء كانوا من الرقيق أو الأحرار.

ثم تقرر تعيين الأب فرانشيسكو فينيسيا، وهو ينتسب إلى نفس المذهب الفرنشيسكاني وكان هو أيضاً بين الأسرى الذين عهد إليه برعايتهم. لكنه لم تتوافر له الحرية الكافية لإشباع الحاجات الروحية. وقد حث المسيحيون رابطة الدعوة المسيحية إلى سد النقص في المبعوثين فأرسلت سنة 1641 إلى طرابلس الأب باسكوالي كوميت ورفيقه الأب باسيفيكو. وهما فرنسيان وكلفا بمهمة

مزدوجة: العمل على افتداء وتحرير الأسرى، وإقامة مركز للإرسالية.

وكان محمد باشا في ذلك الوقت على علاقة طيبة مع فرنسا. وكان يلح عليها لتعيين قنصل لها في طرابلس. وقد استقبل المبعوثين بالتقدير والإكرام. وأذن لهما بتأجير منزل في المدينة للإقامة فيه وإنشاء كنيسة صغيرة داخله للوعظ وممارسة الشعائر الدينية. وكانت هذه الدار الخلية الأولى، أو النواة الأولى للإرسالية المقبلة وهي تقع قرب الكنيسة الحالية سانتا ماريا دانجلي (باب البحر).

وقد سر الأسرى المسيحيون بوجود هذين القسيسين المتحررين من قيود الرق اللذين سمح لهما الوالي بالتردد على الحمام القديم، وممارسة الطقوس الدينية، والقيام بالشعائر فجر كل يوم، قبل تـوجه الأسـرى إلى العمل، والاهتمام بمصير هؤلاء المسيحيين عن طريق الكلمة والتوجيه والوسائل المتوافرة.

وقد كتب الأب باسكوالي بعد سنة من وصوله، إلى الكاردينال مازارينو، باسم محمد داي الذي عرض افتداء مئة وثلاثين أسيراً فرنسياً، بنصف المبلغ المعتاد. وطلب المبعوث أربعمائة ألف قرش لافتدائهم، ووسيلة لنقلهم إلى أوطانهم. ولكن يبدو أن الكاردينال الفرنسي رأى أن الرقم المطلوب مرتفع جداً، واكتفى المبعوث بأن يحرر خمسين أسيراً وكان قد انتخب في نفس الوقت رئيساً للإرساليات في طرابلس، وتونس والجزائر. وقد أجبره ذلك على التنقل من ولاية إلى أخرى وبقي في طرابلس الأب باسيفيكو.

وقد اقترنت بداية وجود الإرسالية الفرنشيسكانية بحادث محزن. إذ كان القسيس أليبيو اغوسطينو Alipio Agostino الذي أسر في مطلع يوليو 1643 قرب أوستيكا قد كتب إلى محمد باشا في 3 يونيو 1644 يظهره على رغبته في اعتناق الإسلام، وقد تحمس الوالي لهذه الرغبة، وأحضره إلى القلعة حيث أعلن خروجه من المسيحية، وسماه محمد عبد الله. وخصص له منحة شهرية، ومكاناً في القلعة ذاتها. وقد أظهر المسلمون ابتهاجاً لدخول هذا القسيس إلى الإسلام. وتزايد إعجابهم به عندما علموا أنه أخذ يدرس اللغة العربية لكي يحسن فهم

القرآن. وتضايق المسيحيون من تصرفه، وأخذوا يسخرون منه ويعيرونه كما كان الأب باسيفيكو يلاحقه ويتابعه مستخدماً في ذلك الأسرى المسيحيين الذين كانوا يتصلون به، ويقنعونه بالعودة إلى دينه. وقد نجحوا في ذلك إذ قرر في مطلع سنة 1645 أن يرتد. ونصحه المبعوث بأن السبيل الوحيد لذلك هو أن يعلن تحوله عن الدين الإسلامي، بصفة علنية، وفي نفس المكان الذي تنكر فيه للمسيحية.

وقبل القسيس أليبيو ذلك، واختار يوم الجمعة 17 فبراير 1645 موعداً لذلك، وهو اليوم الذي يستقبل فيه الوالي الموظفين والضباط. وأعلن بحضورهم ارتداده. وقد غضب الوالي من ذلك وأمر بإعدامه حرقاً، ولكن المفتي نصحه بالتريث لقيام الاحتمال بالسكر أو الجنون. وقد حاول رجب بيرام إقناع القسيس بسحب أقواله التي أعلنها في القلعة، فأصر على التمسك بها، وحينئذ أمر الوالي بإعدامه.

ومنذ ذلك العهد، نلتقي في طرابلس، دون انقطاع بالمبعوثين الفرنشيسكان المنصرفين إلى مساعدة الأسرى. وكانوا في البداية خليطاً من القوميات وأغلبهم من فرنسا، ولكن منذ سنة 1668 حتى اليوم، عهد برئاسة الإرسالية إلى الإيطاليين استناداً إلى أن أكبر الجاليات المسيحية كانت إيطالية. وقد تعاقب على هذه الرئاسة 54 رئيساً واثنان برتبة نائب أسقف.

أهاب السلطان، أثناء حرب كانديا، بجميع أقاليم الأمبراطورية العثمانية، ودعاها إلى إرسال السفن والرجال والوسائل اللازمة لتغطية النفقات. وهبت طرابلس، وأسرعت بتقديم خمسة مراكب كبيرة، ومركبين صغيرين. واعترافاً من القسطنطينية بما أبداه رؤساء القرصنة من جدارة واستحقاق خلال السنوات الماضية، احتلّ الأسطول الطرابلسي الصغير مكان الصدارة في الاستعراض البحري الكبير الذي جرى أمام السلطان سنة 1647، ونشر أعلامه في زهو وخيلاء، معتزاً بهذا التقدير وما قدمت ولايته من خدمات في الماضي.

وفي سنة 1668 ظفر عثمان داي أيضاً بهذا التقدير والامتياز الذي يشمل جيوش الولاية التي تجمع تحت راية الباب العالي.

وكان محمد داي شهماً وكريماً، في هذه المناسبة، إذ بادر بإرسال خمسين سلطانية ذهبية وأقمشة وبعض العبيد. وقد قدر السلطان هذه المشاركة وأنعم على الرايس التي حملها، وضباط السفينة.

كان ذلك عهداً زاهراً للبحرية الطرابلسية. وفي خريف سنة 1646 كانت مراكب الوالي تعود إلى الميناء محملة بالغنائم الوفيرة التي تقسم بين الوالي والانكشارية.

وجدير بالملاحظة، أن القراصنة الطرابلسيين كانوا يتوقفون عقب عودتهم من غزواتهم، في ميناء مصراتة، حيث يستطلعون بوسائلهم السريعة التي يرسلونها لمعرفة أخبار الولاية وسير الأمور في طرابلس. وخوفاً من قيام بعض القلاقل والاضطرابات أو تغيير نظام الحكم، وهو أمر غير نادر. فإذا تأكدوا من سلامة الوضع واستتباب الأمن والنظام في الولاية، اتجهوا إلى طرابلس بمحاذاة الساحل، عائدين إلى الميناء الذي انطلقوا منه.

وفي السنة الواقعة بين 1646 — 1647 كانت هناك محاولات جديدة لإثارة القلاقل من جانب بعض العناصر الانكشارية. وقد قضى عليها محمد داي بنفس الطريقة الحاسمة المعتادة وأعدم الزعماء.

ولكن عدو والي طرابلس، لم يكن في داره، ولكنه كان على حدودها.

لقد أتيح لعبد الرحمن باشا، والي تونس أثناء حرب كانديا، فرصة التردد على القسطنطينية والاقتراب من السلطان، حيث صور الداي محمد في صورة الرجل القاسي الشديد، الذي دفع رعاياه إلى الثورة بمسلكه العنيف، وأبلغه أن والي طرابلس متفاهم مع مرشد فرسان مالطا وأمراء البلدان المسيحية.

والحق أن محمد داي له فضل إقامة علاقات طيبة مع الدول الأوروبية، أثناء ولايته؛ تحقيقاً لأغراض تجارية. وإليه يعود الفضل في المبادرة التي تواصلت فيما بعد حتى انتهت إلى نتائج طيبة في عهد خلفه، بإقامة القنصليات في طرابلس.

وقد كان من مصلحة عبد الرحمن أن يهول من شأن هذه العلاقة وأن يعطي صورة قاتمة عن داي طرابلس تحقيقاً لأمله في السيطرة عليها. وقد كانت له منزلة كبيرة، وأسهم مرتفعة لدى الحكومة المركزية. وقد نقل الوزير الأكبر هذا التقرير إلى السلطان الذي أصدر حكمه ضد محمد باشا. وسلم العلم السلطاني إلى عبد الرحمن نفسه، وكلفه بتنفيذ إرادة السلطان بتعيينه والياً على طرابلس.

كان يرافقه أحد ضباط السلطان. ووصلوا إلى طرابلس في مايو 1647. واستقبلوا استقبالاً لطيفاً من قبل الداي محمد. وقد برروا وقوفهم بثغر طرابلس، برغبة الزيارة الودية والمجاملة. ولكن الواقع أن الهدف من الزيارة كان محاولة الدخول إلى القلعة، والتحصن فيها هو وأتباعه. وقد تمكن عبد الرحمن من دخول القلعة. كان في استقباله أمين الخزانة ولم يظفر بهذا الحظ الضابط الموفد من السلطان، وتخلف الداي، لإحساسه بأن هناك أمراً غير عادي، يجري تدبيره والإعداد له. وقد تردد فعلاً في طرابلس أن والي تونس، قد أرسل من القسطنطينية خصيصاً لقتل الداي.

وقد كان من حظ عبد الرحمن أن يركب البحر في وقت مناسب، ويسترد حريته في مركبه الراسي في الميناء، رغم الإلحاح الشديد عليه من جانب الداي محمد لتمديد إقامته.

وحين علم بأهداف الزيارة استعمل كل الوسائل لإنزال عبد الرحمن إلى البر. ولما تعذر عليه ذلك، أصدر إليه الأوامر بمغادرة الميناء فوراً، وإلا تعرضت سفينته للإغراق، قصفاً بالمدافع، واتجهت السفينة إلى القسطنطينية تحمل الباشا والضابط المرافق.

وتعرضت حياة الباشا للخطر، إذ غضب السلطان من فشله في المهمة، وعدم تمكنه من إعلان إرادته رسمياً على سكان طرابلس. وأمر بسجنه وانتزاع السفينة ومصادرة أملاكه. ولكنه أبقى على حياته نتيجة تدخل بعض الأصدقاء ممن لهم تأثير على السلطان.

ومنذ ذلك اليوم، تيقن محمد باشا، أن الحكم قد صدر ضده، وأن السلطان لن يتراجع ولن يعدل عن إرادته. وعلم أن القسطنطينية تعد العدة عملياً لإرسال أميرال لتنفيذ الأمر الصادر إلى والي تونس، وبطريقة أنجح. ولم تكن مهمة سهلة. وقد بلغ من جرأة هذا القرصان الكبير أن قرر مقاومة السلطان نفسه. ودعا أصدقاءه الذين يعتمد عليهم، جمعهم حوله، وكسب إلى جانبه زعماء الدواخل بما أغدق عليهم من المنح والعطايا والهدايا الثمينة، وقد بادلوه من جانبهم، بإرسال الرجال المسنحين الذين عسكروا على بعد عدة كيلومترات من المنشية. وأغدق العطايا على الانكشارية والضباط. وسلح القلعة تسليحاً قوياً، وزودها بالمؤونة والإمدادات الكافية لمواجهة حصار طويل الأمد، وظل يترقب وصول مبعوث السلطان.

وتردد في القسطنطينية خبر هذه الاستعدادات. وكانوا يعلمون بحكم التجربة! أنه من العسير تحقيق أهدافهم عن طريق القوة. ولذا اتجهوا إلى محاولة أساليب المكر والخداع. ورست السفينة التي تحمل علم السلطان في ميناء طرابلس، بطريقة سلمية، ونزل منها الضابط المكلف من الحكومة المركزية، واستقبل بالتكريم اللائق برتبته وباسم السلطان. وعرض على محمد باشا منصب أميرال الأسطول. وقد شكر له محمد هذا العطف واعتذر عن قبوله، بطريقة لطيفة متعللاً بأنه مشغول في ذلك الوقت بإعداد جيش قوي لمواجهة القبائل الداخلية التي تستعد للتمرد، والمسيحيين الذين يغيرون على سواحل شمال إفريقيا.

وقد برر موقفه، بإطلاعه على كل الاستعدادات العسكرية، في القلعة والمدينة وضواحيها، فلم يملك هذا الضابط الذي أغرقه الوالي لطفاً ومجاملة وأثقله هبات وعطايا، إلا أن يعود إلى القسطنطينية متحمساً له ولطريقته في الحكم. وقد حمل أيضاً الخراج السنوي الموجه إلى السلطان، وهدايا ثمينة لضباط الحاشية، بما في ذلك الوزير الأكبر. وساعد ذلك في تهدئة العاصفة.

وحل محمد الجيش الأهلي، وسرح الزعماء الذين أرضاهم بالهدايا

وغمرهم بكرم الداي الذي يحسن الإغداق في الناس في الوقت المناسب.

وازداد محمد اطمئناناً بموت السلطان إبراهيم في أغسطس 1648، أثناء اضطرابات شعبية، ومات في هذه الاضطرابات أعداء الوالي الرئيسيون، وبويع في ذلك العام محمد الرابع.

وفي هذا الوقت، مات ملك بورنو الذي كان على علاقات طيبة مع والي محمد باشا، باستثناء بعض الحوادث التافهة الصغيرة. وخلفه (علي) الذي بادر أولاً إلى القضاء على إخوته، حتى يخلو له المجال من المنافسين. وأرسل والي طرابلس وفداً لتجديد الاتفاق التجاري، لكنه استقبل ببرود شديد، وأقسم محمد باشا أن ينتقم لهذه المعاملة السيئة. ولما كان عاجزاً عن توجيه حملة عسكرية ضده، فكر في خطة أخرى. كان يعلم أن في نية ملك بورنو التوجه إلى الحج، فكلف عثمان بأن يعترضه عند الطريق التي سيسلكها بالضرورة. وتوجه عثمان إلى فزان، ولكن ملك بورنو سافر قبل وصول عدوه بعدة أيام.

واستقبل محمد، في نفس السنة، شقيقه عمانويل سوفيتي Emanuele Soffietti المسيحي. وكان الباشا يحمل لأقاربه كل مشاعر العطف، فتقبل رجاء أخيه الذي أوصاه بأن يعامل الأسرى المقيمين في الولاية معاملة إنسانية. وإذا استثنينا بعض الحوادث التي فرضت بحكم القانون، والتقاليد المحلية فقد كان محمد باشا من الولاة القلائل الذين عاملوا الأسرى المسيحيين معاملة حسنة.

وطوال ثماني عشر سنة التي قضاها في الحكم، كان لديه حوالى أربعة آلاف من الأسرى. ولكن نجم محمد باشا أخذ في الأفول، ونسيج المؤامرات المركّب من الأحقاد والطموح والانتقام قد أخذ يضيق عليه الخناق، وكان يحرك هذه المؤامرة ويصنعها أصدقاؤه وأعوانه، موضع ثقته. ومن بينهم شخص يدعى محمود، وهو أحد ضباطه، وأمين الخزانة رمضان، وهو من أصل مسيحي، ومن مواليد نابولي. وحاول هذا الأخير أن يكسب إلى جانبه طبيب الباشا، وطلب منه أن يسممه. ولم يرفض الطبيب الاقتراح، ولكنه أبلغ الباشا عن المؤامرة فاعتبره الوالي إنساناً مجنوناً، وذهب ضحية إخلاصه ووفائه.

واتجـه المتآمـران إلى طبيب من كالابـريا يـدعى فرانشيسكـو أورستي Francesco Ursetti وهو من أسرى المسيحيين المقيمين في طرابلس. وقبل الاقتراح بتسميم الباشا، بسم بطيء المفعول وانتظاراً لما تتمخض عنه المؤامرة، لجأ المتآمران إلى أحد زعماء الجبل (معروف) الذي أصغى إلى المنحرفين، ولكنه رفض المشاركة في خطتهم. بل أخطر الباشا بأن مؤامرة تحاك ضده. ولكن الباشا الذي كان يثق ثقة قصوى في المتآمرين، أطلعهما على الرسالة التي وصلته من الزعيم العربي.

وكان بين ضحايا المؤامرة ابنه علي، وهو صبي لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره. مات يوم 18 أغسطس متسمماً. ولم يعد يهنأ للوالد بال أو تحلو له الحياة، وهو الرجل الذي تحدى الموت مئات المرات في البحر، أثناء المعارك القرصانية، واستطاع أن يظفر بالإعجاب ويثير الخوف بين خيرة ضباطه الذين يلحقون به في الإقدام والشجاعة. هذا الرجل أخذ يطوف أرجاء القلعة حزيناً لا يجد سبيلاً إلى العزاء، ويتطلع إلى أركانها العامرة بالذكريات المؤلفة ويهتف: «آه، علي، يا بنياه! . . .».

وأنهكه السم الذي أخذ يسري بطيئاً في جسمه المنهار نفسياً وبدنياً. ورأى نفسه وحيداً. تخلى عنه أخلص رجاله الذين أحسن إليهم. واستولت الكآبة على نفسه، وجعلته حزيناً صامتاً. وفقد الشهيـة، وأخذت تضيق أنفـاسه تدريجياً.

وفي 27 سبتمبر أراد الخروج من القلعة والنزول إلى الخندق، ولكن سرعان ما أنهكه التعب وعاد أدراجه مرتمياً على فراشه، واستدعى الطبيب الذي قدم إليه دواء. وتساءل الباشا: «ما هذا الدواء؟ أنت تريد أن تسممني. خذه أنت». وفتح خزانة كان يحتفظ بمفتاحها، وتناول دواءً ظن أنه ينفعه. وقد سكن أوجاعه فعلاً بضع ساعات. وعند الساعة الواحدة ليلاً تزايدت وطأة الألم وفاضت روحه.

وكان ذلك فجر 28 سبتمبر 1649 وفي اليوم التالي شيعت جنازته في موكب

مهيب، ودفن في المقبرة القريبة من جامع درغوت باشا. وأقيم له ضريح رخامي تعلوه قبة.

كان محمد باشا في الثانية والأربعين، وحكم طرابلس منذ سنة 1631 . كان متوسط القامة قوياً، وثيق التركيب، ذا حضرة مهيبة وجليلة، كريم النفس، قلّما يرفض رجاء، طموحاً وذا دهاء يحسن إخفاء أفكاره. ويضيف إليه المؤلف المجهول، خلقاً انتقامياً شريراً قاسياً.

كان يتحدث بطلاقة اللغات التركية واليونانية والعربية والإيطالية. ويكتب في اللغتين الأوليين.

ولم يبق من نسله سوى ابنة عمياء تزوجها عثمان بك لأسباب انتهازية ونفعية:

ترك خزينة الدولة في حالة حسنة. وقد بلغ عدد الأسرى المسيحيين بطرابلس، عند وفاته، ستمائة وخمسين أسيراً بعد أن وصلوا إلى أربعة آلاف طوال سنوات حكمه. وقد تردد القول بأنه لو لم يقتل بهذه الطريقة، لحقق حلمه في الانسحاب إلى مالطا والعيش بها. ومن المحتمل أن يكون قد فكر في هذا الاتجاه بالنظر إلى العلاقات الطيبة التي كانت تربطه بالمرشد الأكبر في آخر أعوام ولايته. وهي العلاقات التي استغلها والي تونس، كتهم رئيسية للقضاء على خصمه. أما الطبيب أورستي الذي سممه، فقد أطلق سراحه بتأثير من محمود. وعاد إلى صقلية حيث حكم عليه بالإعدام عقاباً على الجريمة التي ارتكبها ضد الباشا الذي كانت له علاقات ودية وتجارية مع سلطات الجزيرة.

وطوال فترة حكمه، التي امتدت ثمانية عشر عاماً، ترك محمد باشا أثراً عميقاً من شخصيته القوية الحازمة. فإذا لم يستطع أن يظفر بالعطف العام، فقد أمكنه أن يفرض وجوده فرضاً يستمد مقوماته من نفس جامحة تبعث على الخوف.

فإذا حكمنا عليه في إطار البيئة التي عاش فيها، ومن خلال الأساليب التي كانت سائدة في ذلك العهد، أمكن القول بأن محمد باشا شخص يثير الإعجاب

بفعاليته وحيويته والطريقة التي كان يتخلص بها من الارتبـاك في الظروف الدقيقة.

ويبدو أن ذلك الرجل كان يملك عقلاً غير عادي، ويتصف بحصافة، وبعد نظر يبرران الشهرة التي ظفر بها في الولاية ولدى الباب العالي.

وأعتقد، أنه من السذاجة، الاقتناع بأن عثمان بك، كان بعيداً كل البعد عن المصير الذي انتهى إليه الباشا، أو أنه كان يجهل ما يدور من مؤامرات حول صديقه وسيده، بالنظر إلى البيئة المحدودة للمسرح الذي جرت فوقه هذه الأحداث المحزنة، والمنصب الكبير الذي يحتله عثمان في الولاية، ثم النهاية المفجعة لابن محمد الذي سبق والده إلى القبر، والتطورات التي تلت ذلك، وكانت قمة المأساة.

الفصل الخامس

- عثمان الساقزلي باشا طرابلس 1649.
- نشاطه خلال 23 سنة من الولاية.
- أول القناصل في ليبيا.
- القراصنة الطرابلسيون.
- القسيس جان باتستا 1653.
- وفاة عثمان الساقزلي.

بعد وفاة محمد باشا، تطلع كل من محمود، ورمضان أمين الخزانة، إلى خلافته في الولاية، ولكن الغيرة التي كانت بينهما، والخوف من أن يعمد الوالي المقبل، فور تنصيبه، إلى التخلص من شريكه ومنافسه، والرغبة في إبعاد تهمة التواطؤ التي قد تواجههما، كانت كلها أسباباً رئيسية في تركيز أبصارهم على عثمان بك، الذي كان يمسك بزمام القوة الكبرى في الولاية، كما كان أكثر المرشحين تأهيلاً واستحقاقاً لهذا المنصب، لقدرته العقلية، ووفرة وسائله.

وعرضا عليه الولاية.

ولما كانت الولاية متعلقة في العادة برغبة الضباط والحرس، فقد كان في وسع عثمان أن يدرك غايته في الوصول إليها دون أي التزام نحو هذين الشريكين المتواطئين، بالنظر إلى ما كان يتمتع به في الولاية من حب وتقدير، لشجاعته، وبطولته التي أبداها في كثير من الأحداث المجيدة، وكان من شأن هذا كله أن يسهل له سبيل الفوز في أي مبايعة عامة.

ولكن المؤرخ المجهول، يصر على التأكيد بأن عثمان قد رفض في لطف،

العرض المقدم إليه من محمود ورمضان، خوفاً من أن تكون وراءه مكيدة. ثم استدعي إلى القلعة، وبحضور أعضاء مجلس الدولة، وأعيد عليه بصفة رسمية هذا الاقتراح. وأبدى تردداً وتمنعاً. ولكن الصديقين أجلساه قسراً على كرسي الباشوية. وهتفوا جميعاً: «عاش عثمان باشا!»، وردد هذا الهتاف الجيش، والشعب الذي كان راضياً على هذا الاختيار.

ولا نستطيع أن نفهم مكاسب طرابلس من هذا التغيير. فقد كان محمد وعثمان زميلين حديثي العهد بالإسلام. وكانت هذه الناحية تثير ضدهما حقد الأهالي الذين كانوا يعتبرونهما أجنبيين. وكانا صالحين لنظام من الحكم، يقوم على القوة والحزم. وكانا يميلان إلى إيثار وتقديم العناصر الحديثة على الإسلام، أكثر من الأعيان، وكانا مشغولين بكسب تأييد رؤساء البحرية وقواد الجيش البري.

كل هذا يبعث على الاعتقاد بأن طرابلس التي اعتادت على الخضوع والاستسلام الذليل، قد تلاءمت مع الأمر الواقع، وقبلت الأقوى.

وهكذا صار عثمان (والياً ودايا) للولاية فأبقى الضباط في مناصبهم، ومنح الانكشارية قفطاناً وعشرة سكودو. واختار مبعوثين من ذوي النفوذ والقدرة على التأثير والإقناع، وأرسلهما إلى القسطنطينية ببعض الهدايا الثمينة إلى السلطانة خالدة، وزهيرة المشهورة والوزير الأكبر. وضمن بذلك تعيينه والياً على طرابلس. واختار لقيادة الحرس قريبه رجب بيرام الذي زوجه ابنته وأقام في الحكم ثلاثاً وعشرين سنة، أي حتى سنة 1672.

كان يسكن في ذلك الوقت قصراً بناه قرب جامع درغوت، ويحتمل أن يكون في المكان الذي يقوم عليه حالياً مبنى راهبات القديس يوسف. وعرف لدى الناس باسم قصر الأعمدة. إلا أنه من المعتقد، أن يكون قد اقتدى بسلفه، وأقام بعد مبايعته، إقامة دائمة في القلعة تأميناً لنفسه، ومن هناك حكم كسيد مطلق لا يتم شيء إلا بأمره.

وانصرف اهتمامه في البداية إلى استرجاع برقة التي كان قد تخلى عنها

محمد باشا، وتولية أحد الحكام عليها باسم (بك بنغازي ودرنة) وتخصيص حامية مكونة من مئة انكشاري لكل من المدينتين.

وكان هؤلاء الحكام، يتمتعون بسلطات واسعة، تخولهم حق التصرف في حياة، ومصير الرعايا التابعين دون نقض لأحكامهم وقراراتهم. ويقدمون الحساب إلى والي طرابلس عن الضرائب التي يجبونها في مقاطعاتهم. ولكن سلطتهم العسكرية مقيدة بالرجوع إلى البك (قائد الجيش) في طرابلس عندما تستوجب الظروف أية تحركات عسكرية.

وقد استحدث عثمان داي، في مستهل عهده، على ما أظن، منصب الشيخ الأكبر للدولة وهو منصب هام، يعهد به في العادة إلى أحد الأقوياء البارزين بين زعماء الجبل. ومهمته العمل على مراقبة مداخل وممرات الجبال، ومنع غارات العصاة واعتداءاتهم على القبائل الأخرى. ولكننا لا نعثر على أي أثر للعصيان في الولاية قبل سنة 1661. فقد كانت شجاعة عثمان باشا وإقدامه من الصفات المعروفة عنه لدى زعماء الدواخل، مما يتعذر معها قيام أية اضطرابات ناجحة محققة للأهداف المطلوبة، وكان من نتائج ذلك أن استطاع الباشا أن يكرس جهوده، ويصرف اهتمامه إلى تحسين وسائل الدفاع، وتجميل المدينة، مقتدياً في ذلك بخطى سلفه محمد.

كان عثمان أحد الولاة الذين تركوا طابعهم الخاص في النظام المعماري بالمدينة. وإليه يعود الفضل في بناء فندق بشارع البازار (حالياً سوق الترك) تحول فيما بعد إلى سينما البولتيامي (سينما النصر حالياً). كان مبنى فسيحاً يتكون من أكثر من مئة غرفة، وبه صهريج لجمع مياه المطر وقد شيده سنة 1654.

وفي سنة 1661 شيد فندقاً آخر في مواجهة البحر قرب مسجد درغوت، تحول إلى (هوتيل مودرنو)[1] وأقام قرب هذا المسجد أيضاً، مدرسة لتدريس الدين الإسلامي، وأعد في ظلها مقبرته ومقبرة عائلته الكبيرة.

ورغبة منه، في توفير الراحة للتجار، وتمكينهم من تخزين بضائعهم بمنجى

(1) حالياً موقع الاطلنطيق.

من الشمس والمطر، أنشأ لهم فندقاً خاصاً مسقوفاً ذا ثلاثة أبواب، يقع قرب الخندق، في مواجهة القلعة إلى جانب مسجد أحمد باشا القرمانللي.

ولما كانت الحمامات القائمة في المدينة آنذاك ليست كافية لإيواء الأسرى، أنشأ سنة 1664 حماماً جديداً، فوق خرائب قصر درغوت. وعرف لدى الأسرى باسم حمام سان ميكيلي نسبة إلى الكنيسة الصغيرة التي أقيمت فيه باسم هذا القسيس. وتبلغ مساحته أربعاً وأربعين خطوة طولاً وخمس خطوات عرضاً ويحتوي ستاً وثمانين غرفة متوسطة الحجم، موزعة على أربعة صفوف، وتستوعب 672 أسيراً. ويقال إنه كان أكثر هذه الأماكن راحة، ولا يزال يوجد أثر جزئي منه في المبنى القائم بمواجهة بنك روما[1].

وبناء على نصيحة الأطباء وإبعاداً لخطر الأوبئة، وسريان العدوى التي تنشأ من اختلاط الأسرى المرضى بالأصحاء، عمل عثمان على تخصيص مكان من بقايا قصر درغوت لإيواء المرضى، وسمي مستشفى. وهو يقوم في الموقع الخاص سابقاً بمدارس الذكور في شارع الأسبانيول.

وخصص الباشا للمرضى وجبة من اللحم. وكانت تزودهم صيدلية القلعة بالعقاقير والأدوية التي يقررها الطبيب المخصص للعناية بهم. أما بقية الضروريات فقد كانت تتوافر لهم عن طريق الصدقات التي تجمع أسبوعياً بين الأسرى، من توفيرهم الصغير البسيط. وكانت تخفف من وطأة الأسر.

ويعود الفضل إلى عثمان باشا في تحسين أوضاع الجالية اليونانية، وتمكينها من ممارسة طقوسها الدينية، وكان قد خصص لها في الماضي مكاناً في الفندق البحري، أقيمت فيه كنيسة باسم القديس جورج. وكان بَطْرِيَق الاسكندرية يهتم بتخصيص قسيس يقوم برعاية الشؤون الدينية، لأتباعه المقيمين هنا للتجارة أو الواقعين في الأسر.

ويرى المؤلف المجهول أن هذه الكنيسة قد هدمت في سنة 1595 أثناء ولاية إبراهيم باشا وظل اليونانيون محرومين من مكان عام يمارسون فيه طقوسهم

(1) بنك روما سابقاً، في باب البحر.

الدينية. وقد أذن عثمان داي سنة 1665 ببناء كنيسة خلف حمام سان ميكيلي لا تزال قائمة حتى الآن، تمارس فيها الجالية اليونانية شعائرها الدينية.

ولما فرغ عثمان من تجميل المدينة والضواحي، بما أقامه من المنشآت الجديدة المريحة، وفقاً لحاجات ذلك العصر، اهتم عثمان أيضاً بتأمين أوضاع الدفاع في القلاع والحصون.

ويمكننا أن نكوِّن فكرة كاملة عن المدينة ومواقعها الاستراتيجية، بمقارنة نجريها بين أوضاع المدينة كما توضحها خارطة رسمت لها سنة 1559، في عهد درغوت، وبين الأوصاف التي يحددها المؤلف المجهول أثناء أسره، في الولاية، تحت حكم عثمان داي. إن الأشياء لم تتغير تغيراً كاملاً بعد مضي قرن كامل ولكن إهمال الناس، وعوادي الزمن التي تخرب في بطء، أفقدت القلعة وأسوارها شيئاً كثيراً من قيمتها وأهميتها. إن الخندق الذي يمتد من دار البارود (قرب باب المنشية) ويسير محاذياً الجهة الجنوبية من البحر حتى ينتهي عند الهضبة المشرفة على المدينة (القبة حالياً)، قد اختفى تحت ركام من الرمال والأنقاض. وكان من الممكن إعادة إصلاحه، وإحداث مجرى لماء البحر، عن طريق قناة تملأ الخندق عند الجانب الشرقي فلا يفرغ إلا عند الجانب الغربي من المدينة. واختفت أيضاً الأبراج والقلاع الجانبية والركنية، ووسائل الاحتماء من الهجوم، وتغطية الهجمات المضادة نحو البر. ولم تبق إلا دار البارود تؤدي مهمتها كاملة في صناعة وإعداد الذخيرة الحربية، وهي بناء منيع، أقامه درغوت وعلج علي باشا، على هيئة مربعة، مرتفعة الأسوار، لا تتوافر لها الحماية اللازمة عند الغطاء تحقيقاً للغرض الذي أقيمت من أجله. وهي لا تزال تشاهد من الميدان بجانبيها، ويصلها السور بباب الحرية المعروف (بالدباغ) نسبة إلى صناعة الدباغة التي تقع سوقها في هذا المكان. وتتخلل السور عدة كوى مخصصة لإطلاق نيران المدافع والسيطرة على القلعة. ويستمر السور نحو الجنوب حتى يضم الحي اليهودي وينتهي عند برج سيدي عمران، وهو الولي الذي يوجد ضريحه بهذا المكان. وتشكل المدينة زاوية ينحصر فيها حي اليهود، وهناك يقوم برج باب زنانة الذي يمكن أن يستوعب عشرة مدافع تسيطر على الريف والجانب

الغربي من البحر. ويسمى أيضاً باب (الزناة). وقد نقل هذه التسمية المؤلف المجهول. ومن هذا البرج، حتى الهضبة القائمة غربي طرابلس، كانت المدينة محصنة بأسوار ممتازة وعريضة، ومحمية حماية كافية، وتتصل بحصن المنار أو حصن الشريف الذي أعيد تحصينه سنة 1627 من قبل محمد الشريف، وهو حصن يسيطر على المدينة والميناء. وينحدر من هذا الحصن سور بسيط ينتهي عند البرج المربع المعروف (بالحصن الأسباني) درغوت باشا. وكان الحصن في حالة جيـدة، لا تحيط به خنادق أو مزالق، وموصول عند المدخل بجسر مرفوع.

وقد كانت جوانب القلعة، من جهة البر، في حالة حسنة، أما الجوانب البحرية فقد كانـت متأثرة بأمواج البحر وحركة المد والجزر. وقد فكر عثمان باشا في حماية ذلك الجانب بإنشاء رصيف يرد هـذه الأمواج عنـه، ويمكن استخدامه عند الضرورة قاعدة لبعض قطع المدفعية للدفاع عن الميناء. ولكنه في سنة 1661 فضل تحقيق هذا الهدف بإقامة خمسة أبراج على السورالبحري،تسيطر على مدخل الميناء وتصد عنه الهجمات الطارئة التي يقوم بها الأعداء. ورغبة في توفير المزيد من الحماية من الجهات البحرية، أقام سوراً هلالي الشكل حول حصن المندريك، من الشمال. وأنشأ قربه رصيفاً مربعاً، بعد أن زوده بقطع مدفعية قوية تمكنه من تأدية وظيفته الدفاعية.

ونلتقي بهذا النشاط، في السنوات العشر الأولى لـولايته التي خفت فيها حركات التمرد في الدواخل. غير أنه في سنة 1661 انتفض المريض وأولاد نوير في ترهونة، وأثاروا مقاطعاتهم ضد الباشا، وامتدت الثورة في العام التالي إلى تاجوراء، ولما كانت أغلب الثورات ضد الولاية، يتم تنظيمها في تاجوراء، فقد هدم عثمان باشا جميع التحصينات الموجودة بها، ولم يترك بها سوى حصن صغير شيد ـ على أقوى الاحتمالات ـ في عهد مراد آغا وعهد به إلى حامية انكشارية.

كان يجهل أسباب هذه الاضطرابات ، لعدم توافر الأخبار الكافية عنها، كما كان يجهل أسباب الثورة التي عمت الجبل كله سنة 1668. وفي سنة 1670

أعلن سكان بني وليد استقلالهم بقيادة الزعيمين سالم ومنصور. واقتدت بهم المقاطعات المجاورة.

واستطاع عثمان باشا مرة أخرى أن يعيد رعاياه إلى الطاعة والخضوع، بتدخله الشخصي وقيامه على رأس قوة من الفرسان. وفي تلك الفترة أخذ نفوذه الذي تمتع به في السابق بين الجنود، يؤول إلى الضعف يوماً بعد آخر.

* * *

إذا كان محمد داي، قد رأى ببعد نظره، إقامة علاقات طيبة مع القوى الأجنبية، فإن الفضل يعود إلى عثمان باشا في إنشاء القنصليات الأولى التي اتخذت لها مقراً ثابتاً في طرابلس الغرب قبل سنة 1600، ولم تكن العوامل التجارية والعلاقات الطيبة مع هذه البلاد، كافية لترغيب دول أوروبا في إقامة قنصليات لها. ونحن نجد المدعو فرنشيسكو دوماس[1] Francesco Du Mas. قد أرسل من قبل هنري الرابع كوكيل تجاري لطرابلس. وأقام بها خمس سنوات؛ ثم قدم استقالته، وحل محله نيكولا برون Nicolas Brun الذي غادر طرابلس سنة 1620 بسبب عداء قام بين الباشا وبين فرنسا، وربما نشأ ذلك بسبب أعمال القرصنة.

وقد استمرت غيبة ممثل فرنسا عن طرابلس حتى سنة 1630 حين قدم برنجيه Bernguier إلى الولاية مبعوثاً من لويس الثالث عشر، لإطلاق سراح الأسرى من مواطنيه. وقد ترك دي مولين De Moulin ممثلاً قنصلياً ولكن إقامته كانت قصيرة، لم تزد على سنة.

واهتم محمد باشا بإعادة ربط العلاقات مع فرنسا التي كانت قد استدعت مبعوثها. وفي سنة 1634 تعهد بمراعاة مشاعر الصداقة، وضمان السلم في حالة ما إذا أعادت فرنسا قنصليتها. وأكد ذلك للكابتن جيوفاني بو Giovanni Beau الذي كان قد وصل إلى طرابلس في أعمال تجارية.

---

(1) Revue Africaine 1883.

ولكن الرغبة في إقامة علاقات قنصلية كانت ضعيفة بسبب المصاعب الناشئة عـن تغير الحكومات، وقلة أهمية الولاية كقاعدة تجارية. غير أنه ظل هناك طوال عهد محمد باشا بعض التجار الفرنسيين مثل: بالدسار بايون Bal-dassare Bayon الذي استقر بها سنة 1640 بسبب أعماله التجارية وقد اكتسب مكانة وتقديراً بحيث استطاع أن يمارس كل مهام القنصل، رغم أنه لم يعين رسمياً. وفي سنة 1650 نلتقي أيضاً بالمدعو أتيين Etienne من مارسيليا وقد اعتبر هو الآخر ممثلاً قنصلياً.

ولم تهتم إنجلترا، حتى منتصف القرن السابع عشر، بإقامة علاقات قنصلية، وإيفاد ممثل لها في الولاية، وقد تم هذا بعد أن هزم الأميرال روبرت بليك Robert Blacke الأسبان قرب سانتا كروتشه، والأسطول الهولاندي. وبناء على تعليمات أوليفير كرومويل انتقل إلى تونس سنة 1653، وقصفها بالقنابل، وأحرق المراكب التونسية، وهزم الجيش البري للولاية الذي كان يحاول منع نزوله إلى البر. ومن تونس انتقل إلى الجزائر وظهر سنة 1654 في مياه طرابلس. وعلى الرغم من أنه لا يبدو أن بليك قد ترك ـ بشكل مباشر ـ أحد الممثلين، لرعاية مصالح هذه الدولة العظمى التي كان يخشاها قراصنة الشمال الإفريقي، بسبب أسطولها القوي الضارب، ولكننا نستخلص ذلك من أنه ، بعد أربعة أعوام من هذا التاريخ، وعلى وجه الدقة في 25 يوليو 1658 عقد هذا الأميرال نفسه اتفاقية مع عثمان باشا، وأنشأ قنصلية في طرابلس يمثلها سمويل توكر Samuele Toker الذي كان مقيماً في الولاية قبل ذلك بأربعة أعوام[1].

ويلاحظ أن مجلة (Revue Africaine 1883) تذكر أنه قد ثبت في منصبه، بعد أربعة أعوام، من قبل الملك شارل الثاني، وحدد البرلمان الإنجليزي مخصصاته السنوية. كان قنصلاً متحمساً، وقوياً في الدفاع عن مصالح دولته، فإذا ثارت أية مشكلة بين دولته والولاية أسرع توكر إلى مقابلة الوالي داعياً إياه في صراحة وجرأة مدهشة إلى التقيد التام بأحكام الأتفاقية، وكان يحرص أن

---

(1) Revue Africaine 1883.

يكون سلوكه العام مذكراً للطرابلسيين بأن الدولة التي يمثلها دولة عظيمة وقوية.

وبعد أن أمضى تسعة أعوام في منصب القنصل غادر طرابلس سنة 1667، دون أن يأذن له ملكه بذلك، إذ توقف صرف مخصصاته السنوية كما تكبد خسائر كبيرة في تجارته.

وأسرع عثمان باشا يلح على الحكومة الإنجليزية لإعادة القنصلية في طرابلس. وكانت له كل المصلحة في ذلك. إذ إن الدول الكبرى في أوروبا قد استيقظت للدفاع عن تجارتها البحرية، وهبت لضمان حرية الملاحة ورفض هجوم قراصنة شمال إفريقيا على كل سفينة، وإهانة كل علم.

كان يفضل اتفاقيات السلم ـ رغم أنها ليست دائماً في صالح الولاية ـ على فرقة بحرية تبدو فجأة في الأفق؛ وتقصف معاقله، لتذكره بأن عهد خير الدين ودرغوت قد انتهى. ولقد تعرض عثمان باشا لمثل هذه الزيارات، عدة مرات.

في يوليو 1661 ظهر في المياه الطرابلسية كفاليير بول Cavalier Pol على رأس أسطول مكون من خمس عشرة قطعة، وهدد بقصف المدينة إذا ما استمر القراصنة في مواقفهم القديمة.

وفي العام التالي 18 أغسطس 1662 كرر الأميرال روجتر Rugter التهديد متذرعاً بنفس الأسباب السابقة.

وفي 19 أغسطس 1669 كان الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال دالماراس D'Almaras يهدد عثمان باشا. وقد تم في هذه المناسبة إطلاق سراح 25 أسيراً فرنسياً، بمجهود قسيسين، وفي 15 أغسطس 1672 عادت نفس الدولة إلى الظهور في المياه الطرابلسية، بأسطول قوامه ست قطع، تحت قيادة المركيز دي مارتيل De Martel.

وكانت مثل هذه الزيارات تشكل، خطراً مهيناً لكبرياء الباشا، وكرامته، ومهدداً لأمنه، ودخل الخزينة، وقد اضطرت القرصنة، وهي المصدر الرئيسي

للثروة، وإشباع القراصنة، أن تحد من نشاطها. إذ أسرعت الدول الصغيرة التي لا تمتلك أسطولاً قوياً، إلى الانتهاء إلى الدول القوية، والاحتماء بعلمها.

وقد كان لعثمان باشا، من بعد النظر، ما دفعه إلى الاهتمام، بالبحث عن صداقة الدول الكبيرة بعقد اتفاقيات معها، وواجب مراعاتها من قبل رؤساء القرصنة الذين لا يفهمون غالباً أهمية المحافظة على نصوصها، والنتائج المترتبة على خرق هذه الاتفاقيات.

ولم تستجب إنجلترا، إلى الحاج عثمان باشا ورغبته في تعيين ممثل قنصلي لها إلا بعد أربعة أعوام. وفي أكتوبر 1671 عهدت إنجلترا بمنصب القنصل في طرابلس إلى ناتنييل براندلي Natalien Brandy وهو رجل متزن حصيف. واستقبله عثمان باشا بكل مظاهر الحفاوة والإكرام، وسكن قصراً من أجمل قصور المدينة. ولاحظ الملك شارل الثاني أن الرسوم القنصلية ليست كافية لأن توفر لممثله المستوى اللائق به، فقرر له ألف سكودو، في العام.

وكان من أحسن قناصل العهد الماضي، ونهض بعبء حماية التجار المسيحيين الذين ينتمون إلى كل الدول التي ترسو سفنها في ثغر طرابلس. وقدم لهم خدمات جليلة. وكان الأسرى المسيحيون يعتبرونه أباً لهم، ويهرعون إليه في كل مناسبة. ولجأت إليه أيضاً في بعض الظروف الحرجة الإرسالية الفرنشيسكانية. وكانت دوقية توسكانا ودوقية مودينا على صلة مراسلة به. وكانتا توصيانه برعاية رعاياهما الأسرى. وكانت لديه حرية الدخول على الوالي، وكان يتعامل معه معاملة الند للند. أقام في طرابلس ثلاثة أعوام ونصفاً، ولكنه أعلن في 1675 باسم ملكه الحرب على الديوان وداي طرابلس بسبب تطاول القراصنة على سفن دولته، وأسرهم لثلاثة منها. وأنزل علم بلاده، وركب سفينة إنجليزية، بين دهشة واستغراب سكان طرابلس.

وفي العام التالي، بتاريخ 20 مارس 1676 كان كفالير دي ناربروج Narbrough يقود فرقة إنجليزية، ويفرض على الولاية صلحاً قاسياً، بعد أن أغرق عدداً من سفن القرصنة. وكان ضمن قائمة الأسرى الذين أطلق

سراحهم، مع الأسرى الإنجليز، بهذه المناسبة، المؤلف المجهول للمخطوط الذي أشرنا إليه.

وكان يجري في القنصلية الإنجليزية، وكذلك في دوائر قنصليات الدول الأخرى التي مثلت فيها بعد في طرابلس، توثيق عمليات البيع والشراء المتعلقة بالتجار التابعين لها أو المشمولين بحمايتها. كما كانت تجري فيها معاملات ممتلكات الأسرى إلى أن يتمكن أقاربهم أو أصدقاؤهم من إرسال المبلغ المقرر للإفتداء.

وكان القناصل يتمتعون بالإعفاءات من الرسوم والضرائب على كل ما يتصل بلوازمهم المنزلية، ويستفيدون من الحصانة الشخصية التي تشمل أيضاً مقر السكنى، وفي المقابلات مع الباشا كانوا يستعملون اللغة الإيطالية باعتبارها أكثر اللغات شيوعاً وانتشاراً في الولاية. ويمكن للقنصل الاستعانة بمترجم في حالة جهله، لهذه اللغة. وكان الباشا يخصص جندياً انكشارياً يتقدم أو يتبع القنصل عند مروره بشوارع طرابلس، ولا يفارقه ، لحمايته من أي تصرف من شأنه أن يخل بالاحترام، أو التعرض لأية إساءة من قبل الأهالي.

وتؤدى مراسلات الباشا إلى القناصل بواسطة الضباط الذين يتقدمون إلى القنصلية، بكل احترام. ويدل على الأهمية التي كانت تحظى بها الدوائر القنصلية ذلك الحادث الذي وقع في 25 مارس 1662.

كان الباشا قد بعث إلى براندلي Brandley بأحد الضباط في مهمة لديه. وبعد أن أنجز مهمته استأذن في الاطلاع على غرفات القنصلية بحجة أن هناك نساء تركيات يقمن فيها. ولم يملك براندلي إزاء هذا التطاول، إلا أن يوجه إليه صفعتين، ثم ركله، وألقى به إلى الشارع. وهب الأتراك والأهالي، على أثر ما ترامى إليهم من صخب وضجيج. ونقل القنصل الإنجليزي تفاصيل الحادث إلى الباشا محتجاً على خرق الحصانة والامتيازات التي تتمتع بها منازل القناصل! وأقر عثمان باشا تصرف القنصل الإنجليزي، ونفى الضابط من الولاية لأنه كان يهدد بالانتقام.

بالإضافة إلى المكافأة السنوية المقررة للقنصل من حكومته، كان يحصل على نسبة 3% على كل البضائع المستوردة أو المصدرة من طرابلس فوق سفن تحمل علم بلاده. وهناك أيضاً رسوم أخرى يدفعها عملاء السفن المذكورة إلى قنصلهم للترخيص لها بحرية الملاحة.

وكان وجود القنصليات في طرابلس، يمنح التجار الأوروبيين شعوراً بالأمن والثقة سواء في معاملاتهم التجارية، أو رسوهم بثغر طرابلس، رغم أنه لم يكن أحسن المواقع للمعاملات التجارية. كانت هذه السفن تأتي إليه من مارسيليا وفينيسيا وجنوا وليفورنو ونابولي وصقلية ومالطا، وقليل منها من أسبانيا وإنجلترا وهولندا.

وقد كان لعثمان باشا، فضل الاهتمام، بتقوية وتنشيط هذه الحركة، وحمايتها، بمنح الجوازات التي تضمن للسفن التجارية حرية التنقل دون تعرض لأي اعتداء أو اختراق قرصاني يقوم به رؤساء بحريته. وتحرر هذه الجوازات في العادة باللغة الإيطالية، وأحياناً باللغة التركية.

ولدينا نموذج من هذه الرسائل نقلها المؤلف المجهول وقد حرر في عهد بالي داي خليفة عثمان باشا.

(نحن بالي؛ داي طرابلس البربرية.

إلى كل من يطلع على رسائل التوصية هذه.

نصرح ونشهد، كما نمنح حرية كاملة غير محدودة في التنقل والمرور إلى نيكولا كومبيان من مارسيليا حتى يتمكن من المتاجرة مع ثغورنا في حرية وجدية. أي أن يُمكّن من الذهاب والإياب وحمل وسحب كمية من أنواع التجارة التي تروق له أكثر ربحاً وفائدة. وهو مخول حق نقلها في مركبه أو فوق سفن أخرى وعملاً بهذا الجواز نأمر جميع الربابنة والضباط الآخرين العاملين فوق مراكبنا الحربية بمراعاة ذلك عند التقائهم بالمدعو كومبيان فوق قاربه ومزوداً بهذا الجواز، وألا يعرضوه لأية مضايقة أو الإساءة إليه بأية طريقة من الطرق، ويشمل ذلك مرافقيه. وأن يحترموا تجارته ويسمحوا له بمواصلة رحلته. وسيكون عرضة

لغضبنا وإنزال العقوبات الأخرى به، كل من تقع في يده هذه الوثيقة ويتصرف خلافاً لأحكامها. ونريد بالإضافة إلى ذلك أن يكون لهذا الجواز مفعوله القوي الحقيقي لصالح المذكور كومبيان لمدة ستة أشهر اعتباراً من 22 لوليو 1674، تأكيداً لتحرير هذه الوثيقة صدقنا عليها بختمنا الصحيح.

صدر في قصر إقامتنا 22 لوليو 1675.

وتبلغ تكاليف الجوازات المشار إليها خمس سكودوات تدفع لمحاسب الباشا. فإذا زودوا بمثل هذا الجواز أمكن لربابنة السفن عند ظهورها على الشواطىء الطرابلسية أن ترفع العلم الأبيض دلالة على السلم وحرية الرسو.

فإذا دخلت المراكب الميناء، اقترب منها الموظفون الذين يعملون أثناء إتمام عملية الرسو، على نقل أشرعة السفينة، وتخزينها في المخازن الواقعة عند السور البحري الذي لا يزال يشاهد حتى الآن.

وكان من أولى واجبات التجار الأوروبيين التوجه عقب وصولهم مباشرة إلى تقديم فروض الإجلال والاحترام إلى الباشا، والإبلاغ عن أهدافهم من الرحلة، وكمية ونوعية البضاعة التي جلبوها، ويضيفون إلى ذلك أخباراً عن أهم الأحداث التي وقعت في أوروبا.

وكما سبق أن ذكرنا، فإن فرنسا كانت تلقي في السوق الطرابلسية بالأصواف والنبيذ والورق الخ أما تجار البندقية، فكانوا يجلبون الحرير والدمسقة والزجاج والكبريت والحديد والبرونز المصنع. وكانت صقلية تصدر النبيذ من سيراقوزة والأخشاب، أما الإنجليز والهولنديون فقد كانوا يصدرون الحبال والقطران والرصاص وبعض المنتوجات الأخرى. وكان التجار يشحنون الحناء والصوف والشمع والجلد وريش النعام والتمر والشعير والملح والعاج كما يتاجر أغلبهم في البضائع التي يغنمها القراصنة في غزواتهم ضد السفن المسيحية. ولم تمنع هذه التجارة سوى فرنسا والبندقية وفرضتا عقوبات قاسية على رعاياهما إذا أقدموا على هذا النوع من المتاجرة.

وعندما تتأهب المراكب للسفر، بعد شحنها، يستأذن أصحابها من الباشا

ويطلبون السماح لهم بالسفر. ولم يكن يسمح لها بالسفر، إذا كانت سفن القرصنة تستعد للإبحار خوفاً من قيام التجار المسيحيين بتنبيه السفن المسيحية التي تصادفهم في الطريق. فإذا لم يكن هناك أي مانع، يحول دون السفر، كلف الباشا أحد الحراس بمراقبة وتفتيش السفينة للحيلولة دون هرب أحد الأسرى. ويقوم رئيس المرسى بإعادة الأشرعة، ويرافق السفينة حتى مدخل الميناء.

ويتعرض التجار المسيحيون الذين يشاركون في تهريب الأسرى إلى عقوبة الاسترقاق، ويشمل هذا العقاب الملاحين كما تصادر السفينة، وما تحمل من بضائع. وهو نظام فعال للقضاء على أية محاولة لتهريب أسرى الولاية.

ورغم ظل الأعلام الأجنبية، ومدافع الدول الأوروبية الكبرى التي حدّت بشكل كبير من النشاط القرصاني، فقد كان عثمان باشا نفسه زعيماً قرصانياً ممتازاً. عرف كيف يستخرج فوائد طيبة حتى في هذا الميدان الذي حددته اتفاقيات الدول المسيحية. فقد بلغ عدد الأرقاء، من ضحايا هذه الغزوات القرصانية الطرابلسية خلال ثلاث وعشرين سنة من حكمه متوسطاً سنوياً يتراوح بين ألف وخمسمائة إلى ألفين وهو رقم أكده المؤلف المجهول، وأكدته ضرورة وجود الحمام الجديد.

وكسلفه محمد داي، استفاد عثمان باشا في بناء السفن بصانع برونفسالي يدعى (أنجر Anger) وهو من الأسرى المقيمين في طرابلس، وقد بني له أربعة مراكب، ظفرت برضا الباشا وإعجابه، وكافأه عثمان باشا بإطلاق سراحه. وقد ترك بعض التلاميذ الممتازين الذين ساروا فيما بعد على نهجه. وتوافرت لدى عثمان بعض السفن الحسنة. كان رئيس الحرس يقوم بتجهيزها وتموينها وتزويدها بالذخيرة والمؤونة لرحلات لا تزيد على أربعين يوماً. ويتكون الأسطول الصغير من ست إلى ثمان إلى تسع سفن توضع تحت قيادة رئيس يسمى الأميرال، وهو الذي يتولى الإشراف على ركوب الملاحين والجنود اللازمين للحرب الذين يتم اختيارهم مقدماً من الباشا، ويحدد لكل منهم مكانه ومهمته. ويستعدون للسفر.

وكان من عادة قراصنة طرابلس، أن يتوجهوا فجر اليوم المقرر للسفر، إلى

تاجوراء لزيارة ولي مشهور حيث يباركهم ويقدم إليهم التمر والحليب وغصناً من الزيتون، أو سعف النخيل يضعه قادة السفن فوق مصابيحها تيمناً، والتماساً للحماية. وفي منتصف النهار، يستأذنون من الباشا ثم يقلعون مصحوبين بدعوات الأهالي وتمنياتهم، فإذا ركبوا البحر لم يعد في إمكانهم النزول مرة أخرى ولو تعرضوا للعواصف القوية، وذلك منعاً لقيامهم بارتكاب بعض الخطايا.

ويوجهون عند الإقلاع طلقة مدفع، ثم ينسابون في عرض البحر ويغيبون في الأفق.

كانوا في الصيف يتجهون نحو مالطا وصقلية ويحاذون سواحل كالابريا، ويقتربون من برندزي، ويصعدون نحو الأدرياتيك وكورسيكا، ويندفعون في مياه البحر التريني حتى سواحل ليقوريا. وفي الشتاء كانوا يغيرون الاتجاه، ويبحرون نحو الشرق، يترصدون السفن التي تبحر بين مصر وسوريا. وحين يلتقون بقراصنة تونس والجزائر يطوون بعض الأشرعة الفرعية للتعريف، ويتبادلون التحيات والتمنيات. فإذا اكتشفوا سفناً تجارية وتأكدوا من إمكانية القبض عليها دون تضحيات كبيرة فإنهم يرفعون على السارية الرئيسية علم أية دولة من الدول، ويتمكنون بالتضليل والخداع، في بعض الأحيان، من الاقتراب من هذه السفن التي تقع فريسة لهم. فإذا لم يتمكنوا بأسلوب الحيلة، نشروا كل أشرعتهم واتجهوا بسرعة قصوى إلى المركب المسيحي، يدمرون سارياته وأشرعته بنيران المدافع ويغرقون السفينة.

وكان الهولانديون مثالاً للشجاعة والمقاومة البائسة إذ كانوا يفضلون حرق سفنهم والهرب بكل وسيلة، على الوقوع أسرى للقراصنة. ولا تملك السفن التجارية إلا أن تستسلم أمام القوة القاهرة بعد أن تكون قد حاولت التفاوض والتفاهم. ولكنهم كانوا قليلاً ما يقبلون المعركة إذا واجهتهم سفن حربية مسيحية، ويستغلون خفة مراكبهم وسرعتها ليلوذوا بالفرار مستعينين بالمجاذيف، إذا لم تواتهم الرياح الملائمة.

وفي حالتي نفاد التموين أو وفرة الغنائم كانوا يتجهون في عودتهم، نحو رأس مصراتة حتى إذا ثبت لديهم، أن ليس هناك أي جديد طارىء في

طرابلس، عادوا إلى الميناء، معلنين وصولهم بطلقات المدافع إذا كانت الغزوة مكللة بالنجاح، ويسرع رئيس المرسى إلى استقبالهم، بينما يهرع الأميرال إلى مقابلة الوالي ليقدم إليه تقريراً عن الحملة. ثم يتوافد على الوالي الرؤساء الآخرون للتشرف بمقابلته. وتنزل الانكشارية ورجال المدفعية لنقل المدافع والذخيرة إلى القلعة، كما تسحب الأشرعة والحبال والمجاذيف وتخزن في المخازن البحرية. وتظل المراكب بلا تسليح حتى غزوة جديدة.

ويجري تنظيم وتوزيع الغنائم على الوجه التالي:

ما يكاد يقع المركب في أيدي القراصنة حتى يوضع الأسرى في القيود. ويرغمون في بعض الأحيان بطرق تعسفية على كشف هويتهم ومستواهم الاجتماعي. وتكون البضائع التي توجد في العنبر أو على سطح السفينة من نصيب القراصنة العاديين، أما ما يوجد في غرفة ربان السفينة فيؤول إلى الرايس الذي استولى على المركب. أما النقود والأشياء الثمينة فتسلم إلى قائد الفرقة القرصانية. فإذا تم تجريد المركب من محتوياته ونال الملاحون نصيبهم المقرر، يعهد به إلى أحد النواب ويرسل إلى طرابلس مع قائمة بالبضائع المستولى عليها، والبضائع في العادة متنوعة متعددة، من القطيفة إلى المدفع ومن البلور الصافي (الكريستال) إلى أنواع الزجاج البندقي والإمدادات الحربية. ويتم تفريغ هذه البضائع وخزنها في مخازن الميناء بعد إعداد قائمة دقيقة لها، تمهيداً لتوزيعها.

وفي عهد محمد وعثمان باشا كان يخصص نصف البضاعة أو ما يعادلها من أثمان يقدرها المختصون والوكلاء، للانكشارية، بعد أن تؤخذ منها نسبة 11% لصالح الباشا كحق للعلم. ولكن عثمان لم يكن عادلاً في التوزيع وكان وكلاؤه يبخسون الأشياء ويقللون من قيمتها ويقدرونها بما لا يحقق مصلحة المنتفعين، ويضمن فقط مصلحة الوالي. وقد أثار هذا التصرف احتجاجاً وتسبب في قيام اضطرابات بين صفوف الانكشارية في سنة 1652 وسنة 1672.

فإذا استخرج نصيب الباشا الذي يتضمن أيضاً السفينة المصادرة بكل تجهيزاتها البحرية والحربية، توزع البضائع بطريقة علنية على الانكشارية وفقاً

لدرجاتهم ومرتباتهم. وتخصص للأسرى المسيحيين الذين شاركوا في الغزوات نسبة مئوية، متفاوتة متروكة لتقدير الرياس وسخائهم.

وعلى الرغم من أنهم كانوا أضعف، وأقل قوة من قراصنة الجزائر وتونس، فقد تمكن قراصنة طرابلس أثناء ولاية محمد وعثمان أن يقبضوا ويغرقوا أربعة مراكب حربية كبيرة تابعة لمالطا وستة مراكب تابعة لتوسكانا، وبعض المراكب التابعة لأسبانيا ولأسرة سافويا، وأربعة للبندقية.

وقد تمكنوا خلال الفترة التي تمتد من سنة 1668 إلى 1678 من تدمير مئة وأربعة مراكب مسيحية من بينها ثلاثة وثلاثون مركباً فرنسياً. وقد قدر ثمن البضائع بعدة ملايين وأسروا 2450 أسيراً مسيحياً.

ويقول المؤلف المجهول تعليقاً على ذلك:

«من هذا يتبين مدى الكراهية التي تحيط بالطرابلسيين في الواقع، لأنهم شتتوا أُسراً كثيرة وخاصة في فرنسا وإيطاليا حيث تسببوا في ترمّل ويتم الكثيرين، وضياع كثير من الأرواح التي استولى عليها اليأس أو تنكرت لدينها وتحولت عنه، وليس من الممكن تلخيص جميع الشرور التي ارتكبوها، ولا يزالون يرتكبونها ضد المسيحيين».

ولكن الأمر الذي يحز في النفس، ويبدو بمظهر العمل غير الكريم، تلك التجارة التي يقوم بها مسيحيون، ويمارسونها على هذه السواحل - تعطشاً للربح - بشراء البضائع التي غنمت من إخوانهم في الدين، وكانوا يبادلونها بمواد حربية وبحرية، تسهل على القراصنة غزواتهم البحرية.

* * *

وقد كان لعثمان باشا الفضل في تطور حركة الإرسالية الفرنشيسكانية بما وفر لها من حرية أسوة بسلفه محمد داي، وقد شوه مثله بقتل القسيس بياتو جان باتستا دابونتو Beato Gian Battista da Ponto.

بعد موت القسيس أليبيو؛ وسفر الأب باسيفيكو، حرم الأسرى في

طرابلس من الرعاية الدينية المنتظمة . وانتزعت من مارسيليا بتاريخ 18 سبتمبر 1650 رسائل اعتماد المرسل الجديد بياتو جان باتيستا. وهو فرنشيسكاني. وصل إلى طرابلس في فبراير من العام التالي ووجد الأب بيترو جان Piatro Jane قائماً بمهام رئاسة وعضوية الإرسالية خلفاً للأب باسيفيكو. وكان يكفي وجود الرئيس للقيام بمهام هذه الوظيفة، بمساعدة بعض القساوسة من الأسرى. وكانوا ـ في الواقع ـ في أشد الحاجة إلى الوسائل المادية التي تساعدهم على افتداء الأسرى. وقد فكر رئيس الإرسالية في إعادة جان باتيستا إلى أوروبا حتى يعمل على استثارة عطف المحسنين وكرمهم. ولم يملك إلا أن يطيع أمر رئيسه، رغم أنه قد طلب الانخراط في الإرسالية بقصد التبشير، ودعوة الناس إلى الدين المسيحي. وسافر إلى مارسيليا. ولكنه كان يرغب أولاً في مقابلة رئيس الإرسالية، والتفاهم معه، حول مهمته الجديدة، ومن مارسيليا انتقل إلى تطوان بالمغرب، ولكنه لم يستطع أن يقابل رئيسه، في أي من هذين المكانين، فقد كان يميل بطبيعته إلى التبشير ولا يشعر بالتلاؤم مع المهمة التي أوكلت إليه، لجمع التبرعات، وكان يحرص على أن يحصل منه على الإذن، بالإبقاء عليه في هذا الإقليم للدعوة للإنجيل. ولما لم تصل إليه أية ردود على رسائله، وجد نفسه ملزماً بالاستجابة إلى النداء الذي يدعوه إلى طرابلس. فأطاع وعاد إليها، ماراً بأسبانيا، ثم ركب البحر إلى سواحل إفريقيا يحمل جوازاً صادراً من دوقا مديناكويلي Medinacoeli ووصل إلى طرابلس عن طريق الجزائر في أغسطس 1653 وفي هذا الوقت كان الأب جان قد ترك الإرسالية.

وبادر القسيس الجديد، إلى مقابلة الباشا لتقديم فروض الاحترام والإجلال، وقد استقبله الوالي استقبالاً ودياً، وكان يظن أن الغاية من قدومه إطلاق سراح بعض الأسرى. إذ وصل خلال تلك الفترة، مبعوث فرنشيسكاني آخر، هو ماركو دي بترابيزيا Marco da Pietraperzia وقد كلف من قبل دوق فيزيني Viezini بالعمل على عتق أسرى صقلية. وانتهز الأب باتيستا هذه الفرصة لدعوة عثمان إلى التخلي عن الدين الإسلامي، والعودة إلى دين المسيح الذي تحول عنه، ولكن عثمان كان رجلاً متشككاً، مغلق النفس عن كل حس

ديني، رغم محافظته ـ ظاهرياً ـ على الطقوس الإسلامية. ولعله ضحك من حماسة هذا الكاهن، واستمهله.

لم يكن حديث العهد بطرابلس، فقد كان يعرف محلاتها. ومن القلعة، شق طريقه على الفور متجهاً نحو الحمام القديم، حيث رحب به الأسرى، واحتفلوا بمقدمه، واستغربوا من جرأته في دعوة الباشا إلى العودة إلى الدين المسيحي. وكان يعمل في ذلك الحمام الأب لوكا أوريزا، وهو فرنشيسكاني من كورسيكا . وقد عرض عليه الأب باتيستا أن يحل محله في الأسر، ويسهل له عملية هروبه، ولكنه رفض ذلك.

وأمضى باتيستا وقته في التنقل، من سجن إلى آخر، من الحمام القديم إلى حمام سان أنطونيو حيث يمارس الطقوس الدينية، ويساعد الأسرى ويسعف المرضى منهم.

كانت لا تزال تعيش في الأذهان ذكرى مقتل القسيس أليبيو. ولكن هذا الفرنشيسكاني الذي كان يرغب في القيام بعمل بارز يرضي سيده بحماسته للتبشير بالدين المسيحي، ودعوة الناس إلى اعتناقه، لم يرض لنفسه تمضية الوقت في الصلاة، في معابد الحمام بل كان ينتهز كافة الفرص للدعوة إلى الدين المسيحي حتى أثناء مروره في الشوارع، وحاول مرة أخرى دعوة عثمان باشا إلى الدين المسيحي، ولكن السخط بدأ يرتفع في المدينة ضد هذا القسيس الذي كان يدعو إلى دينه بصفة علنية، ورفعت شكاوى كثيرة إلى الداي. ويغلب على الظن أنه قد صدرت إليه الأوامر من عثمان باشا بمغادرة الولاية بعد وصوله إلى طرابلس بأشهر قليلة وقبل السفر، انصرف طويلاً إلى الصلاة في كنيسة سان أنطونيو، بالحمام ثم توجه إلى عثمان باشا للاستئذان، وانتهز هذه الفرصة، لكي يؤكد من جديد، أمام جميع المسلمين الحاضرين، قداسة الدين المسيحي وبطلان ما عداه، ويبدو أنه استمر في هذه الدعوة حتى بعد خروجه إلى شوارع المدينة، إذ توجه بعض الأعيان إلى عثمان داي محتجين على هذه الحرية التي سمح بها لهذا القسيس في الانتقاص من الدين الإسلامي.

وعلى أثر ذلك استدعاه عثمان باشا، فأمعن في التأكيد على موقفه السابق، والتطاول على الدين الإسلامي، مما أثار غضب الحاضرين، فحكم عليه بالإعدام حرقاً. وسلم إلى الحرس الذي نفذ فيه الحكم يوم 12 ديسمبر 1653.

وقد عهد برئاسة الإرسالية، بعد ذلك بأعوام قليلة، إلى المبعوثين الفرنشيسكان الإيطاليين بالنظر إلى أن غالبية الأسرى كانت تتكون من الإيطاليين، كما أن اللغة الشائعة هي اللغة الإيطالية، وبذلك سحبت من أشراف الفرنشيسكان الفرنسيين.

كان عثمان باشا لا يزال والياً على طرابلس، عندما وصلت إليها المجموعة الأولى من الإرسالية التي ظلت من 1668 إلى سنة 1680 تخلف القساوسة الذين ماتوا عن كبر وعجز أو عن عدوى أصابتهم من إسعافهم للمرضى، أو غادروا المدينة بسبب المرض[1].

وفي 1671 استقبل عثمان باشا، وقريبه رجب بك، المجموعة الثانية من الفرنشيسكان الإيطاليين استقبالاً ودياً وسمح لهم باختيار بيت للسكنى، وفتح كنيسة لممارسة الطقوس الدينية، وتم تقسيم العمل بين أعضاء الإرسالية، وخصص لكل منهم حماماً حيث يتولاه طوال الليل وشطراً من النهار ويعمل على رعاية الأسرى.

وفي هذا الوقت، أي نحو 1672 اهتمت إدارة الدعوة بتوسيع مجال الإرسالية في السودان حيث تمارس الطقوس المسيحية هناك، منذ القدم، واختير لهذه المهمة الأب فرانشيسكو دا ساليمي Francesco de Salemi. وساعده رجب بك وتعهد بأن يسهل له الرحلة مع القوافل التي ترحل من طرابلس إلى فزان والخرطوم، وخصص له شاباً نوبياً ليتولى إرشاده.

---

(1) La Missione Francescana in Libia, Costanzo Bergna Tripoli 1924.

وقامت الاضطرابات في سنة 1672 التي مات فيها عثمان داي وقريبه رجب بك.

* * *

بعد ثلاث وعشرين سنة، من الحكم المتواصل، وهو أمر غير عادي بالنسبة لأي وال في هذه الولايات القائمة في الشمال الإفريقي، لم يعد عثمان يحظى بعطف وثقة رعاياه. وقد تسبب في هذه الثورة، تقسيم غير عادل، للغنائم الحربية. كانت المراكب قد خرجت في غزوة بحرية ثم عادت محملة بالغنائم الوفيرة الثمينة، وخصص عثمان باشا عشرين ألف سكودو لتقسيمها على الحرس، بحيث ينال كل انكشاري عشر سكودوات.

وبعد أيام من ذلك، أي في 19 نوفمبر 1672 وهو اليوم المقرر لصرف المرتبات والأجور للجيش الذي توفر لديه الاقتناع بأن حقوقه قد اغتصبت، وأنه قد تعرض لظلم فادح، في تقسيم الغنائم، واحتجاجاً على ذلك رفض بعض عناصره استلام المكافآت المخصصة عن ثلاثة أشهر، وقبلتها بعض العناصر الأخرى. ولكن سرعان ما شاع التذمر بين مختلف الفرق، وعاد الانكشارية إلى فنادقهم، ونظموا أنفسهم أثناء الليل تحت إشراف بعض الزعماء الأقوياء، وقرروا إعلان الثورة ورفعوا السلاح. وحوصر عثمان باشا في القلعة. واحتمى رجب بك بقصره، وقد حاول الحرس إقناعه بالوقوف إلى جانبهم، ولكنه رفض، وقتل في المعركة، وألقيت جثته إلى الكلاب. وقد وضع أحد المدافع التي كانت تقصف قصر رجب بك، في قوس ماركوس أوريليوس. ولا يتفق المؤرخون في تحديد أسباب موت عثمان باشا، بعضهم يقول إنه قد سمم، وبعضهم يؤكد بأنه مات غماً بسكتة قلبية. وقد كان في وسع المؤلف المجهول أن يؤكد لنا الأسباب، ويقص علينا التفاصيل لو وجد في تلك الظروف، ولكن نظراً للافتقار إلى الوثائق سأدع إلى فرصة أخرى تصوير هذه الفترة من القرن السابع عشر، حتى يمكن أن تستوفى بصفة كاملة.

إن طرابلس لا تزال حتى اليوم غنية بذكريات هذا الباشا الذي استطاع أن يقدم للمدينة عدداً من الفنادق والقصور والمساجد والحصون.

ولكن المؤلف المجهول الذي أمضى أربع سنوات تحت حكمه، يرى «إن عثمان باشا رجل قاس انتقامي، وسارق، يحتقر المسيحيين ويسخر من القديسين والأولياء، ويسلب أموال الجميع».

وقد بلغ عدد الأسرى الأرقاء أثناء حكمه حوالي ستة آلاف، ولكن لم يبق منهم عند موته سوى 1560 من مختلف دول أوروبا، ومنهم ستمائة أسير فرنسي.

ودفن قرب مسجد درغوت باشا، في المكان الذي أعده خصيصاً لدفنه؛ أما أفراد أسرته الكبيرة - إذ أنجب ثلاثين ولداً من الذكور والإناث -، فإنه لم يبق منهم سوى أربعة عشر، وسبع زوجات.

ونحن نجد ما يؤكد هذه القسوة التي أوضحها المؤلف المجهول في شخصية عثمان باشا وتفاصيل حياته، كإعدامه لامرأة كافرة، وقطع أصابع إحدى الخادمات، بعد أن سرقته. ولكنها قسوة تبررها متطلبات العصر، ونظم القضاء في هذه الولاية. وهي نظم صارمة ولكنها رادعة. ولعل أخفها ما يتصل بالمدينين الذين يسجنون حتى يسددوا ديونهم بما يؤدون من أعمال أو بتدخل الأقارب وتسديد ذلك الدين نيابة عنهم، بعد أن يصادر كل ما يملك المدين.

أما اللصوص فكانوا يعاقبون عقاباً شديداً. ولم يكن من النادر أن تقطع يدهم اليمنى أو كلتا اليدين أو إحدى الساقين. فإذا نفذ هذا العقاب، نقل المذنب، إلى مخزن القلعة الكائن عند الخندق ويوضع الجزء المبتور في القطران المغلي لكف الدم عنه.

ويعاقب القتلة بالإعدام. وكان من الوسائل التعذيبية لتنفيذ هذه العقوبة، السارية (أو الخازوق) الذي تظل الضحية تتعذب فوقه أحياناً أكثر من أربع وعشرين ساعة. ومن المعمول به أيضاً، الإعدام حرقاً. ولكن النوع الشائع، هو الشنق. وعندما يراد التخلص من شخصية مثيرة للقلاقل، دون إثارة، أو ضجيج يتولى المنفذ خنق الضحية بحبل يلفه حول رقبتها حتى الموت. وهو نوع من الإعدام يطبق في العادة في سجون القلعة. وفي عهد عثمان باشا نفذت مثل هذه الحالات في قصر رجب بك أيضاً. ولكن التعذيب الشائع هو

الجلد، إذ يطرح المذنب على الأرض ويمسك برجليه ورقبته، اثنان من المكلفين، ويقوم اثنان آخران بجلده بجريد النخل، عدداً يتراوح بين عشرين إلى ثلاثين جلدة، وقد تبلغ أحياناً ثمانمائة وتسعمائة جلدة بالسوط. ولا يترك المذنب التعس إلا ميتاً أو مشوهاً. وكان عثمان باشا نفسه يحضر مثل هذه العقوبات ويعدّ الجلدات على حبات مسبحته. كما كان يستعمل أيضاً (الفلقة).

كان عثمان باشا رغم هذه العيوب رجلاً ألمعياً، متقد الذهن، قوي اليد استطاع أن يمسك بالولاية ويرفعها إلى أعلى المستويات العسكرية والمالية.

وكان موت عثمان باشا بداية الإنهيار في أوضاع الولاية، يمتد حوالي أربعين سنة، حتى ظهور الأسرة القرمانلية.

إن المعلومات القليلة التي جمعتها عن هذه الفترة فيما يتصل بالحركة السياسية والاقتصادية للولاية، تتغاضى عن الأوضاع الداخلية، لتهتم بالإجراءات الانتقامية الفرنسية الإنجليزية، ضد تسلط القراصنة الطرابلسيين والولاة المتعاقبين على الحكم، لأعوام قليلة، واحياناً لأشهر قليلة، ويفسر ذلك غيبة الأشخاص القادرين على حكم شعب، كان دائماً مستعداً للقلاقل والاضطرابات، غير قادر على التزام الحدود القانونية إلا بوسائل محمد وعثمان اللذين احتجبا عنه في القلعة ولكنهما عرفا كيف يثيران الرعب في نفوس الرعايا ويخيفان الدول الأوروبية.

الفصل السادس

- خلفاء عثمان باشا 1672 — 1683 .
- أول مأوي فرنشيسكاني وعمل الإرسالية 1683 .
- الأسرى المسيحيون.
- فرنسا وطرابلس.
- تجارة الولاية سنة 1700 .
- العلاقات بين إنجلترا وولاية طرابلس.
- ثورة سنة 1709 ونتائجها.
- أسرة القرمانلي 1711 .

أعلن الرايس حسن، وفاة عثمان باشا، إلى الشعب الطرابلسي، وكان الطرابلسيون الذين هرعوا إلى القلعة ينادون بتعيين المدعو عثمان في منصب الداي، وهو رئيس بحري وانتخب لمنصب أمين الخزينة على القبوطان. ولكن كان هناك حزب قوي يعارض هذه الانتخابات ولا يقرها برئاسة إبراهيم بن المصري، وهو معروف لدى المؤرخين باسم مصروغلي أو على نحو أدق مصرلي أوغلي وكان هذا أثناء انتخابات الداي الجديد متغيباً عن طرابلس، هو وجنوده. وعندما عاد عمل بمساعدة جنوده على إزاحة الحاكم الجديد الذي قتل مع أمين الخزينة وعين بدلاً منه بالي شاويش، وهو مباشر، من مواليد Giannina وموضع ثقة عثمان باشا الساقزلي.

وباختيار بالي داي حطمت الطريقة التقليدية السائدة منذ خمسين سنة، والتي أدخلها محمد وعثمان الساقزلي، وهي توحيد سلطة الداي والوالي في شخص واحد. وقد أرسلت القسطنطينية إلى طرابلس سنة 1673 خليل باشا، ولكنه كان سيىء الحظ في الواقع، إذ أبعد عن القصر الذي كان يسكنه رجب

بك، واعتبر أسيراً، كما أقصي عن كل أعمال الدولة التي كانت تجري على غير علم منه، وتطاول عليه الانكشارية، وعهدوا بكل السلطات إلى الداي والديوان. وبذل بالي داي كل ما في وسعه لدى القسطنطينية لكي يحصل على الموافقة بتعيينه والياً على طرابلس. وقد أرسل خلال عامين ونصف أكثر من 500 سكودو إلى السلطان، لكي يكسبه إلى جانبه، ولكن فترة حكمه كانت قصيرة. وخلال ثلاث سنوات من حكمه للولاية، أظهر أنه رجل خبير بالشؤون المالية وقائد ممتاز للحرس. وقد أبدى منذ البداية حكمة وبعد نظر، في اختيار أحد أعوانه الأقوياء، لشغل مركز مدير ورئيس حرس القلعة، وهو مصطفى البهلوان الذي يتصف بالحكمة الواسعة والإدراك النادر. وقد مكنه القضاء على زعماء الثورة سنة 1672 والاستيلاء على أموالهم، من توفير دخل طيب للولاية يقدر بثلاثمائة ألف سكودو، فكانت خزينة الدولة في أوضاع حسنة.

وبخصوص الثروات المتوافرة للولاية في ذلك العهد، ينقل إلينا المؤلف المجهول كشفاً سرياً أطلعه عليه شاهد عيان. فالخزينة محفوظة في كهف بالقلعة، ومفاتيحها لدي الداي. وكان من عادة عثمان باشا أن يقصدها ليلاً لكي يودع فيها الذهب، يرافقه أحد الثقات.

أما بالي داي (1673) فكان يقصدها صحبة كاتبه، وهو من البندقية ومن أصل مسيحي، ويسمى محمد، وأحد الأرقاء الفرنسيين الذي كان يحمل المصباح، وهو الذي كشف للمؤلف المجهول مشاهداته. وكان في الكهف ستة صناديق خشبية، مبطنة بغلاف حديدي، وتقفل بقفلين. ويبلغ طول كل صندوق من تسعة إلى عشرة أقدام وارتفاعها أربعة أقدام، وكذلك عرضها. كانت مليئة بالسلطانيات الذهبية وهناك صندوقان آخران يحتويان على النقود الهولاندية والأسبانية.

فإذا أراد بالي داي، أن يتأكد، من أن هذا السطح الثمين، لا يخفي تحته نحاساً، حرّك محتويات الصناديق، ويتبيّن من ذلك أن الخزينة عامرة. فيقفل الصناديق ويعود راضياً مطمئناً إلى مقره بالقلعة، عند منتصف الليل. غير أن الشعب كان يجهل وجود مثل هذه الثروة، إذ إن العملة الذهبية ليست شائعة،

على نحو واسع، وقد عهد لليهود بصهر التبر والذرات الذهبية الواردة من بورنو، وصنع السلطانية المخصصة لأداء الضريبة السنوية إلى القسطنطينية. وكانت الفضة هي العملة المستعملة والمتداولة على نطاق واسع: قطع نقدية من فئة نصف ليرة، وقد سك منها بالي داي حوالى 12 ألف سكودو. وكانت العملة النحاسية أكثر تداولاً، وتسك بصهر المدافع القديمة والقدور النحاسية الكبيرة التي لم تعد صالحة.

وقد تهيأت الفرصة، لبالي داي، لكي يظهر براعته في الاستراتيجية الحربية، إذ لاحظ أن بين حصن درغوت الذي يرتفع في الزاوية الغربية من المدينة، وحصن المندريك الذي يشرف على الميناء فراغاً مفتوحاً لا تتوافر له الحماية اللازمة، بحيث تستطيع أية قوة بحرية معادية، ولو كانت راسية في عرض البحار، أن تقصف باب البحر، وذلك الجزء من الميناء الذي لم يحصن. وعمل بالي داي على سد تلك الفجوة، وإغلاقها بإقامة سور قوي منيع، يربط الحصنين المذكورين، وأكمل التحصين بإنشاء حصن صغير مجهز بمدفعين، يرتفع فوق هضبة صغيرة كان يقوم عليها طاحون مسير بالريح، وضريح لأحد الأولياء المشهورين. وقد أتم هذه التحصينات فيما بعد إبراهيم المصرلي أوغلي خليفة بالي سنة 1675. وقد بقي أثر من هذه الأعمال في الموقع الذي تقوم عليه سابقاً إدارة الميناء قرب محطة الراديو والتلغراف.

كان بالي داي سيىء الحظ في بداية حكمه ونهايته، رغم نوعيته الطيبة وكفاءته كحاكم. وعندما علم مراد بك، حاكم تونس، بنبأ وفاة صديقه عثمان الساقزلي نهض للانتقام له، وجمع قوة زحفت على طرابلس في الأشهر الأولى من سنة 1673. وربما أمكن أن يضاف إلى مشاعر الانتقام الرغبة في التوسع. وضيق الحصار على المدينة، وأجبر بالي داي إلى الخروج إلى الميدان لمبارزته شخصياً. ولكن حاكم طرابلس لم يملك إلا التراجع منهزماً أمام الهجمات القليلة الأولى. ولم يرفع مراد بك الحصار إلا بعد تدخل من الزعماء والعلماء الذين أقنعوه بذلك، ثم عاد إلى تونس.

وبعد عامين من ذلك، وبينما كان المرض ينهك حياته ويمزقها، استولى قراصنته الذين توفر لهم تأييده ودعمه في المدة القصيرة من حكمه، على ثلاثة مراكب إنجليزية، بعد أن حاصروها بستة مراكب مطاردة، وجردوها من بضائعها التي بيعت في ميناء الإسكندرية. وكان هذا حادثاً خطيراً شكل خرقاً لاتفاقية الصلح التي وقعها عثمان باشا مع إنجلترا. لكن بالي داي لم يعش حتى يشاهد نتائج هذا التصرف، ففي الوقت الذي كانت إنجلترا تستعد فيه للانتقام من هذا التطاول والتعدي الذي أصابها، مات بالي شاويش في 13 مايو 1675 وتولى الحكم على الفور أمين الخزانة مصطفى البهلوان.

وعلم القراصنة الطرابلسيون، عند نزولهم بمصراتة في طريق العودة، بموت حاكمهم السابق، وتعيين خلفه، وحين عادوا إلى طرابلس، خلعوا مصطفى البهلوان ووضعوا مكانه داي طرابلس إبراهيم مصرلي أوغلي الذي ورث تركة حزينة ثقيلة من المشاكل. فالسفر الفجائي للقنصل الإنجليزي (ناتانيال براندلي) ومغادرته لطرابلس، بعد أن طوى علم بلاده احتجاجاً على استغلال القرصنة الطرابلسية، ترتب عليه ظهور الأسطول الإنجليزي بالبحر الأبيض المتوسط، في مياه طرابلس، بقيادة لورد ناربرو Lord Narbrough الذي فرض على الولاية، تسليم جميع الأسرى من مواطنيه ورعايا الإنجليز، وتقديم تعويض عن الخسائر مقداره ثمانون ألف دولار. وكان الباب العالي لا يزال ممثلاً في طرابلس، في شخص خليل باشا، وهو الرقيب العاجز الذي شاهد الأخطاء التي تسبب فيها الطموح، وعدم استقامة الحكام المحليين، وكان مخولاً فقط التصديق على النتائج القاسية التي تفرضها القوى الأجنبية.

وأجبرت إنجلترا، إبراهيم داي، على المحافظة على الالتزامات القاسية التي أكسبته فيما بعد حقد المواطنين. وقد لجأ إلى حيلة ماكرة وحركة مفاجئة، وأشاع بأنه قرر نفي ابنه الذي كان يشغل وظيفة رئيس المرسى، بسبب بعض الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها. وكان ينوي من وراء هذه الحركة تهريب ثروته، والفرار بنفسه من مؤامرة، كانت تحاك ضده، بتنظيم من مصطفى الكبير. ولم

يجد رجاء الانكشارية وإلحاحهم عليه بالعفو عن المذنب، ورفع هذه العقوبة القاسية. ولكن إبراهيم المصرلي أوغلي، تمسك وتشدد في تنفيذ قراره. وشحن في السفينة التي تقرر أن تنقل ابنه، جميع جواهره وأشيـاءه الثمينة، وتظاهر بزيارة بعض الإنجازات التي يجري العمل فيها في الميناء، ومن هناك ركب البحر مع ابنه، متجهاً إلى الإسكندرية. وقد وقع هذا في ربيع سنة 1676.

لو فطن اللورد ناربرو Narbrough إلى هروب إبراهيم داي، لكان من الممكن أن تزداد أوضاع الطرابلسيين سوءاً. ولكنهم بادروا إلى تنصيب خلف له في شخص إبراهيم شلبي حنبلي، ولكن بعد خمسة أيام من ذلك، عاد مصطفى الكبير بمراكبه، من حملة تجنيد، فخلع الداي المذكور، وأعلن نفسه داياً على الولاية.

وفي هذا الوقت كان الأميرال الإنجليزي الذي رسا بأسطوله في الميناء في 15 مارس 1676 قد حقق جزءاً من أهدافه. وفي 20 مارس بعد إقرار الاتفاقية الجـديدة، أطلق سـراح جميع الأسـرى الإنجليز، وكـان من بينهم المؤلف المجهول، صاحب المذكرات القيـمـة، وقد افتدى هو واحد مواطنيه شارلزديلا جرانج دي بوينيون Charles de La Grange de Puignon فارس مالطا، بفدية قدرها ثلاثة آلاف سكودو. وربما ظلت المادة المتصلة بتسديد مبلغ التعويض معلقة، وقد فرض اللورد ناربرو على مصطفى داي وسلطات الولاية هذا التذييل الجديد للاتفاقية :

«نظراً إلى أنه بعد الموافقة، وإقرار هذه المواد المتعلقة بالسلم والتجارة، اختفى إبراهيم داي متخلياً عن حكم هذه المدينة وولاية طرابلس، ونظراً إلى أننا نحن، خليل باشا، والآغا، والديوان والحكام والحرس وأهالي المدينة وولاية طرابلس قد انتخبنا نائب الأميرال مصطفى الكبير داياً للمدينة والولاية خلفاً لإبراهيم داي، بناء عليه، فإننا نحن خليل باشا، والآغا، والديوان، والحكام، والحرس، وأهالي طرابلس بعد الاطلاع على هذه المواد المتعلقة بالسلم والتجارة التي أقرت، وبعد مراجعتنا لها مراجعة دقيقة نقرها بصفة كاملة».

التوقيعات

خليل باشا　　مصطفى داي　　محمد آغا　　علي بن محمد كاهية

تصديق جون ناربرو ـ هنري كابل قنصل　　26 مايو 1676 [1]

ولم يكن حظ مصطفى الكبير بأحسن من حظ سلفه، خلال الفترة القصيرة التي قضاها في الحكم. فقد قتله الطاعون الذي اجتاح المدينة سنة 1677 . ولكنه كان متسامحاً مع رعاياه، وقد أحب الشعب، ورفع عن كاهله كثيراً من الضرائب. وحين تمكن من السلطة أزاح بعض الرؤساء الذين كانوا موضع شكه، ونفاهم.

وخلفه عثمان داي، وهو مسيحي الأصل، من مواليد نيس. وخلال السنة التي قضاها في الحكم لا نجد من الأحداث البارزة سوى ذلك التذييل الذي ألحقه اللورد ناربرو بالاتفاقية الإنجليزية الطرابلسية. وقد مات عثمان داي في أوائل أبريل 1678. وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه كان خليفته معداً في شخص الحاج محمد الحداد (كانت الحدادة مهنته). وكان من المهم حقاً أن نعرف المزايا والصفات التي أوصلته إلى أعلى منصب في الولاية. ولم يكن في حاجة إلى أن يتفوق في العلوم السياسية، ولكنه خلال سنة ونصف من حكمه، كان عليه أن يتحرك بمهارة وبراعة بين آلاف العقبات وآلاف الأعداء.

وكان الباب العالي، قد عهد بولاية طرابلس إلى خليل الأرناؤوطي وهو من(ألبانيا). كان يتطلع إلى الاستيلاء على كافة سلطات الولاية، وتوحيدها في يده، واتفق مع قائد حرس القلعة (الكاهية) وبعض أعيان المدينة، على خلع

(1) يشير المؤلف هنا إلى المعونة التي قدمها له المستشرق الدكتور روسي فيما يتصل بالفترة التاريخية المتصلة لطرابلس من 1672 - 1700 وهي المعلومات التي استند فيها المستشرق الإيطالي على المؤرخ الليبي ابن غلبون.

الداي وتنحيته، وانضم إلى هذه الحركة حاكم غريان البك مراد المالطي الذي كان قد حكم عليه الداي بالإعدام، تاركاً مهمة تنفيذ هذا الحكم إلى قائد الجيش في الجبل. ولكن قائد الانكشارية حسن عبازة ـ وهو عنصر آخر كان يتطلع إلى ولاية طرابلس ـ أنقذه من الموت، إذ نبهه إلى ما يحاك ضده، ودعاه إلى أن ينزل بقواته إلى طرابلس، وقد استطاع في أكتوبر 1679 بتأييد من قائد الجيش أن يقتل الداي. وانتقلت الولاية إلى حسن عبازة. وعهد بقيادة الانكشارية إلى مراد المالطي.

وكان هذا التعيين من أفدح الأخطاء التي ارتكبها الداي الجديد، إذ لا يلبث أن يتطاول عليه بعد أعوام قليلة، مدعماً بالقوة العسكرية التي تحت تصرفه. وكان قد عهد إليه بحملة تأديبية في فزان، حيث اصطدم بالقوات المتمردة على بعد ساعات قليلة من مرزق وقتل قائدهم نجيب. واستولى على الخزينة وعين أخا القتيل محمد نصر حاكماً على المنطقة. وعاد إلى طرابلس معتمداً على ثقة جيشه وإخلاصه له وبادر إلى خلع حسن عبازة، ونفاه إلى جربة في يوليو 1683 حيث خلفه في المنصب، يولك محمد بك الذي شغل المنصب مدة يومين، ليتخلى عنه إلى المدعو (الجزائري). وفي الواقع، كان حاكم طرابلس، مراد بك الذي كان يعتمد على أصدقاء أقوياء مثل حسين الكابوتان اللحام الذي أنشأ في سنة 1688 مسجد ومئذنة شارع الشط، ومراد فاسيلي ويسمى بهذا الاسم لأنه من النازحين من أحد بلدان الأناضول[1]

كانت هذه فترة قاسية من الفترات التي مرت بها الولاية، بسبب فقدان الرجال الأقوياء الأذكياء القادرين على حكمها، وتقاعس الشعب وتغاضيه عن مثل هذا الرقص حول السلطة. إذ أخذت القوى الأوروبية تظهر كل حين، في ثغر طرابلس لتفرض العقوبات الرادعة، ضد استغلال القراصنة. وكانت تقذف المدينة من حين إلى آخر بنيران مدافعها، ثم تقلع عائدة، بعد أن ذكرت الطرابلسيين بواجباتهم في المحافظة على الالتزامات. وقد أغرق اللورد ناربرو

---

(1) من مذكرات الدكتور أتوري روسي . .

عدة مراكب قرصنة أثناء زياراته. يضاف إلى ذلك كله انتشار بعض الأوبئة العنيفة التي أبادت سكان المدينة.

وبسفر القنصل الإنجليزي ناتانييل براندلي الذي حل محله نائب القنصل، غاب أيضاً عن المدينة ذلك العدد القليل من المبعوثين الفرنشيسكان الذين وضعوا أنفسهم تحت حماية إنجلترا. ولم يبق بموافقة الوالي إلا الأب ماسيودا مانتوفا Masseo de Mantova وانتشر الوباء في سنة 1675. وظل الأب وحده في خدمة الأسرى، وملء الفراغ الذي خلفه زملاؤه. وكان يعزل المصابين من ذوي الحالات الخصيرة في قاعات أرضية من قصر درغوت القديم في شارع الأسبانيول الذي أعد كمقر للحجر الصحي. ولكن عدد الموتى كان كبيراً مما اضطر معه إلى فتح محجر آخر في ريف طرابلس، حيث يدفن الموتى.

وانتقلت العدوى إلى الأب ماسيو نتيجة عدم اكتراثه بصحته وتفانيه في خدمة المرضى. ومات في 7 ديسمبر من نفس السنة. وهكذا ظل المسيحيون مرة أخرى بلا عون روحي. وكان عليهم أن ينتظروا سنين طويلة حتى يكون لهم قسيس آخر. وفي نهاية 1677 عاد إلى طرابلس الأب جيوفاني دار أنداتزو الذي سبق له أن أقام بالولاية من 1669 إلى 1671. والطاعون الذي أخذ يخبو في العام السابق انفجر من جديد في أوائل 1677. أصيب المبعوثان اللذان كانا يرافقان هذا القسيس ومات منهما الأب باتسيتو وعاد الثاني إلى وطنه، وظل الأب جيوفاني وحده وانتقلت إليه العدوى، وأصيب بنوع من الهوس والجنون الهادىء الذي كان يدفعه إلى الانتقال من سجن إلى آخر، لتقديم المساعدة الدينية إلى الأسرى. وتوجه مسيحيو طرابلس إلى إدارة الدعوة ملتمسين سد حاجاتهم إلى رجال الدين. وقد ظلت الأمور تجري بهذه الطريقة حتى سنة 1679 إذ تسلطت رغبة الخروج من طرابلس على ذهن القسيس الذي أصيب بما يشبه الاضطهاد النفسي. ورغب في السفر إلى مالطا مع أحد المالطيين، وهو المدعو ماريو سفود الذي وافق على نقله في مركبه. وجمع كل ما يملك، كما جمع مخلفات زملائه وشحنها كلها في الزورق. وهيأ نفسه للتخلي عن هذا المجال من العمل الذي أفقده رشده. غير أن عاصفة قوية هبت في ذلك اليوم الأول من سبتمبر،

قلبت الزورق قبل أن يخرج من الثغر، وألقت به حطاماً على ساحل المنشية. وأجل السفر. وظلت البعثة مجردة من كل شيء. وبعد أيام قليلة من ذلك، وبتاريخ 15 سبتمبر 1679 وصل إلى طرابلس الرئيس الجديد الأب جيرولامو مع بعض المبعوثين، ووجد القسيس السابق المجنون الذي قدم نفسه دليلاً وحيداً على ماضيه في خدمة الإرسالية.

وقد ظل المبعوثون الفرنشيسكان حوالى نصف قرن، بلا مقر خاص بهم، في طرابلس. كانوا يأوون ليلاً إلى الحمامات التي يخصصها لهم رئيسهم، وينامون مع الأسرى الأرقاء، ويتجمعون أثناء النهار في منزل مؤجر. ولكنه لم يكن كافياً لحمايتهم من بعض المضايقات التي يتعرضون لها في بعض الأحيان. إذ كان الجمهور يثور لأقل الحوادث التي يتسبب فيها الأرقاء المسيحيون، وتسانده السلطة الحاكمة في ذلك، وكثيراً ما يوضعون في الأغلال ويجردون مما يملكون. ويحدث هذا غالباً، في الحالات التي ترد فيها الأنباء والشكاوى إلى الوالي من المدن الأوروبية عن تعرض الأسرى المسلمين هناك، إلى ضروب من المعاملة السيئة، ويتطوع المبعوثون بتقديم أنفسهم رهائن لتحسين الوضع. ولم تكن بيئة السجون، بيئة ملائمة لحياة مكرسة للعبادة والدراسة والانطواء. وكان الشجار والمعارك التي تقوم بين السكارى من الأسرى التعساء كفيلة بتحطيم أقوى المعنويات، وينتج ذلك أن تضعف أحياناً في نفوس المبعوثين تلك الحماسة الدينية، فيدفع بهم إلى العودة إلى أوطانهم أو البحث عن مجال آخر لممارسة نشاطهم. وقد عمل الرئيس جيرولامو على الحد بقدر الإمكان من هذه المضايقات، بالبحث عن مأوى خاص ملائم لأعضاء الإرسالية، وتقص علينا وقائع الإرسالية أنه تم اختيار مكان في طرابلس يكاد يكون منعزلاً، يقع قرب ميدان بنك روما. وقد تم اختياره قصداً لوقوعه قرب حمام القديس ميكيلي والحمام القديم. وعلى مسافة قريبة، وقد أقيم على أنقاض قصر درغوت. وبالقرب منه كان مقر القنصلية الإنجليزية. وكان المكان ملائماً للإرسالية لقربه من المواقع التي يمارس فيها المبعوثون وظائفهم وواجباتهم الدينية.

وقد تنازل رئيس المستودع فرنشيسكو، من البندقية، عن حجرتين كبيرتين

صالحتين للتخزين، مجاورتين للحمام القديم. وقد أضيف إليهما حانتان قريبتان. ومن هذه الأماكن الأربعة أنشيء مقر للبعثة، وقد استغرق العمل في إنشائه وترميمه مدة ستة أشهر، وبلغت تكليفه حوالي 360 قرشاً وقد خصصت فيه كنيسة للعذراء. وهي نفس المنطقة التي يقوم عليها حالياً مبنى الإرسالية، كان مبنى بسيطاً متقشفاً في ذلك الوقت، ولكنه كان جميلاً في نظر هؤلاء المبعوثين. وقد سكنوه في أبريل 1682.

وقد تمكن المؤلف المجهول، قبل ذلك بأعوام قليلة، من الاتصال بهؤلاء المبعوثين وأطلع على حياتهم التي يصورها لنا في هذا الإطراء القصير الذي يعكس نشاطهم «إن المبعوثين الفرنشيسكان الذين أرسلوا إلى طرابلس، للرفع من معنويات الأسرى، ودعوتهم إلى التزام الإيمان والعبادة، يعملون على تعزيتهم والتخفيف عنهم، ومواساتهم، ويذكرونهم بالواجبات التي يغفلون عنها أو ينسونها ويعملون من أجل تحريرهم، عن طريق الرسائل التي يوجهونها إلى أقاربهم، والشهادات التي يحررونها لهم، ويهيبون بمن تخلى عن المسيحية، إلى العودة إليها، ويسهلون له وسائل العودة إلى بلده، والرجوع إلى عقيدته. ويعملون على تعريف غير المسيحيين، بقوة التسامح المسيحي، والتضحية التي تلزمهم بالتعرض لمشاق السفر وأخطاره من أجل إسعاف ونجدة إخوانهم الذين يعانون تعاسة الرق والأسر».

ورغم الأساليب الجائرة التي تجعل من حياة هؤلاء التعساء شيئاً لا يمكن تصوره، فقد كانت هناك حرية دينية بالنسبة إليهم، يجود بها شعب عنيد في عدائه للكافرين. وإنه لمما يثير دهشة القارىء، أن يلاحظ، أن هناك تسامحاً كبيراً في بلد عرف بالتعصب العميق والتعلق بعقيدته. وقد كان العمل الديني في الكنائس الصغيرة والسجون منظماً بطريقة تدعو إلى الإعجاب، وكان في وسع المسيحيين أن يستفيدوا منه على أوسع نطاق، وأن يشاركوا في كافة الطقوس وأعمال البر.

وعند المغرب، يجتمع الأسرى، حول القسيس المخصص لحمامهم الذي

يقرأ عليهم بعض الكتب المفيدة، ويعظهم ويرفع من معنوياته. وكان هذا شيئاً كبيراً بالنسبة لأسير محروم من حريته، وكان يجد عزاء في وجود مثل هذا الرجل إلى جانبه، يحدثه بلغته ويتطوع ويعيش معه، نفس المعيشة، ويتحمل مثله قسوة الطقس والبعد عن الأوطان، وأثقال الأغلال. وكانوا يقومون بترديد التراتيل والصلاة بصفة جماعية قبل النوم، وعند الفجر. وقبل أن يستأنف الأسرى أعمالهم في الصباح يتولى القسيس القيام بالصلاة التي يحضرها الجميع ويشاركون فيها. أما في أيام الآحاد فقد كان يجري الاحتفال بهذه المراسم الدينية بطريقة مهيبة، ويقدم فيها تفسير وشرح للإنجيل. ولم يكن الأسرى يتمتعون بعطلة الأحد. وتقتصر العطلات وفترات الراحة، طوال العام، على أيام عيد الميلاد وعيد الفصح وعيد الفطر. ويقوم المبعوث أيضاً بزيارة الأسرى في حمام تاجوراء المعروف باسم سانتا روزاليا، ويقع بالقرب من المسجد الكبير، وقد سمي أيضاً حمام تورنيل Tournelle نسبة إلى الحبال التي يصنعها الأسرى للمراكب. وكانت تؤدى الصلوات على الموتى، فيجد فيها أولئك التعساء من الأسرى عزاء وسلوى، إذ تهيىء لهم فرصة الاجتماع في المقبرة المسيحية، وتحت ظلال السور الذي يربط حصن المنارة بحصن درغوت، أمام البحر الذي يردد صدى شهقاتهم وتنهداتهم على الضفاف المقابلة، من الوطن البعيد. ولم تكن تتوافر لهم أية وسيلة من وسائل الترويح والتسلية عدا الانصراف إلى الدين والعبادة.

ومنذ اليوم الأول الذي تنزلهم فيه السفينة القرصانية على هذه الشواطىء، يجري تسجيلهم فرداً فرداً بحضور الباشا وتدرج أسماؤهم في قائمة، مع تحديد هويتهم. وتعطى لهم جملة من الملابس ثم يودعون أحد السجون، تحت مراقبة حارس يراقبهم عن طريق الموظفين التابعين له.

وباستثناء المعاملة الخاصة التي يعامل بها النساء والأطفال الذين يجمعون في سجن القلعة ولا تتيسر زيارة المبعوثين لهم إلا مرات قليلة في العام وحرية ممارسة الشعائر الدينية التي يحظى بها القساوسة كنوع من المعاملة بالمثل التي يعامل بها علماء المسلمين عند وقوعهم في الأسر، فإن بقية الأسرى يعاملون

معاملة واحدة. بل إن الأشخاص الموسرين، من الطبقة المحترمة والفرسان والبرجوازيين كانوا يتعرضون للأشغال الشاقة الوضيعة، ويشعرون بكل فظاعة الأسر وثقله حتى يلحوا على أقاربهم للإسراع في افتدائهم. وكان سعر الفدية يتناسب مع أوضاعهم المالية وإمكانياتهم في أوطانهم.

وقد خص عثمان باشا، وبالي داي، بعض الفرسان، بمعاملة خاصة. كانوا يخرجون عند طلوع الشمس من الحمامات، ويسيرون في صفوف منتظمة، تحت الحراسة، متجهين إلى العمل. ويتم استخدام كل صانع في الحرفة التي يتقنها. (أما الذين لا يحسنون حرفة معينة فقد كانوا يستخدمون في قطع الحجر من محاجر قرقارش والهنشير. ويقول المؤلف المجهول إن هذا النوع من الأعمال يعتبر من أشق الأعمال، إذ إن هذه المحاجر تبعد حوالى ميل من المدينة وكان لا بد من قطع هذه المسافة صباحاً ومساءً. وكان يتحتم عليهم قطع عشر قطع في اليوم، ويبلغ حجم كل واحدة قدمين مربعين. ويجبر الأسرى على القيام بهذا العمل الشاق، وقد يتعرض بعضهم للموت أثناء العمل. ويشغل بعضهم الآخر في أفران الجير، وأعمال البناء، وغرس البساتين وخدمة الأرض، وقطع الخشب، واستخراج الماء، وتفريغ المجاري، وغير ذلك من الأعمال المشابهة). وكانوا يسخرون بلا تمييز أو استثناء لشحن مراكب القراصنة بالمياه والإمدادات والتموين.

ولا يزال يوجد حتى الآن برج في قرقارش، كان يلتجىء إليه الأسرى عند هطول الأمطار وكانوا يسجنون فيه كلما بدت في الأفق، سفينة مسيحية تحاول تحرير هؤلاء التعساء. وينتهي العمل اليومي أثناء الشتاء عند الساعة الرابعة، أما في الصيف فينتهي عند الساعة الخامسة. فإذا كانوا متحررين من أي التزام سابق، جاز لهم استخدام الوقت الباقي في الخدمات الخاصة وكسب بعض الأشياء التي تمكنهم من الحصول على مزيد من الغذاء. وهم ينظمون أوقاتهم على صوت المؤذن الذي يدعو المؤمنين إلى الصلاة.

وتتكون وجباتهم اليومية من نصف كيلو من خبز الشعير وحساء القمح. ويعتبر من المحظوظين أولئك الذين يستطيعون أن يفيدوا في بعض الأعمال

الأخرى الخاصة التي توفر لهم مبلغاً من النقود يحصلون به على طعام وافر يشاركهم فيه - غالباً - زملاؤهم من المرضى والمرهقين.

فإذا أقبل الليل، تجمعوا في تلك الحجرات الكبيرة المحجوبة عن النور والهواء، والتي يطلق عليها بحق، حمامات نتيجة حرارتها الخانقة التي لا تطاق والتي يزيدها سوءاً التدخين وأضواء المصابيح والشجار وأنين المرضى. ولم يكن هناك ما يبعث على الأمل في قصر هذه الحياة. فقد ظل بعض الأسرى مشدودين إلى السلاسل فترات تتراوح بين ثلاثين وأربعين سنة لعدم وجود من يعمل على تحريرهم. ومن هنا كانت تلك الإبادة الجماعية. فمن لم يمت منهم بسبب الإرهاق والمرض والشيخوخة العاجلة، أصابه الجنون أو وضع حداً لاسترقاقه بالانتحار. ويؤخذ بعضهم بالأمل في مستقبل أفضل وينكرون دينهم ويتحولون إلى الدين الإسلامي ويتخلون بذلك عن أوطانهم أيضاً. وقد يتمكن هؤلاء في بعض الأحيان من بلوغ أرفع المناصب في الولاية، وكثيراً ما نجد هؤلاء يصلحون خيانتهم للدين المسيحي، بتقديم بعض الخدمات والتسهيلات للأسرى وأعضاء الإرسالية، ويسرعون بقضاء الأشياء التي تدخل في اختصاصهم، وحمايتهم بطريقة سرية في الظروف العسيرة.

لا يمتلك الباشا كل الأسرى، بل يتخلص من بعضهم بعرضهم للبيع في أسواق الرقيق. فيشتريهم الأتراك واليهود والعرب من الأسواق العامة، وتحدد أسعارهم كبضاعة حية وفقاً لأعمارهم وصحتهم وجمالهم ومهاراتهم. وكان هؤلاء يتاجرون بهم لتحقيق أرباح في قيمة الفدية وإعادة بيعهم بثمن أكبر. وتبلغ القيمة المطلوبة، لافتداء أي رقيق عادي، ما لا يقل عن مئتي سكودو. وتساوي فدية الرئيس البحري حوالى 500 إلى 600 سكودو، وأما الكاتب والمرشد فتتراوح من 300 إلى 400 سكودو والبحار والجندي من 250 إلى 300 سكودو. أما بالنسبة للتجار والطبقة المتوسطة والفرسان فإن الأرقام ترتفع طبقاً لأوضاع الجهة المهتمة بافتدائهم. وليس هناك أمل في التحرر عن طريق الهروب. فالبحر أمامهم والصحراء وراءهم. وبالإضافة إلى العقبات الكثيرة التي لا يمكن تجاوزها أو التغلب عليها، هناك العقوبات القاسية المدخرة للمذنبين مثل جدع الأنف

وقطع الآذان والتعرض إلى ما يتراوح بين 500 إلى 600 جلدة. في مثل هذه البيئة التي تنهار فيها النفوس تحت وطأة النفي الإجباري وعناء اليأس، وتتطلع إلى الحرية كما تتطلع إلى الحياة، كانت تتم في صبر وحكمة مهمة الإرسالية الفرنشيسكانية التي تقتدي بالمسيح والقديس فرنشيسكو.[1]

* * *

وفي عهد ولاية حسن عبازة، ألحق قراصنة طرابلس، بالتعاون مع قراصنة تونس والجزائر، أضراراً فادحة، بالبحرية التجارية الفرنسية، وقد استطاعت طرابلس، في البداية، تسوية مشاكلها مع فرنسا بعد أن هددت بالقصف من قبل دوكيزن Doquesne الذي كان يقود خمسة مراكب. ولكن سرعان ما خرق قراصنة الولاية الاتفاق، باستيلائهم على بعض السفن التجارية التابعة التي كانت محملة بالبضائع والتابعة لمرسيليا. وأقلع دوكيزن من طولون، ولاحق القراصنة الطرابلسيين الذين لجأوا إلى ساقز. وفي 23 يوليو 1681 اتجه نحو طرابلس ودخل الثغر، وأحرق ست قطع من أحسن مراكب القراصنة. ثم واصل رحلته نحو الأرخبيل مطارداً بقية الأسطول. وقد تدخل أحد الضباط الكبار في الأسطول التركي لإقناع الطرفين بالتفاوض والاتفاق على شروط للصلح مع فرنسا. ولكن فرنسا التي كان يمثلها دوكيزن رفضت ذلك، وأعلنت تمسكها بشروط قاسية، وأهمها تحرير جميع الأسرى الفرنسيين أو الذين أسروا فوق سفن تحمل العلم الفرنسي.

وحين علمت طرابلس بالهزيمة التي أصابت أسطولها، والشروط القاسية التي أصبحت تنتظرها، حكمت بالإعدام على القائد الأول للقرصنة، ورفضت استقبال الفيكونت دي لا مجدلين Visconte De la Magdelaine سكرتير دوكيزن الذي أرسل إلى طرابلس، بصفته قنصلاً لفرنسا. وقد استطاع هذا القنصل بأسلوبه وقدرته أن يقنع طرابلس بقبول الاتفاقية، وتمكن من تحرير 260 أسيراً، أعيدوا إلى أوطانهم على نفقة الولاية في فبراير 1682، ورفع دي لا مجدلين العلم الفرنسي في طرابلس ووقع الصلح في 27 نوفمبر 1681.

Revue Africaine N. 519 1883. (1)

ولكن هذا الاتفاق لم يعمر طويلاً، فقد أبدى حسن عبازة اهتماماً ومراعاة للقنصل الفرنسي، وقدمه على القنصل الإنجليزي وأقر حمايته للمسيحيين الأحرار المقيمين في طرابلس. ولكن الاتفاقية اخترقت، بعد عام من توقيعها، بحجة أن النسخة المصدق عليها من ملك فرنسا لم تصل إلى طرابلس، وأن قراصنة طرابلس قد صادفوا في طريقهم بعض المراكب الفرنسية، ترفع علماً برتغالياً. وقطعت طرابلس العلاقات مع فرنسا وقُيِّد القنصل بالسلاسل. والسبب الحقيقي لهذه الإجراءات، وهذا الموقف نشأ عن حاجات الولاية وضروراتها الملحة إلى الاستمرار في القرصنة تأميناً للموارد التي تكفل لها الحياة.

وكلفت الحكومة الفرنسية دي بوناكورسه De Bonaccorse بالذهاب إلى طرابلس، وتقديم صورة الاتفاقية المصدق عليها من الملك، إلى الداي، ولكنه وصل إلى طرابلس عندما تم فعلاً خرق هذه الاتفاقية، وشاء له سوء الحظ أن يصطدم مركبه بالصخور عند مدخل الميناء، وقبض عليه أسيراً، مع بقية الأشخاص الذين كانوا فوق السفينة.

حدث هذا في مارس 1683، وأقام عشرة أيام في الحمام، مع الأسرى، ثم أرسل إلى القنصلية، لكي ينضم إلى القنصل دي مجدلين الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية في بيته.

وقد كتب بونا كورسيه يقول «أن القراصنة كانوا في حالة ارتباك شديد، وعلى يقين من العقاب الذي ينتظرهم، وقد قتل قائد الجيش الداي عبازة بينما يؤكد آخرون أنه نفي إلى جربة مع عدد من الضباط المعادين لفرنسا». وكانت السلطات الحاكمة في طرابلس، تأمل أن يؤدي هذا الإجراء، إلى التخفيف، من التحدي الذي وجِّهت به دولة فرنسا، وبادروا إلى رفع الإقامة الجبرية عن القنصل دي لا مجدلين وبونا كورسيه اللذين غادرا الولاية عائدين إلى وطنهما. ولكن هذه التسوية لم تكن كافية لأن تعلن فرنسا رضاءها. وأراد لويس الرابع عشر أن يعطي لهذه الولاية درساً لن تنساه، فكلف الأميرال دستري D'Estrées بالانتقال إلى المياه الطرابلسية وقصف المدينة بالقنابل. وقد ظلت المراكب الفرنسية ثلاثة أيام من 19 إلى 22 يونيو سنة 1685 تنتظر الوصول إلى اتفاق يحقن

الـدماء، ويحول دون تعرض الأسرى المسيحيين لنيران قذائفها، ويرضي الدولة التي أهينت. ويبدو، أن الحكومة المؤقتة، القائمة حينذاك، لم تلتزم اللياقة في ردها على عروض دستري، ودعوته إلى السلم، فلم يجد بداً من إصدار الأمر بقصفها بالقنابل.

كان يمر بطرابلس في طريقه إلى الأراضي المقدسة الرحالة المغربي أحمد بن ناصر الذي وصف هذه الغارة البحرية على طرابلس، في رحلته، قائلاً: «ولما قرب الزوال زحفوا للمرسى (يعني الفرنسيين) فعاقهم قرب البرجين (يعني برج المندريك ويحتمل أن يكون الحصن الثاني في منطقة الحميدية) اللذين على البحر، من المرابطين بها البائعين أنفسهم من الله، وقط لا يخلوان من حارس في السلم والحرب وردوهم على أعقابهم» ويقول في موضع آخر من الرحلة: «فلما كان بعد صلاة العشاء، ليلة السبت ضرب الكفرة - دمرهم الله - بمدافعهم فرأينا من ذلك ما لم نره قط ولا سمعنا به. ترى البارود يخرج من بخش المدفع فإذا بكورة محمرة تحكي الشهب خرجت منه، فصعدت، ثم يرمون بأخرى وترتفع أكثر من الأولى، ؛ ثم تتدلى هابطة فإذا وقعت في الأرض سمع لها صوت هائل تصم منه الأذان فتنصدع في الموضع الذي وقعت فيه وتتفرق فلا تقع على بناء إلا وهدمته ولا على بسيط مستوٍ إلا وحفرته ولا عنية أو أسطوانة إلا وهدمتها ولا على شجرة إلا وقلعتها. . . وما خرج مدفع من مدافعهم إلا وظننا أنه يقع علينا وأكثر ما يقع بالمدينة أو البحر أو قرب المدينة والبحر»[1].

كانت مئات القنابل، من مختلف الأحجام تتساقط على طرابلس. ويؤكد محرر وقائع طرابلس، الفرنشيسكاني أن كثيراً من منازل الأعيان قد هدمت، ودمرت المخازن المختلفة، وفقدت الحصون الرئيسية فعاليتها وجدواها أمام غضب الأعداء وثورتهم. وانتهت طرابلس تحت الأنقاض. وهنا ثارت المدينة في وجه الحكام ونادت بالصلح.

---

(1) نقلنا هذا النص من الرحلة الناصرية للرحالة المغربي أحمد بن ناصر. (المعرب).

وفي مثل هذه الظروف الحزينة انتخب (داي) الحاج عبد الله الأزمرلي (من أزمير). وهو رجل مسن، يبلغ من العمر الرابعة والتسعين. ورفع على الفور علم الاستسلام، وتوجه شخصياً ، إلى الأميرال، يلتمس منه الصلح باسم سكان المدينة، وقد اشترط عليه دستري بصفة عاجلة تحرير جميع الأسرى المسيحيين دون تمييز في الجنس، وتسليم الرهائن ممثلة في أشخاص بعض الأعيان، وتقديم تعويض قدره خمسمائة ألف فرنك. وكان لا بد لطرابلس أن ترضخ وتقبل هذه الشروط. حرر في هذه المناسبة 1200 أسير، أغلبهم من الإيطاليين، ودفع على الفور تعويضاً قدره 400 ألف فرنك ووقع اتفاقية مكونة من ثلاثين مادة، وهي أفدح وأثقل أنواع الاتفاقيات التي فرضت على الولاية. يضاف إلى ذلك الرسالة التالية التي بعثها الحاج عبد الله إلى ملك فرنسا:

إلى أمجد الملوك المسيحيين وأكبر سادة المسيحية.

الشهم القادر امبراطور فرنسا.

بعد تقديم آلاف الأدلة على احترامنا، وخضوعنا، وإعجابنا الصادق، ومشاعرنا الطيبة، وبعد تقديم تحية السلم، نخطركم بحضور المارشال دستري فخر نبلاء الدولة، موفداً من جلالتكم وقد بعثنا إليه عدداً كبيراً من الأعيان والثقات، من جانب الحكومة ومن جانبنا أيضاً لالتماس الموافقة على الصلح. وقد تقبل هذا السيد دعوتنا المتواضعة إلى السلم، واقرها بمقتضى السلطات المخولة إليه من جلالتكم.

وقد حررت مواد الاتفاقية، ووقعت وأعلن الصلح باتفاق جماعي من قبل الديوان والجيش في طرابلس، بحيث أصبح سلماً مشهوراً وحقيقياً. وينبغي أن يكون دائماً. فليجعل الله خاتمة أولئك الذين يفكرون في خرق هذه الاتفاقيات وتعهداتها، خاتمة سيئة ، وليسود وجوههم في الدنيا والآخرة.

إذا كان الداي حسن عبازة الذي سبقني إلى الحكم، وأمين المال محمود البندقي وقائد حرس القلعة، والأشقياء الآخرون من هذه المملكة من ذوي النفوس المريضة الذين عملوا على خرق السلم الذي أتفق عليه، وارتكاب

المظالم ضد السفن التجارية الفرنسية، والمعاملة السيئة المخالفة لكل قواعد القانون، فإن ذلك لم يكن ذنبنا. ولو كنا حاضرين لما سمحنا بهذا التصرف. لقد كنا حينذاك في ميناء الإسكندرية، ولكن هؤلاء المستغلين العابثين بالصالح العام الذين خرقوا شروط الصلح لم يكتفوا بنهب ثروات الفرنسيين والاستيلاء عليها، ولكنهم فعلوا مثل ذلك نحو خزينة جمهوريتنا. وقد لاذوا بالفرار وتشتتوا، وهم يجوبون الآفاق مع مناصريهم. فليعذبهم الله في الدنيا والآخرة بما سببوه لجميع السكان المساكين والتجار، وجمهوريتنا من خسائر لا حد لها، وفساد لا يمكن إصلاحه.

ولذا فإننا نرتمي تحت أقدام جلالتكم السامية ملتمسين في خضوع أن توجهوا كريم رعايتكم وأنظاركم إلى هؤلاء المساكين من سكان هذا البلد، الأبرياء من مسؤولية هذه الأحداث. وهم يأملون من سيادتكم باعتباركم أعظم وأكرم امبراطور حكم بين المسيحيين، أن تظهروا للجميع دليلاً صحيحاً على كرمكم، بتعطفكم بالعفو الذي يطلبونه بكل احترام وتقدير، من جلالتكم، عن الأخطاء التي جرتها وقاحة وتطاول هؤلاء الأشقياء الذين سبقوهم إلى الحكم. كما نلتمس نسيان هذه الأخطاء.

نحن نعلم جميعاً أن جلالتكم ليس في حاجة إلى ثروات الفقراء من أمثالنا. وتأكدوا أنه لن يقع من جانبنا ما يعكر صفوكم أو يثير جلالتكم، ولن تخرق هذه الاتفاقية أو يتعرض هذا السلم المشهور إلى أية مضايقات طالما كنا على قيد الحياة.

وبعد أن نكرر لجلالتكم رجاءنا بالتكرم بأن يشملنا عطفكم نختتم هذه الرسالة بالدعاء إلى الله أن يحفظكم دوماً على عرش الامبراطورية.

حررت في طرابلس إفريقيا 14 شعبان 1096 (17 لوليو 1685).

بختم وتوقيع
الحاج عبد الله
داي طرابلس

ضماناً وتأييداً للسلم أوفدنا إلى فرنسا رهائن في شخص يوسف الأمين الأول للخزينة ويوسف مساعده. وهما أجدر الناس بثقتنا. مع أربعة صف ضباط وثلاثة من الانكشارية لمرافقتهما. إنهما من أبرز شخصيات ولايتنا ونرجو من جلالتكم عدم حرمانهما من رعايتكم ولنا وطيد الأمل في ذلك لأننا نتعامل مع امبراطور فرنسا العظيم.

* * *

وقد امتدت إقامة هؤلاء الرهائن في فرنسا سبعة أعوام، لم يشعروا خلالها بما يدعوهم للأسف على المصير الذي نالهم، إذ أقاموا في حديقة الملك بطولون خلال هذه المدة.

ومن السهل أن نستنتج من الرسالة المذكورة الخطوات التي قطعتها الولاية خلال أعوام قليلة، وسيرها في هذه الفترة في خط منحدر. إن سوء مسلك رجالها الحاكمين، والغرور المتعجرف، والجهل المطلق بوسائل التطور في الحياة السياسية والعسكرية التي تحدث في البلدان الأوروبية، قد جرت الولاية إلى شيء من المهانة، ولم يبق لها من بواعث الاحترام سوى تمثلها في شخص حاكم مسن تبعث شيخوخته على الاحترام. ولم تعد تجدي ذكريات الأمس بقوته الجريئة أو الالتفات إلى الأمجاد الماضية التي تعيد إلى الذاكرة صورة درغوت، ومحمد، وعثمان الساقزلي الذين اتصفوا دائماً بالاعتزاز والكبرياء، حتى عند الهزائم، وكانت الولاية تفتقر إلى أبسط أساليب الحكمة والاحتياط. لأن السلم (الذي ينبغي أن يكون دائماً) لم يعش سوى أعوام قليلة، وفي مشقة وإعياء. وكان في وسع الشيخ الحاج عبد الله أن يؤكد مخلصاً، أن السلم لن يعكر، طالما كان هو على قيد الحياة، ومن السهل لمن كان في الرابعة والتسعين أن يبر بهذا القسم. ولكن الأحداث التي انفجرت بعد وفاته، تظهر دائماً، بوضوح، أن الدرس القاسي الذي قدمه الأميرال دستري لم يؤد إلى أية نتيجة. وقد ظهرت من جديد حاجة هذه الولاية إلى رجل قوي جريء وجبار، وذكي، قادر على السيطرة عليها.

وقد أصابت القنابل مأوى الإرسالية، وهدمت الكنيسة، وغرفتين بالمبنى؛ كان رئيس البعثة حينذاك فرنشيسكو دي مونوبالي الذي تقدم إلى الأميرال الفرنسي، وعرض عليه حالة الإرسالية، والضيق الذي تعانيه والأضرار التي تعرضت لها، وقد منحه دستري مئة وعشرين قرشاً، لإعادة تنظيم المبنى المهدم. ولما كان أعضاء الإرسالية قد تعرضوا في نفس العام إلى القيد في السلاسل مدة أحد عشر يوماً، بأمر من الوالي، نتيجة للشكاوى التي وردت إلى طرابلس من الأسرى المسلمين المقيمين في إيطاليا، فقد ألزم دستري الولاية بالتصريح كتابياً بالاعتراف بأعضاء الإرسالية كرعايا فرنسيين، مشمولين بحماية القنصل الفرنسي، ومتمتعين بالحصانة التي تعفيهم من أن يعاملوا معاملة الرهائن.

وبعد سفر الفرقة الفرنسية بقي كلاوديو لامير Claudio Le Maiere لتمثيل فرنسا، وشغل منصب القنصل حتى سنة 1692. وقد عبر عن انطباعاته الأولى عند قدومه إلى طرابلس قائلاً: «إنه من الضروري له لكي يمثل بلاده على مستوى لائق بسلطة ملكه بين هؤلاء القوم أن توفر للقنصل النفقات اللازمة لأداء مهمته» فقد كان مرتبه أقل من مرتب قنصل إنجلترا وهولندا.

وفي 29 لوليو 1676 رسا دوق مونتمارتر Duca Montmartre في ميناء طرابلس، بأسطوله الصغير، مسجلاً اتفاقاً جديداً، وفي أبريل من العام التالي، توجه وفد من طرابلس إلى فرنسا، حاملاً إلى ملكها ستة طيور من النعام، ومثلها من الخيل وبعض الحيوانات الأخرى.

وحين أمكن اجتياز هذا الظرف الصعب الذي كان سائداً خلال 1685 كتب مراد المالطي المقيم بترهونة، إلى الداي الحاج عبد الله يطلب منه إرسال حسين القلايجي الذي كانت تربطه به علاقات صداقة ومصالح. كان ينوي القضاء عليه، مستغلاً في ذلك نفوذه القوي على الحرس ، وأهالي طرابلس، كان ذلك في سنة 1687. وقد قبل الحاج عبد الله، وأرسله إليه، ولكن الانكشارية أطلقوا سراحه، في الطريق، وعاد إلى الولاية فأسر الداي وعين إبراهيم التارزي (داياً) وعهد بقيادة الجيش إلى محمد الذي نهض لمقاومة مراد

بك، وقد استطاع أن يهزمه ويقتله قرب ترهونة. كان مكروهاً لدى الجند. ويقال إن أحدهم قد أكل من لحمه، وهكذا انتهى مراد المالطي الذي ظل طوال عشرة أعوام يسود الولاية ويتسلط على مقدراتها.

غير أن الحاكم الجديد، كان في الواقع تحت الوصاية، فقد ظل حسين قالايجي سيد الموقف، وقد أزاحه عند 1687 وعين بدلاً منه داي طرابلس محمد الإمام كرادالي، وعندما تمكن هذا الأخير من السيطرة على القلعة، حاول كسب مودة رؤساء البحرية، وأظهر ميلاً سريعاً إلى الاستبداد في ممارسة سلطة الحكم. وتحقيقاً لهذه الغاية شنق حسين قالايجي عند باب المنشية، فقضى بذلك على العنصر الذي كان يحاول التأثير على الإجراءات الحكومية، ثم سعى لتعيين نفسه والياً واعتماد ذلك من قبل القسطنطينية. وظل في الحكم حتى سنة 1701.

وتجدر الإشارة، في هذه الفترة، إلى انتفاضة منصور خليفة الذي كان حليفاً لمراد، وزعيماً للعرب في منطقة مصراتة. وقد هزمه يوسف بك في تاورغاء، في ربيع سنة 1696. وحين خلع يوسف بك من قيادة الجيش، حل محلة خليل الأرناؤوط، صهر الوالي وقد عهد إليه أيضاً بقيادة الأسطول القرصاني، وكان على الداي الجديد أن يخوض معارك خلال سنة 1699 — 1700 ضد منصور خليفة في منطقة تاورغاء[1]، حيث هزم المتمرد للمرة الثانية. وهناك حادث آخر جدير بالذكر. وعندما كانت الرهائن الطرابلسية في طريق العودة من فرنسا، تذكرت طرابلس السلم القاسي والباهظ الذي فرضه عليها دستري. كان ذلك في سنة 1692 عندما عاود القراصنة نشاطهم ضد السفن التجارية الفرنسية، واستولوا على أحد المراكب الفرنسية الراسية في الميناء، وقبضوا على قنصل فرنسا لويجي لامير. إذ كان سلفه كلاوديو لامير قد غادر الولاية في الوقت المناسب تجنباً لمثل هذه المواجهة والتحدي.

«قام أكثر من مئتي جندي، مسلحين بالخناجر بالقبض على القنصل وقيدوه بالأغلال وأودعوه السجن كأي مجرم شرير، ونهبت القنصلية وكنيستها

---

(1) من مذكرات الدكتور أتوري روسي.

وأهينت مقدساتها. وطلبوا من القنصل دفع مئتي ألف قرش ابتزها منهم ملك فرنسا بمقتضى اتفاقية السلم السابقة. وكان ذلك هو الشرط الذي وضعه لإطلاق سراحه وإعادته إلى وضعه السابق»[1].

وقد امتدت هذه الأوضاع طوال ستة أشهر تقريباً. وكلفت فرنسا أخيراً دوسولت Dussault بدعوة ولاية طرابلس إلى التقيد بالتزاماتها. وبعد التهديد بالقصف. تلقى من الحكومة المحلية الاعتذار اللازم والتسوية المطلوبة. وقد تقرر عدم صلاحية القنصل لويجي لامير لشغل هذا المنصب للأسباب السالفة، ولوقوع الخلافات بينه وبين رئيس الإرسالية الفرنشيسكانية. ونقل إلى حلب. وتم توقيع الصلح مع طرابلس في 5 يوليو 1693.

وقام في هذه الأثناء خلاف بين القنصل المنقول، والممثل الجديد لفرنسا، فقد اتهم لامير الممثل دوسولت بإغفاله لمصالح بلاده، أثناء إقامته بطرابلس، وانشغاله بالتجارة تحقيقاً لمصلحته وأرباحه الشخصية. وكان قد اتجه إلى إقامة مخازن كبيرة للملح، في زوارة، كما كان يستورد الصوف ويقوم بنشاط تجاري عام بين درنة وبنغازي. ويستورد البيض من لبدة. وكان يستخدم الأسرى في إعداد صناديقها وشحنها في السفن.

ويؤخذ من تقرير أعده دوسولت Dussault أن تجارة طرابلس الغرب، عند نهاية القرن السابع عشر، كانت تتجه إلى بلدان الشرق، مصر والمقاطعات الداخلية من فزان والسودان. وكانت فرنسا تصدر سنوياً أربعة مراكب من النبيذ والمنسوجات والخردوات. وقد أقام القنصل الفرنسي في طرابلس وكالات قنصلية في درنة وبنغازي تربط الحركة التجارية بين السواحل والدواخل. وقد تم ذلك بفضل مجهود القنصل كلاوديو لامير الذي لم يدخر جهداً في سبيل توسيع ومد النشاط التجاري عبر الساحل الليبي. وقام هو نفسه بالتجول في هذه المناطق، وزيارة آثار لبدة، حيث صدر عدداً كبيراً من أعمدتها، وبعض القطع المرمرية الفاخرة القيمة. وكانت حكومة فرنسا تعطي أهمية خاصة، لمثل هذا التصدير.

(1) Revue Africaine 1883.

وقد تضمنت اتفاقية السلم التي عقدت في 1693 مادة خاصة تقضي بحرية استخراج وتصدير الآثار الرخامية من لبدة حسب رغبتها.

وفي 31 مارس 1689 كتب دي فوفري De Vauvré إلى سايجنلي Seignelay في طولون «لقد استلمت عرضاً من زعيم العرب المقيمين في ضواحي لبدة، أعتبره مغرياً ومربحاً، بالنظر إلى جمال المرمر وتكامل الأعمدة. ويتعهد في هذا العرض بأن يستخرج من الرمال ستين عموداً رخامياً بين أخضر وأبيض، ونقلها إلى الشاطىء، يبلغ طول الأعمدة من 18 إلى 28 قدماً، وقطرها من 26 إلى 28 بوصة». وقد أرسلت هذه الأعمدة إلى باريس، وهي التي تضفي الروعة والجمال على الهيكل الأكبر لكنيسة سان جرمان دي بري في باريس.

وقد اكتشف القنصل كلاوديو لاميير الدواخل سنة 1692 في آخر سنة من إقامته في طرابلس وقدم التقرير التالي:

«إن البلد يمتد امتداداً كبيراً عند الجنوب حتى ينتهي عند نوميديا ومقاطعات تاورغاء وبني وليد، وغريان، وسكزم؟ (Secsem) وتبعد أوجلة عن طرابلس مسافة 17 يوماً» وقد مكنته زيارته من أن يتحدث عن وجود (أشجار وحيوانات وطيور ووحوش متحجرة) ونحن نجد هذه الفكرة التي تتحدث عن وجود حيوانات، غير عاقلة، قد تحولت إلى صورة حجرية، ترقد تحت الرمال وخرائب طرابلس القديمة، نجدها لدى المؤلف المجهول في وصفه للحملة التي قام بها عثمان باشا ضد واحة أوجلة (بعد مسيرة ثمانية أيام من بنغازي، وصلت الجيوش الطرابلسية إلى مدينة متحجرة) كما نعثر على ذلك في تقرير بعث به فرنشيسكواد كابرانيكا رئيس الإرسالية الفرنشيسكانية في طرابلس إلى أحد زملائه بتاريخ 12 نوفمبر 1686 (في هذه الدولة، وفي مكان يبعد عن طرابلس مسافة ثلاثة أيام، توجد مدينة هب عليها هواء غير مألوف فتحجرت كلها بما فيها من سكان وحيوان وأشجار. ويروي كل من مر بها أخباراً عن مشاهدته لتماثيل جميلة تمثل رجالاً ونساءً وكلاباً وجمالاً. ويحملون معهم أحياناً دجاجة

متحجرة أو طفلاً في القماط). ويبدو من تقرير القنصل لامير إن بني وليد كانت مقاطعة مزدهرة، وأنه كان لغريان قلعة ذات أربعة مدافع حديدية وسكزم مدينة ذات أهمية تقع وراء الجبل.

كما كانت هناك حركة تجارية نشيطة بين تجار بورنو وأغادس الذين كانوا ينقلون التبر والمخدرات، والعبيد، ويحملون بدلاً منه الصفيح، والأسلاك الحديدية والمعادن والخلالات والأبر والسكاكين.

وكان داي طرابلس، يبعث مرتين في السنة إلى فزان قافلة مكونة من مئة جمل محملة بالخرز والمنسوجات الفاخرة والمعادن. ويبادلها بالتبر والتوابل والرقيق. كان عدد الرقيق الذي يجلب إلى طرابلس يتراوح بين 500 إلى 600 سنوياً. أما البضائع التي كان ينقلها الطرابلسيون إلى الدواخل، فقد كان أغلبها يستورد من البندقية. وكانت رحلة القوافل من طرابلس إلى فزان تستغرق مسيرة أربعين يوماً. وكان أغلب سكان تلك المقاطعات من المسلمين. ويتابع لامير القول في تقريره (بأن ملك بورنو كان رجلاً قوياً مسلماً أسود البشرة. غير أن حرية العبادة قائمة في مملكته، بطريقة مكنت عدداً من المسيحيين من العيش فيها. ويبلغ معدل القوات التي تحت تصرفه حوالي ثلاثمائة ألف جندي، وتستغرق الرحلة من طرابلس إلى مملكته حوالى ثلاثة أشهر سيراً على الأقدام).

وقد كتب القنصل الفرنسي دي لالاند De La Lande إلى وزيره سنة 1696 (إن أهم الحركات التجارية في طرابلس تتمثل في العلاقة بين الولاية وفزان، وهي مقاطعة تبعد حوالى خمسة وعشرين يوماً من هنا. ولقد حاولت هذه المقاطعة بعد زمن طويل من العبودية، التخلص من تبعيتها لطرابلس، وذلك منذ عشرة أو اثني عشر عاماً وبعث إليها بك طرابلس، حينذاك ، حوالى ألف وخمسمائة فارس احتلوا حصونها التي تركزت فيها المقاومة العنيفة للملك. وقد حملوه أسيراً بعد أن أخضعوا مئة وثلاثاً أو مئة وأربع قرى التي يتكون منها إقليم فزان. وحملوا إلى طرابلس ثروة ذات قيمة، وألقوا بالملك إلى التعذيب الذي استمر عامين، في طرابلس، بعد أن ناله التعذيب في مملكته حتى يكشف المكان الذي أخفى فيه ثروته، وحين فشلت هذه الوسائل ، أطلقوا سراحه، بعد أن

وعد بتقديم مبلغ سنوي من العملة الذهبية قدره مئة مارك وعشرين فتى وفتاة من الرقيق الأسود، بالإضافة إلى تعيينهم بك قائداً للحصن وحاكماً للمقاطعة وحامياً للتجار الذين يتنقلون في تلك الأماكن).

(ومـن فزان، كان التجار الطرابلسيون يقيمون العلاقات التجارية مع الكونغو وغينيا وبعض أقاليم إفريقيا الوسطى. وكانوا يشترون العبيد من بلاد القسيس جيوفاني (الحبشة). وهم من المسيحيين ولهم سمات في وجوههم تميزهم عن سكان الأقاليم الأخرى. وكثيراً ما يلزمون باعتناق الدين الإسلامي) وتشير هذه المذكرات إلى الملاحات الموجودة عند الساحل الشمالي لإفريقيا، قرب زوارة، على بعد ثمانين ميلاً من طرابلس. وهي ملاحات حقيقية لا حد لها، ويستغلها في الغالب تجار البندقية. ولا يتوقف العمل فيها إلا شتاء بسبب كثرة المياه. وينقل الملح إلى جنوا والبندقية حيث ينقله سكان ميلانو إلى (ولاياتهم) ويرشونه فوق أراضيهم ذات الطبقة الدهنية، ولولاه لماتت الحيوانات رغم أنه يقتل العشب جزئياً. أما البندقيون فقد كانوا يستخدمون في الملاحة مراكب كبيرة سريعة لا تتطلب عدداً كبيراً من البحارة، بما يعود عليهم في النهاية بأحسن الفوائد.

أما فيما يتعلق بالحركة السياسية في ولاية طرابلس، وفقدان الـرجال القادرين على الحكم، في نهاية القرن السابع عشر، فإن الأب فرنشيسكو كابرانيكا الذي كان رئيساً للإرسالية في طرابلس من 1687 إلى 1691، قد عرض علينا انطباعاته الشخصية التي كونها فور وصوله، وانضمامه إلى الإرسالية، وقد ضمنها تقريره الذي يشهد على الوضع السائد آنذاك.

(لقد وصلت إلى طرابلس في 18 سبتمبر 1686 وأدركت على الفور صواب هذه التسمية التي أطلقت على هذا البلد المعروف باسم بربريا Barberia إذ يعيش فيه هؤلاء العميان المساكين عيشة بربرية. إنها جمهورية أكثر منها مملكة، وقد تقلد الجزارون والإسكافيون أعلى المناصب.

وحكومة الداي ـ وهكذا يسمون الحاكم ـ حكومة دائمة ـ ولكن من

المعتاد ألا تزيد فترة الحكم للداي الواحد عن سنة، وفي وسع أي سكران أن يثير المدينة، ضد الداي، إذا لم يعد يروق لهم، وسرعان ما تندفع إلى الثورة ضده، وتهب الجماهير - التي يبلغ تعدادها بسكان الضواحي مئة ألف نسمة - إلى قطع رؤوس الزعماء الحاكمين. وقد حدث منذ عامين أن نصبوا ثلاثة دايات، وقتلوهم في نفس اليوم. وهم عندما يبتون في الشؤون المدنية والجنائية لا يستندون إلى كتاب، ولا يستشيرون عالماً، ولكنهم يبادرون إلى إصدار الأوامر التي تروق لهم بقطع الرجل والأذنين والأنف والذقن ولا يولون أية أهمية لغير ذلك؛ لقد شاهدت أحداثاً واقعية في الأيام الماضية. لقد حاول الهرب ثلاثون من الأسرى ولكن أحدهم، خان زملاءه وأفشى السر لسيدهم الذي أنزل بهم جميعاً عقاب الجلد. وقطع أنوف وآذان أربعة منهم وأسوأ من ذلك إن الخائن الذي كشف سرهم، قد تخلى عن الدين المسيحي، وصار مسلماً)!.

(لقد حضرت مقابلة للداي، وقبلت يديه. هذا الداي كان يحترف صناعة الصابون. وكان أسيراً في ليفورنو، إن المكان المعتاد لهذه المقابلات هو ساحة القلعة، وهو يجلس فوق أريكة مكسوة، ويستقبل مرتين كل يوم، صباحاً ومساء، وفي وسع أي إنسان أن يتوجه إليه للشكوى ولو اتصل الأمر بخلاف على قطعة نقدية صغيرة، وتصدر الأحكام بصفة سريعة عامة. إن المعاملة خالية من أساليب التمدن، لقد كان يتحدث في أحد الأيام مع بعض السفراء الفرنسيين فما كاد يبصر أحد الفلاحين يمر بالساحة وقد حمل مجموعة من الخيار، حتى استدعاه، وتناول واحدة، وأخذ يأكلها كأي صانع صابون، بمحضر أولئك السادة الذين هزئوا به في قرارة نفوسهم).

ويتابع القسيس سرد انطباعاته المتصلة بالبيئة التي كان يمارس فيها نشاطه ويضحي فيها بحياته.

(إن المدينة يسكنها الأتراك والعرب واليهود. أما العرب فهم متعجرفون. والويل لمن يحاول الابتعاد عن السور مسافة ستة أميال فهو مقتول لا محالة. وفي المدينة يسود الشعور بالخوف من الأتراك السكارى الذين يجوبون الشوارع. وفي الأيام الماضية كاد أن يتعرض أحد الرهبان للقتل عندما كان يتلقى اعترافات أحد

الأسرى المسيحيين. ولكنه كان أسرع خطواً. ومثل هذه الأحداث تقع من حين إلى آخر. ويستمتع الأطفال بصنع إشارة الصليب على الأرض، حيث نضع أقدامنا، لكي يضحكوا من قفزاتنا التي نحاول بها تجنب دوسها. ويعمدون أحياناً إلى رسم هذه الإشارة بأصابعهم ثم يبصقون عليها وعلينا، ويدفعوننا حتى نسقط على الأرض. ويستعمل الأتراك التيجان، ولكنهم لا يظهرون بها أمام الجمهور كما نفعل. وسكان الدواخل لا يسكنون المنازل، ويعيشون في الخيام، وهم يقيمون في المكان الواحد مدة تتراوح بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، ثم يرحلون عنه إلى مكان آخر. وهم يلفون الطفل، فور ولادته، في الرمل، ويقدمون إليه مع الحليب مسحوق العقارب المشوية لتطعيمه ضد لدغاتها. ولا يرتدون سوى رداء صوفي يستر جسدهم العاري، ويغطي رأسهم. وهم ينشرونه فوق الرمل، عند سقوط المطر، ثم يجففونه ويتغطون به. ومنازل المدينة مصنوعة من الطين. وهم يعجنون رمال الشوارع ويخلطونها بالجير وتتكون المساكن في العادة من دور واحد، ويمكنك أن تصعد إلى سطوحها بسلم ذي سبع درجات. ولقد شاهدت بساتينهم، فلم أر فيها ما يلفت النظر سوى أشجار النخيل التي تنتج التمور، ويستخرج منها سائل مسكر يشبه رغوة الصابون. في هذا الفصل يجنى التفاح. وهناك أنواع من التفاح الحامض والكمثرى، والمندولين، والفول، ويشاهد في البساتين طيور النعام والحرباء، وتتوفر الجمال والخيول بكميات هائلة).

(وتتميز التربة بخصوبة فائقة، لا يصدقها العقل. ولكن من المؤكد أن الواحد يعطي مئة ومئة وعشرين ضعفاً. وقد اشتكى الناس هذا العام لأنهم لم يجمعوا سوى ستين ضعفاً للواحد، على الأكثر، ومع ذلك كله فليست هناك حكومة صالحة. ومن لم يشتر الخبز في الصباح لن يعثر عليه في المساء. والخبز غير ناضج ويمكن القول إنه عجين لم تكد تمسه النار إلا مساً رقيقاً. ويمكن شراء خبز وزنه لبرة ونصف (ببايوك) واحد. وهم لا يستخدمون الخميرة في صنعها. إن الحبة تنتج عدة سنابل ويقال إن حبة قمح قد انتجت في أحد الأعوام ثلاثمائة سنبلة. قدمت هدية إلى السلطان في القسطنطينية على أنها معجزة

خارقة! يمكن أن تشتري هنا ببعض النقود السمان والحمام وقس وعلى ذلك بقية الأشياء الأخرى). وتنتهي الرسالة بتقرير قصير عن الحياة التي يعيشها المبعوثون في طرابلس، والتي كانت مكرسة لخدمة الأسرى وتحقيق مصالحهم.

وقد تهيأت الفرصة للأب فرانشيسكو لكي يتعرف معرفة طيبة على البيئة الطرابلسية خلال الأعوام الخمسة من إقامته في هذا الإقليم.

وانتشر الوباء في سنة 1690، وجمع المصابون في الحمام القديم، المجاور لمقر البعثة، وذهب هو الآخر، ضحية العدوى، بعد أن شاهد إخوته يلقون حتفهم، متأثرين بالعدوى التي أصيبوا بها من جراء إسعافهم، ومساعدتهم للمصابين. ومات في 25 أبريل 1691 وكانت جنازته موكباً مهيباً. وقد قام أسقف اليونان بالمراسم الدينية طبقاً لمذهبه الديني، نظراً لعدم وجود قساوسة من الكاثوليك. ورافق نعشه إلى المقبرة المسيحيون والأتراك واليهود. إذ لم يعرف عنه التمييز العنصري أو الديني في إسعافه وخدمته للمصابين.

إن هذه التأكيـدات الثمينة التي يقدمها إلينا شاهد عيان، والتي تثبتها الأحداث التي سردناها، وتسندها روايات المؤرخين الآخرين، وخاصة فيما يتصل بالقسم الأول، ستكون ذات أهمية كبرى بالنسبة للأحداث التي ستتطور فيما بعد[1].

إن آخر الاصطدامات بين فرنسا وطرابلس، وقعت سنة 1692، في عهد الداي محمد. وابتداء من 1701 لن نجد أية إشارة إلى التغييرات التي حدثت في سلطة الولاية. وعلينا أن نفترض ونستنتج أن هذه الاثني عشر عاماً من الحكم قد مضت في سلم نسبي. لقد اعترفت القسطنطينية بمحمد داياً على طرابلس، وكان له من الدهاء والحيطة ما جعله في الأعوام الأخيرة، يعهد بقيادة الحرس إلى رجل كان له دور هام في تاريخ الولاية. هو خليل بك.

---

(1) Lettera di relazione Scritta da Tripoli di Barberia dal M R P Francesco da Capranica in data 12 Novem 1686 — Biblioteca di Lucca. M S N. 1648.

وقد انتهز محمد باشا هذا الظرف الهادىء الذي ساد هذه الفترة الحافلة بالاضطرابات بين شعب متقلب، متغير، متطرف في مزاجه السياسي، وقدم إلى طرابلس مسجداً جميلاً في سوق الترك وأعاد العلاقات الودية مع فرنسا، بعد أن هدد دوسولت بهجوم بحري. كما وطد في أعوامه الأخيرة علاقات الصداقة القائمة منذ مدة طويلة مع إنجلترا.

وهناك وثيقة قيمة، أنقلها بنصها الكامل، وهي الاتفاقية التي عقدت بين دولة بريطانيا وولاية طرابلس، بتاريخ 6 أبريل 1699. وهي الاتفاقية التي ظلت سارية المفعول، ولو جزئياً، في طرابلس حوالى أربعين سنة. أي منذ اليوم الذي استقر فيه بصفة نهائية القنصل الإنجليزي في الولاية، وفي نفس الوقت الذي تزايد فيه نفوذ إنجلترا على ولايات الشمال الإفريقي، وهي تفيد في إلقاء الضوء على جانب من تاريخ طرابلس ظل غامضاً حتى الأمس القريب، أعني سلسلة الولاة الذين تتابعوا على الولاية منذ سنة 1700 حتى ظهور الأسرة القرمانللية. ويتبين من الوثيقة المذكورة كيف أن ضمان الاتفاقية لا يقتصر على توقيع الداي وحده أو الوالي الموفد من القسطنطينية، أو المعترف به رسمياً منها، بل يضاف إلى ذلك توقيع البك (أمير اللواء) الذي يتولى قيادة الجيش، ويتدخل في مثل هذه الاتفاقيات ذات الصلة بالقوى الخارجية.

وتتكون الاتفاقية من 21 مادة. وقد تعرضت للتأكيد والتصديق مع بعض التعديلات الطفيفة من التاريخ المذكور 1699 إلى سنة 1730. وهي معنونة على النحو التالي:

اتفاقية سلم وأمن بين إنجلترا ـ
وولاية طرابلس.

في يوم 4 شوال (6 أبريل 1699) تم التفاوض على الشروط التالية لإقرار السلم والأمن، وذلك بين قائد المركب الموفد من ملك إنجلترا، ومحمد باشا والي طرابلس، يساعده رئيس المجلس، وبك الولاية (أي قائد الحرس) خليل بك، والقواد، وبعض ضباط الولاية والجيش والأعيان والشعب.

1 ـ إذا التقت سفننا في عرض البحار بسفن الإنجليز فلا يجوز لها الاعتداء عليها أو إلحاق الضرر بها وعليهما تبادل الرعاية والحماية.

2 ـ إذا رغب تجار الإنجليز الذين يركبون السفن الإنجليزية التي ترسو في ميناء طرابلس، في بيع بضائعهم فلا يحق للجمارك جباية رسم يزيد على 3٪ من قيمة البضاعة.

3 ـ إذا رست في طرابلس أو في أي ثغر آخر تابع لها سفن إنجليزية، أو حل بها تجار يحملون هذه الجنسية، فلهم حق ممارسة التجارة في حرية دون عرقلة أو مضايقة.

4 ـ تقوم سفننا عند التقائها في عرض البحار بالسفن الإنجليزية بإنزال قارب يحمل رجلين مع العدد اللازم للتجذيف، ويقترب الرجلان من السفينة الإنجليزية ويصعدان إليها للقيام بالزيارة التفقدية، فإذا تأكدا من توافر الجوازات اللازمة لدى قادتها، وجب عليهما الامتناع عن أية مضايقة. وفي حالة وجود نقص في الجوازات جاز لهما متابعة تفقد السفينة، فإذا وجدا أن أغلبية ركابها من المواطنين الإنجليز، وبعض الكفار من الجنسيات الأخرى، فلا يحق لهما القيام بأعمال الإثارة. فإذا كان الكافرون من الجنسيات الأخرى أكثر من الرعايا الإنجليز، فعليهما اقتياد السفينة إلى هذا الميناء وتصادر بعد مراقبتها من القنصل إذا تبين أنها تابعة لدولة معادية.

5 ـ إذا التقت سفننا في عرض البحار بالسفن الإنجليزية فلا يجوز لها مضايقة الرعايا الإنجليز وعليها أن تسمح للسفينة بمواصلة السير في اتجاهها.

6 ـ إذا ألقت الرياح العاصفة بالسفن الإنجليزية إلى ميناء طرابلس أو الثغور التابعة له يجمع الناجون من بحارتها، ولا يلحق أي ضرر بالأشخاص والممتلكات.

7 ـ إذا ألغى الإنجليز اتفاقيات السلم مع الولايات البربرية، وانضمت سفننا إلى هذه الولايات فلا يجوز لها أن تصادر السفن الإنجليزية التي تلتقي بها.

8 ـ إذا ألغت الجزائر وتونس و. . . اتفاقيات السلم مع الإنجليز، وأراد الإنجليز تغيير سفنهم (بمعنى الانتقال من سفينة إلى أخرى) وأرغموا بفعل الرياح على أن يقوموا بهذا التغيير هنا، فيجوز لهم ذلك كما يجوز شراء بضائع السفينة ولا يسمح للإنجليز باقتناء أي شيء من السوق.

9 ـ إذا توفي أحد الإنجليز في طرابلس الغرب فتؤول ممتلكاته إلى القنصل العام، ولا يجوز الاعتراض على ذلك.

10 ـ إذا كان على التجار دين مستحق للآخرين، وتوفي دون أن يترك ما يسدد هذا الدين أو ابتعد عن الولاية هرباً من الدائنين، فلا يحق لأحد أن يطالب بتسوية هذا الدين من القنصل العام أو التجار من مواطنيه.

11 ـ إذا نشأ أي خلاف قضائي بين مواطنين إنجليزيين فعليهما التوجه إلى القنصل العام الذي يفصل فيه وحده. أما إذا نشأ الخلاف بين مواطن إنجليزي وأحد المسلمين فيختص قاضي القلعة بالفصل في الموضوع، وعلى الطرفين المتنازعين اللجوء إليه.

12 ـ إذا أدين أحد الإنجليز بتهمة قتل مسلم، فلقاضي القلعة الصلاحية التامة في الحكم عليه بالإعدام بعد توافر الأدلة طبقاً للشريعة فإذا فر المذنب من العقاب فلا يجوز القيام بأي عمل عدائي ضد القنصل.

13 ـ لا يجوز منع القنصل العام الإنجليزي أو مضايقته في حالة رغبته السفر واللحاق بسفن دولته.

14 ـ إذا تعرضت هذه الاتفاقيات القائمة بيننا للإلغاء وأبدى القنصل المقيم هنا، ورعاياه الرغبة في السفر إلى أي اتجاه، فلا يحظر عليهم ذلك، ولا يعرضون لأية مضايقة.

15 ـ إذا قامت السفن الإنجليزية بعمليات نقل للأعداء، واضطرت إلى الوصول هنا بركابها جاز لها بيع بضائعها إذا رغبت في ذلك، دون أي إلزام.

16 ـ إذا رست السفن الإنجليزية بهذا الثغر، تحتم على سكان الولاية الالتزام

بمراقبة رقيقهم، فإذا هرب أحدهم، وبلغ سفينة حربية إنجليزية، فلا يجوز القبض عليه أو إلقاء التبعة على القنصل العام والتجار من مواطنيه.

17 ـ إذا رغب التجار الوافدون إلى طرابلس، مهما كانت الجنسيات التي ينتمون إليها في التوجه إلى مقر القنصل الإنجليزي، فلهم ذلك دون تعرض لأية مضايقة أو حجر. فإذا أرادوا المتاجرة، دفعت المبالغ القانونية المقررة إلى القنصل الإنجليزي. ولا يجوز للقناصل الآخرين الاعتراض على ذلك أو التدخل.

18 ـ تأكيداً للسلم القائم بين إنجلترا وطرابلس وتعبيراً عن الصداقة تقوم القلاع والحصون بإطلاق 27 طلقة مدفع تحية للسفن الحربية الإنجليزية القادمة إلى هذا الثغر، وعلى السفن أن تبادلها بالمثل.

19 ـ لا يحظر على القنصل الإنجليزي تعيين وعزل المترجمين والوسطاء.

20 ـ نظراً إلى أن إنجلترا هي الدولة الأولى التي أبدت الرغبة في السلم معنا، وجددتها بهذا الاتفاق، يتمتع القنصل الإنجليزي العام بالأسبقية في استقباله بالقلعة لتقديم التهاني إلى الوالي بمناسبة عيد الفطر.

حرر في التاريخ المذكور أعلاه من سنة 1110.

محمد باشا — **خليل بك**

أمير أمراء طرابلس — أمير لواء طرابلس

(قائد الجيش)

* * *

جدد هذا الاتفاق بنصوصه المذكورة في شهر ذي القعدة 1112 (9 أبريل 1701).

عثمان داي طرابلس

محمد بن أحمد — أمير لواء طرابلس

جدد هذا الاتفاق بنصوصه في الثاني من ربيع الأول 1113 (16 أغسطس 1701).

حاج مصطفى والي طرابلس
محمد بن أحمد أمير لواء طرابلس

* * *

جدد هذا الاتفاق بنصوصه بين مندوب الملكة أنًا ملكة إنجلترا ومحمد باشا ومساعده خليل بك في 13 رجب 1115 (23 نوفمبر 1703).

محمد باشا أمير أمراء طرابلس
خليل بك أمير لواء طرابلس

* * *

جدد هذا الاتفاق بنصوصه في آخر شوال 1121 (ديسمبر 1709).

إبراهيم داي طرابلس
محمد . . . .

* * *

جدد هذا الاتفاق بنصوصه في النصف الثاني من جمادى الأولى 1123 (27 يونيو 1711).

محمد بك طرابلس
محمول أمير لواء طرابلس

* * *

وجدد هذا الاتفاق بنصوصه في 9 شعبان 1128 (30 لوليو 1716) بواسطة الأميرال جوهين بيكر Johen Baker مبعوث إنجلترا والقنصل الإنجليزي المقيم هنا. وقد رأى الطرفان أنه من الملائم الاتفاق على أنه إذا التقت سفننا المخصصة للقرصنة، في عرض البحر مع السفن التابعة لكفار جزيرة بورتو معونة Porto

Maona التي استولى عليها الإنجليز وانتزعوها من أسبانيا وتبين أنها تحمل علماً إنجليزياً فلا يجوز تعريضها لأي عمل عدائي، وتعامل معاملة السفن الإنجليزية، ويفسح لها سبيل الإبحار إلى وجهتها. ولا يجوز القيام بأي عمل قرصاني موجه ضد الجزيرة المذكورة، على أنه يحق لسفننا إذا التقت بسفنها في عرض البحار أن تقوم بتفتيشها، فإذا اتضح من التفتيش، أن ثلثي ركابها من الإنجليز ، والثلث الآخر من الكافرين المنتمين إلى جنسيات أخرى، امتنعت عن القيام بأية مضايقة لها. فإذا ثبت العكس، أي أن يكون ثلث الركاب من الإنجليز والثلثان من الجنسيات الأخرى يحق لسفننا أن تعمل على إلزامهم بتغيير السفينة. فإذا لجأت سفننا القرصانية، والتجارية، وأرغمها العدو أو الرياح أو البحر الهائج على الرسو في ميناء تلك الجزيرة، فلا يجوز لها رفض تزويدهم بالمؤونة اللازمة، وتترك لهم حرية مواصلة إبحارهم في نفس الحالة السابقة.

حاج يوسف بك طرابلس
(ابن أحمد القرمانللي)
محمد. . . أمير لواء طرابلس
(ابن أحمد القرمانللي)

* * *

أقر هذا الاتفاق في عهد الأمير أحمد بك القرمانللي وابنه الحاج يوسف بك طرابلس.

حاج يوسف بك طرابلس
حاج شعبان أمير لواء طرابلس (شقيق أحمد القرمانللي)

في 23 رمضان 1142 (12 أبريل 1730) وبالاتفاق مع الأميرال فيليب كافينديش Filippo Cavendish قائد الفرقة الإنجليزية الموفدة من ملك إنجلترا جورج الثاني لتجديد الاتفاقية السابقة، للسلم، تقرر تجديدها بنصوصها.

واستناداً إلى ذلك لا يجوز لسفننا المخصصة للقرصنة أن تقوم بأي عمل عدائي ضد السفن الإنجليزية وعليها أن تحميها تعبيراً عن الصداقة، وتترك لها

مواصلة إبحارها. ويعامل بحارتها القادمون إلى هذا الميناء معاملة التقدير.

أحمد بن يوسف أمير أمراء طرابلس
نعمان محافظ طرابلس

وتحت توقيع الأميرال كافينديش
نقر هذا التوقيع

يوسف بن أحمد أمير لواء طرابلس
(أول أنجال أحمد القرمانللي)

لقد دام عهد الداي والوالي محمد الإمام حوالى 14 سنة، تهيأت فيها ظروف الرخاء والأمن النسبي لطرابلس، باستثناء بعض الأحداث التافهة الصغيرة بالنسبة للقلعة.

وقد وقع اصطدام مع بك تونس في 1694، انتصر فيه الطرابلسيون وقد أيدهم الجزائريون.

كتب ابن غلبون (كان محمد باشا حليماً، لين الجانب، حسن السيرة، لم يتخذ أعواناً لخاصته، لم ير مستعملاً لحرير أو ذهب، ولا مرتكباً لمحرم، وقد غلبه العمال والجند حتى إنهم يغلبونه في إحداث الخوارق وهو لا يريدها، وكان ملازماً للخمس. كثير التوقير للعلماء).

وبعد أن أتم إنشاء مسجد سوق الترك في سنة 1699 — 1701 رمم السوق المذكورة - وسوق الحرير الملاصقة.

وفي ربيع 1701 أخذ التذمر يسري بين أفراد حامية طرابلس ضد نظام الحكم، لأسباب مجهولة، وانتهزوا فرصة غياب خليل بك صهر الباشا، ووجوده في هذا الوقت بالجبل، لإخماد بعض الاضطرابات وعمدوا إلى خلع محمد باشا، ونفوه إلى تركيا، وبايعوا عثمان داي طرابلس. وهو قهوجي.

أما خليل بك فقد ترك الجبل، واتجه إلى تونس، ومن هناك لحق بحميه في تركيا. وأعد مركباً مسلحاً ثم عاد إلى تونس محاولاً الانطلاق منها إلى طرابلس

لاسترداد السلطة. ولكن حظ عثمان سرعان ما آل إلى الأفول. إذ استبدل بعد أشهر قليلة بمصطفى القربوللي قائد قرصان، وهو عدو لدود للفرنسيين. وتعبيراً عن عدائه لتلك الدولة، أكد في اجتماع عام أنه سينتهز أول فرصة لقصم رقبة قنصل فرنسا، ووضع المبعوثين الفرنشيسكان الذين يحميهم، في الأغلال. ولكن حياته هو الآخر، لم تطل. وعمل على رفع مرتبات الجنود لكي يكسبهم إلى جانبه، رغم ما في ذلك من أضرار بمصلحة الشعب المثقل بالضرائب الباهظة. وقد استطاع خليل الذي كان يراقب الأحداث، من الولاية المجاورة أن يستغل هذا التذمر، ويكسب ود جيش الداي مصطفى الذي كان في منتصف سنة 1702 موجوداً خارج المدينة، مع قسم من جنوده الذين أغرتهم الوعود البراقة بمستقبل أفضل، فسلموه حياً، وأرسل إلى تاورغاء حيث شنق في لوليو 1702. وما كادت تتم البيعة لخليل بك حاكماً على الولاية حتى استدعى صهره الذي حضر إلى طرابلس في سنة 1703.

كان الداي الجديد رجلاً واعياً، متفتح الذهن بعيداً عن وساوس التعصب العنصري. وقد قامت بينه وبين القنصل الفرنسي مودة، استغلها هذا الأخير لتحقيق المزيد من الامتيازات للأوروبيين المقيمين بطرابلس. كان قنصل فرنسا في ذلك الوقت دي لالاند، وكان قد عهد بالقنصلية بصفة مؤقتة إلى المدعو ب. راسين P. Racine وذلك عقب الحادث الذي وقع للقنصل لويس لامير ووصول دوسولت إلى طرابلس.

وفي تولى دي لالاند مهام منصبه في 1694، ومثل دولته حتى سنة 1702، وخلفه في هذا التاريخ كلاوديو دي لامير، وهو رجل خبير بالولاية وعلى معرفة بها، وكان من أوائل القناصل المعتمدين من فرنسا بطرابلس، كما كانت البعثة الفرنشيسكانية ممثلة تمثيلاً حسناً في شخص الأب نيكولو. وهو رجل معروف بذكائه ونشاطه. انتظر انتهاء قلاقل ومشاكل السنوات الأولى من حكم الداي الجيد، ثم تقدم إليه بطلب السماح بتوسيع مقر البعثة والكنيسة.

وفي المبنى الذي أوى البعثة طوال عشرين سنة، قامت دار أكثر ملاءمة

ولياقة، وفي 14 سبتمبر 1703 وضع حجر الأساس للكنيسة الجديدة. واحتفل بأول صلاة فيها في عيد الميلاد من نفس السنة، وكان لا بد من استغلال الاستعداد الطيب لدى خليل داي قبل أن يعرض عنه الحظ، وينتهي إلى أسوأ الحالات، كما هو الشأن في مواقف طرابلس نحو حكامها.

كان هناك شعور سائد منذ زمن بضرورة إيجاد مكان خاص لإيـواء المصابين في ظروف الأوبئة العامة، فقد كان مستشفى عثمان داي مزدحماً. وقد استغل المبعوثون، عند انتشار الأوبئة الأخيرة، بعض الأماكن المستأجرة وحولوها إلى محاجر صحية مؤقتة. وقد طلب الرئيس من خليل بك، تخصيص مكان لهذا الغرض. فأذن له بالاستفادة من خرائب قصر درغوت التي سبق أن استعملها عثمان داي لإيواء المرضى. وأنشئت هناك قاعة فسيحة بمساعدة قنصل فرنسا، وبالصدقات التي جمعت من المسيحيين.

لقد وجد خليل داي نفسه مشغولاً، منذ توليه شؤون الولاية، بأمر إخماد ثورة، انفجرت في غريان، وبعد أن تمكن من توطيد دعائم السلم في الداخل، كان عليه أن يتابع أحداث تونس التي نشأت عن اغتيال مراد بك أمير تونس في 10 يونيو 1702 بتدبير من إبراهيم الشريف قائد الاضطرابات الذي استولى فيما بعد على الولاية.

ولم يغفر خليل لهذا المغتصب إقدامه على قتل صديقه الذي يرجح أن يكون قد استضافه وأعانه في الاستيلاء على سلطة ولاية طرابلس. وقد أظهر عداءه في مناسبتين. الأولى عندما استولى على قوة من الفرسان، كانت تمر بطرابلس في طريقها إلى تونس، والثانية عندما استولى على سفينة تونسيـة اضطرت إلى الالتجاء إلى ثغر طرابلس. واستولى أيضاً على الرقيق الذي كان بها. وهنا قرر إبراهيم الشريف أن يتحرك ضد طرابلس، بجيش قوامه عشرة آلاف شخص، وأسطوله البحري. وحوصرت طرابلس براً وبحراً، وضيّق العدو حصارها الذي امتد من ديسمبر 1704 إلى فبراير 1705. وكانت خسائر الطرفين فادحة. ولحقت بالطرابلسيين في البداية بعض الهزائم، أجبر الداي على أثرها سكان طرابلس على تدعيم التحصينات في المدينة. حاول الجيش التونسي

بكل الوسائل الدخول إلى طرابلس والاستيلاء عليها، بعد أن أقام الخنادق وأحدث الثغرات تحت الأسوار لتخريبها. وذهبت كل جهوده عبثاً، وبعد آلاف المحاولات الفاشلة في هذه المهمة العسيرة؛ اضطر إبراهيم إلى رفع الحصار والعودة إلى تونس.

وتلقى خليل بك في هذه المناسبة تهاني حكومة فرنسا (إذ أرغم العدو على رفع الحصار عن طرابلس بعد أن كبده خسائر فادحة).

وتدعمت مكانة خليل بك وسلطته لدى الأهالي، بعد هذا الانتصار، ويقول الأب مسون P. Masson إنه كان يكفي لأن يرسل بعض فرسانه، حتى يلوذ العرب بالفرار. وقد عرف بقوته وحزمه، وعدم تراجعه فيما يتخذ من القرارات. وكان نوابه يرتعدون خوفاً إذا استدعاهم أو بعث إليهم رسولاً من عنده وإليه يعود الفضل في تشييد مسجد الظهرة المعروف باسم دورار وهو أحد أئمة المسجد.

وقد نعمت طرابلس طوال خمسة أعوام من عهد خليل بك، بشيء من السلم والاستقرار. وكانت علاقاته مع القوى الأجنبية طيبة، وخاصة مع فرنسا التي كانت تكوّن برعاياها من التجار وأعضاء الإرسالية أكبر جالية مسيحية، وقد كتب القنصل بيترو بولارد Pietro Poulard يقول: «لقد أجلسني الباشا بجانبه، فوق كرسي العرش، وبحضور أعضاء الديوان. أما القنصل الإنجليزي فقد قدم التهاني واقفاً، ثم انسحب. وقد زارني رئيس البحرية، الأمر الذي لم يحدث من قبل».

وفجأة، قامت حركة تمردية، فأفسدت كل شيء. بينما كان خليل باشا غائباً عن طرابلس، على رأس قسم من جيشه لمطاردة عبد الله بن عبد النبي الذي نهب قافلة قادمة من فزان، انتهز إبراهيم رايس هذه المناسبة، وأثار المدينة. وكان قد عهد بحماية القلعة إلى حسين نائب خليل باشا. وضيق الحصار عليه، واستمرت الثورة التي انفجرت مساء 21 أكتوبر 1709 تسعة أيام ذهبت المدينة أثناءها ضحية حرب أهلية.

ويعد بين ضحايا هذه الاضطرابات لورنزو جفراصة وبندتو دي فيلبو، رئيس المستودع، وبواب القلعة جيوفاني فرانزيتا. وفي 30 نوفمبر أعدم شاب يوناني، اسمه توماسو شبريتو وهو من رقيق خليل باشا، بتهمة التآمر ضد زعيم حركة الاضطرابات. وقد قيد في القلعة، ووضع رهن التعذيب ليجبر على الاعتراف بالمكان الذي أخفى فيه سيده، ممتلكاته الثمينة، ولكن اليوناني بصق في وجه معذبه، وتهجم على الدين الإسلامي، فأعدم، وعُلِّق على أسوار حمامي سانت ميكلي وسان أنطونيو. وما كاد خليل باشا يحس بهذه الحركة حتى عجل بالعودة إلى طرابلس، ولكنه وصل قرب المنشية، وأدرك أنه من العسير أن يسترجع الولاية المفقودة . فقد انحاز الشعب إلى السيد الجديد، خوفاً على مصالحه أو حرصاً عليها.

واتجه إلى الدواخل، واتصل بعبد الله عبد النبي، وأقام معه علاقات ودية، متغاضياً عن الإحن الماضية. وعهد إبراهيم رايس بقيادة الجيش إلى كاره محمد الذي طارد الحليفين حتى مقاطعة تاورغاء. وهناك لقي عبد الله مصرعه غيلة.

أما خليل باشا الذي أصبح وحده، فقد أخذت تتقاذفه الفلوات وذهب إلى فزان، حيث لجأ إلى نصر، ثم توجه إلى مصر، ومنها إلى القسطنطينية، لتقديم شكواه إلى السلطات ضد المغتصب، والحصول على اللقب الرسمي باشا لطرابلس. وشفعت له الأعوام السبعة، التي قضاها في الحكم، والتي كانت موضع رضا الجهات المسؤولة في القسطنطينية، وسوء مسلك العناصر الجديدة التي انتزعت الحكم.

وقد أبدى إبراهيم أليلي اقتناعاً منذ الأيام الأولى، بقصر مدة حكمه، فبادر إلى ابتزاز السكان دون تمييز عنصري أو ديني، ونهب كل الأشياء التي يرغب في الاستحواذ عليها.

وتعرضت الإرسالية الفرنشيسكانية إلى هذا الاستغلال، حيث أرسل رئيس البحرية إلى مقر الإرسالية للتحقق فيما إذا كانت هناك أشياء تخص

الأسرى، ويجب أن تنقل إلى الحاكم الجديد، طبقاً لحق الاستيلاء على السلطة. وأبدى رئيس البعثة استعداداً لقبول تفتيش الدار تفتيشاً دقيقاً. وقد أخذ الضابط بهذه المجاملة، فانسحب، دون أن يطلب شيئاً. وفي اليوم التالي أرسل إبراهيم، إلى مقر البعثة، موظف جمارك يهودياً، اسمه راكيم، وأمره بأن ينقل إلى القلعة كل الأشياء التي تخص الأسرى، والتهديد بحرق المقر والمبعوثين. وكان الجواب مطابقاً لجواب اليوم السابق، نقله إلى القلعة قنصل فرنسا بيترو بولاردو الذي تولى الدفاع بقوة وحزم، عن مصالح الخاضعين لحمايته.

وعندما استقر إبراهيم أليلي في القلعة، قضى على جميع العناصر المنحازة إلى خليل داي، وأحاط نفسه بحاشية أغلبها من العناصر المحلية. وأسند قيادة الحرس إلى كاره محمد الأناضولي الذي أغضبه رفع مخصصات الأهالي فأظهر استياء قوياً. وأعفي من القيادة، التي انتقلت إلى يدي حسين ساويس في يونيو 1710. وكان هذا أيضاً، قليل الحظ، فاستبدل في نفس السنة بمحمد بن الجن، وهو رئيس من رؤساء البحرية، مشهور بغزواته ضد المسيحيين. وكان عليه أن ينهض للزحف ضد سلفه كاره محمد الذي استاء من المعاملة التي تعرض لها، فسلك طريق الدواخل، وأشعل الثورة في غريان. ونزل من الجبل بأتباعه وحاصر المدينة، ولكنه هزم عند تاجوراء في سبتمبر 1710 حيث سقط في المعركة ما يقرب من ثلاثمائة متمرد، وأصبح محمد بن الجن، بعد هذا الانتصار، الحاكم الفعلي لطرابلس. كان رجلاً ماكراً قاسياً، مرعباً مخيفاً. ودون أن يتولى السلطة ومسؤولية الحكم مباشرة في الولاية، استطاع إجراء تغييرات في جميع مراكز السلطة العليا، انتظاراً للوقت المناسب الذي يستقر فيه بالقلعة.

وقضي على إبراهيم أليلي داي قرب نهاية نوفمبر 1710. وحل محله إسماعيل خوجة إمام مسجد الخروبة، الكائن في زنقة الفنيدقة، ولم يمسك زمام الحكم سوى شهرين، وقتل في يناير 1711 من قبل محمد بن الجن الذي أسند المنصب إلى الحاج رجب.

وأفل نجم هذا الداي ساعة ظهوره، وأعلن قائد الحرس، الرجل الماكر، نفسه، في النهاية، حاكماً على طرابلس، وسيطر عليها سيطرة الطغاة.

وقد ظهر عند تجديد الاتفاقية مع إنجلترا بصفته قائداً للجيش بتاريخ 1711. وفي 27 يونيو 1711 وقع الاتفاقية المذكورة باعتباره حاكماً، بينما أسندت مهام البك أو قيادة الحرس إلى محمود أبو مويس.

وكان هذا سكرتيراً للديوان، يتطلع إلى الاستيلاء على الحكم، بالانقلاب على سيده. ويحتمل أن يكون محمد بن الجن، قد أنهى حياته الحافلة بالمغامرات والوقائع في لوليو 1711 مقتولاً على يدي محمود أبو مويس الذي بايعه الأهالي (داياً) على الولاية.

ونقرأ في وقائع البعثة الفرنشيسكانية أنه، من بين الأعمال الطغيانية الكثيرة التي ارتكبها محمد بن الجن، خلال ولايته، كانت هذه الحادثة:

كان له صديق في طرابلس يدعى جيوسبي بونتيون، وهو تاجر فرنسي. وقد اتفقا على تحقيق غاية غير شريفة، تقوم على القضاء على القنصل الفرنسي بولارد الذي أجبر على الإقامة في القنصلية، طوال سبعة أشهر، دون أن يمكّن من الخروج. وقد قام بونتيون بالاتفاق مع الداي، بسلب اختصاصاته، وطلب من حكومة باريس، خلع الصفة الشرعية على هذا الوضع الجديد. ولكن بلاط فرنسا لم يكتف بعدم الاعتراف، بل أرسل إلى طرابلس خلفاً شرعياً للقنصل المسجون، هو إكسبيلي Expilly. وصدرت إليه التعليمات بالقبض على المتطفل المغتصب وتسفيره إلى بلده. ولكن أحمد القرمانللي، أقدم على إجراء آخر، عقب توليه السلطة وذلك بأن قبض على بونتيون المذكور، وقيده بالأغلال وجرده مما يملك، وأودعه سجن الإرسالية الذي قضى فيه عامين كاملين.

ونقرأ في الوقائع، أنه في الأشهر الأخيرة من حكم محمد بن الجن رفع العلم الأخضر - علم النبي - على القلعة، دلالة على السماح للمسيحيين بالدخول على الداي لإعلان تخليهم عن المسيحية، واعتناق الإسلام. ورغم الجهود التي بذلتها الإرسالية، فقد أسلم خمسون أسيراً مأخوذين بسحر الوعود المبذولة التي لم تحقق لهم، إذ قتلهم أحمد القرمانللي بعد ستة أشهر من ذلك.

القرمانليـة، أصلهم من قرمانيا، مقاطعة تركية في آسيا الصغرى تطابق

كابادوتشيا Cappadocia القديمة. وقد استقروا في طرابلس منذ أكثر من نصف قرن، ويحتمل أن يكون ذلك في عهد محمد الساقزلي.

ويقال إن مصطفى، وهو أقدم الجدود المعروفين، وابنه محمود، كانا ضابطين من ضباط الانكشارية التابعة للواليين محمد وعثمان. ومما يعرف عن محمود أنه مدفون في مقبرة القرمانللي بشارع الشط.

وخلال الأحداث التي أوضحناها عن سنة 1711 كانت أسرة القرمانللي ممثلة في يوسف القرمانللي وابنه أحمد. وكان هذا الأخير ضابطاً في سلاح الفرسان، استطاع بمواهبه العقلية أن يحظى بعطف وتقدير أتباعه والمحافل التي تتصل به.

ولا بد أن نفترض أيضاً بأن الطرابلسيين قد سئموا هذه السلسلة المتلاحقة من الرجال غير الصالحين الذين أعماهم الطموح، وظلوا طوال أربعين عاماً، يستغلون الظروف الطارئة، حتى ضجرت الولاية من تصرفاتهم. ولسنا ندري الأسباب التي أخرت الولاية عن التخلص منهم بطريقة نهائية وحاسمة. وقد اتجهت بأنظارها لتحقيق هذا الغرض إلى وريث القرمانللي. وكان محمود بومويس، يخشى منافسته فاستغل المبررات لإبعاده عن طرابلس، ولإرساله إلى غريان للقضاء على إحدى الثورات.

وتقول الروايات المتواترة إن غاية الداي من إرساله، كانت الرغبة في القضاء عليه قضاءً نهائياً، بالتفاهم مع زعيم غريان. وتحقيقاً لهذه الغاية سلمه رسالة إلى زعيم غريان المذكور، تقرر فيها حكم الإعدام عليه. ولكن أحمد، كضابط ممتاز، لا يناقش التعليمات الصادرة إليه، حشد فرقته المقيمة في معسكر المنشية، وسلك طريق الدواخل. ولكن سكان الساحل الذين كانوا يغمرونه بدعائهم وتمنياتهم، عند مرور موكبه بمناطقهم، سألوه بطريقة ودية عن الغاية من هذه الحملة، وبذروا في ذهنه بذور الريبة والشك، ونبهوه إلى المكيدة التي تدبر له. وأدرك هو ذلك ففتح الرسالة، وحينئذ أصبح شكه يقيناً.

وكان في وسع أحمد القرمانللي الاعتماد على فرسانه الموالين له، والتف

حوله أحسن المحاربين في الساحل والمنشية. وقطع زحفه وعاد إلى طرابلس، واستولى عليها فجأة وقتل أبو مويس وأعلن نفسه داياً لطرابلس تنفيذاً لإرادة الأهالي والأعيان والديوان في 28 لوليو 1711.

وفي هذه الأثناء كان خليل بك الموجود في القسطنطينية منذ سنة 1709 ، للحصول على الأمر بتعيينه والياً، كان يتابع الأحداث في ولاية طرابلس، وقد جهز أربعة مراكب سلطانية مسلحة، وبادر إلى التوجه لطرابلس، حاملاً اللقب الرسمي، باشا على طرابلس. ولكنه عندما وصل إلى مياه طرابلس رفض أحمد السماح له بالدخول إلى الميناء. وكان الموقف الذي اتخذه بعدم الاعتراف بممثل السلطان، يمثل إجراء خطيراً. , ولكن أحمد جمع الأعيان، ومجلس الدولة وترك لهم مسؤولية الاختيار بين الاثنين. وانحازت طرابلس إلى الأمير القرمانللي.

وكان على خليل بك أن يقلع ويبحر نحو زواره، مؤملاً أن يجد أنصاراً له هناك، مصمماً على الدخول إلى الولاية بالقوة. وكان واثقاً من مساعدة قبائل الدواخل له. ونزل بشواطىء زوارة، ومعه ثمانمائة جندي، واتجه إلى مدينة طرابلس عن طريق البر. ولكن، غدر به أولئك الذين اطمأن إليهم وظنهم أعوانه، ووقع في يد أحمد، فقتله، ونقل رأسه فوق حربة إلى طرابلس، ودفن في مقبرة سيدي حمودة، حيث لا تزال هناك لوحة تشير إلى اسمه وحركته.

وصار أحمد القرمانللي والياً على طرابلس.

* * *

الفصل السابع

- أحمد القرمانللي والي طرابلس 1711.
- خلفاؤه 1745 — 1790.
- الحرب الأهلية في ولاية طرابلس الغرب.
- علي برغل 1793.
- يوسف القرمانللي وصلاته بأوروبا.
- حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط.

لقد هيأ القدر ظهور أحمد القرمانللي على رأس الولاية، بعد أن استغلها أعواماً طويلة بعض الولاة الذين تعاقبوا عليها، بمساندة أحزابهم، أو بمبادراتهم الشخصية، وتنافسوا على بلوغ السلطة والسيادة عليها، مخاطرين من أجل ذلك بحياتهم. وكانت الولاية تنتظر زعيماً يستطيع بيده القوية، وتوجيهاته السديدة، إعادتها إلى سيطرتها الماضية. وكان أحمد القرمانللي هو الرجل المطلوب للنهوض بهذه المهمة.

كان على دراية تامة بأوضاع البيئة المحلية، وتمرس تام بالقواعد التي تنظم طريقة التعاقب على الحكم لدى بلاط القسطنطينية. وكان يجد في طموحه وقوته وشجاعته، وشعبيته سنداً قوياً لإدراك هذا المنصب.

ودون إنكار للسلطة العليا للسلطان على الولاية، رغب في استقلال دولة طرابلس، وضمان وراثة الحكم في أسرته. وخوفاً من قيام بعض العناصر من الموظفين الأتراك، وخاصة العسكرية بتأييد من الحكومة المركزية، وزعماء القبائل، بإفساد مخططاته وتفويت الفرصة على مطامحه، ووضع العراقيل أمام

تحقيقها، وبعد أن اطمأن إلى سيطرته على القلعة والخزانة وحصوله على التأييد الشعبي، دعا كل العناصر التي يشك في ولائها، ويعتقد بأنها ستثير له القلاقل والمشاكل في المستقبل القريب، إلى مأدبة أقامها بالظهرة. وكانوا حوالى ثلاثمائة. وأمر جنوده بذبحهم جميعاً في هذا البيت الكبير. ولم ينج أحد، من هذه المجزرة. وقد ظلت خرائب وآثار هذا البيت المتداعي المهجور قائمة إلى أعوام قريبة، تشهد على نهج غير شريف. ولكنها كانت طريقة فعالة لضمان سيطرة القرمانللية على طرابلس الغرب.

كان جريئاً، وحكيماً. وقد جمع ممتلكات الضحايا، وجعل منها هدية ثمينة إلى السلطان أحمد الثالث، سعياً إلى عطفه، وبلوغ الحظوة لديه.

وسارع هذا السلطان، من ضعفه، أو من بعد نظره، إلى الاعتراف بفرمان خاص بولاية أحمد باشا القرمانللي على طرابلس. ومن هنا يبدأ أصل أسرة القرمانللي التي حكمت حتى 1835. وكان من أهم النواحي التي اهتم بها، تنظيم حرس محلي، أخضع به الجبل، وأعده لمواجهة أي اعتداء منتظر، ولعله أراد من تنظيمه أيضاً إصلاح الأضرار التي نشأت عن الاضطرابات الأخيرة. وقام بإصلاح وترميم أسوار المدينة، واهتم بالتحصينات، وخاصة حصن المندريك الذي يسيطر على الميناء ويحميه. وكان قد حصن في عهد عثمان باشا. وشيد المسجد الذي يحمل اسم أسرته، والذي أصبح فيما بعد مركزاً للنشاط الديني في الولاية. وأعاد تنظيم القرصنة بزيادة عدد السفن السريعة، وأعلن نفسه حامياً وراعياً للقراصنة. وهكذا وفر للخزانة مزيداً من الدخل، عن طريق عوائدها الكبيرة، وعرف كيف يقيم علاقات طيبة مع القناصل المختلفين المقيمين في طرابلس ،وبصفة خاصة مع قنصل فرنسا.

وكانت فرنسا قد استبدلت قنصلها بترو بولارد في سنة 1711 بالسنيور أكسبلي.

وظهرت فرقة من الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال دوكويزن الابن Duquesne في سنة 1714. ويبدو أن أحمد استطاع أن يحسن التصرف في هذا

الظرف، إذ إنه بعث في نفس العام، وفداً إلى باريس. وأنهى بذلك الحادث الذي تسببت فيه اعتداءات القراصنة. وقد وطدت العلاقات الودية مع دولة فرنسا، باتفاقية سلم وقعت في 4 يونيو 1720 من قبل دوسولت Dussaul الذي كلفته حكومته في سنة 1693 بالتفاوض مع ولاية طرابلس[1].

وظلت العلاقات الودية سائدة بين الدولتين عدة أعوام، لم يعكرها حادث يذكر. وكانت فرنسا ممثلة دائمة بوكلاء قنصليين في المراكز النشطة على الساحل الليبي، مثل بنغازي، ودرنة. وقد استقرت في هذه المواقع، بعض العائلات المسيحية لأسباب تجارية. ونلاحظ، في الكتاب القديم Libro Vecchio الذي يسجل وقائع الإرسالية منذ سنة 1700 وما بعدها، أنه كان يقصد هذه الأماكن سنوياً ـ تقريباً ـ بعض المبعوثين الذين كانوا يقيمون هناك بضعة أشهر. ولكن الحركة التجارية، في هذا الساحل، لم تكن ذات شأن كبير. ويلاحظ بول ماسون، أنه خلال أربعين سنة من القرن السابع عشر، لم تتجاوز هذه الحركة مليون فرنك، وأنها قد وصلت ـ مرة واحدة ـ إلى 900 ألف فرنك ثم هبطت إلى 500 ألف فرنك و139 ألف و44 ألف (وهي قليلة إذا قورنت بالفوائد التي تحصل من المتاجرة مع الشرق).

وفي سنة 1728 قطعت هذه العلاقات الودية. ولعل ذلك لم يكن ناشئاً عن رغبة أو إهمال من أحمد باشا القرمانللي، بمقدار ما نشأ عن الحماسة المتعسفة، والتعطش إلى الكسب، لدى قواده البحريين. لقد استولى هؤلاء على سفينة فرنسية كانت راسية في ميناء طرابلس، وأسروا تسعة من رجالها، كما استولوا على زورق آخر قرب مصراتة، وثالث في بنغازي.

كان قنصل فرنسا في ذلك الوقت السنيور مارتين Martin. ولمعاقبة هذا الانتهاك الذي أقدمت عليه القرصنة، أرسلت حكومته إلى المياه الطرابلسية، أسطولاً مكوناً من ثمانية مراكب، بقيادة الأميرال دي جرانبريه De Granpré الذي ألقى مراسيه في 20 يوليو من العام المذكور. وأخذ يقصف مدينة

---

(1) Histoire des établissements. etc. par Paul Masson.

طرابلس. وكان لا بد من مضي ثمانية أيام، من الحصار، لإقناع أحمد ومجلسه، بعدم جدوى تعريض طرابلس للخراب، واحتمال التدمير الشامل لها، وإلزامه بالخضوع للأمر الواقع. ولا بد أن نلاحظ أن اتفاقية السلم التي وقعت في 2 أغسطس من العام التالي، قد نصت على (أن ملك فرنسا، نتيجة للندم والأسف الذي أبداه الباشا والديوان والحرس في طرابلس، واعترافهم بالانتهاك لاتفاقية السلم، والتماسهم للعفو، قرر أن يستجيب إلى رغبتهم في السلم).

وتنص إحدى مواد هذه الاتفاقية التي سبق أن وردت في الاتفاقيات الأخرى، على أن يزود قراصنة طرابلس بجوازات من قنصل فرنسا تضمن لهم احترام السفن الحربية، وقبول دخول سفنهم إلى الموانىء شريطة ألا تقوم بمهاجمة أعدائها على مسافة أقل من عشر عقدات من الساحل الفرنسي. كما يسمح بحق قيام السفن الفرنسية بتفتيش مراكب القرصنة الطرابلسية، وسمح لهؤلاء القراصنة بالتفتيش على السفن التجارية التابعة لتلك الدولة. وهو حق عام لكل ولايات الشمال الإفريقي. وهو ما يؤكد اللوم الكبير الذي ينبغي أن يوجه إلى الدول الكبرى لسماحها بوجود القرصنة، وما تجره من مضايقات للتجارة البسيطة[1].

إن الدرس الذي تلقاه أحمد من فرنسا في سنة 1728، كان درساً قاسياً إلى أبعد الحدود. إذ تحتم على طرابلس، بالإضافة إلى قبول الشروط المذكورة، أن تدفع عشرين ألف قرش أشبيلي، وتطلق سراح الأرقاء من التابعين للجنسية الفرنسية. ولم تكن الأضرار التي تعرضت لها المدينة أقل من ذلك. إذ ظلت تحمل آثار هذه الأضرار، والخراب الذي لحق بالمنازل والأسوار المهدمة، وغيرها، طوال ثلاثة أعوام بعد هذا الحادث، كما أوضحت ذلك مشاهدات الرحالة تولوت Tollot[2]. وقد تجنب أحمد باشا منذ سنة 1728، وما تلاها من الأعوام الاحتكاك مع فرنسا، رغم الشكوك التي أثارها القراصنة ضد الأسرة

(1) Slousch (La Tripolitaine sous la domination des Karamanli) Revue du Monde Musulman 1908.

(2) Histoire des établissements. etc. Paul Masson.

القرمانللية. وتم تعديل اتفاقيات السلم التي كانت قائمة مع إنجلترا منذ 1699. وقد صدق أحمد القرمانللي في 2 أبريل 1730 على معاهدة السلم التي أوردناها في الفصل السابق. ويبدو، أن والي طرابلس قد أسند قيادة الجيش إلى ابنه الأكبر يوسف بن أحمد، قاصداً من ذلك تركيز كل السلطات في أيدي أسرته، بحيث يمنح حكمة مزيداً من ضمانات الاستمرار والسيطرة.

وقد أظهر شيئاً من الود نحو الإرسالية الفرنشيسكانية، عدا حادثتين، لم يشأ أن يتخلف فيهما عن أسلوب الطغيان الشائع في عصره. إذ حدث في 24 فبراير 1721 و 6 نوفمبر 1725 أن قيد المبعوثين في السلاسل، وأغلق مقرهم بسبب الشكاوى المعتادة التي بلغته عن المعاملة السيئة التي يلقاها أسراه في شيفيتفيكيا ومالطا. ولكن مبادرة القنصل الفرنسي، المسؤول عن حمايتهم والتبريرات التي قدمت إلى السلطات المذكورة أقنعت أحمد بإطلاق سراح المبعوثين. وكان في وسعهم أن يقرروا، أنه خلال 35 سنة من ولايته، قد توافرت لهم كافة التسهيلات لممارسة وظائفهم الدينية. وقد سمح في يوليو 1719 لرئيس الإرسالية بتعديل وإصلاح المستشفى القديم المهدد بالانهيار. وفي أبريل سنة 1723 أذن لهم ببناء صهريج لمياه المطر، في ذلك المستشفى، والاستفادة منه للإرسالية والأسرى، مع الإعفاء من الضرائب المستحقة عليه. وقد أظهر أحمد القرمانللي روح التسامح والتقدير لرجال الدين، في كثير من الوثائق التي صدرت عنه لصالح المبعوثين.

وكان عليه، خلال حكمه الطويل، أن يرقب الأمور بعين يقظة واعية. وأن يقود مختلف قبائل الولاية إلى الأمن والنظام، بيد حديدية صارمة. يؤازره في ذلك شقيقه الحاج شعبان قائد الجيش، وابنه محمود الذي أسند إليه حكم برقة، ويوسف قائد الفرسان الطرابلسيين وخليفته محمد الذي شغل منصب عمه شعبان، بعد وفاته سنة 1721. وقد استطاع الأمير القرمانللي أن يخرج ظافراً في كافة حملاته ضد مختلف حركات التمرد على سلطته.

وفي صيف 1713 تضامنت تاجوراء وترهونة، وزحفتا ضد جيش الباشا، فخرج عليها أحمد، وألحق بالثائرين هزيمة مرة، قرب تاجوراء، ودخل البلدة،

واحتل قصرها، وفرض عقوبات مالية باهظة، وترك حكم المنطقة إلى شقيقه الحاج شعبان. ثم انتفض المتمردون من جديد، وأجبر الحاكم الجديد، على الاحتماء بالقصر، والدفاع عنه دفاعاً مستميتاً، إلى أن هب الوالي لنجدته، وقد مر أحمد على القرية كالعاصفة، ناشراً الرعب والموت والبؤس بين سكان تاجوراء. وأثقلهم بالضرائب، وقتل في رجالها كل نزوع إلى الثورة.

وفي سنة 1713 قام حسين بثورة في مسلاته، وتحالف مع عرب ترهونة الذين يقودهم منصور الترهوني، وأحيا أحمد القرمانللي من جديد، في هذه الظروف، تلك الاكتساحات والزحوف الظافرة الخاطفة التي حققها عثمان الساقزلي. فشتت أعداءه وأحرق خيامهم وعاد إلى طرابلس مزهواً بانتصاره.

كان عبد الله عبد النبي الذي أثار قبل أعوام المضايقات في وجه خليل داي، بغزواته، وسلبه ونهبه، قد ترك وريثاً، اسمه علي، سار على نهج والده، مقتدياً به، وواصل حركاته سنة 1725، إذ نهب ودمر السواحل الشرقية لطرابلس الغرب، وانتقل إلى برقة، وهاجم قافلة كانت تحمل الخراج، من أوجلة إلى طرابلس. وطارده أحمد القرمانللي في الدواخل، وألحق به هزيمة نكراء.

وفي العام التالي، زحف على فزان، وحاصر مرزق، عشرة أيام، انتقاماً من الموقف الذي اتخذته هذه المنطقة، برفضها دفع الضريبة المستحقة، ولكنه تلقى، في الوقت نفسه، معلومات، عن احتمال قيام انتفاضة، في طرابلس فعاد إليها بجيشه.

وفي أواخر سنة 1716 نراه يظهر من جديد، في مرزق، غير أن محمد سيف النصر أسرع إلى إعلان الخضوع، وهكذا استطاع أن يحكم دون مضايقات حتى سنة 1719. وقد خلفه في ولاية فزان أحمد سيف النصر الذي ربطته علاقة طيبة مع الأمير القرمانللي، وظلت قائمة حتى سنة 1731 حيث قطعت هذه العلاقات الودية، وعهد أحمد باشا إلى ابنه محمد ومحمود بك القيام بحملة تأديبية ضد حاكم فزان. وبمجرد رؤية هذه الحملة المكونة من جيش جرار طلب أحمد سيف النصر الصلح،

فرفض طلبه. فقد كانت أوامر الباشا تقضي بأسر الأمير المتمرد، ونقله أسيراً إلى طرابلس. وحين وصل إلى المدينة باعه أحمد بقرشين نحاسيين، وأمره بالعودة إلى مرزق، والعودة إلى حكم المقاطعة ورافقه الحاج أحمد مصطفى الذي كلف بتهديم أسوار عاصمة فزان. ثم شيدت من جديد في عهد محمد القرمانللي، وبموافقته[1].

وفي سنة 1719 — 1720 اهتم هذا الأمير الذكي، النشط، بتحسين أوضاعه في برقة، وعهد إلى أخيه الحاج شعبان بمهمة إخضاعها، تحقيقاً لأهدافه، وعين ابنه محمود بك حاكماً عليها.

وفي 1721 كان على أحمد القرمانللي أن ينشغل بالقضاء على ثورة انفجرت بين صفوف جنوده. وكان يقودها مغامرون وثائرون محليون. وقد سقط صريعاً. في هذه الظروف، شقيقه الحاج شعبان. وقد عسكر المتمردون عند الساحل الشرقي من الولاية، في اتجاه مصراتة، فوجه إليهم أحمد القرمانللي فرسانه، وألحق بهم الهزيمة.

وبعد سبعة أعوام من ذلك، أي في 1728 كان عليه أن يتوجه إلى الجبل الغربي ليلزم بعض المتمردين بالهدوء والسكينة.

وقد ظل الأمير يحكم حتى سنة 1745 مشمولاً بالرضا العام، ومخلفاً أثراً واضحاً من نشاطه وحيويته وفعاليته. وقد كتب السنيور فيرو Feraud قنصل فرنسا بطرابلس في سنة 1878 أن أحمد باشا، قد تضايق في السنوات الأخيرة، من حياته، من فقدان بصره فقتل نفسه، سنة 1745[2]. وخلفه في الولاية ابنه محمد. ودفن بالمسجد الذي شيده.

* * *

وعند وفاة أحمد القرمانللي، بقي من أبنائه محمد الذي خلفه في الولاية، ومحمود الذي كان يقيم في بنغازي، حاكماً على برقة، وسليمان الذي مات في طرابلس سنة 1760 ويوسف بك الذي مات قبل وفاة والده.

---

(1) من مذكرات الدكتور أتوري روسي.

(2) Revue Africaine, 1883.

وحكم محمد طرابلس، طوال عشرة أعوام، وقد تميز عهده بالتأييد القوي الذي قدمته إليه القرصنة. وكان له من ذلك أحسن مورد لتمويل الدخل العام. ورغم ما تميز به من بعد نظر، في عدم إفساحه المجال لربابنته للقيام بانتهاك حرية سفن الدول القوية، والصديقة، إلا أنه في 25 مايو 1752، أضاف القنصل الفرنسي Caullet إلى معاهدة 1728 مادة جديدة، تنص على العقوبات الشديدة، بما في ذلك عقوبة الإعدام، ضد رؤساء البحرية الذين يسيئون استعمال حق تفقد السفن التجارية الفرنسية. واستطاع توطيد العلاقات السلمية مع فرنسا، بإرسال وفد لزيارتها. وقد استغلت حكومة فرنسا هذا الاهتمام، فأرسلت مفوضاً حربياً إلى طرابلس دي جوزناي De Gouznay وعقيداً من سلاح الفرسان، لدراسة إمكانية إنشاء مركز في الولاية لتحسين سلالة الخيول الوطنية، بالخيول البربرية.

وسجلت في نفس العام، ثورة انفجرت في المدينة، ليلة 20 يوليو. وكانت أغلبية الثوار مكونة من البحارة، بقيادة نائب الأميرال وعدد من الربابنة، وقد حاولوا الاعتداء على حياة الوالي، فتصدى الجيش الموالي له، للدفاع عنه كما هب لنجدته عرب الريف. ومات في هذه الاضطرابات عدد كبير من الأعيان. وفي اليوم التالي أعدم خمسين من المتمردين الذين وقعوا في قبضته.

وفي نهاية عهده، وعلى وجه التحديد، في مايو 1754 اضطر محمد القرمانلي، إلى الانشغال بثورة أخرى في غريان، وبعث ابنه علياً للقضاء عليها.

لقد أحسن هذا الأمير معاملة الإرسالية الفرنشيسكانية. وكان إذا وقع في يده بعض رجال الدين الذين يؤسرون في الغزوات البحرية، أوكل أمرهم إلى رئيس الإرسالية، ووضعهم تحت رعايته ومسؤوليته، بدلاً من إرسالهم إلى الحمام. وباع في 1747 بعقد عام حقلاً وميداناً مجاوراً لمقر الإرسالية. وهو الموقع الذي تقوم عليه حالياً كنيسة سانتا ماريا دللي أنجلي، وقد توفي في 24 لوليو 1754، بعد مرض ألزمه الفراش 35 يوماً. وترك الولاية في يد ابنه علي. ودفن قرب والده.

وبايع الشعب علياً، وهو لا يزال صغيراً في مستهل شبابه. كان شخصية ضعيفة ومتخاذلة، وقد حفل عهده بالاضطرابات والمغامرات والقلاقل، ولكنها لم تمنعه من الاستمرار في الحكم أربعين سنة. وكان عليه، في البداية أن يهتم بالدفاع عن سلطته، ومركز أسرته، ضد المؤامرات ومطامع رؤساء الحرس، وجشع ربابنة البحرية الذي تثيره النسبة المئوية الكبيرة التي يتقاضونها من غنائم القرصنة. وقد جر عليه ذلك، ظهور عدد من الأساطيل الأجنبية، التي كانت تطلب - بالقوة - التعويض عن الخسائر التي ألحقت بسفنها التجارية.

وفي سنة 1766 أرسلت فرنسا، إلى طرابلس، فرقة بحرية، تحت أمرة الأمير لستنوا Listenois للاحتجاج على احتجاز مركب تابع لجنوا، في مياه بروفانس. كانت بحرية بعض الدول الصغيرة مشمولة بحماية الدول الكبرى، واضطر علي القرمانلي أن يضيف خمس مواد إلى اتفاقية سنة 1728.

وفي 4 أغسطس من نفس العام، كانت فرقة من أسطول جمهورية البندقية مكونة من ستة مراكب بقيادة جاكوماناني، ترسو في ميناء طرابلس للاحتجاج، والانتقام من تطاول قراصنة الولاية. كان يمثل السناتو البندقي في ذلك الوقت بطرابلس، الكونت جيوسبي بالوفيتش Giuseppe Ballovich الذي وصل إلى طرابلس على ظهر طراد حربي في 1764 تصحبه زوجته إليونورا بلوشيني Eleonora Bellucini وقد تم في هذه المناسبة، تصديق وتأكيد إتفاقيات التجارة المتعلقة باستغلال ملاحات زوارة.

وفي 23 لوليو 1777 بدت في ميناء طرابلس سفينتان تابعتان للبندقية تحملان القنصل الجديد أنطونيو بلاتو Antonio Bellato والوفد المكلف بمراجعة الاتفاقيات المذكورة، ولم يرغب علي القرمانلي في استقبال الوفد أو القنصل الجديد، وأبقى السفينتين خمسة أيام في الميناء، دون أن يتمكن أحد منهم من النزول إلى البر.

ووقائع الإرسالية، التي تورد هذا الحادث، لم تشر إلى أسباب هذا

الموقف. ولكنها تضيف، أنه بعد خمسة أيام، من الانتظار، أوفد إلى السفينتين مندوباً عنه، باولو كولوتشي Paolo Collucci وهو طبيب من نابولي، وكلفه بإبلاغ دعوته، إلى القائد البحري بالنزول إلى البر، صحبة القنصل الجديد، عند خندق القلعة. واستقبله بكل مراسم الاحترام. واوضح كولوتشي أن تأجيل نزوهم جاء بناء على اقتراح من الكونت بلوفيتش الذي كان يهم بالتخلي عن وظيفة القنصل لأحد أقربائه.

وتحقيقاً لهذه الغاية، عمل على عرقلة وتعويق القنصل الجديد، عن استلام المنصب. ونزل القائد البندقي على الفور دون أن يؤدي إشارة العلم، وكان يصحبه بعض الضباط. وقد وجد في استقباله الكونت بلوفيتش، فطلب منه أن يعود إلى القنصلية، وأشعره بأنه ليس في حاجة إلى حضوره. واستقبل علي القرمانللي، مبعوث البندقية، بكل مظاهر الحفاوة والتكريم، وأطلقت المدافع سبع طلقات تحية له.

وفي اليوم التالي، بينما كان السنيور بلاتو يتسلم القنصلية، أعلن إلقاء القبض على بلوفيتش، واقتيد إلى السفينة، لنقله إلى البندقية، باعتباره متمرداً ومثيراً للشغب. ولكن سرعان ما اكتشفوا المؤامرة التي حيكت ضده، وبدت براءته واضحة، وحصل الكونت بلوفيتش على الإذن بالنزول إلى البر، وتمديد إقامته في طرابلس، مدة شهرين، يسوي خلالها شؤونه الخاصة. وسافر في 20 سبتمبر 1777 إلى مالطا، ومنها إلى البندقية، حيث برىء تبرئة كاملة مما نسب إليه.

وكان باولو كولوتشي مسؤولاً عن هذه المهزلة الكريهة، التي صنعها بوشايته الكاذبة. وتعرض للتقريع والتأنيب طوال ربع ساعة، ألقى فيها الباشا على طبيبه كل المسؤولية، وحمله مغبة ما تسفر عنه من نتائج. وحرمه القنصل الإنجليزي من حمايته. ويقال إنه قد أنزل به عقوبة الجلد، عقاباً له على العمل الدنيء الذي ارتكبه، ضد إنسان مهذب بريء. ولجأ إلى الباشا، طالباً حمايته، وقد علق علي القرمانللي على شكواه مما تعرض له في القنصلية الإنجليزية، من

عقوبة الجلد قائلاً: أنت طبيب ويمكنك أن تعالج نفسك من أثر الضربات التي تلقيتها[1].

وفي سنة 1774 أكد علي القرمانللي اتفاقية الصلح مع فرنسا. وكان الوسيط في ذلك القنصل دي لانسي De Lancy الذي هبطت في عهده الحركة التجارية الفرنسية على سواحل الولاية، هبوطاً واضحاً، وأخذ العنصر الإيطالي المتاجر يزداد ويتوسع، وخاصة مع البندقية وليفورنو اللتين كانتا قاعدتين للتصدير، إلى عدة مراكز على الساحل الليبي، مثل طرابلس، وبنغازي، ومصراتة، ودرنة، ومراكز أخرى صغيرة. وقد بعث دي لانسي تقريراً إلى باريس، حول التجارة الطرابلسية، ولاحظ أن متوسط الحركة السنوية يقدر بحوالى 3 ملايين فرنك. وكان في وسع بعض التجار الفرنسيين أن يجدوا مجالاً لنشاطهم التجاريّ، ولكن ملاحظات دي لانسي، وملاحظات سلفه دي أندري سنة D'André 1785 لم يكن لها تأثيرها المطلوب رغم اقتناع المسؤولين بها.

وابتليت ولاية طرابلس في مايو 1785 بانتشار الطاعون، وبلغ عدد الضحايا في بعض الأيام ألفاً ومئة، أغلبهم من العرب واليهود، ولم تنج الإرسالية الفرنشيسكانية من هذا الوباء. إذ أصيب القساوسة الثلاثة الذين كانوا في المدينة، وسرت إليهم العدوى نتيجة إسعافهم للمصابين. وفي نفس السنة خرج حسن بك، أكبر أنجال علي القرمانللي، إلى الدواخل لجمع الضريبة بعد أربعة أعوام من ذلك، سلك طريق الدواخل لمقاومة سيف النصر، زعيم أولاد سليمان المتمرد على سلطة الولاية.

وانفجرت ، بعد هذا الطاعون، والثورة الداخلية، حرب أهلية. كان لعلي القرمانللي ثلاثة أبناء، أكبرهم حسن بك ثم أحمد ويوسف، وازداد علي القرمانللي كسلاً وتراخياً تحت وطأة السن، ولم يعد قادراً على حكم شعب قلق، سريع الثورة، مثل شعب الولاية.

---

(1) Libro Vecchio — Archivio della Missione.

وبعد 36 سنة من الحكم، قرر، أو لعله أُرغم تحت ضغط التذمر الشعبي العام على التنازل عن الحكم، لابنه الأكبر حسن، أو مشاركته في النهوض بأعباء الولاية. كان حسن بك محبوباً ومقدراً من الشعب لما تميزت به شخصيته من طيبة، وتواضع عظيم[1]. كان يساعد والده في شؤون الحكم باعتباره قائداً للحرس، ولكن علاقته بشقيقه الأصغر يوسف، لم تكن علاقة ودية. ويبدو أن يوسف ورث عن جده الأكبر أحمد القرمانللي قوة جامحة وعواطف عنيفة. وكان الابن الثاني لعلي، مقيماً في الزاوية حيث عهد إليه والده، بإدارة تلك المنطقة، وكان يراقب الأمور من بعيد، دون أن يزج بنفسه، في المشاحنات التي تقع بين إخوته، ويرصد العاصفة التي تتكاثف وتتجمع حول طرابلس بعوامل الحسد والغيرة والطموح.

وفي أبريل 1790 انفجرت المأساة. ويبدو أنها قد سبقتها مؤامرة ضد أكبر أبناء القرمانللي. وأحبت الأم، أن تصلح بين الأخوين، فدعتهما إلى جناحها، وقبل حسن الدعوة بروح طيبة مطمئنة، وتقدم إلى يوسف مجرداً من السلاح، وسرعان ما نشأ عن هذه المواجهة، شجار جديد بين الأخوين، وصدام، وحاولت الأم أن تفرق المتخاصمين، ولكن يوسف أصاب شقيقه، بطلقات مسدسه. وحاول هذا التعس أن يتقي هذه الطلقات فهرب إلى الحجرة المجاورة، بعد أن أصيب بجراح قاتلة. ولكن خادماً موالياً ليوسف بادر إلى الإجهاز عليه فقتله، بمساعدة بعض الأتباع. وأصيبت الأم بجراح في يدها وهي تحاول إنقاذ ابنها. وهددها يوسف بنفس المصير، إذا لم تبادر إلى الانسحاب، وأضاف إلى جريمته جريمة أخرى بقتل الحارس الذي اعترض طريقه، وأخذ يصرخ (يا رجال طرابلس. إنني خادمكم، لتكن لكم الشجاعة للسير ورائي) وترك المدينة، وأقام في ضواحيها.

وأبدى قسم من الشعب حزنه على الفقيد، وانحاز قسم آخر إلى جانب القاتل، الذي رفع راية الثورة ضد والده، وضد أخيه أحمد، الذي دعي من الزاوية لخلافة القتيل.

(1) Cronaca della Missione.

لقد كان من الخير ليوسف القرمانللي ألا تلطخ ولايته بهذه الجريمة البشعة فهو كجده، استطاع أن يظفر بالحكم بجهوده الخاص، وقوته الفردية. وهو الذي أضاء من جديد، نجم القرمانللية بعد أن كان موشكاً على الأفول. واستطاع في كثير من المناسبات أن يبعث الماضي الذي عرفته الولاية في سيرة بعض ولاتها الشجعان.

كان متعالياً، ومتكبراً، وذا إرادة حديدية حاسمة فيما يتخذ من قرارات، فخوراً بأمجاد قومه، التقليدية. لا ينثني أمام العوائق. وقد قرر أن يتصرف بطريقته الخاصة، لإنقاذ إمارة القرمانللية التي كان يبصر الخطر المحدق بها، خاصة بعدما شعر بأن عدداً من أعيان طرابلس، والضباط المؤثرين المنظمين، قد بعثوا وفداً إلى القسطنطينية، يطلبون من السلطان تغيير الحكومة، وإخضاعها بصفة تامة للحكومة المركزية بدلاً من الخضوع الاسمي الذي كانت عليه الولاية.

وكسب يوسف، تأييداً شعبياً، بما أظهره للطبقات الشعبية، من خطر وجود حكومة تخضع خضوعاً مباشراً للقسطنطينية، وأن ذلك يشكل خسارة للطبقة الشعبية، مع قيام الاحتمال بتدخل العناصر الدخيلة والأجنبية. وضمن تأييد الجبل الذي كان يخشى عودة السلطة العثمانية. وقد هب الشيخ خليفة بن عون، زعيم الجبل، ووالد غومة، بطل استقلال الجبل واضعاً تحت تصرف يوسف القرمانللي جميع المحاربين التابعين له . يساندهم في ذلك بعض الزعماء من ضواحي المدينة، الذين مكنوه بمساعدتهم، من السيطرة على هذه الضواحي، والتغلب على القوات التي أرسلها والده لمحاربته. وحاول في يوم عيد Courpus Domini ـ لدى الطائفة الكاثوليكية ـ من سنة 1790 تضييق الحصار على طرابلس، وتم تبادل الاشتباكات بين الطرفين، ولم يكن تحت تصرف الابن الثائر جيش كاف، لمهاجمة القلاع والحصون. وكان هناك عدو، خلف ظهره، يخشى خطره، ويتمثل في بلدة تاجوراء التي كانت منحازة إلى الوالي السابق علي القرمانللي. وطال الصراع دون نتيجة حاسمة، وتضجر الطرابلسيون من هذا الوضع. وتم الاتفاق على إيقاف الحرب الأهلية، خوفاً من تدخل القسطنطينية. وتجاوز الأب عن أخطاء الابن الذي دخل طرابلس في

مظهر مسالم مجرد من الادعاء والتطاول. وكان الابن الثاني، أحمد يشارك والده في مسؤوليات الحكم. وهدأت النفوس، وأخذت الولاية تستعيد حركتها العادية وحياتها المألوفة. ولكنه كان سلماً ظاهرياً سطحياً. فيوسف لم يكن راضياً، ونفسه كانت تنطوي على الطموح الذي ظهر للمرة الثانية، في مؤامرة، ضد والده وأخيه، وقد نفاه الباشا وأبعده من طرابلس.

وفي 21 يونيو 1793، وبتأييد من عرب المنشية، هاجم يوسف مدينة طرابلس على رأس قوة قوامها أربعمائة مسلح. ومني بخسارة فادحة. وفي الخامس والعشرين من نفس الشهرخرج أحمد بك إلى بنغازي ترضية لوالده، وأملاً في رد شقيقه المتمرد إلى الصواب، مبدياً استعداده للتنازل عن مكانه، إلى الأخ الأصغر، في حالة عودته إلى طرابلس. وأفهمه علي القرمانللي من جديد أنه على استعداد، لأن يغفر له أخطاءه الكبيرة، وأن يعهد إليه ببكوية بنغازي. . ولكن يوسف أجابه، بإنه راض وقانع بحكم المنشية، وأنه يترك للوالد مشاكل الولاية. وكان هذا الجواب سبباً في إثارة النفوس من جديد، وعادوا إلى المواجهة المسلحة. ووصلت في نهاية يوليو، نجدة من مصراتة بقيادة زعيمها، تتكون من سبعمائة فارس، جاءوا لمناصرة الوالي المسن. وسرعان ما شتتوا شمل المتمردين الذين كانوا يحتلون مرتفعات الظهرة، ودخل الزعيم المصراتي إلى طرابلس، مستعداً لليوم التالي الذي كان ينوي أن يلقن فيه المتمردين درساً آخر. وكان هذا الصراع الأهلي محققاً للمثل القائل (بين خصمين يستفيد الثالث). فقد كان المتمردون يستعدون لاستئناف القتال، عندما بدا في البحر أسطول مكون من ست قطع، ألقى مراسيه في ميناء طرابلس يوم 30 يوليو 1793 [1].

* * *

علي برغل، ويعرف أيضاً باسم سيدي علي بن آدم. كان مغامراً تركياً، من أصل يوناني. ظهر فجأة حكماً، مستبداً بمصائر طرابلس، حيث سيترك في تاريخها أثراً دموياً لعيناً. كان ينتمي إلى ذلك النوع من الرجال الذين يتميزون بالإقدام، وانتهاز الفرص المناسبة لتوجيه الضربة المناسبة.

---

(1) Cronaca della Missione.

كان مسؤولاً عاماً عن البحرية في الجزائر. وأصاب ثروة خيالية، ولكن مطامعه أثارت حنق الشعب الجزائري الذي طرده، هو وأمين الخزانة كاره محمد. وكان على علم بالأوضاع السيئة في الولاية، فقصد القسطنطينية، واستطاع بواسطة أحد أشقائه الذي كان له نفوذ لدى السلطان، أن يحصل على الموافقة على تعيينه والياً على طرابلس، بدلاً من الوالي القرمانللي، تسانده في هذا المطلب ثروته الخيالية، والفوضى الضاربة في الولاية، والالتماس الذي تقدم به أعيان طرابلس، بإخضاع الولاية إلى القسطنطينية. يضاف إلى ذلك كله ما تميز به من جرأة وإقدام. ولم يكد يحصل على فرمان السلطان حتى قام بإعداد كل شيء على نفقته الخاصة، دون أن يطلب سفناً أو جنوداً، وسلح بعض المراكب التجارية، وجند بعض المرتزقة الأتراك واليونانيين والأسبان، وتقدم إلى طرابلس بقوة تقدر بحوالى 300 رجل. ولم ينزل إلى البر، واكتفى بأن يحتل قسم من جنوده حصن بيت الرايس Bet el Rais وأبلغ الأهالي، يوم وصوله، بفرمان السلطان الذي يعلن تنحية أسرة القرمانللي، وتولية علي برغل والياً عليهم.

وسئم أعيان المدينة، تلك الحرب الأهلية التي ظلت مشتعلة، عدة أعوام، دون أن يحقق أحد الطرفين نتيجة حاسمة لصالحه، فضلاً عن النقص في المؤونة. ولم يجد الأهالي بداً من قبول إرادة السلطان الذي يدين بالتمرد كل من يعارض الوالي الجديد، وموظفيه ويعرضه لغضب السلطان.

وهكذا أسرعوا إلى تسليم المدينة. وقد فضل علي القرمانللي الهرب ليلاً بثروته ونسائه وأبنائه، على الصمود أو التنازل الإرادي، واتجه بحراً إلى تونس، واضعاً نفسه تحت حماية محمود بك أمير تلك الولاية، وصديقه، وترك في طرابلس كثيراً من الديون، وخاصة تلك التي يطالب بها قنصل البندقية أغوسطينو بلاتو Agostino Bellato وقنصل إسبانيا جاكومو سولير Giacomo Soler وقنصل السويد. وقد عاد بعد ذلك إلى طرابلس سنة 1796، على ظهر سفينة إنجليزية، وتوفي في 23 يوليو من نفس السنة.

وانسحب الأخوان أحمد ويوسف القرمانللي إلى الضواحي. وقد ظلا على

موقفهما في تهديد الولاية، والالتزام بفكرة العودة، وفضل الشيخ خليفة، وهو من يفرن، أن ينسحب ورجاله إلى الزاوية ترقباً للظروف التي توجه الحظ إلى جانب الابن الأصغر للقرمانيللين.

وما كاد علي برغل يستقر في طرابلس، حتى أظهر نزوات ومطامح غريبة. وتؤكد وقائع الإرسالية، بأنه قد صرح قبل أن يسيطر على القلعة، باتجاهه إلى إنزال أعلام أربعة قناصل. وقد طلب من القناصل الذين توافدوا عليه لتقديم الاعتراف به، تجريد السيف، ونزع الأحذية، وتقبيل اليد. وعمل هؤلاء من جانبهم على عدم زيارة القلعة. وحاول أن يتجنب استعداء الموظفين والخدم، ووجه جهوده لممارسة ضغط عنيف على الشعب.

وامتص علي برغل دماء الشعب، وأرهقه، وفرض على الجالية اليهودية جزية مقدارها 240 ألف فرنك، بعد أن هددها بالقتل والفقر. وقتل عدداً من الأعيان بأسباب تافهة واهية وصادر أموالهم، لمصلحته الخاصة. وساءت علاقاته - بصورة علنية واضحة - مع والي تونس الذي كتب إلى السلطان، يشكو من الوالي الجديد بطرابلس، وتنكره لعلاقات الجوار، وتحريضه العملاء ضد الولاية المجاورة.

واهتم، منذ الأشهر الأولى، بصك النقود وتحسين سور المدينة، احتياطاً لمواجهة أي هجوم يقوم به الخارجون عليه. وانتقل بعد ذلك، إلى إجراءات انتقامية، وطغيانية لم يعرف لها مثيل، في تاريخ الولاية، (لم يكن يمضي يوم دون أن يقتل فيه بعض الأتراك البارزين، والعرب من أعيان المدينة والضواحي، وأمعن في وحشيته، حتى كان يعدم في بعض الأحيان ثمانية أو عشرة من الأشخاص ضرباً بالسيف، أو خنقاً، أو حرقاً، بعد أن يلفهم في قمصان ملطخة بالقطران. كان يطوف ليلاً في شوارع المدينة، ولا يعود إلى القلعة إلا بعد أن يلطخ رداءه بالدم. رجل متبربر متوحش، أسوأ في قسوته من نيرون)[1].

---

(1) Cronaca della Missione.

وكان اليهود، أكثر الناس تعرضاً لاضطهاده. وكان بين أعضاء الجالية اليهودية بطرابلس بعض اليهود التونسيين الذين انضموا إلى يهود طرابلس للعمل على إعادة أسرة القرمانللي. وقد قصد رئيسهم أبـرامينو بـاردا، في أغسطس 1794، يوسف باشا الذي ظل على موقفه، ومسلكه العدائي نحو شقيقه أحمد قائلاً: «سيدي، إنه مما يثير الضيق في نفوسنا أن نرى واغلاً دخيلاً يستولي على ميراث أسرة القرمانللي، لقد بلغ بنا الضيق مداه. كيف تتجاهل مثل هذا الخطر الكبير؟ لماذا لا تنصرفان إلى العمل لاستعادة السلطة بدلاً من الانشغال بمشاكل أخوية، يستفيد منها الطاغية وتعود علينا بالحسرة، وتحمل الموت لنا؟ ليس هنـاك إلا وسيلة واحدة لوضع حد هذه الأوضاع الموسفة، وإحراز النصر الذي يدخره لك الحظ. وهي الصلح مع شقيقك الأكبر».

وكان ليوسف من الإدراك السليم، ما جعله يتقبل هذه النصيحة، ولم يتوان عن مصالحة أخيه، والاتفاق معه على توحيد الجهود، ودعوة أهالي الريف الذين التفوا حول رايات أميريهما، وزحفوا على طرابلس. وضربوا حصاراً على مدينة طرابلس، كان من أقسى أنواع الحصار التي عرفتها، إذ أغلقت المدينة من كل الجهات. وتعذر إخراج الموتى للمقابر. ولا تزال حتى الآن، في الحي اليهودي، المقبرة التي يرجع تأسيسها إلى هذا الحادث.

وشعرت الطبقة الفقيرة بأثر الأسعار الخيالية للمواد العادية. وكانت تباع المواد القليلة، التي تهرب من باب صغيـر يقع ـ وب غربي المدينة، بوزنها ذهباً. وحاول ذات مرة أحد اليهود التونسيين العاملين بدار الصناعة، الخروج من الباب المذكور للحصول على المواد الغذائية، ففاجأه الحرس، واتهم بتهريب العتاد إلى العدو، فشنقه علي برغل، وعلق جسده على السور، أمام الكنيس اليهودي الكبير.

وأحس الوالي، بجدية التهديد، فأحاط نفسه بشبكة من الجواسيس وكرس جهوده للتحصين، وتوفير مزيد من الدفاع لأسوار المدينة، وسخر الجميع في تحقيق هذا الغرض حتى الأطفال، ولم يعف اليهود من العمل يوم السبت، وألزم أعيان المدينة بـالاشتراك في هـذه السخرة. وأراد أحـد اليهود، وهـو المدعـو جيـوسبي

كوهين، أن يترجم رغبة قومه، ويتصرف بالاتفاق مع دانيال خلفون، وهو من الشخصيات البارزة في طرابلس، وابن عم المؤرخ الذي ينقل إلينا هذه التفاصيل. وقد سعى كوهين إلى رشوة أحد أصدقائه، من الحراس المكلفين بمراقبة أسوار المدينة، وطلب منه إفساح الطريق أمام جنود القرمانللي، وتمكينها الدخول إلى المدينة. ولكن التزام الحارس بالوفاء للوالي، كان أكبر من إحساسه بصداقة اليهودي، فتظاهر بالاستجابة إلى إلحاح كوهين، وحدد له موعداً لتنفيذ الخطة، ثم أخطر علي برغل بالمؤامرة، ولم يصدق الطاغية، إلا بعد أن اطلع على وثيقة خطية، يتعهد بموجبها كوهين بتقديم مبلغ كبير، مقابل هذه الخيانة. وسمح علي باشا، بأن تأخذ اللعبة مجراها. وفي مساء السبت، كان الحارس على موعد بيوسف كوهين، ودانيال خلفون. وبعد نقاش طويل، قبل الخائن المفتعل القيام بهذا الدور، على أن يضمن هذا الالتزام دانيال خلفون. وانتهت الوثيقة إلى يد الطاغية. وفي صباح الأحد، اقتيد كوهين وخلفون إلى علي برغل، الذي أصدر حكمه بالإعدام. أما الأول فقد جلد في الميدان العام، ثم ألبس قميصاً مغموساً في القطران، وأحرق حياً. وأما الثاني فقد سجن، وصودرت أمواله وبعد أيام قليلة، عانى هو الآخر عقوبة المحرقة. كما شنق عدد من العرب الذين اتهموا بالمشاركة في هذه المؤامرة.

وتضيف وقائع الإرسالية، أنه بعد محاولات عديدة فاشلة، قام بها كلا الطرفين، وتبادلا أثناءها الهجوم والهجوم المضاد، حاول علي باشا في 29 أغسطس تنظيم هجوم على الجيش القرمانللي فشتته، وأوقع الاضطراب في صفوفه. وعادوا إلى الحصار، بعد أن نظموا صفوفهم من جديد.- وكانوا يفتقرون إلى القنابل والقذائف كما كان علي برغل يفتقر إلى العتاد والمؤونة، وقد طلب من والي تونس أن يزوده بحاجاته منها، فرفض واضطر إلى اللجوء إلى العنف، للحصول على الإمدادات، ووضع نفسه بذلك، في صراع مكشوف مع ولاية تونس.

أرسل في البداية فرقاطة، عهد بها إلى المرتزقة اليونانيين الذين جمعوا له بعض الإمدادات من سواحل تلك الولاية. وأسند في المرة الثانية إلى كاره

محمد، أمين الخزينة في الجزائر سابقاً، مهمة احتلال جزيرة جرْبة. ونزل فجأة في الجزيرة بقوة قوامها خمسمائة رجل، فقتل وأسر الجنود والضباط الذين تتكون منهم الحامية، وجرد البلاد، من كل الأشياء التي يحتاج إليها سيده، وعاد إلى طرابلس، بخمسة مراكب مشحونة بالغنائم. واحتج حمودة بك بشدة لدى القسطنطينية، موضحاً لها تطاول باشا طرابلس وعدوانه على ولايته. وأضاف إلى هذه الانتهاكات، تنديده بما أقدم عليه برغل بإرسال أحد المراكب إلى ميناء تونس، لتهديدها، وسلبه زورقاً تابعاً لها اضطرته العاصفة إلى اللجوء إلى ثغر طرابلس.

وقد رد السلطان على حمودة بك مؤكداً أنه لم يكن يرغب في اختيار علي برغل لولاية طرابلس، ولا كان في نيته تخويله غزو حدود ولاية تونس، وأوعز إليه أن يعمل لطرد الغازي المعتدي. فجرد حملة من الجيش التونسي ضد طاغية طرابلس.

ولحق الأميران القرمانلليان بوالدهما الذي كان مقيماً في تونس، تحت حماية حمودة بك، واتفقوا على تسوية خلافاتهم، والاستعداد للحملة التأديبية، لاسترجاع الولاية.

وفي 16 يناير 1796 ، عند الساعة الثالثة، ظهرت فوق مرتفعات الشاطىء الغربي طلائع وأعلام الجيش الذي يقوده مصطفى آغا تونس. وكان الأميران القرمانلليان يعملان تحت رايته.

ونشر جناحيه في اليوم التالي على المنشية وحصن البحر، وعند الصباح الباكر من يوم 18 يناير احتل مرتفعات الظهرة، بعد مذبحة ذهب ضحيتها عدد كبير من الأهالي، العزل من السلاح. ولم يسلم الأطفال والنساء من هذه النقمة، ثم ضيق الجنود الحصار حول المدينة. وكان تحت تصرفهم أربعة آلاف فارس وبغال احتياطية، وإبل للنقل و18 قطعة مدفعية، والذخيرة الكافية. ولم يكن في مقدور طرابلس أن تصمد في وجه هذه القوة الكبيرة. وقد أراد علي برغل أن يقوم بأعمال انتقامية قبل أن يغادرها ويتخلى عنها. فعمد في مساء 18 يناير

إلى إعدام 22 شخصاً من الرهائن الموجودين بالقلعة، وبينهم بعض الصبيان. كما هدم، وحطم كل ما يمكن أن يكون مفيداً للغازي. وأثناء الليل، أطفأ عطشه للدم، بإعدام بعض التعساء من الأسرى. وكان يرغب في توسيع المذبحة لولا هروب بعض العناصر المقرر إعدامها. وغادر القلعة عند الساعة الثالثة صباحاً، بعد أن جمع كل الغنائم واستولى على سفينة فرنسية، محملة بالبضائع، راسية في الميناء، وقادمة من إزمير. واتجه بأسطوله الصغير نحو الشرق، واقتاد معه عدداً من أعيان العرب، كأسرى، وبعد ثمانية أيام، ألقى البحر بجثثهم على الشاطىء.

وتوقف علي برغل في درنة، ثم غادرها إلى مصر لدى مراد بك، ثم عينته فيما بعد القسطنطينية، والياً على مصر، وفي سنة 1803 قتله المماليك. وعندما علم الجيش التونسي بفرار علي برغل، تطلع إلى المغانم التي كانت السبب الرئيسي لانخراط الجنود، ولحاقهم بالمصير الذي ينتظر القرمانللي. واندفعوا كالنمور إلى احتلال المدينة، بينما كان الأعيان يستعدون لتسليم مفاتيحها إلى الظافرين. ووقف القائد التونسي، بشجاعة، في وجه عصابات النهب، عارضاً صدره للرصاص قائلاً: «اقتلوني ولا تنهبوا المدينة». فأجابوه بأن حمودة بك، وعدهم بحرية النهب والسلب، مدة ثلاثة أيام. وكان لا بد من اللجوء إلى فرض ضريبة أربعمائة ألف فرنك، لإرضاء الجيش الذي حررها من الطاغية، وهكذا أمكن تجنب السلب والنهب، ودفعت الضريبة على أقساط، فقد استنزف علي برغل كافة الإمكانيات بطرابلس.

وفي صباح 20 يناير 1795 دوت المدافع بطلقاتها عند مرتفعات الظهرة، فأوقع ذلك الرعب في قلوب الناس، وظنوا أن الجيش التونسي لم يرضَ بالضريبة وأنه عائد لممارسة النهب والسلب، بعد أن تنفست البلاد الصعداء بخروجهم منها. وأكد هذا الظن ما شاهدوه من فرق الفرسان التي كانت تعدو نحو الأبواب، والمشاة الذين كانوا يستعدون للزحف. وامتشق القادرون من الأهالي السلاح للدفاع عن أنفسهم، ولم يعرف إلا عند الساعة العاشرة، أن طلقات المدافع كانت تحية موجهة للوالي الجديد أحمد القرمانللي. ثم دخل الأخوان إلى

المدينة، يرافقهم القائد مصطفى، وعدد قليل من الجنود الذين سمح لهم بالدخول تجنباً للفوضى. ثم أقفلت الأبواب على الفور، بعد أن وضع لحراستها عناصر مختارة. ومر أحمد القرمانللي الوالي الجديد، وشقيقه يوسف بالشوارع الرئيسية، مهدئاً الناس، داعياً إلى العودة إلى أعمالهم دون أية مخاوف. وسمح في الأيام التالية بدخول الجيش مجرداً من السلاح، بعد أن صدرت إليه التعليمات الصارمة، وتهديدات بالإعدام في حالة الإساءة أو الإخلال بشرف المواطنين وأملاكهم وأشخاصهم. وقد عسكر هؤلاء قرب سور المدينة، من الجهة الشمالية، ولم يقع شيء يثير الشكوى سوى بعض الحوادث البسيطة التي تعرض لها اليهود. وفي أول فبراير فك الجيش التونسي خيامه وعاد إلى ولايته، وساد الهدوء مدينة طرابلس، واستطاع أحمد أن يعيد الأمن والنظام، الأمر الذي كان موضع إعجاب وتقدير المواطنين.

ولكن يوسف، لم يفقد الأمل في نجاح محاولاته للاستيلاء على السلطة التي دفع في سبيل إدراكها ثمناً غالياً وهو قتل أخيه عام 1790.

وفي يوم 11 يونيو 1795، الساعة الثانية بعد الظهر، بينما كان الوالي أحمد القرمانللي يخرج من باب المنشية، راكباً جواده مع أحد أطفاله، متوجهاً إلى بساتينه، قام يوسف بإقفال أبواب المدينة وأطلق طلقة مدفع. وكان ذلك إيذاناً بقيام اضطرابات جديدة، وهرع السكان إلى السلاح للدفاع عن أنفسهم، غير أن شيئاً لم يحدث. إذ إن أحمد باشا لم يرغب في أن تكون نهايته كنهاية أخيه حسن، ولم يكن لديه من الأصدقاء الذين يملكون القدرة على تجديد الاضطرابات الماضية من أجل استرجاع الحقوق المغتصبة من الأمير الشرعي.

وقد مالت المدينة إلى الأقوى، وقد حصل يوسف بتأييد من بك تونس، على تأكيد الإمارة القرمانللية والاعتراف بها من القسطنطينية؛ أما أحمد فقد لجأ إلى سكان الدواخل. ثم انتقل إلى مسلاته، وبعث يوسف يعرض عليه منصب حاكم بنغازي، فقبل ذلك. وركب فوق سفينة دلماتية قاصداً وجهته الجديدة. ولسنا ندري أكانت الصدفة أم كانت عن خطة مدبرة، إذ انتهت به الرحلة إلى مالطا، حيث غرق المركب، وأقام هناك ثلاثة أشهر، ثم انتقل إلى تركيا.

بعد أن تخلص يوسف القرمانللي من كل مزاحمة، ومنافسة، بدأ حكمه بهمة عظيمة، وسرعان ما أوصل طرابلس إلى حياة هادئة، مطمئنة، آمنة. إذ طهرها من قطاع الطرق، وقضى على السرقة التي انتشرت أثناء الاضطرابات الأخيرة، في المدينة وضواحيها. وقرر عقوبة الموت لكل جرائم السرقة أو الاعتداء. وأوكل إلى اليهود عملية تنفيذ العقوبات . ولم ينس الأخطار التي تعرض لها هؤلاء في سبيل العمل لإعادة إسرة القرمانللي إلى الحكم، وشملهم بحمايته التي ساعدت على توسيع نشاطاتهم. والحادث التالي، يظهر الأهمية التي كانت لليهود في ذلك العهد. لقد قاموا ببناء كنيس في الزاوية دون الحصول على إذن من الباشا. وقد اشتكى بعض المتعصبين إلى يوسف باشا من قيام هذا الكنيس، فمكنه ذلك من انتهاز الفرصة، لكي يفرض عليهم عقوبة أربعة آلاف فرنك، مقابل الإبقاء على الكنيس، وحاولوا هم رشوة الموظفين، سعياً لتخفيض مبلغ الغرامة إلى النصف. ونجحوا جزئياً في هذه المهمة، لولا أن بعض المنتفعين الذين كانوا ينتظرون الكسب من وراء هذه العملية، أصيبوا بخيبة، وفشلت خططهم، فنقلوا خبر هذه الرشوة إلى الباشا، وشعر يوسف بأن مصالحه قد مست، فترك للمسلمين حرية تهديم الكنيس وتهديد اليهود. ورداً على هذا الإجراء تجمعت الجالية اليهودية في ميدان الزاوية، وقررت الرحيل عنها إلى طرابلس، معلنة عدم رغبتها في البقاء في بلد غير مضياف، ينكر عليها إقامة كنيس. وخاف حاكم المدينة، على مصالحها التجارية التي ستتعرض للكساد. فوعد بحرية تامة للعبادة، وقد احتج المفتي لدى يوسف باشا، وأوضح ما ينتج عن هذا العمل، من إثارة ضد الشعور الإسلامي السائد. فلجأ يوسف إلى حيلة بارعة ـ والحيلة من مميزاته العقلية ـ وأمر بجلاء اليهود من الزاوية وعودتهم إلى طرابلس، مع إعفاء الفقراء منهم من التزاماتهم وديونهم نحو العرب في تلك المنطقة، وكانت الطبقة الفقيرة تكون الأغلبية، بعد الحصار الطويل الذي تعرضت له البلاد. وقد أطفأ هذا الاقتراح روح التعصب وشل كل حركة معادية لليهود، وتضاعف تقدير الجالية اليهودية للأمير القرمانللي.

وفي ديسمبر 1795، حصن الجبهة الغربية من سور المدينة، مبتدئاً بباب

البحر، متجهاً نحو المقبرة المسيحية. وهو العمل الذي عكف عليه عدة أعوام تحقيقاً لسياسته الرامية إلى تنظيم القرصنة، وإقامة قاعدة مضمونة تلجأ إليها.

وقد أقدم فعلاً على وضع نفسه، في مقدمة الحركة القرصانية، وعمل على تركيز نشاطها، وزاد من قطع الأسطول، واستؤنفت الغزوات البحرية، لتدعيم إيرادات الباشا. ويلاحظ سلوش Slouch أن الوقت كان مناسباً، لاستئناف الغزوات البحرية في البحر الأبيض المتوسط. ولم يكن في مقدور القوى الصغيرة أن تواجه القرصنة البربرية، بأية وسيلة من وسائل القوة أو القمع. وقد اكتفت بالتمثيل القنصلي في طرابلس، والحصول على إذن الملاحة، مقابل مبلغ سنوي يدفع للباشا.

وقد أكد رئيس الإرسالية، الأب ماريونا، المعاصر لتلك الفترة، أن يوسف لم يكن رجلاً قاسياً، ولكنه عنيد متكبر. وقد عمل تدريجياً منذ بداية عهده، على تثبيت دعائم حكمه، بالقضاء على جميع العناصر المناوئة التي أظهرت العداء له، أثناء غيبته الإجبارية عن طرابلس. ودفعه سلوكه أحياناً إلى مواقف لا تتسم بالحكمة السياسية، وتنم عن استهانة وعدم احترام للقناصل، والقـوى الأوروبية، مما جر عليه بعض الإهانات فيما بعد.

وحدث في 14 يوليو 1796 أن كان أحد الأتراك، يقوم بجمع بعض العمال لتشغيلهم على ظهر زورق كان يستعد للإبحار. ولجأ عامل يهودي إلى القنصلية الفرنسية فلحق به التركي، وضربه ضرباً مبرحاً، وأسرع القنصل وأسرته لدى سماعهم صراخ اليهودي المضروب، ولكن التركي استمر في الاقتصاص منه، فلم يملك القنصل السنيور جيس Guys إلا أن يقبض عليه، ويودعه سجن القنصلية. وعندما علم يوسف باشا بالحادث وجه أمره على الفور، بإطلاق سراح التركي وكلف فرقة من جيشه مكونة من ثلاثمائة رجل تقريباً، بتنفيذ ذلك، وقام الجيش بمحاصرة القنصلية وصادف ذلك وجود القنصل الأسباني الذي كان يقوم بزيـارة رسمية إلى القنصل الفرنسي للتهنئة بالعيد القومي. وقد تمكن من تهدئة الجيش وإبعاده عن القنصلية. وكان القنصل

قد عقد اجتماعاً مع ربابنة السفن الست الفرنسية الراسية بالميناء،وتقرر مغادرة طرابلس، ونقل احتجاجهم إلى فرنسا. ولكن الباشا أبلغ القنصل، قبل المساء، برغبته في تسوية الحادث. غير أن القنصل أصر على موقفه، ولم يتمكن من إقناعه بقبول التفاهم والتسوية إلا في اليوم التالي، بعد أن وجهت إليه ثلاثة وفود بتدبير ووساطة قنصل أسبانيا. واشترط القنصل الفرنسي، أن يعتذر له المذنب، وأن يسجن قائد الحرس الذي حاصر القنصلية، مع ستة جنود تابعين له؛ وأن يوضعوا جيمعهم تحت تصرف القنصل وأن يحيًا العلم الفرنسي عند رفعه على القنصلية بإحدى وعشرون طلقة، وأن يصدر الباشا أمراً عاماً إلى جميع رعاياه باحترام مقار القنصليات، وفرض حراسة على الشوارع التي بها مساكن القناصل.

وفي 16 يوليو تم الاتفاق وأقفل الموضوع.

وعلى الرغم من أن يوسف كان يثير غضب الدول الأوروبية الكبرى، من حين إلى آخر بسبب الانتهاكات التي يقوم بها القراصنة إلا أنه ظل يحمل دائماً مشاعر طيبة لفرنسا، إذا استثنينا بعض الحوادث التي ليست لها أهمية.

وعندما قاد نابليون في مايو 1798 الحملة على مصر، أخذ يبحث عن قاعدة بحرية في البحر الأبيض المتوسط لمواجهة إنجلترا. أبدى يوسف باشا استعداداً لإرسال المؤن والعتاد إلى الجنرال فوبوا Vaubois الذي كان يضيق الحصار على مالطا. وكان هذا الجنرال قد أرسل إلى طرابلس، مندوباً نشطاً، استطاع أن يعود إلى الجنود الفرنسيين بسفن عديدة، تحمل أبقاراً جمعت من السواحل الليبية بالتعاون مع يوسف باشا. كما كان بونابرت يرسل بريده الهام إلى فرنسا، عن طريق القنصل الفرنسي في طرابلس، وتحت حماية الباشا. وقد وصل أول طرد، عن طريق البر، بواسطة قافلة من الحجاج العائدين من مكة الذين كانوا يشيدون بالمعاملة الكريمة التي عاملهم الفرنسيون بها أثناء مرورهم بمصر. ثم وصل زورق ثم مركب آخر صغير، من الإسكندرية وعلى ظهره تاجر فرنسي، يعرف باسم أرنو Arnaud وكان يجيد اللغة العربية، وقد كلفه نابليون بأن ينقل إليه أخباراً عن فرنسا، بأية طريقة. وكان القنصل الفرنسي في طرابلس حينذاك

بـوسيه Beaussier الذي سلمـه كل مـا أمكن جمعه من أخبـار، في هذا الخصوص، ولم تتمكن المراكب من العودة إلى الإسكندرية، بسبب سيطرة السفن الإنجليزية على جنوبي البحر الأبيض المتوسط. وسافر أرنو عن طريق البر. ومات في حادث مؤسف، وذهب ضحية إخلاصه.

ولم يطق الإنجليز، هذا الميل الذي يبديه باشا نحو فرنسا عدوتهم، وأشعروه بعدم الرضا عن موقفه عن طريق القسطنطينية، وطلبوا منه مباشرة قطع علاقاته بفرنسا، وطرد الرعايا الفرنسيين من الولاية. وكانت تركيا قد دفعت ولاية تونس والجزائر إلى اتخاذ هذا الموقف العدائي، نحو فرنسا. واضطر في 22 يناير 1799 أن يعلـن الحرب ضد فرنسا.

وبينما كانت طرابلس، تنزل علم القنصل الفرنسي، طلب مندوبه من رئيس الإرسالية، أن يضع نفسه تحت حماية قنصل أسبانيا. وكان نقل الحماية وتغييرها شيئاً معمولاً به، ومعترفاً به من قبل الباشا. ولكن يوسف لم يرد أن يخضع بسهولة إلى القوى التي تفرض عليه طرد الرعايا الفرنسيين من الولاية، فبعث إليه (نلسون) Nelson الأميرال كامبل Campell الذي ظهر في ميناء طرابلس، على ظهر سفينة برتغالية يوم 9 مايو 1799. وحيَّت مدفعية القلعة السفينة بطلقة مدفع، وردت بمثلها. ونزل القنصل الجديد لوكاس مكلفاً بأن ينقل إلى الباشا، رغبة الحكومـة الإنجليزية، بأن يسلم إلى نائب الأميرال، القنصل الفرنسي والرعايا الفرنسيين المقيمين في طرابلس. وحين رفض يوسف القرمانللي ذلك، أحرقت السفينة مركباً كبيراً للولاية، واستولت على مركبين آخرين ثم هددت بقصف المدينة، ولم يجد الأمير بداً من الخضوع للقوة. ورفع العلم الأبيض فوق القلعة، ودخل في مفاوضات معهم. وحاول أن يلجأ إلى المكر والخديعة، وبعد محاولات يائسة، سلم إلى القنصل الإنجليزي السنيور بوسيه Beaussier ، وضابطين، وربـابنة المـراكب الفرنسيـة الموجودة بميناء طرابلس. وصادر أملاكهم أيضاً. ولكن ذلك كله، لم يكن سوى تمثيلية، فقد ظل على الـدوام صديقاً لنابليون وفرنسا. أما المبعدون فد نقلوا إلى جنوا، ومنها إلى مارسيليا.

ولم يغب عن بونابرت، أن تصرف يوسف، كان نتيجة قوة قاهرة؛ وتهديد عنيف. وكان يشعر شعوراً عميقاً بالنوايا الودية الطيبة التي يحملها له يوسف القرمانللي الذي قدم خدمات هامة، استطاع أن يستفيد منها عندما انتخب امبراطوراً لفرنسا.

وكان تعاون يوسف باشا رئيسياً، ومن أهم الوسائل التي اعتمد عليها نابليون في خطته لإرجاع الجيش الذي تركه في مصر. وقد دخل القنصل الفرنسي في مفاوضات مع يوسف باشا سنة 1801. ولم يرغب في إسناد هذه المهمة إلى موظف رسمي، من شأنه أن يثير شكوك الإنجليز. وقد وقع اختياره على مالطي لامع هو سفيريو ناودي Saverio Naudi وكان قد تعرض أيضاً لإجراءات الإبعاد، مع بوسيه. وقد حضر هذا المالطي من مارسيليا بصفة سرية، ووصل إلى طرابلس، مخولاً كافة الصلاحيات، واستطاع أن يحرر اتفاقية صلح في 18 يونيو 1801 على أساس الاتفاقية المعقودة سنة 1729.

وقد تضمنت ثلاث مواد خاصة تضمن للفرنسيين حرية التنقل، للتجارة والأفراد بين مصر والولاية. ولكن الجلاء عن مصر، جعل هذه النصوص سطحية. ولما عقد الصلح بين تركيا وفرنسا، أعيدت القنصلية في طرابلس، ورجعت العلاقات إلى مجراها العادي.

إذا كان سكان الدواخل قد التزموا طوال عهد يوسف القرمانللي بالإخلاد إلى الهدوء والسكينة، ووقفوا منه موقفاً سلمياً بعيداً عن القلاقل والمشاغبات، فإن حظ الأمير القرمانللي في علاقاته مع القوى المستحدثة في أوروبا، لم يكن على هذا المستوى، باستثناء علاقاته مع فرنسا. فالمطامع العنيفة للقراصنة الطرابلسيين الذين يشاركون في اقتسام الغنائم، وإقدامهم وتهورهم في مهاجمة وسلب السفن التجارية دون تمييز بين أعلامها، والتأييد الظاهر والخفي الذي التزم به يوسف باشا، نحو إجراءات القرصنة التي كان يجد في تنشيطها أحسن مورد لخزانة الدولة، كانت كلها من الأسباب الرئيسية في انهيار حكم أسرة القرمانللي وقد جرّت على يوسف باشا إهانات بالغة، أضعفت من سلطته، ونالت من هيبته لدى الأهالي.

وطلبت السويد في 1796 من يوسف باشا السماح لسفنها التجارية بحرية الملاحة في دائرة نشاط القرصنة الطرابلسية. وطلب الباشا مقابل ذلك ضريبة سنوية قدرها ثمانية آلاف ليرة. ولم يوافق المندوب السويدي على هذا المبلغ الباهظ، وقطع العلاقات السلمية مع يوسف باشا. ورد يوسف على ذلك، بالاستيلاء على سبع مراكب سويدية، محملة بالبضائع، وقد قامت السويد بتوضيح وجهة نظرها لدى نابليون الأول، الذي كلف قنصله المقيم بطرابلس، بتسوية الحادث. وأرجع يوسف السفن مقابل مبلغ ثمانية آلاف ليرة وقبلت السويد الخضوع للضريبة السنوية المطلوبة مقابل التصريح لها بحرية الملاحة.

وفي عام 1801 طلبت الولايات المتحدة الأمريكية، بدورها، حرية مرور السفن التي تحمل العلم الأمريكي. وطلب يوسف باشا ضريبة سنوية عالية، لم تقبل بها الولايات المتحدة. وكرد فعل قام القراصنة الطرابلسيون بالاستيلاء على على بعض المراكب الأمريكية. وأنزل يوسف باشا العلم الأمريكي المرفوع فوق القنصلية بطرابلس، ومزقه بصورة علنية. وأثارت هذه الإهانة ثائرة الحكومة الأمريكية التي أرسلت قرب سنة 1802 إلى مياه طرابلس، أربع سفن حربية بقيادة نائب الأميرال بريبله Preble لقصف أسطول الولاية، وتقديم درس للقرصنة الطرابلسية. ولكن المدفعية، في قلاع طرابلس وحصونها، استطاعت أن تواجه هذه الفرقة الأمريكية، وتردها على أعقابها، بعد أن خسرت سفينة.

وقد كتب أ. م. غوليلمو رفيللو في هذا الخصوص، إن نائب الأميرال بريبله توقف في نابولي، قبل بداية الحملة، وطلب، بطريقة ودية، من الملك فردناند دي بوربون، إعارته بعض السفن لإلحاقها بفرقته، تدعيماً لها وتأميناً للحملة. وفي 19 مايو 1803 سلمت إليه ستة مراكب مدفعية، واثنان للقنابل، بالإضافة إلى مئات البحارة النابوليتان. وكلف نائب الأميرال موريس Morris بحصار طرابلس.

وأقلع الأسطول الأمريكي متجهاً إلى طرابلس في منتصف صيف ذلك

العام، وقد حيته الجماهير الغفيرة التي تجمعت على الرصيف، وأبحر نحو السواحل الإفريقية الشمالية. وما كاد يقترب منها، حتى بادر موريس إلى محاولة الدخول في مفاوضات ودية، ولكن الباشا رفض ذلك في إباء، وامتنع عن الدخول في أية مفاوضات. فعقد الأميرال موريس على ظهر السفن، مجلس حرب. وتقرر الشروع في العمل الحربي ضد المدينة، دون تردد أو إبطاء. غير أن مخططه الحربي مني بالفشل، وانهزم أسطوله أمام المقاومة العنيفة التي أظهرتها المدفعية الطرابلسية، مما دفعه إلى التخلي عن أية فكرة حربية، ورجع إلى قواعده التي انطلق منها، بعد أن خسر سفينة من أسطوله. ونتيجة لهذه الهزيمة، اتخذت ضد موريس إجراءات التحقيق، وأعفي من منصبه.

هذا الحادث التاريخي يشير (سلوش) إلى وقوعه عند نهاية 1802، دون أن يذكر تفاصيل عن مشاركة الأسطول النابوليتاني، أما ريفيلو فيحدد وقوعه في النصف الثاني من تلك السنة، قائلاً: «وقد أعاد بريبله Preble المحاولة بفرقة مكونة من مركبين كبيرين كونستيتيوشن Constitution (وفيلادلفيا) وخمسة مراكب أخرى. وقد اندفع الأمريكيون الذين أغضبتهم الهزيمة السابقة، وهاجموا المدينة هجوماً عنيفاً، استدرجوا فيه إلى مكيدة ومناورة حربية بارعة رسمها آغا زريق، إذ جر السفينة فيلادلفيا إلى المياه الضحلة، شرقي الثغر.

حدث هذا في سنة 1804 وهاجم جنود الباشا السفينة، مأخوذين بنشوة الانتصار، إذ لم يحدث أن وقعت في أيديهم سفينة بمثل هذه الضخامة التي لم يكن لها أن تتعرض لأسوأ من هذه الهزيمة النكراء. وقد اقترح الكومودور، على دولته، خطة لمحاولة تخريبها، على الأقل. فأجيب بأنه، عليه أن يتخذ كل ما في وسعه من إجراء لإنقاذ الكرامة المهدورة للدولة. واستؤنفت العمليات التي كانت هذه المرة أكثر نجاحاً. وتم الاستيلاء أولاً على زورق طرابلسي أطلق عليه اسم (Intrepid) ولما كان مهيأ للاستخدام في مياه البحر الأبيض المتوسط، فقد أعد لنسف السفينة (فيلادلفيا). وتنكر ملاحوه في صورة بحارة مالطيين حتى يتمكنوا من الوصول إلى المسافة المطلوبة لتنفيذ الخطة دون إثارة شكوك القراصنة.

وأسندت المهمة إلى ستيفانو ديكاتور Stefano Decatur الذي نهض إلى ذلك على رأس خمسة ضباط، واثنين وستين رجلاً، من الملاحين كان بينهم سلفاتوري كاتالانو، من مسينا، بصفته مرشداً. وفي فجر 7 فبراير أخذ الزورق يصارع بحراً هائجاً في سبيل الاقتراب من الساحل، ورغم الجهود التي بذلت، ظل في عرض البحر، يقاوم الرياح العاصفة المنذرة بالهلاك وإغراق الزورق. ولم تأخذ الأحوال الجوية في التحسن، ويعود البحر إلى الهدوء إلا في يوم 15 فبراير حيث تمكن كاتلانو، في اليوم التالي أن يقود الانتربيد بشجاعة وجرأة، حتى انتهى به خلف فيلادلفيا. وكان الهجوم خاطفاً، واستسلم البحارة الطرابلسيون بعد مقاومة بسيطة، ولجأ قسم منهم إلى البر لتوجيه الإنذار والنفير. وأخذ البحر يميل إلى الهدوء. وكان أي تأخير في إنجاز المهمة يحمل في طياته، خطر التعرض لمدفعية القلاع. وكانت اللحظة حرجة. وأشعل الفتيل الذي سينسف فيلادلفيا. ولم يكد الأمريكيون يعودون إلى الأنتربيد حتى دوّى انفجار عنيف، قذف بفيلادلفيا في الجو.

وهكذا. أنقذ شرف الدولة الأمريكية، وفي نفس الوقت، كان هناك أكثر من 150 مدفعاً، في القلعة، وفوق سفن الباشا، تقصف الزورق أنتربيد، وتحيطه بنطاق حديدي من نيرانها. وكان كاتالانو يقود المركب الصغير، بهدوء، مستخدماً مهارته البحرية الفائقة في الاستفادة من النسيم الخفيف حتى استطاع أن يخرج من نطاق الاستهداف المعادي. ولما شعر البحارة بالنجاة، أخذتهم الحماسة لهذا الانتصار، وهتفوا جميعاً محيين ديكاتور، والإيطالي. وقد هنأ بريبله شخصياً، أبطال ذلك اليوم، وقبّل الإيطالي كاتالانو، ورقاه إلى درجة مرشد فرقة لأنه (أظهر شجاعة فائقة وخبرة غير عادية).

وانتهى هذا الحادث بإجراء حاسم وفعال؛ فما كاد يعلم القنصل الأمريكي وليام ايتون William Eaton الذي كان على الأرجح يدير شؤون القنصلية الأمريكية في الإسكندرية - بأن أسطول دولته، لم يستطع أن يثني عناد يوسف القرمانللي حتى عرض على حكومته بالاتفاق مع القائد البحري، مشروع حملة، تدخل من مصر، عن طريق البر، وتغزو ولاية القرمانللية. وتولى هو نفسه قيادة

الحملة التي كانت مؤلفة من تسعة أمريكيين وأربعة وعشرين مدفعياً من مختلف الأجناس، وأربعين يونانياً، وفرقة فرسان من الأهالي، وبلغ مجموعهم حوالى أربعمائة رجل، وصلوا درنة عن طريق البر في 25 أبريل 1805، وكانت تساندهم، من البحر، الفرقة البحرية المكونة من ثلاث سفن هي (Nautilus) (Hornet) (Argus) التي قدمت إليهم، من مياه طرابلس. وكان على ظهر إحدى هذه السفن، أحمد القرمانللي، شقيق يوسف، الذي يحتمل أن يكون قد غادر تونس إلى مالطا، حيث رحب باقتراح الحكومة الأمريكية، بأن يكون بديلاً عن الأمير الشرعي لطرابلس يوسف القرمانللي. كان ملتحقاً بالحملة ، ولما بلغ درنة أعلن نفسه والياً عليها.

وقد أرادت الحكومة الأمريكية، أن تحقق هدفين من وراء هذه الحملة، أن يكون لها مرفأ في البحر الأبيض المتوسط، وأن ترغم يوسف القرمانللي على التفاهم تحت التهديد بإزاحته عن الولاية. وأسرع يوسف بإرسال دعم عسكري إلى برقة، تحت قيادة ابنه الأكبر، ولكنه لم يصل إليها في الوقت المناسب، للحيلولة دون احتلال الأمريكيين لدرنة التي خضعت، بعد يوم واحد، من القتال المرير للسادة الجدد. وقد أظهر عدد كبير من السكان ارتياحهم للباشا الجديد، ورضاءهم بهذا الوضع الغريب.

وبعد أن رفعت الراية الأمريكية فوق درنة، كان أيتون يهم بالزحف على بنغازي، حين أبلغته حكومته نبأ السلم الذي اتفق عليه بين الولاية وحكومة الولايات المتحدة. فقد شعر يوسف القرمانللي بالخطر الذي يهدد استقلال الولاية، فطلب تدخل القنصل الإنجليزي وحسين باشا والي الجزائر اللذين حققا الاتفاق بين أمريكا والأمير القرمانللي.

وانسحب الأمريكيون عن درنة، بشرط أن يقوم يوسف القرمانللي بإرجاع الممتلكات والأسرى والالتزام باحترام السفن التي ترفع العلم الأمريكي، دون أن يترتب على ذلك أية حقوق للولاية. وأزيح أحمد القرمانللي عن درنة، ونقله الأمريكيون أنفسهم إلى مصر. ولم يبق في درنة من آثار وشواهد هذا الاحتلال

القصير الذي مضى عليه مئة عام سوى مدفعية مكونة من ست قطع، وطاحون مائي.

وظلت العلاقات الودية قائمة مع أمريكا التي كان يمثلها قنصلها في طرابلس، حتى سنة 1813. إذ رست في العام المذكور سفينة أمريكية في الميناء، وسلمت طرداً إلى القنصل ثم أقلعت. وبعد أربعة أيام من ذلك، بدت على مشارف طرابلس أربع سفن أمريكية، لم تلبث أن رست في ثغرها، ورفع القنصل ثلاثة عشر علماً حيتها مدفعية القلاع. ولكن السفن لم ترد على التحية، وفسر هذا الصمت بأنه بداية عدوان. وطلب يوسف حينذاك تدخل القنصل الإنجليزي الذي صعد إلى هذه السفن، قصد الحصول على تفسيرات لهذا الموقف ، ـ وكان يتحدث باسم الباشا ـ وقد رد القائد بأنه ينتظر سفناً أخرى تحمل معها الأوامر والتفسيرات الكافية. وقد أفزع هذا الخبر الباشا الذي فضل أن يجمع قواه في الريف، مقتنعاً بعدم قدرته على مقاومة دولة قوية، ملتمساً وساطة القنصل الإنجليزي بينه وبين أمريكا.

وطلب هؤلاء تحرير جميع الأسرى المسيحيين الذين أسرهم القراصنة، وتعهد يوسف باشا بأن لا يقوم أتباعه بالتعرض للممتلكات والأشخاص المشمولين بحماية الولايات المتحدة. الأمر الذي يدل على أن رؤساء القرصنة الطرابلسية قد تجاهلوا مرة أخرى التزامات الباشا ومواثيقه مع أمريكا.

وأسرع الانهيار إلى بيت القرمانلي. وفي سنة 1815 أقدم أحد ربابنة القرصنة على تنفيذ فكرة لعينة طافت بذهنه، واستولى على سفينة تجارية إنجليزية، ورغم احتجاج الباشا على هذا التصرف، والاعتذار بأنه قد تم دون علمه، فقد قام القنصل الإنجليزي وارنجتن Warrington بنقل القضية إلى محكمة مالطا، التي أدانت الربان بغرامة قدرها خمسمائة فرنك، وحكمت على الباشا بإرجاع السفينة وشحناتها من البضائع. وأقفل الحادث هذه المرة دون أن تترتب عليه نتائج خطيرة، ولكنه سرعان ما فتح من جديد لينتهي بعد ذلك بدرس يضرب به المثل.

فقد صادف القبطان المعروف باسم المغربي في الطريق بين مالطا وطرابلس، سفينة إنجليزية، استولى عليها، واقتادها إلى ميناء طرابلس. وكان من العادات السائدة أن تقوم مدفعية القلاع بتحية المركب الذي يعود ناجحاً من غزواته. ويقوم قائده على الفور بمقابلة الباشا لتقديم مراسم الإجلال، وعرض تقريره. ولكن الباشا أمر في هذه المرة بالتزام الصمت وإلغاء المظاهر المعتادة وبادر إلى تقديم إعتذاره إلى القنصل الإنجليزي، متبرئاً من كل مسؤوليات هذا الحادث. ولكن القنصل وارنجتن لم يلجأ هذه المرة إلى مالطا. وطلب شنق (المغربي) على رأس السارية الرئيسية في السفينة، وعلى مرأى ومشهد من جميع سكان طرابلس حتى يكون قتله درساً عملياً بالنسبة لجميع رؤساء القرصنة، وترضية واجبة. ولم تجد تبريرات الباشا الذي اضطر إلى الخضوع، وسلمهم المسؤول عن الحادث. وحين تعذر على المسلمين الحيلولة دون إنزال العقوبة القصوى، تمسكوا بأن لا يعدم المذنب بأيدي المسيحيين. وألح القنصل عى أن الشخص الذي اعتدى على أشخاص وأملاك المسيحيين ينبغي أن يلقى جزاءه على أيدي المسيحيين. وكان على الباشا أن يخضع للمرة الثانية. ولم يغفر الأهالي للباشا هذا الاستسلام المهين. ولم يعد يوسف، ذلك الأمير القوي الشجاع الذي يصمد ويواجه القوى العظمى في أوروبا.

وبدأ الشعور العدائي يسري بين الأهالي ضد أسرة القرمانللي التي لم تعد تستطيع، أو تعرف سبيل الدفاع عن مواطنيها ضد طغيان الكافرين.

الفصل الثامن

- المحاولات الأخيرة لقراصنة الشمال الإفريقي 1800.
- قنصلية سردينيا في الولاية 1816.
- أسطول أسرة سافويا في طرابلس 1825.
- حملة على برقة 1817.
- الوضع المالي في ليبيا 1830.
- ثورة ولاية طرابلس وأسبابها.
- تنازل يوسف القرمانلي.

أسرع الانهيار إلى حكم أسرة القرمانللي، وعجلت به اعتداءات قراصنة الولايتين المجاورتين، تونس والجزائر. كانت هذه الدول غير قادرة، على مواجهة القوى الكبيرة في أوروبا، فاكتفت بتحديد دائرة نشاطها ضد السفن التجارية، وسواحل الدول الصغيرة التي تواجه البحر الأبيض المتوسط. وخاصة سواحل سردينيا التي ظلت هدفاً لحملاتها. ولما كانت هذه الدول الصغيرة عاجزة عن توفير الدفاع الكافي من السفن والمدافع فقد ظلت على الدوام عرضة لأعمال العنف القرصاني.

ومنذ سنة 1700 كتب الكاردينال براغيس Parragues المقيم في كالياري:
«لا يرسو في هذه الجزيرة سوى عدد قليل من السفن، لأنها كانت دائماً عرضة لحصار قراصنة الشمال الإفريقي الذين يملكون الحرية في ارتكاب ما يشاؤون».
وفي ليلة 2 سبتمبر 1798 اختطف من جزيرة سان بيترو في كارلوفورتي ثمانمائة وثلاثون شخصاً من الأهالي، أغلبهم من النساء والصبيان ونهبت المنطقة وجردت من كل ما تملك، ولم يحترموا سوى القنصلية الإنجليزية التي دفعت

ثمن حريتها، هدايا سخية. ولم يحدث هذا بالنسبة لقنصلية فرنسا، حيث ترك القنصل وأسرته إلى البحار الهائجة، بعيدين عن الشاطىء، مجردين من الثياب. فقد كان القراصنة يخشون رد الفعل من فرنسا. ولم يطلق سراح أولئك الأسرى التعساء الذين اختطفوا من كارلوفورتي إلا بعد أن تدخل نابليون نفسه سنة 1802.

وفي يوم 5 يونيو 1806 اقتربت فرقة من قراصنة تونس مكونة من سبعمائة رجل وفرقيطة وخمسة مراكب من شواطىء أوريزي Orisei. وقد ردهم السكان وكبدوهم خسارة 80 رجلاً. وحينئذٍ حولوا اتجاههم إلى ساحل إلياسترا Ogliastra وسرابوس Sarrabus، وأسروا بعض الأهالي. ثم حاولوا من جديد غارات أخرى، لم تكلل بالنجاح. ولكن الأهالي فزعوا من هذه الغارات المتتالية، فهجروا السواحل، ولجأوا إلى داخل الأقاليم، وقمم الجبال.

وقامت هدنة قصيرة بين حكومة سردينيا وولاية تونس، استطاع خلالها فكتور عمانويل تحرير رعاياه الذين وقعوا في الأسر، مقابل فدية ويتدخل بعض القساوسة، وتبادل الأسرى التونسيين.

وفي 28 لوليو 1811 تلقى قراصنة تونس درساً قاسياً من الأسطول السرديني الصغير بقيادة دي ماي De May من مواليد نيس. وقد برز في تلك المناسبة الضابط فيتوريو بورشيلي Vittorio Porcile. وعاد القراصنة إلى الظهور في العام الثاني، في بحار سردينيا للانتقام من تلك المواجهة العنيفة، وحاولوا النهب في خليج كالياري، ضد جزيرة سان أنتيوكو، وضد حصن بورتو كورالو Porto Corallo وحصن سان جيوفاني سارلا S. Giovanni Sarala وقد قام الأهالي بأعمال بطولية في الدفاع عن أراضيهم ضد هجمات الغزاة. وقد انسحب القراصنة بعد أن ردهم المقاومون في ترتينيا Tertenia وكبدوهم خسائر فادحة.

وفي سنة 1813 عاودوا غاراتهم من جديد، ناشرين الحزن والأسى بين هؤلاء السكان المسالمين العاملين. وفي نهاية مايو، من نفس السنة، لاذ

قراصنة طرابلس بالفرار، أمـام مصايد التن في كالاسابوني Calasapone. وكان قراصنة تونس والجزائر، أوفر حظاً لأنهم كانوا مزودين بسفن أقوى، وأسلحة كافية، مكنتهم من العودة إلى الهجوم على تلك الجزيرة التي نكبت بهم في تلك السنة. وفي عام 1814، وفي هذا الوقت، أخذت حكومة سردينيا تتجه إلى تقوية وتحسين أسطولها، وتلح على إنجلترا، بمنحها بعض السفن الحربية التي تمكنها من مواجهة تسلط أسطول شمال إفريقيا، وتدعو إلى حلف بين الدويلات الإيطالية للدفاع عن السواحل، وحرية الملاحة التجارية. كان وزيراً للخارجية في ذلك الوقت الكونت فاليزا Conte Vallesa[1] الذي استطاع أن يقود بنجاح كبير المفاوضات المذكورة. وقد احتاج إقناع الدولة الإنجليزية بالإقدام على خطوة إيجابية، إلى شيء أكبر من المفاوضات الدبلوماسية البسيطة.

وفي صيف 1815 قامت فرقة تونسية مؤلفة من خمس عشرة سفينة بينها ثلاث فرقيطات وثلاث كورفيتات بالاقتراب من سواحل ساربوس، ونهبت الممتلكـات وخطفت الأشخـاص. وهـزم القـراصنـة عنـد لـونجـو سـاردو Longosardo، فدخلوا خليج كالياري، واستولوا على مركب. وفي مساء 15 أكتوبر ظهروا، في مواجهة جزيرة سانت أنتيوكو S. Antioco وقد رفعوا العلم الإنجليزي للتضليل، ونزلوا إلى البر، وعاثوا فيه فساداً وإتلافاً، وبعد ثلاثة أيام من ذلك ، عادوا إلى تونس محملين بالغنائم الكبيرة. وقد بادر الكونت فاليزا، إلى إخطار الوزير السرديني المفوض لدى لندن، الكونت سان مرتينو دالي، ليقوم بدوره بإخطار الحكومة البريطانية، بالخراب وسوء التصرف الذي وقع في سانت أنتيوكو واستغلال القراصنة للعلم الإنجليزي[2].

وأخيراً استيقظت أوروبا لتشتيت عصابات البحر. فأصدرت إنجلترا أوامر إلى اللورد أكسموت قائد القوات البحرية في البحر الأبيض، بأن يتخذ إجراءات فورية ضد ولايات تونس والجزائر وطرابلس، وأن يجبرها ـ ولو بالقوة ـ

---

(1) La Spedizione della Maria Sarda a Tripoli Net — (825) di G. Ferrari Pag. 16.

(2) نفس المصدر السابق.

على عقد معاهدات صداقة مع الدول الصغيرة التي تعتمد على الحكومة البريطانية في حل هذه المشكلة العسيرة.

وقد اتفق ملك سردينيا وملك الصقليتين على تفويض الأميرال اللورد أكسموت Exmouth الذي عقد في 29 أبريل 1816 معاهدة سلم وصداقة بين الملك فكتور عمانويل الأول، ويوسف باشا القرمانللي. تتألف من أربع مواد تقضي بحرية التجارة، وإنشاء قنصلية سردينية في ولاية طرابلس. وهناك مادة إضافية تلزم ملك سردينيا بدفع مبلغ 4 آلاف قرش هدية قنصلية إلى يوسف القرمانللي. على أن يتجدد دفعها عند اعتماد كل قنصل جديد، يتولى شؤون القنصلية بعد نقل سلفه أو وفاته.

ووقعت الاتفاقية من القنصل العام البريطاني في طرابلس همر وارنجتن Hemmer Warrington باعتباره وسيطاً بين الدولتين اللتين يهمهما الأمر. وقد نتج عن هذه الاتفاقية والاتفاقيات المماثلة التي عقدت مع الولايات الأخرى في الشمال الإفريقي، تأمين البحار ونمو التجارة، بالإضافة إلى تحرير الأسرى المسيحيين الموجودين في الساحل الإفريقي، وإقامة قنصليات في مختلف الموانىء لحماية رعاياهم، وإمكانية صيد المرجان في الشواطىء الإفريقية[1].

وقد تلكأت ولاية الجزائر في قبول الاتفاقية المعروضة من إنجلترا. وطلب بك الجزائر منحه مهلة ستة أشهر، لتقرير موقفه، بالنظر إلى اتصال بعض بنودها، بالإلغاء التام للاسترقاق، وهو المورد الأساسي لخزينة هذه الدول.

وحين تعذر الوصول إلى اتفاق نهائي في الموضوع، قام اللورد أكسموت في 29 أغسطس 1816 على رأس خمس فرقيطات وكورفيت هولاندي بالهجوم على الجزائر، وقصفها بالقنابل. ودامت المعركة سبع ساعات، خسر فيها الأوروبيون 141 رجلاً وجرح 742 بعد أن تمت لهم الغلبة في النهاية. وقد اضطر بك الجزائر إلى الخضوع لإرادة الأميرال الإنجليزي خوفاً من التعرض لمزيد من الخسائر.

---

(1) المصدر السابق.

كان يأمل، أن تكون اتفاقيات السلم قد وضعت حداً نهائياً لعمل قراصنة الشمال الإفريقي. ولكن القراصنة، حاولوا بكل الطرق، أن يجعلوا ثمن حرية الملاحة للدول الصغيرة، غالياً. وقد وجهت هذه الدول أنظار مؤتمر أكس لاشبيل Aix — La Chapelle والقوى التي مثلت فيه، فاتفقوا بصفة حاسمة على أن يضعوا حداً نهائياً ضد هذا التسلط الإسلامي على المسيحيين. وكلفت فرنسا وإنجلترا بتنفيذ هذه القرارات وفرض احترام إرادة أوروبا.

وفي 8 أكتوبر 1819 كانت الفرق الموحدة الفرنسية والإنجليزية، تحت قيادة الأميرالين فريمولت Freemault وجورين دي لا جرافيير Jurien de la Graviere تلقي مراسيها أمام طرابلس، وتبلغ يوسف باشا القرمانللي أوامر حكوماتهم. ولم تذعن تونس والجزائر، مرة أخرى. ولكن خضوع يوسف القرمانللي كان تاماً، خاصة بعد ما تأكد بأن الاتفاق لا يتعرض لتجارة الرقيق التي كان يخشى أن يلزم بالتخلي عنها.

كان سعيداً بنجاحه في التغلب على المصاعب التي كانت تعترض الإبقاء على تجارة الرقيق التي كانت تعوضه عن الخسائر الناشئة عن الحد من نشاط القرصنة. ونتيجة لذلك فقد أظهر تساهلاً وقبولاً لبقية الشروط الأخرى[1].

كان وارنجتون، قنصل إنجلترا، أول من شغل مهام قنصل سردينيا، بتكليف من اللورد أكسموت، وتأكيد من حكومة تورينو. وفي 2 نوفمبر 1816 وصل إلى طرابلس الوكيل والقنصل السرديني بارتوليو بوكاردي Bartolomeo Boccardi ابن عم الدكتور دلا شيلا Della Cella ، مؤلف الكتاب التاريخي الهام (رحلة من طرابلس إلى الحدود الغربية بمصر). وظل بوكاردي في المنصب حتى نوفمبر 1817. وقد خلفه نائب القنصل نيبومو شينو هوجو Nepomuceno Ugo الذي اختير فيا بعد قنصلاً لبلاده في كورفو، فترك الولاية، وسلم القنصلية إلى السنيور ج. ب. بارودي G. B. Paradi الذي وصل إلى طرابلس في 3 لوليو 1822.

---

(1) Slouch.

ولم يحدث خلال هذه الأعوام ما يعكر صفو العلاقات السلمية بين قنصلية سردينيا، وولاية طرابلس إلى أن طلب القنصل بارودي من الكونت دلاتوري وزير الخارجية، السماح له بمغادرة الولاية مؤقتاً، والذهاب إلى مالطا، بقصد العلاج. وسمح له بذلك على أن يخلفه أثناء غيابه قنصل صاحب الجلالة في كورفو السنيور فوكس Foux. وقد انتهز بارودي فرصة انتظار قدوم فوكس الموجود في ذلك الوقت بصقلية، وعهد بشؤون القنصلية إلى السنيور هنريكو روسيني الوكيل القنصلي في بنغازي. وكان موجوداً بطرابلس في أعمال خاصة. وقدمه إلى يوسف باشا في أغسطس 1824، وركب البحر متجهاً إلى مالطا. وأبلغ الكونت دي لا توري في نفس الوقت بالإجراءات التي اتخذها. أما فوكس المكلف بالقيام بأعمال القنصلية فقد وصل طرابلس في 1825.

وقد أبدى يوسف باشا - إما عن جهل بنصوص الاتفاقية وتفسير خاطىء لها وهو أمر لا يمكن الأخذ به للإيضاحات الكافية التي قدمتها حكومة سردينيا، وإما عن نية سيئة يحركها الحرص على المكافأة القنصلية التي يحصل عليها عند التغيير النهائي للقنصل، أبدى إصراره وتمسكه بالحصول على مبلغ أربعة آلاف قرش الناشئة عن الغيبة النهاية للقنصل السرديني العام السنيور بارودي، وقد هدد الوكيل القنصلي فوكس بأن لا يسمح له - في حالة امتناعه - برفع علم صاحب الجلالة الساردينى وأمره بمغادرة الولاية. وأضاف أنه في حالة عودة السنيور بارودي يتحتم على الحكومة السردينية دفع أربعة آلاف قرش مرة أخرى[1].

ولم تفلح تبريرات الوكيل القنصلي وتفسيراته. ولم يجد تدخل القنصل الإنجليزي وارنجتن ولا احتجاجات حكومة سردينيا؛ وقد منعَ يوسفُ باشا، القنصل من مغادرة البلاد قبل تسليم المبلغ المطلوب كما منعه من رفع علم بلاده. ولم يجد الملك كارلوفلتشي إزاء هذا التهديد إلا أن يخرج عن مألوف دولته التي تكره المنازعات، ويواجه غطرسة الوالي الإفريقي، بقبول التحدي. وأعد

(1) G. Ferrari Pag. 43.

أسطولاً صغيراً مكوناً من سبع قطع تحت قيادة فرانشيسكو سيفوري. ولم يكن سيفوري رجلاً غريباً عن الأمجاد البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وهو من مواليد بالرمو، من أسرة نازحة من سواحل ليقوريا. وقد ألف حياة البحر منذ شبابه الباكر. وكان يعتمد في عملياته البحرية على شجاعة فائقة. كان في أغسطس 1810 يعمل في خدمة البحرية الفرنسية، كقائد للسفينة. الكبيرة (La Sentinella) وواجه فرقيطة إنجليزية، طوال أربع ساعات رغم عدم تكافؤ القوى، وموت قسم من بحارته. وقد فضل إشعال النار في السفينة على إنزال العلم، بعد أن اطمأن على نقل الجرحى إلى البر[1].

ذلك هو الرجل الذي عهد إليه كارلو فليتشي بالدفاع عن علمه على السواحل الإفريقية. وقد سبقته الكورفيت (تريتون) التي كلفت بمهمة استطلاعية وحراسة السفن التجارية السردينية في مياه طرابلس، ومنع القراصنة من الاستيلاء عليها.

وفي 17 سبتمبر كانت السفينة (تريتون) تقف عند مشارف طرابلس، وقد حصلت على معلومات عن القوة البحرية التابعة ليوسف باشا القرمانلي، وكانت طرابلس في وضع لا يمكنها من الاعتماد على قوتها المحدودة، في سنة 1819 التي قدرها الدكتور دلا شيلا بما يلي:

فرقيطة مسلحة بأربعة وعشرين مدفعاً.
ست بولاكيات ذات 42 قطعة موزعة عليها.
أربعة من نوع شابيكي ذات عشر قطع واثنان ذات ست قطع.
أربعة عشر زورقاً كل منها مسلح بقطعة مدفعية ضخمة.
وست سفن تجارية كبيرة يمكن تسليحها وإعدادها للحرب.

وستة مراكب سريعة ذات مدفع ضخم. أما القوات البرية فترتفع إلى ثلاثين ألف رجل من المشاة وخمسة عشر ألفاً من الفرسان، بالإضافة إلى المدفعية التي تتكون من ثلاثين مدفعاً عيار أربعة. ويبلغ عدد سكان الولاية

(1) نفس المصدر السابق.

حوالى ستمائة وخمسين ألف نسمة. أما القلعة والمدينة فيمكنها الاعتماد على ستة وخمسين مدفعاً من مختلف الاحجام، وهي متفاوتة في أوضاعها بين الجودة والرداءة[1].

ومن هنا كان إزاء الأسطول السرديني الصغير عدو لا يمكن الاستهانة به ولا بد من التسلح، في مواجهته، بالحكمة والجرأة. وفي صباح 25 سبتمبر، واجه هذا الأسطول طرابلس، ورسا على بعد أربعة أميال من الساحل. فلم يكن من الحكمة أن يجازف بالاقتراب بسبب هيجان البحر.

وطبقاً للتعليمات الخاصة التي صدرت إلى القائد، وأمر باتباعها والتزامها، فقد تقدمت السفينة (تريتون) ترفع في مقدمتها العلم الوطني، والعلم الإنجليزي في المؤخرة، إلى القنصل الإنجليزي للتفاهم معه حول إمكانية قيامه بمفاوضة حكومة الولاية والتوسط لديها. ونزل سيفوري، تحت مسؤولية وارنجتن الذي استقبله، وفي معيته نائب القنصل الإنجليزي والسنيور فوكس. وجرت مفاوضات التفاهم في القنصلية الإنجليزية، وكان يمثل يوسف باشا، الحاج محمد قائد الجيوش البرية، والسكرتير الخاص للوالي. وبعد ست ساعات من المفاوضات التي لم يتحول فيها قائد البحرية السردينية عن موقفه، في معارضة مطامع الباشا، رفعت الجلسة، لاستئنافها في اليوم التالي. ولم يتمكنوا في الجلسة الثانية أيضاً من الوصول إلى أي اتفاق، وأوصى الكومندان سيفوري القنصل الإنجليزي بحماية الجالية السردينية، كما قام بإبلاغ الباشا ـ عن طريق القنصل الإنجليزي ـ بأنه إذا لم يقم بإرسال شروط مشرفة ومقبولة، خلال أربع ساعات، إلى المركب Commercio ، فإنه سوف يعتبر ذلك بداية للحرب. وركب البحر.

وكان يرسو في ميناء طرابلس ـ طبقاً للتقرير الذي قدمه قائد السفينة تريتون ـ أبريق، ومركبان وبعض المراكب الصغيرة. وكان البحر هائجاً نوعاً. وكان مدخل الميناء الذي تحف به الجزر الصغيرة ضيقاً وخطيراً. لم تتمكن معه

(1) رحلة الدكتور دلا شيلا.

السفن من الاقتراب من المدينة، للشروع في قصفها بالمدافع. وقد توقع القائد سيفوري هذه الصعوبات، من قبل، فأعد مجموعة من الزوارق (اللنشات) المسلحة، للتسلل إلى الميناء قصد سحب أو إغراق أسطول الباشا. وعهد بهذه المهمة العسيرة إلى قائد المركب ماميلي (Mameli) بمساعدة الملازمين الأولين (كيجي) (Chıgi) وبيليتا (Pelletta) وقد أبدى ملاحو هذه المراكب جميعهم الرغبة في المشاركة في هذه العملية، وكان لا بد من الرفض الرسمي، والتمسك بصرامة النظم والقواعد لرد أولئك الذين لم يختاروا هذه المهمة.

وبعد أن تلقوا آخر التعليمات من قادتهم، وباركهم قساوستهم المرافقون لهم، غادروا السفينة ليركبوا الزوارق، هاتفين بحياة الملك. وانسابوا، أثناء الليل، بين الصخور، حتى دخلوا الميناء، واقتربوا من القلعة. واكتشفهم الحرس، ولكنهم استطاعوا المرور تحت وابل نيران المدفعية، ورصاص الجيش الطرابلسي الذي كان ينهال عليهم من الحصون والسفن. واندفعوا حتى بلغوا المركب الرئيسي، وصعدوا إليه، وكانوا يقاومون جسداً بجسد حتى سيطروا على الموقف، وتحكموا في المركب وألقوا بقسم من بحارته إلى البحر، وتمكن الآخرون من الفرار. وكانت بعض القوارب السردينية الأخرى، تبحث تحت جنح الظلام عن سفن الباشا، لتميزها عن السفن الأجنبية. وقد أحرقت إحداها كما أحرقت الأولى لتعذر إمكانية جرها خارج الميناء، بسبب الرياح القوية، وتعرضت بعض القوارب الصغيرة الأخرى لنفس المصير.

وكانت خسائر طرابلس من جراء هذا العمل الجريء ستين قتيلاً، وسبعين جريحاً. وقد مات من السردينيين قائد اللنش كابورو Capurro والجندي ميكيلوتي الذي لقي مصرعه فوق السفينة تريتون متأثراً بجراحه الخطيرة يوم 29 عندما كانت السفينة متجهة في رحلة إلى الإسكندرية، وجرح ستة أو سبعة من الضباط الشباب الذين شاركوا في هذا العمل الجريء. وكان من بين هؤلاء الضابط الكونت بليون دي برسانو، وجيوفاني باتستيا ملليري. وقد عرفتهما فيما بعد أمجاد البحرية الإيطالية.

كان هذا الهجوم الجريء الذي قاده سيفوري والعمليات الناجحة،

والسفن التي احترقت فأضاءت القلعة بلهيبها، قد أذهلت السكان الذين كانوا يخشون نزول الجنود الأجانب بين لحظة وأخرى. وأسرع يوسف باشا بإبعاد أسرته عن مواطن الخطر خارج طرابلس، ثم كلف القنصل الإنجليزي وارنجتون بالتوسط في الوصول إلى حل سلمي. فقد كان يخشى - ولم يكن على خطأ - أن يقذف سيفوري بكل جنوده، ومدفعيته ضد المدينة، حالما يتمكن من الدنو من الساحل.

ومجاملة للمسيحيين المقيمين بطرابلس، والعدو الذي كان يراقب من البحر، أمر يوسف باشا، بأن تجمع عند الصباح بقايا جثمان النوتي كابور، وتنقل إلى أحدى قاعات القلعة، وتؤدى جميع مراسم الدفن في الكنيسة الفرنشيسكانية. ومنح رئيس الإرسالية مبلغاً من المال، اعتذر عن قبوله. ووضع الجثمان في تابوت مكشوف، ونقل في موكب ضخم إلى كنيسة سانتا ماريا دي لانجلي. وقد حضر الجنازة القناصل والأعيان، وجميع أفراد الجاليات المسيحية. ولما انتهت مراسم الصلاة اقترب وارنجتون من التابوت، وتناول يد الميت قائلاً في صوت مرتفع: «إنك لرجل شجاع. ليمنحك الله السلام، إذا تعذر على ملكك أن يكافئك فلن ينسى بالتأكيد أسرتك»[1].

ودفن في المقبرة المسيحية.

وتمت مفاوضات السلم، بصفة سريعة عاجلة. وفرض سيفوري على الباشا نفس الشروط التي كان قد تفاوض بشأنها مع كاتبه الخاص الحاج محمد. وفي حالة تأخر التصديق على الاتفاقية من قبل الباشا، تفرض عليه غرامة قدرها ثلاثون ألف قطعة أسبانية. وطلب في الوقت نفسه، من وارنجتون أن يتولى إخطار القناصل بإبعاد رعاياهم خارج المدينة، إذ كان في نيته أن يلقن الأمير القرمانلي درساً نهائياً. وفي 29 سبتمبر، عند الساعة الثامنة مساء، أبلغه القنصل الإنجليزي أن الشروط المفروضة قد قبلت. وفي اليوم التالي كان الأسطول السرديني يرسو في ميناء طرابلس، وعند الساعة الواحدة ظهراً، رفع علم سافويا فوق القنصلية، وقد حيته قلاع طرابلس بتسع وعشرين طلقة.

---

(1) G. Ferrari.

ووجد يوسف القرمانللي، لدى ممثل الملك كارلوفليتشي كرماً وسخاءً. وقد نزل سيفوري يوم 1 أكتوبر إلى البر صحبة بعض الضباط والبحارة، فاستقبله جيش الباشا، بمراسم التشريف العسكرية، والأعلام المنشورة على طول الطريق ونزل معه أيضاً القنصل بارودي الذي استأنف مهام منصبه.

وفي يوم 2 أكتوبر، أقلع الأسطول السارديني عند منتصف النهار، بعد أن تلقى كل مظاهر الحفاوة والإكرام من الأهالي والوالي نفسه.

وقد كان هذا الدرس القاسي الذي لقنته حكومة سردينيا لولاية طرابلس، قد خفف من اتجاهات ومطامع يوسف القرمانللي إزاء علاقاته بالدول الأخرى مثل هولندا ونابولي. وفي سنة 1826، حل دور الدولة البابوية، فقد استهان القراصنة الطرابلسيون بكل الاتفاقيات واستولوا على ثلاث سفن تجارية، تحمل العلم البابوي - فاتجه البابا إلى فرنسا التي عهد إليها بضمان سلامة حركة الملاحة التجارية للبابا. وقامت فرنسا بإرسال ثلاث سفن حربية إلى طرابلس بقيادة أرنوس دي سلسيس Arnous de Saulsays ولم ينتظر يوسف باشا حتى يجرب أثر المدفعية الفرنسية فدفع المصاريف، وأرجع السفن، وقدم تعويضاً إلى دولة البابا، واكتفى بإضمار الحفيظة ضد القنصل الفرنسي روسو Rousseau الذي انحاز بكل تصلب إلى جانب الدولة البابوية التي تحميها دولته. وقد أظهر يوسف في إحدى المناسبات الرسمية عدم لياقة نحو ممثل فرنسا. وفسر مسلكه بأنه إهانة لتلك الدولة. وقد هدد القنصل بإنزال العلم ومغادرة طرابلس، واضطر يوسف إلى التعجيل بإصلاح الموقف خوفاً من تدهوره. واعتذر للقنصل. ولكنه لم ينس له هذه المواقف.

واشترت توسكانا سلامتها البحرية من الباشا، دون احتجاجات. أما مملكة نابولي فلم تسلك هذا الطريق ورفضت في سنة 1828 دفع الضريبة السنوية إلى الباشا القرمانللي فقام بمهاجمة سفنها.

وأرادت نابولي أن تحذو حذو سردينيا فأرسلت إلى طرابلس عشرين شراعاً ولجأ الأهالي إلى الاختباء، خوفاً من القنابل. غير أن الفرقة البحرية، كانت

قليلة الخبرة بالمواقع، فانتهت إلى استنفاد عتادها، دون أن تلحق أية أضرار، أو تتمكن من النزول إلى البر. ولجأت إلى المفاوضات وقدمت نابولي مبلغاً قدره ثلاثة وثلاثون ألف ليرة إيطالية. وأقفل الحادث الذي كان آخر أمجاد القراصنة الطرابلسية.

وحين رأى القراصنة اليونانيون أن زملاءهم على الساحل الإفريقي، قد أوقفوا نشاطهم، تحت ضغط القوى القاهرة، فكروا في التوغل في مياه طرابلس الغرب. كانوا يفاجئون السفن التجارية، أثناء العواصف، ويسلبونها. وقد فوجىء مركب إنجليزي كان في طريقه من بنغازي إلى طرابلس، بتلك الشرذمة البحرية. وقد عذب الركاب الذين أودعوا ممتلكاتهم لدى ربان السفينة. وبترت سيقان ستة منهم، وقد اضطر أحد هؤلاء الستة، تحت ضغط التهديد بالقتل، إلى إفشاء السر. وقد تركوهم أحراراً بعد أن سلبوا كل شيء منهم، وأثار هذا الحادث فزعاً كبيراً، تقرر على أثره أن تعمل فرنسا وإنجلترا على تطهير البحر الأبيض المتوسط من أعمال القرصنة.

حين نقرأ قصص الفظائع التي ارتكبها القراصنة، ضد الشعوب المتمدنة المسالمة، نعجب من تأخر الدول الكبرى في أوروبا، في وضع حد لهذا الانتهاك لحرية البحار التي هي في النهاية بحارنا. وقد لا نستغرب هذا التأخر الذي لم يكن بمنجى من التأثر بالمصالح الفردية، وأنانية بعض الدول التي كانت تخشى توسع المنافسة التجارية، بقبول وإقرار مبدأ حرية الملاحة.

ولكن، كلما أخذت أمور الدول الصغيرة والكبيرة، في الانتظام التدريجي للعمل من أجل السلام والتقدم، وأمن الدول البحرية، كان ذلك حتماً إيذاناً بموت القرصنة والقضاء عليها، حفاظاً على كرامة تلك البلدان ذاتها التي كان من الواجب أن تتوافر لديها القوة الذاتية الرادعة للدفاع عن رعاياها، ومصالحها ضد قطاع الطرق في البحر الأبيض المتوسط.

لقد كان من العار، أن تلتزم الشعوب المتمدنة بدفع الضريبة، لوالٍ إفريقي، ليس له ما يخوله هذا الحق، سوى التقليد العريق، والقدرة على

محاصرة البحار. وذلك يفسر لنا كيف تباطأت ولايات إفريقيا الشمالية في القضاء على مراكبها، وإعفاء رياسها، فقد كانت القرصنة عاملاً أساسياً في بقاء تلك الدول. فزوال هذا المورد بين شعب أحجم دائماً عن دفع الضرائب، وانتزاع هذه الوسيلة من الأمراء الذين يعيشون على الموارد التي يغنمها رؤساء البحرية، معناه الدخول في حيز العدم والفناء، بعد أن تجاوزوا ظروف القلاقل الأهلية. إن الجانب المربح، من مغانم القراصنة، أي الرقيق الذي يسترق وينقل إلى الولاية، كان يستخدم في الأشغال العامة، وبناء القلاع والحصون، وإقامة وسائل الدفاع، وخدمة الوالي، ومصانعه ومخازنه، وأعمال التجديف في المراكب. وهي نشاطات لا ترهق خزينة الدولة، بل تعمل على تنميتها وزيادة مواردها، بينما يستسلم القسم الأكبر من الأهالي إلى الكسل. وكان افتداء الأسرى، يشكل مصدراً من المصادر المالية التي تتيح لهؤلاء الأمراء، من أبناء الصحراء إظهار بذخ الشرق الذي يضرب به المثل، للقوى الأوروبية. يضاف إلى ذلك ريع الأشياء القيمة والمواد الثمينة التي تجمع في مثل هذه الغارات والغزوات ضد السواح. ومن ذلك نفهم كيف أن بك الجزائر أو الباشا في طرابلس، كان يقبل قفاز التحدي الذي تلقى به، قوة كبيرة، ولا يتردد في المجازفة بالصراع.

بإلغاء القرصنة، وبالتالي الرق، اختفت مصادر الثروة، وكل وسائل الاحتفاظ بأسطول وجيش صغير. ووجد الوالي نفسه، مضطراً إلى أن يهيب برعاياه، إلى مزيد من المساهمة المالية. وإذا مس الأهالي في ثرواتهم المحدودة، وألزموا بالخضوع إلى ذلك بالقوة، لم يعودوا يفهمون شيئاً سوى المناداة بضرورة تغيير الحاكم، على أمل أن يجدوا في غيره رجلاً يستطيع إحياء الماضي الغابر.

وهكذا سقط يوسف باشا، بعد أن أثقل كاهل المواطنين بالضرائب. وهكذا سار خليفته أيضاً في طريق الانهيار، عندما أوهم نفسه بإصلاح ما لم يكن هناك، مبرر ولا وسيلة لاستمرار وجوده.

بالإضافة إلى ضغط القوى الأجنبية التي شاركت بشكل كبير، بإلغائها

للقرصنة، في التعجيل بانهيار أسرة القرمانلي. لا نستطيع أن ننسى العوامل الداخلية التي أسرعت بالانهيار التام.

* * *

في تاريخ هذه الولاية، بعض الأحداث المتكررة، كأنما هي نوع من العقاب العادل، وبصفة خاصة في سيرة يوسف باشا، فهو كغيره من الأمراء المتعددين الذين يستولون على العرش بالدم المهدور، كان على قاتل أخيه، أن يخضع للسنن التاريخية. إذ تتكرر في حياته نفس الأحداث المؤلمة القاسية التي أثارها هو ضد والده علي باشا.

فبعد الحادث الأخير الذي وقع بين الولاية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي استولت بصفة مؤقتة، على درنة، وحاولت فصل برقة ظلت هذه المقاطعة خاضعة للأمير الشرعي غير أن قبيلة بدوية سعت إلى الخروج على طاعة باشا طرابلس، فأرسل يوسف القرمانلي ابنه محمد على رأس جيش صغير، لإخضاعها وتأديبها. كتب الدكتور دلا شيلا يقول: «محمد القرمانلي، هو الابن الأكبر للباشا الحالي بطرابلس، وهو روح غبية لم ينفذ إليها شعاع من العقل، يميل في جموح إلى المشاعر الوحشية، فليس هناك قوة لم يلطخ بها، أو عنف لم يرتكبه. ويشاهد أحياناً، وهو يقدم لرقيقه جرعات مختلفة من السموم، حتى يتلهى ويتسلى بالأوضاع والحركات التي يتخذها أولئك البؤساء عند الاحتضار»[1].

وقد توغل محمد حتى خليج سرت الكبير، حيث المواقع التي كانت تهددها القبيلة المذكورة التي كانت تغزو وتنهب الضواحي، وتتهرب من دفع الخراج السنوي. وقد نفذ التعليمات الصادرة إليه، بطريقة لم تبق على أحد من المتمردين أو الخاضعين. وعاد من هذه المهمة، مزهواً متبجحاً بانتصاراته الكبيرة، ولم يعد يطيق الخضوع، ووجد نفسه في أحد الأيام يثور على والده، وحاول أن يطعنه بخنجره. وقد تولت إحدى الجواري رد هذه الطعنة عن

(1) من رحلة الدكتور دلا شيلا.

الباشا. ولكن يوسف بدلاً من أن يعاقبه، ظن أنه من الأوفق أن يبعده عن طرابلس الغرب. وعهد إليه بحكم مقاطعتي بنغازي ودرنة. وكان يسيطر على برقة جزئياً، عنصر مقلق، كثير الثورات ضد والي طرابلس. ويتكوّن هذا العنصر من قبيلة الجوازي وهي من القبائل النازحة من مصر. ووضع محمد بك نفسه على رأس هذه الحركة التمردية، وحاول إحداث انفصال في ملك والده. وإزاء هذه الثورة التي أخذت في الانتشار والتوسع، قرر يوسف باشا أن يجرّد حملة عسكرية ضد هذا الابن اللعين، بقيادة ابنه الثاني أحمد القرمانللي. وتم إعداد الحملة التي شارك فيها كطبيب مرافق، الدكتور دلا شيلا، وهو ابن عم قنصل عام سردينيا، بورتولوييو بوكاردي.

وغادر الجيش الصغير طرابلس في 11 فبراير 1817 ورافق الباشا ابنه حتى تاجوراء. وكان الجيش يتألف من قوة مبدئية قوامها حوالى خمسمائة رجل. وكانت هذه القوة تنمو وتزداد، بما ينضم إليها من رجال، أثناء مرورها بالمقاطعات الخاضعة للباشا، في الخمس وزليطن ومصراتة. وكان في وسع مصراتة أن تقدم في ذلك العهد ثمانمائة فارس، ومثل ذلك من المشاة. وكانت المدفعية مكوّنة من ثمانية مدافع برونزية، تجر فوق عربات ثقيلة.

وعندما علم محمد بنبأ الحملة التأديبية التي أرسلها والده ضده، انسحب إلى درنة ثم إلى خليج بومبا، ومن هناك بلغ الحدود المصرية، ويقال إنه كان ينوي الالتجاء لدى أحد أقاربه، محمد علي. ولكن خروجه من برقة لم يكن سريعاً عاجلاً، بل تم على مراحل، اقتصر خلالها، على الاحتفاظ بمسافة معينة تفصله بضعة أيام عن أخيه. وفي النصف الثاني من يونيو، وصل أحمد إلى درنة التي فر منها أخوه، قبل ذلك، ببضعة أيام، خوف الاصطدام به، وأثناء هذا الفرار السريع، تخلص من جواريه اللواتي ذبحهن في القصر، كما فعل ذلك مع كل العناصر التي من شأنها أن تضايقه أو تجر عليه المتاعب، أو تعرقل هروبه. وقد أثارت هذه التصرفات نفوس الذين انحازوا إليه، فتخلوا عنه بصفة تامة، وتركوه وحده، يواجه مصيره. وأعلنوا خضوعهم للابن الموفد من يوسف باشا. وطلب منهم أحمد بك، في درنة اثنين وعشرين رهينة، ترسل إلى طرابلس كنوع

من الالتزام والتعهد. ثم تابع سيره إلى البطنـان دون أن يجد أية مقاومة، وكان يمر بكل مكان مرور الفاتحين دون أن يخوض أية معركة، أو يواجة أي اشتباك، وعاد إلى بنغازي بعد ما بلغ أقصى حدود الولاية. ورغم أن قبيلة الجوازي قد بادرت إلى إعلان خضوعها إلى ابن يوسف باشا أثناء مروره بمواقعها، إلا أن ذلك لم يكفّر عن ذنبها لدى الباشا وابنه الذي تظاهر بإبداء الرضا التام عن زعماء القبيلة، وغمرهم بمجاملاته، وأبلغهم أنه سيحدد أحد الأيام موعداً للاحتفال بتسليمهم البرنس التقليدي المخصص للفرسان العرب، هدية من الباشا، ومكافأة لهم على خضوعهم له. وقد توقع بعض الزعماء مكيدة وراء هذه المجاملة، وأفصحوا عن ذلك لبعض الأصفياء، ونبهوهم إلى وجـوب الحذر والاحتياط . ولكن المفاوضات بلغت مرحلة متقدمة، لم يعد في الإمكان الرجوع عنها. وفي اليوم المحدد للاحتفال وقفت قبيلة الجوازي وقفة رجل واحد، تترقب خارج بنغازي.

وفي 5 سبتمبر دخل إلى مدينة بنغازي خمسة وأربعون شيخاً من شيوخها في احتفال مهيب ونقلوا إلى القصر. وبعد أن قدمت إليهم القهوة، هجم حرس البك، على أولئك التعساء، فقتلوهم جميعاً. وقد حاول بعضهم الفرار من هذه المذبحة بإلقاء نفسه من النافذة، فقضى عليه الجنود القائمون بحراسة القصر من الخارج. وخرج فرسان البك، في نفس الوقت، وباغتوا القبيلة التي كانت تنتظر عودة شيوخها، ودفعوها إلى الفرار، بنسائها وأطفالها. وكان أحمد بك على رأس الفرسان الذين كانوا يطاردون ويلاحقون القبيلة، ويفتكون بها، وكانت الأموال التي تركت، قد أغنت الأمير الذي غنم أربعة آلاف جمل وعشرة آلاف رأس من الغنم وستة آلاف بقرة، بالإضافة إلى الأسرى والنقود والأمتعة. أما الرهائن، الاثنان والعشرون، من أبناء الأسر الكبيرة في درنة الذين كان من المقرر أن يواصلوا السفر إلى طرابلس، فقد أوقفوا في بنغازي، لمشاهدة الانتصارات الرخيصة التي حققها ابن يوسف باشا. وفي الوقت الذي انتهى فيه شيوخ قبيلة الجوازي هذه النهاية المفجعة البائسة، كان عليهم أن يواجهوا هذا المصير فوق ظهر السفينة، حيث قتلوا، وقذف بجثثهم إلى البحر، وكان بين الضحايا

طفلان، طفل في الخامسة والثاني في السابعة من عمره[1].

وعاد أحمد، بعد هذه الانتصارات، إلى طرابلس، وفي نفسه ألم لعدم تمكنه من الانتقام من جميع أعدائه. لكنه كان يعزي نفسه بالغنائم الوافرة التي جمعها أثناء هذه الحملة.

إن الحد من نشاط القرصنة الطرابلسية وانهيارها التدريجي، والنهائي قد ألحق ضربة قاضية بخزينة الولاية، وضرائب المدينة، والدواخل لم تعد كافية للمحافظة على أسطول صغير، والقيام بشؤونه. وكان الأسطول يتكوّن من أربعين قطعة، من مختلف الأحجام. وقد ظلت معطلة، مشلولة. كما عجزت الخزينة عن مواجهة متطلبات تمويل الجيش البري اللازم لحفظ الأمن والنظام في الولاية، وجباية الضرائب المستحقة.

وفي رسالة تقريرية، يحتمل أن يكون محررها قنصل فرنسا السنيور مور Mure بطلب من وزير البحرية الفرنسية، وتحمل تاريخ 1 لوليو 1820، نعثر على معلومات كافية إلى حد ما، عن موارد الولاية التي يمكن ليوسف باشا أن يعتمد عليها[2].

إن ملاحات زوارة التي أهملت كانت تدر حوالى ألف قرش في العام. أما غدامس فقد فرض عليها دفع ألفي قرش. ومرزق كانت تؤدي خمسين ألف قرش. وتدفع أوجلة سنوياً خمسة آلاف قرش. ولم تكن هذه المقاطعات الثلاث خاضعة خضوعاً مباشراً لسلطة والي طرابلس. بسبب بعدها عن مركز الولاية، وكان يحكمها حكام من المنطقة ذاتها. وقد فرضت عليها هذه الضريبة مقابل حرية الحركة التجارية التي تتكون من التبر والرقيق الأسود، والبخور، وريش النعام، والعاج، والجلود.

وكانت مقاطعة بنغازي ودرنة تسند في العادة إلى حاكم من أقرباء الوالي،

---

(1) رحلة الدكتور دلا شيلا.

Div. Commerciale N. 80.

(2) توجد هذه الوثيقة لدى القنصلية الفرنسية بطرابلس.

وكان يقدم إليه مساهمة مالية تبلغ في مجموعها حوالى خمسين ألف قرش. أما مصراتة والزاوية والمراكز الأخرى الأهلة بالسكان، الواقعة على الساحل، فقد كانت ملزمة بدفع الضرائب عن الأراضي. ثم ضريبة العشر من ريع الأراضي المزروعة في ضواحي طرابلس والجبل التي كانت تقدم لفائدة الخزينة مئة وخمسين ألف قرش. وكانت هناك ضريبة مفروضة على كل شجرة مثمرة تبلغ خمسة صولدي. وكان كل قارب صيد يدفع سنوياً خمسة فرنكات.

أما دخل مدينة طرابلس فيتكون من خمسين ألفاً من عوائد الجمرك، وخمسة عشر ألفاً من تصنيع الخمور (البوخة) بالإضافة إلى الجزية المفروضة على اليهود ومقدارها أربعة آلاف قرش. وكان الدانمرك يدفع مقابل حرية الملاحة التجارية خمسة آلاف قرش سنوياً،وتدفع السويد ثمانية آلاف، وهولندا خمسة آلاف.

ويضاف إلى ذلك ريع الأملاك غير المنقولة، الخاصة بالأسرة القرمانللية والذي يجري توزيعه بانتظام، على الأحياء من فروعهم وورثتهم وتبلغ حصة الباشا من هذا الدخل أربعة آلاف قرش.

ثم إن هناك دخلاً آخر يتمثل في ضرائب، أو جزاءات ناشئة عن جرائم خاصة أو سياسية، أو التأخر في دفع الضرائب أو محاولة التمرد، أو بأي مبرر من المبررات التي تمليها أساليب الطغيان. وكانت تدر سنوياً حوالى مئة ألف قرش. ومثلها ضرائب الأراضي. وبذلك، يمكن أن يقدر الدخل العام بحوالى 549 ألف قرش.

فإذا قدرنا القرش الأسباني، وهو العملة السائدة في الولاية،بما يعادل 5,37 ليرة إيطالية، فإن دخل الباشا السنوي لا يتجاوز ثلاثة ملايين ليرة إيطالية. ويعيش على كاهل الخزانة، الباشا، وحريمه، وأبناؤه، وخدمه. وكان العنصر النسائي - بصفة خاصة - يستنفد نفقات هائلة، في الهبات والهدايا، والمجوهرات التي توزع في إسراف للمحافظة على السلام الداخلي للقصر، وقيام الانسجام والألفة بين أركانه.

يضاف إلى ذلك مخصصات الوزراء والحرس الخاص، وهيئة الفرسان، ونفقات الحرس التركي، ومهايا الضباط الذين يتألف منهم ديوان الولاية، والهبات التي تقدم لزعماء القبائل والأولياء والفقهاء ولكل ذوي النفوذ على الأهالي، وخاصة في الدواخل، رغبة في الإبقاء على ولائهم للحكم والتزامهم للسكينة. وبهذه الطريقة يستنفد الباشا ثلثي الدخل. وهناك أيضاً نفقات الحملات التأديبية الصغيرة لجمع الضرائب. وهي حملات تنتهي في الغالب إلى خسارة كاملة.

ففي بلد فقير، مثل طرابلس الغرب، حيث يتوالى الجفاف، وينعدم الرخاء العام، يقع على الأمير، عبء سد الحاجات الضرورية للأهالي، وكانت هذه الصدقات والهبات تثقل على الخزانة العامة التي تـواجه أيضـاً نفقات التحصين، وتجديد المدفعية، والحاجات الأخرى التي لا يمكن إغفالها، حتى ولو كانت محدودة.

وكان هذا التقدير التقريبي، يمتص كل دخل الولاية، كما يوضح ذلك، مقدم التقرير المذكور.

«كان من الممكن أن ينمو الدخل إلى الضعف، أو إلى ثلاثة أضعاف، لو تخلى هذا الأمير عن الوساوس التي تسيطر عليه، وأقام الخير العام في ولايته على أساس سليم. لو تم تشجيع الزراعة والتجارة. لو كانت المواصلات مع إفريقيا مأمونة مشمولة بالثقة والإنصاف، ولكن هذه الولاية تفتقر إلى الحاكم الصالح والاهتمام باللحظة الحاضرة هو الشعور المسيطر هنا. ولا يمكن تحقيق أي تحسن في أوضاعها، ولذا فإن ولاية طرابلس تتابع سيرها نحو الانهيار».

وكما سبقت الإشارة، فقد كان الأسطول الصغير التابع للباشا، يعبر البحر الأبيض المتوسط ، في إقدام، وكان في وسعه إلحاق أفدح الأضرار ببحرية دول أوروبا. وكان دخل القرصنة يشكل أحسن إيرادات الدخل العام. وبعد قمع القرصنة، حولت المراكب إلى العمل التجاري على سواحل الولاية، وساحل الشرق ولكن كانت تدر دخلاً ضئيلاً لا يكاد يفي بنفقات بحارتها.

وكان لا بد أن يلجأ يوسف باشا إلى الضرائب الباهظة، يثقل بها كاهل الأهالي، وينقذ بها نفسه من الإفلاس. ولكنه لم يرد أن يثير أحقاد المسلمين من رعاياه الذين كانوا يرضون بكل شيء، إلا أن يمسهم الفقر، فعمد إلى تحميل اليهود ضريبة جديدة فادحة.

منذ زمن سحيق، احتفظ اليهود بالمكان الأول في الأعمال التجارية بطرابلس الغرب وكل سواحل إفريقيا. وكان جزء كبير من غنائم القرصنة ينتهي إلى أيديهم، ليأخذ طريقه من جديد إلى أوروبا، أو يتم توزيعه في الداخل. كانوا وسطاء بين الساحل والصحراء، وحلقة وصل بين الشعوب المسيحية، وولايات الشمال الإفريقي، وكان وجودهم يعني الثروة والكسب. وقد كسبوا مودة الباشا وعطفه، لأنه وجد فيهم عوناً قوياً لمواجهة أزماته المالية. وكانوا على استعداد دائم لتقديم القروض. بالإضافة إلى أنهم عنصر مطيع وخاضع، وقد تعاون تعاوناً قوياً في إعادته إلى الحكم. ويذكر يوسف أيضاً، أن والده علي القرمانلي الذي ترك طرابلس، ولجأ إلى تونس قد ضرب له مثلاً في اللجوء إليهم عند الضيق، مخلفاً له بعض الديون.

وفي سنة 1800 احتج أحد (مرابطي) ودان لدى الباشا على ظهور اليهود بالملابس الفاخرة، ومباهاة نسائهم بالحلى والجواهر، وما اختص اليهود به من ثراء فاحش حرم منه العنصر العربي. وقد أجابه يوسف باشا، بأن ثروة اليهود إنما ترجع إلى نشاطهم وأعمالهم. بينما ينصرف الأهالي إلى الكسل والاهتمام بالملذات. ولما كان الاحتجاج عاماً صادراً من جميع طبقات الشعب، فقد أفهم الأمير رؤساء الجالية اليهودية بوجوب الاعتدال والتخفيف من اللباس الفاخر.

وبانقطاع القرصنة، لم تعد هذه الطائفة أيضاً تنعم بتلك الثروة التي كانت لها في الماضي، ووفرة الدخل الذي كان يأتيها من القرصنة.

وقد رفع يوسف باشا في سنة 1807 الضريبة على كل نخلة أو شجرة مثمرة. وانتشر من جراء ذلك التذمر بين العناصر الفقيرة. ولجأ أيضاً إلى سك النقود، بسحب الأنواع الفاسدة، وعرض أنواع أسوأ منها، وقد تم خلال الفترة الواقعة بين 1829 — 1832 تغيير العملة إحدى عشرة مرة. وقد رفض رعايا

القنصليات قبولها، بمسانـدة ممثلي دولهم. ولكن رعايا الولاية كانوا مرغمين على التعامل بها تحت التهديد بعقوبة الموت.

وفي يوليو 1831 حاول بائع الفواكه اليهودي المدعو جودا أربيب التهرب من هذا الالتزام. ووجهت إليه التهمة لدى الباشا، حيث اقتيد في اليوم التالي، إلى الميدان العام، وجرد من ثيابه، ودهن جسده بالعسل، ثم سمر إلى حائط الكنيس اليهودي، ولبث على هذه الحالة لا يجرؤ أحد على الاقتراب منه حتى أقدم انجلو موردخاي، يهودي من مواليد جبل طارق، ومن الخاضعين للحماية الإنجليزية، على انتزاعه من الحائط وإنقاذه، دون أن يعترض الجنود على عمله الذي تسلح له بمسدسين. ثم توجه إلى مقابلة يوسف باشا، وأفهمه أن مثل هذا الأسلوب في الحكم من شأنه أن يخلق الاضطرابات العامة ويدفع إلى التمرد. وقد أنقذ هذا البائع، ولكنه ظل يعاني زمناً طويلاً من أثر ذلك التعذيب.

وحين عجز يوسف باشا عن إرضاء الدائنين المتعددين من اليهود الذين كانوا يزودونه بكل لوازم القصر لجأ إلى فرض مساهمة يؤدونها، ومقدارها 32 ألف فرنك، واستعملوا كافة الوسائل لتخفيض الرقم، ولكن الباشا كان مصراً على موقفه، مما دفعهم إلى التوقف عن تزويده بما يحتاج إليه، بسبب تأخيره في تسديد الديون.

وحاول التهرب من ضغوط واحتجاجات مختلف الدائنين من المالطيين، والشرقيين بأن عمد إلى تقسيم ديونه وأملاكه بين أبنائه. ولكنه لم يفلح في هذه المحاولة.

وكانت الضربة النهائية قد وجهت إليه في الحادث الدبلوماسي التالي:

في سنة 1826، قتل الميجر لاينج Laing الإنجليزي الجنسية، بينما كان في طريق العودة من تومبوكتو إلى طرابلس على يد جماعة من بدو غدامس. وكان قنصل فرنسا السنيور روسو Rousseau على صلة مراسلة مع أعيان الدواخل، بالنظر إلى صداقاته الواسعة. وقد ورد إليه هذا النبأ الفاجع من غدامس، ورأى أنه من المناسب إبلاغ قنصل إنجلترا به. وقد رفض وارنجتن، في البداية،

تصديق الخبر، ولكنه اقتنع في النهاية بأنه من الممكن أن يموت أحد مواطنيه في الصحراء. وقد احتج بشدة لدى الباشا، واعتبره مسؤولاً عن جريمة ارتكبت على بعد 400 عقدة، من مكان إقامته وفي أقصى حدود الولاية، من قبل أفراد ينتمون إلى إقليم، لا يعرف حتى اسمه.

ولم تقر الحكومة الإنجليزية قنصلها على أسلوبه العنيف المتصلب. وأُجبر وارنجتن على استئناف العلاقات الرسمية التي قطعها، مع الباشا. ولكنه ظل يضايقه حتى يبدي مزيداً من الاهتمام بالبحث عن كتابات الرحالة المشهور.

وكان أحد المكاتبين للقنصل الفرنسي روسو، من سكان غدامس، قد أبلغه بأن الأوراق القيمة التي يبحث عنها، قد مزقها البدو، وأتلفوها، وهو أمر محتمل الوقوع، ولم ير قنصل فرنسا أن يحتفظ بسرية هذا الخبر أيضاً، مما مكن بعض الأشرار من تلفيق تهمة، تقبلها يوسف واقتنع بها انتقاماً من القنصل الفرنسي روسو الذي كان يتهمه بالطمع والاستغلال.

وتخلصاً من مضايقات القنصل الإنجليزي المستمرة، واستناداً إلى التقارير الزائفة، أعلن أن الوثائق المطلوبة موجودة لدى قنصل فرنسا الذي لا يستبعد أن تكون له صلة بحادث اغتيال الميجر لاينج Laing بالنظر إلى إطلاعه التام على سير الأحداث التي تكشف ذلك الحادث المفجع.

ووجد وارنجتن سنداً قوياً في هذه التصريحات، فبادر إلى مطالبة روسو بالأوراق التي يقال إنها كانت لديه، وشعر روسو بالإهانة التي تعرض لها، فطلب من الباشا نفياً رسمياً لهذا الادعاء، مهدداً بمغادرة طرابلس إذا لم يستلم هذا النفي الرسمي قبل الليل.

ولم يؤثر هذا التهديد على الباشا، وحينئذ أنزل روسو علم بلاده، وركب البحر إلى مارسيليا.

واستناداً إلى تقرير القنصل الإنجليزي قامت الحكومة البريطانية بالاتصال الدبلوماسي مع حكومة باريس التي كانت على علم تام عن طريق قنصلها

بالكذبة الملفقة ضده وبواعث الاتهام. ومع ذلك فقد أبدت الرغبة في إجراء تحقيق دقيق حتى ترفع الإساءة التي لحقت بشرف وكرامة ممثلها.

وفي 9 أغسطس 1830، أي بعد شهر من استسلام الجزائر، ظهرت فرقة من السلاح البحري الفرنسي بقيادة الأميرال روزاميل Rosamel في ميناء طرابلس. وكانت التعليمات الصادرة إليها، تقضي بعدم التفاوض، وإملاء الشروط وفرضها بالقوة. وطلب الأميرال نفي الاتهام الموجه إلى قنصل فرنسا، مع تقديم اعتذار من القرمانللي، ويجب أن يعلن هذا الاعتذار أحد أبناء أو أحد أصهار يوسف باشا لدى عودة قنصل فرنسا إلى طرابلس. وطلب أيضاً تعويضاً حربياً، وتسوية نهائية لديون الفرنسيين الذين طال انتظارهم لتسديدها، والإلغاء التام والمطلق لاسترقاق المسيحيين والقرصنة. كما طلب أيضاً إلغاء الاحتكارات التجارية وأخيراً، إلغاء الضرائب التي كانت تدفعها الدول الثانوية كلما تغير القنصل، وتجدد الاتفاق حول السلم.

لقد كانت شروطاً قاسية، قبلت في صمت وخوف. وفي 11 أغسطس 1830 تم تحرير الاتفاق بنصوصه المذكورة أعلاه، وحددت المساهمة بمبلغ ثمانمائة ألف فرنك، وهو رقم يغطي أيضاً ديون يوسف باشا نحو فرنسا. وتقرر أن يدفع هذا المبلغ، على قسطين. القسط الأول يسدد بصفة عاجلة، أما القسط الثاني فيؤدى في نهاية 20 ديسمبر من نفس العام. وقد التقى هذا الدرس القاسي، بضعف السلطة الحاكمة في طرابلس، الأمر الذي عجل بقيام الثورة. وبدأ نجم القرمانلليين في الأفول. وكان يوسف على حافة الانهيار التام.

وقد اضطر الباشا إلى استغلال العنصر الوطني، حتى يستطيع مواجهة نفقاته الشخصية، ونفقات الإدارة العامة التي اختصرت واقتصرت على أقل الضروريات، ودفع التعويض إلى فرنسا، وتسديد ديون الإنجليز الذين أخذوا يلحون عليه بتسديدها، بعدما علموا بتسوية حسابه مع الفرنسيين. وقد نتج عن ذلك تذمر عنيف، دفع الزعيم عبد الجليل إلى أن يقرر الثورة، وفي نفسه أمل خفي أو ظاهر؛ في أن يرفع سلطته على حطام أسرة القرمانللي.

كان عبد الجليل زعيماً لقبيلة أولاد سليمان، وهي قبيلة قوية، تحتل مقاطعة سوكنة وتسيطر على ملتقى طرق القوافل القادمة من فزان. وقد أمضى فترة طويلة من شبابه لدى القرمانلليين. وكان على معرفة تامة، بطباعهم، وسلوكهم، وأزماتهم المالية، وأسرارهم، والأوضاع الداخلية لحياتهم الخاصة. ولم يستطع يوسف، العجوز أن يحتفظ بصداقته في الظروف الصعبة من أعوامه الأخيرة. وفي سنة 1831 رفع عبد الجليل راية الثورة.

وحرك يوسف القبائل المناوئة لأولاد سليمان؛ وكان هذا حلاً استراتيجياً، لو قدر له النجاح. ولكن الثائر استطاع أن يهزم القبيلة الأولى، ويضم إليه القبائل الأخرى، بينما كان جزء آخر من قواتـه، تحت قيادة إخوته، يقوم بحملة على فزان، مؤمناً بذلك مصادر الدخل الذي يمكنه من الاستمرار في الصراع. وسقطت مرزق بسهولة. وخضعت للسيد الجديد الذي هزم جنود يوسف باشا عند المواقع الجبلية التي يسيطر عليها. وكان جيش الباشا يتألف من أحسن رجال الساحل والمنشية وبعض رجال الحامية الدائمة في طرابلس. وهو تحت قيادة ولدي الباشا، علي بك وإبراهيم بك. وفي الوقت الذي كان يتلقى فيه الباشا، نبأ سقوط مرزق، وضياع فزان، كانت فرنسا تهدد بإعلان الحرب ضده إذا لم يسدد الديون المستحقة لتجارها. وقد ازداد هذا الوضع الحرج تعقداً وارتباكاً بقيام الثورة في غريان. وقد اضطر الأميران علي وإبراهيم إلى التراجع إلى طرابلس، بعد أن هددا بفقدان خط الرجعة. واضطر يوسف إلى إرضاء دائنيه في وقت نضبت فيه الموارد بصفة تامة. وأصبح غير قادر على تسديد نفقات حرسه، والقيام بشؤون قصره. وقد آل به الحال إلى بيع كثير من مدافع البرونز التي كانت تسلح حصون المدينة. ولجأ أيضاً إلى استبدال العملة، ولكن دون جدوى.

وفي يوليو 1832 رست فرقة من الأسطول الإنجليزي في الميناء. وكانت بقيادة الأميرال دونداس Dundas الذي فرض عليه دفع مئة وثمانين ألف قطعة أسبانية ، خلال ثماني وأربعين ساعة. وكانت الفرقة القادمة من مالطا مكونة من فرقيطتين وكورفيت.

وانهار الوضع، وازداد سوءاً بسبب تصرفات القنصل وارنجتن الذي عرف باسم (العبقرية الشريرة) التي استخدمها ضد أسرة القرمانللي.

واستناداً إلى رسالة أرسلت بتاريخ 8 أغسطس 1832 إلى الجريدة الفرنسية[1] (Constitutionel) يتضح أن وارنجتن استطاع أن يقدم إلى يوسف القرمانللي مبالغ مالية لتسليح الأسطول الذي وضعه والي طرابلس تحت تصرف السلطان أثناء الحرب اليونانية، وزوده بالإمدادات الحربية، وسهل له وسائل المتاجرة بالرقيق الأسود، بل ومكنه من استعادة نشاط بعض مراكب القرصنة وتمكن في وقت قصير أن يقدم إليه خدمات تامة وأن يوقعه في دين ضخم بلغ مئة وثمانين ألف قرش استطاع، نتيجة له، أن يفرض نفسه على الباشا بسهولة. وفي 16 لوليو 1832 تقدم القنصل الإنجليزي إلى الباشا للمطالبة بديونه. وقد رد الأمير بأنه ليس في إمكانه تلبية رغبته في تسديد مثل هذا المبلغ الكبير في الوقت الحاضر. وإزاء التهديد بإعلان إنجلترا الحرب ضده، بعد أن انتظرت مدة كافية، وعد يوسف بتقديم مئة ألف قرش، رغم أنها لم تكن متوفرة لديه. ولكن، لا الرجاء، ولا الوعود استطاعت أن تثني القنصل الإنجليزي عن موقفه أو ترده إلى القصد والاعتدال. وبادر إلى الاستنجاد بمالطا، ولم تمض إلا أيام قليلة، حتى كانت فرقة من الأسطول الإنجليزي تبدو في ميناء طرابلس. ولم يكن وجودها بالميناء قادراً على صنع المعجزات. كان واضحاً جداً أن وضع القرمانللي غير قابل للحل. وأخذ وارنجتن، - بعد أن ترك القنصلية واطمأن على نفسه فوق سفينة نمساوية - يهدد ولاية طرابلس بنفس المصير الذي تعرضت له الجزائر على يدي فرنسا.

وكتب إليه، يقول:

«إنك سيد طرابلس. ومن حقك التصرف في ثروات الطرابلسيين الذين يجب أن يعملوا على نجدتك؛ وإنقاذك من هذا الوضع المؤسف الذيأوجدكم أمام قوة قادرة يمكنها أن تصنع ضد طرابلس، ما صنعته فرنسا ضد الجزائر».

---

(1) Constitutionel No. 274.

بينما كانت إنجلترا - ممثلة في شخص قنصلها - تطلب في شدة وصرامة تسديد الديون كان قنصل فرنسا قد أرسل احتجاجاً إلى الباشا علي وعده بتسديد بعض الديون المستحقة للآخرين، في الوقت الذي لم يف فيه بوعوده لتسديد الباقي عليه من الديون نحو فرنسا، ومقداره 140 ألف فرنك.

لقد كانت هناك نية واضحة في تحطيم هذا الأمير العجوز الذي صنع انهياره التام بيديه. ولم يجد سبيلاً للخروج من هذا المأزق. وأنهكه الكبر مادياً ومعنوياً وأثقلت عليه أعباء السن، والقلق، والخوف، فلعب يوسف باشا ورقته الأخيرة، ولكنها كانت خاسرة.

وفي جلسة ضمت جميع أعيان البلاد وسلطة الولاية، قرر فرض ضريبة استثنائية على أهالي طرابلس قدرها عشرة آلاف ليرة، بالإضافة إلى ضريبة حربية على سكان الدواخل الذين لم يقبلوا بها، وأعلنوا الثورة، بعد أن حركتهم إلى ذلك الأحداث المتوالية التي كانت تنذر بالعاصفة، وشعورهم بأنهم قد استغلوا في الماضي إلى أقصى حد ممكن حتى نفدت أموالهم ولم يبق منها شيء. وفي 26 يوليو 1832 أعلنوا الثورة على دقات الطبول داعين الآخرين إلى الانضمام إليهم في ثورة عامة.

ولم يعد خافياً على أحد، أن المثير الأول لهذا الوضع غير الملائم، كان وارنجتن، وهو السبب الرئيسي في هذه الفوضى القائمة. وقد قتل في هذه الاضطرابات بعض أعيان المدينة المنحازين إلى يوسف القرمانللي. واحتمى يوسف بالقلعة، بينما تمكن بعض الثوار المتحمسين من احتلال أحد الحصون (ويحتمل أن يكون حصن المنار) قصد السيطرة على القلاع. بينما كان الثوار خارج السور يحاصرون المدينة، ويعلنون سقوط يوسف القرمانللي، ويبايعون أحمد بك أحد أقاربه. وعندما حاول الأمير العجوز أن يسحب الأمر الصادر منه بفرض الضريبة الجديدة كان الوقت قد فات. وأسرع أحمد بك الذي وضع نفسه على رأس الثورة، إلى التصريح بالإعفاء من أية ضريبة، لأولئك الذين يعملون تحت رايته ويلتفون حولها. وخول دائني يوسف استملاك أملاكه غير المنقولة في المنشية.

وكانت قوة الباشا التي يعتمد عليها في مواجهة هذه الثورة، ويطمئن إلى إخلاصها له لا تزيد على ألف ومئتي رجل بالإضافة إلى الحرس البلدي المهتم بالدفاع عن المدينة حفاظاً على ثرواته وعائلاته. وكان يؤمل في وفاء سكان الساحل لأسرته العريقة، وبدافع من هذا الأمل، بعث يوسف ، ولديه إبراهيم بك ومصطفى بك إلى زليطن وزوارة لتجميع بعض العناصر المخلصة. ولكن هؤلاء الأهالي أعلنوا انضمامهم إلى القوي الغالب، ولم يرجع الأميران إلى طرابلس إلا بمشقة وعناء.

وكان عدد المحاصرين حوالى خمسة آلاف رجل. ولم تكن طرابلس تفتقر إلى العتاد. وكانت الحصون محروسة صباحاً ومساء. ولكن الثوار كانوا يتزودون بالأسلحة من السفن التجارية الأوروبية التي كانت تقدم إليهم البنادق والذخيرة.

وطلب يوسف النجدة من تونس، ولكن دون جدوى.

وعندما تأكد يوسف من عجزه عن مواجهة هذه الحركة الانتفاضية التي أخذت تمتد من أسوار المدينة، وتتسع بسرعة حتى شملت كل الولاية، جمع يوسف باشا أعيان المدينة، وتنازل عن الحكم لصالح ابنه علي. وهو إجراء لم يحدث أي تغيير لصالح أسرة القرمانلي. إذ إن الثائرين كانوا يعترفون بقريبه أحمد بك. وقد انضمت بنغازي إلى حركة الثورة وتخلى حاكم تلك المنطقة عن مقر عمله، وعاد إلى طرابلس.

أما عبد الجليل، فقد احتفظ بموقفه السابق، دون أن ينحاز إلى يوسف أو قريبه الثائر. وأصبح عبد الجليل، في تلك الظروف، أهم الشخصيات وأبرزها. ولم يتردد قناصل أوروبا المقيمون في طرابلس، بعد تنازل يوسف باشا، عن الاستمرار في علاقاتهم مع علي القرمانلي باعتباره الوريث الشرعي بحكم نظام الاستخلاف.

وقد عاد وارنجتن إلى الولاية، بعد سفره إلى صفاقس، ولكنه استقر في المنشية بين الثوار بدلاً من الإقامة في القصر القنصلي. وقد استدل هؤلاء، من

إقامته بينهم، على تأييد الحكومة البريطانية لقضيتهم، وزاد ذلك من جرأتهم مما شل الجهود التي بذلها قنصل فرنسا للوصول إلى تسوية بين الأطراف المتنازعة.

كان قنصل فرنسا حينذاك السنيور سكووبيل Schwebel الذي كان موضع عطف ومودة يوسف باشا القرمانللي مما أثار غيرة وحفيظة وارنجتن. وكانت فرنسا تدرك إدراكاً تاماً، أن هذه الحرب الأهلية يمكن أن تجر إلى إعادة احتلال الأتراك لطرابلس، فضلاً عن إضرارها بتجارة الساحل الإفريقي. وهو أمر مضر من جميع وجوهه بمصالح الدولة الفرنسية. وكانت إنجلترا أيضاً تخشى من جانبها هذا الحل. فقد كانت تستورد من طرابلس أغلب حاجيات حاميتها في مالطا. وكان من الأفضل لانجلترا، أن يكون تحت رحمة مدافعها في مالطا، أمير قليل المطامع بدلاً من مقاطعة تابعة لامبراطورية كبيرة آخذة في التوسع وانتشار النفوذ، يوماً بعد آخر.

وكما لاحظ سلوش بحق، كانت هناك ظروف أخرى قد عطلت هذا المبدأ السياسي. فقد كان من الضروري أن تحتفظ تركيا بسلطتها على المقاطعات الليبية منعاً للتوسع الفرنسي في إفريقيا وخاصة بعد احتلالها للجزائر. وكان من مصلحة إنجلترا ألا تتخلى عن هذه المصلحة، مفضلة تركيا على جوار فرنسا. ومع ذلك فقد كتبت الحكومة الإنجليزية إلى قنصلها تطلب منه أن يتصرف تصرفاً منسقاً موحداً مع قنصل فرنسا لمحاولة وضع حد للاضطرابات المحلية، ولكن هذه المحاولات لم تسفر عن أي شيء إيجابي.

كان الثوار على اقتناع تام، بأن وجود القنصل الإنجليزي بينهم، يعني تأييد دولة قوية لهم. وازداد اقتناعهم بانسحاب محمد بيت المال ـ وهو أقوى وزراء يوسف باشا نفوذاً ـ إلى مالطا، انتظاراً لما تسفر عنه الأحداث من حلول وتطورات وقد عرض على المتمردين خدماته، فقبلوها. وفي نهاية 1833، ظهر محمد بيت المال، في طرابلس، بثلاث سفن حربية صغيرة كان قد طلبها منه الثوار مع الأسلحة اللازمة لقصف المدينة. وقد عهد بقيادة الأسطول الصغير إلى المدعو ماتيو Matteo، وهو من مواليد كورسيكا، وكان رجلاً متميزاً بالألمعية والإقدام، وفكر أولاً في محاصرة الميناء، ولكن الرياح اضطرته إلى البقاء في

عرض البحر، وتمكن بعد ذلك من النزول عند سواحل المنشية وأنزل بعض المدافع ومئات القنابل. كما أنزل أيضاً محمد بيت المال مبدياً استعداده للوقوف إلى جانب زعيم الثوار أحمد القرمانلي والانحياز إلى الثورة.

ولكن سفن مدفعية الباشا، عملت على مضايقة عمليات الإنزال، وتمكنت من الاستيلاء على إحدى السفن التي يتكون منها الأسطول المعادي. وأخذت السفينتان الباقيتان عرض البحار تمهيداً للعودة من جديد إلى فرض الحصار على الميناء. ولكن القناصل المقيمين في المدينة المحاصرة عارضوا هذا الإجراء، وكلفت إحدى السفن الفرنسية باستخدام القوة، في حالة المقاومة المعادية. وعندئذ اتجهت السفينتان إلى الشرق، حيث باعهما بيت المال. وقد اقتصر الثوار على قذف بعض القنابل التي لم تسبب أضراراً فادحة. وقد تضافرت في هذه الأثناء، ظروف مختلفة سارت إلى صالح ولي عهد يوسف باشا، وفي غير مصلحة قريبه المتمرد. بعد أن اعترف القناصل الأوروبيون رسمياً بالنظام القائم، أعلنت فزان خضوعها. وربما كان ذلك ناشئاً عن رغبة في التخلص من سيطرة عبد الجليل. وتم الاعتراف بالوالي الشرعي علي القرمانلي. كما أعلنت بنغازي، بعد عدة أيام من الفوضى والاضطرابات، خضوعها، ورحبت بالحاكم الذي أرسل إليها من طرابلس، وهو عثمان بن يوسف.

وهنا يظهر غومة، وهو زعيم شاب ذو نفوذ واسع على الجبل الغربي. وهو ابن الرجل الذي انحاز في الماضي إلى جانب يوسف القرمانلي سنة 1790 ومنحه تأييده. وقد أجرى غومة اتصالات جديدة، مع الوالي الجديد وزوده بجيش لتدعيم الدفاع عن طرابلس. وانتقل إبراهيم بك، شقيق الوالي إلى الجبل - بناء على طلب غومة - لكسب المزيد من المؤيدين للأسرة القرمانللية.

وشعر زعيم الثورة أن شبكة كبيرة بدأت تحيط به تدريجياً، وتتكون من العناصر المتضجرة التي أفزعها سفر إبراهيم بك واستقراره في الزاوية، ولم تعد ترغب في مواجهة العدو الذي يهددها من الجبال، ووجد نفسه بين نارين، فهو إما أن يصطدم بغومة أو جنود علي باشا الذي كان يقوم بهجمات مختلفة، من

طرابلس، نتيجة تخفيف الحصار الذي كان مفروضاً عليها. واتخذ عبد الجليل أيضاً من جانبه، خطوات لتحسين العلاقة مع الوالي الجديد، وبذلك أمن غومة وإبراهيم بك جانب عبد الجليل، وتأكدا من عدم قيامه بأية مباغتة، الأمر الذي مكنهما من النزول من الجبل، وهاجما الزعيم الثائر، في الزاوية. وتخلى هذا عن موقعه سالكاً طريق الصحراء. وبدلاً من أن يستفيد غومة من الظرف المناسب وتأييد الجيش المناصر ضد الوالي الشرعي، فضل تعطيل نشاطه. وكان على طرابلس أن تواصل الصراع المقلق ضد المتمردين. وقد ألحق ذلك أضراراً كبيرة بالحركة التجارية.

وتراجع عبد الجليل عن تأييده، وقام الشك في أن قنصل فرنسا وقنصل إنجلترا قد خططا لاستمرار الصراع بين القرمانلليين، حتى يستنفدا قوتهما ويتم حينذاك تقسيم السلطة المركزية على أنقاض أسرة القرمانللي.

ولما أخذت إمكانيات الحل تتباعد يوماً بعد آخر، وتأتي بأفدح الأضرار للجميع، عملت القوى الأوروبية الكبيرة على الضغط لدى حكومة القسطنطينية حتى تعترف بعلي القرمانللي والياً على طرابلس.

وبعث السلطان محمد الثاني، شاكر بك وزوده بتعليمات تقضي بتأكيد تنازل يوسف القرمانللي والاطمئنان على الأوضاع النفسية في الولاية، والنظر في مدى سيطرة علي باشا على الولاية. وقد عاد إلى القسطنطينية بعد أن أدى هذه المهمة.

وفي سبتمبر 1834 عاد إلى طرابلس من جديد يحمل الفرمان بتعيين علي باشا، والأمر إلى المتمردين للاعتراف به، والخضوع لسلطته. ورداً على ذلك قام المتمردون بقصف المدينة بالقنابل. وأعلنوا - بعد سفر مبعوث السلطان - حصارهم لميناء طرابلس، للمرة الثانية. وأطلقوا النار على سفينة نمساوية، رفضت الإذعان لهذه التعليمات. وأمر القنصل الفرنسي بقصف مواقع المتمردين بواسطة سفينة فرنسية راسية في الميناء، ولكن ذلك لم يغير شيئاً من اتجاهاتهم ومواقفهم الحربية.

الفصل التاسع

- نهاية أسرة القرمانللي 1835.
- ممثلو القسطنطينية في طرابلس، واضطرابات الدواخل.
- غومة المسيطر على الجبل.
- نهاية الثورة وعودة السلم إلى الولاية.

لم تشأ الحكومة العثمانية أن تنفي الظنون والشكوك التي أحاطت بها في قضية الولاية، وأرسلت إلى طرابلس، أسطولاً مكوناً من اثنتين وعشرين سفينة وستة آلاف رجل. وكانت غاياته الظاهرة ـ على الأقل ـ الاعتراف الرسمي بعلي القرمانللي، والياً على طرابلس، وإلزام المتمردين بطاعة الأمير الشرعي . ولكن الحقيقة، هي أن القسطنطينية كانت تعد العدة لجعل الولاية، مجرد مقاطعة عادية من مقاطعات الأمبراطورية العثمانية.

ويؤكد سلوش ، أن الإنجليز والفرنسيين، قد وقعوا في هذه الخديعة وأنهم قد فوجئوا بالنتيجة التي أسفرت عنها الأحداث. وقد ظهر الأسطول التركي قرب نهاية مايو 1835 تحت قيادة مصطفى نجيب وبادر علي باشا، دون تردد أو ريبة، إلى ركوب السفن وتقديم احترامه إلى ممثل السلطان. واستقبل بكل ما ينبغي من مراسم الإجلال والإكرام الذي يليق بمكانته، وامتلأت نفسه اطمئناناً بهذا الاستقبال الحار، وسمح بنزول الجنود الذين أسرعوا إلى احتلال الحصون والقلاع والمواقع الاستراتيجية في المدينة.

وقد حدث هذا في 25 مايو.

وفي اليوم التالي، عاد علي القرمانللي إلى سفينة الأميرالية لمرافقة مصطفى نجيب أثناء نزوله إلى البر في الموعد الذي حدده لدخول مدينة طرابلس. ولكنه ما كاد يضع قدمه على السفينة، حتى أبلغ بإلقاء القبض عليه، وتنحيته عن الحكم. ونقل فيما بعد إلى القسطنطينية.

ونزل مصطفى نجيب إلى البر، واستقر في القلعة، وأعلن نهاية أسرة القرمانللي، وتعيينه هو والياً على الولاية بموجب الفرمان السلطاني الذي أبلغ به الناس. وأصدر أوامره بفتح أبواب المدينة، وأعلن نهاية الثورة التي خمدت بطريقة عجيبة. واتحد المتمردون وسكان المدينة كما لو لم يحدث بينهم أي صراع، على الإطلاق. أما الأمير أحمد القرمانللي فقد تخلى عنه الجميع، ولجأ إلى مصراتة حيث لاقى حتفه وأمام دهشة وذهول ممثلي فرنسا وإنجلترا، انتهت فجأة، أوضاع عامة، بتأثير التدخل التركي الذي لن يتلاءم وجوده مع مصالح الدولتين، وخاصة فرنسا، بسبب حداثة احتلالها للجزائر.

ولكن ما كاد يستقر السلم في ضواحي طرابلس والمدينة، حتى كانت هناك مفاجأة لم تكن سارة للحكومة التركية. فقد أظهر سكان المناطق النائية عدم استعدادهم للخضوع للحاكم الجديد الذي عيّن عليهم، في الوقت الذي كانوا يبدون فيه ولاءهم وإخلاصهم للسلطان سيدهم الأكبر. فعبد الجليل، كان راضياً بالاستقلال الذي ينعم به منذ أربعة أعوام معتزلاً هناك في مرتفعاته. وكتب زعيم مصراتة رسالة رائعة إلى الباشا دون أن يقيد حريته في العمل، ولم يتقدم سوى غومة إلى مصطفى باشا لتحيته وتقديره، وكان يرافقه إبراهيم القرمانللي الذي أبدى الرغبة في العيش بطرابلس، كمواطن عادي. وسمح له بذلك.

وثبت مصطفى نجيب في منصب حاكم بنغازي، عثمان بن يوسف القرمانللي الذي وجد نفسه، في أوضاع مالية مرتبكة، لا تمكنه من القيام بشؤون الجيش، في مقاطعة لا تدر دخلاً كبيراً، فسلم إدارتها إلى محمد

بيت المال الوزير السابق ليوسف القرمانللي، وحصل على بعض المساعدات من المؤونة والنقود من بك تونس.

ولكن تغيير الحكومة لم يكن يعني تسديد الدين. وقد كان يوسف القرمانللي وابنه علي مدينين لفرنسا بمبلغ مئة وأربعين ألف فرنك ومبالغ أخرى مستحقة للتجار الفرنسيين. وطلب قنصل فرنسا تصفية هذين النوعين من الديون. وأوضح أن الدين الأول لا يحتمل التأخير، إذ يستند إلى اتفاقيات دبلوماسية، وطلب الإنجليز أيضاً، بنفس الإلحاح، تسديد مئتي ألف قطعة أسبانية سبق أن طلبت في السابق من بيت القرمانللي.

ولم يفعل الوالي الجديد شيئاً سوى نقل هذه المطالب إلى الحكومة المركزية في القسطنطينية. وأدركت تلك الحكومة أن التركة المتراكمة في طرابلس لم تكن مربحة. وأظهرت فكرة إرجاعها إلى الوريث الشرعي علي القرمانللي، ولكن تقرر فيما بعد الاحتفاظ بالسير في الطريق التي سلكت واستدعي نجيب باشا، بعد ثلاثة أشهر، وخلفه في سبتمبر محمد رائف الحاكم السابق للدردنيل.

وكانت أولى التعليمات التي تلقاها من الباب العالي، أن يعمل على إبعاد أسرة القرمانللي، وإرسالها جميعها إلى القسطنطينية باستثناء يوسف باشا وأحفاده الصغار وولديه عمورة وإبراهيم بك اللذين أكدا الولاء والإخلاص للحاكم الجديد. وعند سماع هذا الخبر. ترك عثمان بك بنغازي، ولجأ إلى مالطا وحل محله أخو الحاكم الجديد.

ومات علي القرمانللي في القسطنطينية، وظل يوسف باشا، الشيخ المسن، شاهداً وحيداً على انهيار أسرته وتشتتها. وصدرت إليه التعليمات بألا يغادر مسكنه بطرابلس حيث أنهى أيامه الأخيرة في سنة 1838. ودفن في موكب مهيب وبكل مراسم الاحترام والتقدير في المسجد الذي يحمل اسم الأسرة وهو المسجد الذي بناه جده أحمد القرمانللي.

وهكذا انتهى حكم هذه الأسرة بعد مضي مئة وعشرين سنة على تأسيسه. لقد قام أثناء القلاقل والمشاغبات وانتهى بين العواصف والزوابع،

وليس من الإنصاف أن ينسب إلى آخر الأمراء القرمانليين، علي، ويوسف أيضاً، السبب في انهيار الأسرة. فإذا افتقد يوسف باشا في أعوامه الأخيرة تلك الحيوية الذهنية، وتلك الطاقة من الإرادة التي جعلته دائماً قوياً ومخيفاً في عنفوان عمره، وكان يمكن أن يجد في ذريته، وفي الديوان والأعيان المشير الناصح، والعون الموجه والنصير المساعد على إعادة تنظيم أمور الولاية، فإن علينا أن نقر أنه من بين الأسباب الرئيسية التي عجلت بالإطاحة به، فقدان الدعم الكبير الذي كانت تستند عليه الولاية، وهو حركة القرصنة التي تم قمعها تدريجياً خلال الثلاثين عاماً الواقعة بين 1800 — 1830 وفوجىء بالظروف الحرجة الناشئة عن مطالبة فرنسا وإنجلترا بتسديد ديونهما، فعمد إلى تجريد العرب واليهود، وإفقار الولاية، وباع أملاكه غير المنقولة، دون أمل في إعادة الوضع المالي إلى وضعه السليم. وهكذا تجمعت أحقاد رعاياه ضده، وصبت النقمة فوق رأسه، وكان من الممكن أن يختفي هو أولاً، ثم لا يلبث بعد ذلك أن يأفل نجم أسرته، لولا غيرة الدولتين الطامعتين التي عملت على شل حركات الانتفاضة الأهلية التي انفجرت احتجاجاً على الإجراءات القاسية التي اتخذت، والضرائب الباهظة التي فرضت. وكما قلت، فإن إنجلترا لم تكن ترغب في أن تستولي فرنسا على طرابلس الغرب، بعد استيلائها على الجزائر، وهو أمر سيقع حتماً، في أية حالة من الحالات التي يستمر فيها حكم أسرة القرمانللي. فقد كان يوسف، وخليفته، يبحثان عن الدولة التي تساعدهما في الخروج من هذا الوضع الذي أثقلته الديون، وتعطلت فيه حركة الأسطول ، وأصبحت فيه موارد الولاية محدودة. وكانت فرنسا مستعدة لتقديم مساعدتها، وتوفير التسهيلات لاستمرار الحكم على أن تعمل الولاية على تيسير إمكانيات التوسع التجاري في طرابلس وبرقة.

وعاكست إنجلترا هذا الاتجاه بتفضيلها تدخل القسطنطينية. ولذا، فإننا حين نؤكد أن ممثلي فرنسا وإنجلترا، قد خدعا من قبل مصطفى نجيب باشا، الموفد من الباب العالي الذي احتل الولاية بصفة نهائية، معلناً نهاية العهد القرمانللي، فإني اعتقد أنه ربما كان أقرب إلى الدقة، استبعاد الحكومة البريطانية

من هذا الانخداع. وتصرف القنصل، أثناء حصار طرابلس يؤكد الظن في مشاركة بريطانيا في هذه اللعبة السياسية:

ولكن فرنسا لم تخسر شيئاً كبيراً، فهي بالإضافة إلى احتلال الجزائر، وتوسع نفوذها في تونس، كان يمكنها أن تزهو بأنها قد استرجعت وكسبت العطف القديم لدى المقاطعتين الليبيتين وقد استطاعت بواسطة قناصلها وتجارها ورجالها أن تتوغل بنفوذها حتى أقصى حدود ليبيا.

وقد بدأ محمد رائف، على الفور، في تطبيق نظام حكومي، أكثر قوة وحزماً من نظام الحاكم التركي السابق الذي استدعي فجأة إلى القسطنطينية لأسباب مجهولة.

ولم يكن يعني احتلال طرابلس، إخضاع بقية أجزاء الأقليم، إذ قرر زعماء القبائل الذين حاولوا إنقاذ أسرة القرمانللي، معارضة الحكومة الجديدة. وكان أكثر هؤلاء إثارة للخوف عبد الجليل الذي يبسط سيطرته من فزان إلى سرت.

وقد فكر نجيب في البداية في العمل على بسط سيطرته على الجبل حتى يضمن التحكم في جميع الطرق ومنافذ القوافل. وقد كانت غريان ويفرن وفساطو مراكز لمختلف قبائل الجبل. وكانت تسيطر على الجبل في ذلك العهد قبيلتان كبيرتان: أولاد المرمور وأولاد سلطان. وكانت هاتان القبيلتان تتمتعان في عهد يوسف القرمانللي بالإعفاء من الضرائب وكان يعترف بسيادتها على الجبل مقابل الهبات والهدايا التي تقدمانها له. وعندما عامل نجيب الجبل كبلد محتل، فرض الضرائب على سكانه، وخضع الأهالي أمام القوة القاهرة، ولم يثيروا أية مشاكل، ويبدو كأنما هم مستسلمون للأمر الواقع، بل إن غومة، وهو من أبرز زعماء الجبل وأكثرهم نفوذاً في ذلك الإقليم، بادر إلى تقديم احترامه إلى الباشا الجديد، مسافراً في اطمئنان تام إلى طرابلس. ولكن نجيب الذي كان يخشى من وجود زعيم خطير ذي نفوذ، ألقى عليه القبض، وظل سجيناً. ولم يطلق سراحه سوى محمد باشا. وعاد غومة إلى جباله مشحوناً بحقد ضد الحكم التركي الجديد الذي أساء تفسير مشاعر ولائه وخضوعه.

وما كاد محمد يدخل الولاية حتى وجد نفسه أمام عدد من المتمردين، يأخذ في الزيادة كل يوم دون أن يستثني أولئك المقيمين في ضواحي طرابلس. ولم يعلن سكان الساحل الثورة بشكل واضح، ولكنهم كانوا يلتزمون موقفاً سلبياً من الحكم الجديد، ويمتنعون عن غشيان سوق طرابلس، مفضلين الاجتماع في سوق تاجوراء، وقد فرض الباشا، على تاجوراء ضريبة قدرها خمسة آلاف كولونات، ورفض السكان دفعها. وبعث إليهم حينئذ فرقة من الجيش، مؤلفة من عرب المنشية. واستقبلوا بطلقات الرصاص، ولكنهم تمكنوا من الدخول إلى البلد بقوة، وخنقوا كل تمرد يسري في الدماء. وقتل في هذه المعركة حوالي خمسمائة عربيّ، وأعدم سبعة زعماء. أما الأعيان الذين أبقي على حياتهم، فقد أطلق سراحهم فيما بعد، مقابل دفع ثمانية آلاف كولونات.

وخضعت فيما بعد جنزور والزاوية. وتوقف خلفاء الباشا عند هذا الحد، ولم يتجاوزوه. إذ أعد عبد الجليل بمؤازرة غومة جبهة قوية للمقاومة. وقد انضم إلى هذه الرابطة، عثمان زعيم مصراتة الذي كان يظهر بوضوح رغبته في الاحتفاظ باستقلاله التام. ولم يكن ينتظر من مثل هذا الوضع أن يثمر شيئاً مفيداً أو يعود بنتائج طيبة، سواء فيما يتصل بالأمن أو فيما يتعلق بكرامة المحتلين الجدد.

وأرسلت القسطنطينية إلى طرابلس في 1836 دعماً ممثلاً في فرقة من السفن، بقيادة طاهر باشا. ويؤكد المؤرخون أنه كان مكلفاً بمحاولة الهجوم على تونس وإعادتها إلى الخضوع العام للسلطة العثمانية. ولكن فرنسا التي لم تكن ترغب في إعادة مهزلة طرابلس، أخذت تراقب الشواطىء، وتتابع تحركات السفن التركية، بواسطة فرقة من أسطولها تحت قيادة هوجون Hugon. وعندما تأكد هوجون أن مهمة طاهر باشا مقتصرة على طرابلس الغرب، وبصفة خاصة مصراتة، تابعه إلى هذه المياه ثم عاد إلى قواعده، ولكن عثمان لم يستسلم خوفاً من العاصفة التي سوف تنفجر فوق رأسه، وأعد للقائد التركي مقاومة لم يكن يتوقعها. والحق، أن طاهر باشا لم يظهر في تلك الظروف حزماً ولا موهبة عسكرية. فقد حط بقواته على مسافة قصيرة من المدينة، وأقام

معسكره في موضع غير مناسب، بحيث ظل عرضة لمضايقات العرب، وبدلاً من محاصرتهم، وجد نفسه بعد أيام محاصراً ومحاطاً به من كل الجهات. ولكن الحيلة أنجح من السلاح في بعض الأحيان. وتمكن عن طريق رسله أن يكسب إلى جانب القضية التركية قسماً مختاراً من المدينة. وأدرك عثمان خيانة المنتمين إليه، فترك مصراتة، واتجه نحو الداخل، وفتحت المدبنة أبوابها، لممثل السلطان، واستولى عليها الأتراك في 9 أغسطس 1836. وشنق زعماء التمرد ووقع عثمان زعيم مصراتة بعد وقت قصير، في يدي طاهر باشا الذي بعثه إلى القسطنطينية.

لم يعد موضع شك أو ظنون، اتجاه تركيا ببصرها نحو ولايتي تونس والجزائر سعياً لضمهما إلى الأمبراطورية، كما فعلت مع طرابلس. وكانت هناك أسباب معقولة، تدفع فرنسا إلى الحذر والاحتياط.

قبل أن يعود طاهر باشا منتصراً إلى طرابلس، زاره في مصراتة، رجل كان من المقرر أن يدفع رأسه ثمناً لعلاقاته في ذلك الوقت، بالقسطنطينية، هو شاكر رئيس وزراء مصطفى باشا والي تونس. وكان يقود مئتي فرس قدم بعضها هدية إلى القائد التركي باسمه، لا باسم سيده الذي يخونه. كان قد عين رئيساً للوزراء، خلال ولاية حسين باشا، عندما تعرضت الأوضاع المالية للولاية إلى ظروف صعبة. وكان هو أول من بادر إلى إصلاح الأوضاع الحكومية والمالية وتنظيم النفقات والإدارة العامة، وفرض ضرائب جديدة، واستطاع في وقت قصير أن يملأ الخزانة التي كانت فارغة.

ونظراً لكفاءته، ونجاحه في منصبه زوجه حسين إحدى بناته، وقد ظل حتى 1835 على علاقة طيبة مع سيده، نتيجة للتفاهم الفكري وروابط القرابة. وبوفاة حسين، في التاريخ المذكور أعلاه، انتقلت باشوية تونس إلى مصطفى بك، وهو الذي عمل شاكر، في ظله، مستغلاً منصبه الكبير لتسليم تونس إلى سلطان القسطنطينية على أمل أن يبلغ قمة الحكم في البلاد. وقد وجد عضداً كبيراً لتنفيذ مشروعاته في شخص طاهر باشا.

وعاد طاهر إلى طرابلس بعد عملياته الحربية في مصراتة. وأمسك بزمام الإدارة، رغم أن محمد رائف ظل يحمل اللقب ويشغل منصب الوالي من الوجهة الرسمية. وحل محله بصفة نهائية في 1836 أو أوائل العام التالي[1].

كان طاهر تركياً من ذوي الأفكار القديمة، جاهلاً فظاً متوحشاً. ويذكر أنه كان يستقبل في أحد الأيام بعض التجار الأوروبيين في قصره، وأحضر الحرس جندياً ارتكب بعض أعمال الشغب والفوضى في المدينة، فأمر على الفور بإلقائه من أعلى القلعة، وتابع حديثه. وحين تم تعيينه والياً أظهر كل مشاعره غير الودية نحو الأوروبيين واتخذ منهم مواقف تتسم بالاستهانة. وقد استهان بالقناصل، وترفع عليهم وأصر على اعتبار جميع الاتفاقات السابقة التي عقدت في العهد القرمانللي، ملغاة وغير سارية المفعول.

وسعى إلى رفع رسوم الجمارك إلى 10% بعد أن كانت 3% طبقاً للاتفاقيات المذكورة، ولكنه أرغم على العدول عن فكرته، تحت الاحتجاجات الشديدة، من قبل قنصل فرنسا. وقد أصبح أكثر استهانة وتطاولاً بعد الهزيمة التي منيت بها فرنسا، في قسنطينة في أكتوبر 1836، وأعلن بصفة علنية أن عبد القادر في المغرب وأحمد بك في تونس لن يلبثا طويلاً حتى يطردا فرنسا من الجزائر والسواحل الإفريقية. وكان في الواقع على علاقة ببك قسنطينة، ورئيس وزراء تونس. وقد بذل شاكر مجهوداً كبيراً للإطاحة بالكيان السياسي لباشا تونس، لمصلحة الحكومة المركزية في القسطنطينية، وللإضرار بمصالح فرنسا التي كان يعرقل أيضاً حركتها التجارية في طرابلس الغرب. وقد فشلت كل هذه المحاولات.

وعندما أرسلت الحكومة التركية في أغسطس 1837 إلى مياه طرابلس، فرقة برية قوية بقيادة أحمد مشير، وكلفت أيضاً بمواصلة الرحلة إلى تونس لكي تؤكد لوالي تلك الولاية بأنه لن تطرأ أية تغييرات على أوضاع الولاية، عملت فرنسا من جانبها، على حراسة ومراقبة الشواطىء الإفريقية بأسطولها الذي كان

(1) G. Finotti Pag. 55.

يعمل تحت قيادة لالاند La Lande قائد القوات البحرية في البحر الأبيض وذلك كإجراء احتياطي ضد كافة المفاجآت والاحتمالات وتجنباً لما ينشأ عن ذلك من تأثير ضار.

إن الإجراءات الاحتياطية التي اتخذت، ووجود هذا القائد البحري قد أفسدت التنظيمات والخطط التركية التي تلاشت بصفة نهائية بإقدام فرنسا على احتلال قسنطينة. وعندما علم مصطفى باشا والي تونس، بالعلاقة القائمة بين رئيس وزرائه شاكر ومبعوث الحكومة المركزية، حكم عليه بالإعدام.

وفي ربيع 1837 بدأ طاهر باشا حملته ضد المتمردين في الدواخل، مدفوعا إلى ذلك بالحادث التالي:

كان من العادات الشائعة في يفرن أن يقوم المتطلعون إلى الزواج من فتاة جميلة بالتنافس في سباق للخيل يطلقون أثناءه الأعيرة النارية، فوق ظهور الخيل التي تعدو بسرعة خيالية وعلى مشهد من الأهالي الذين يتابعون هذا السباق، وتكون الفتاة من نصيب الفائز فيه. وحدث أن حضر غومة إحدى هذه المناسبات وتسابق مع ابن عمه بيري الذي تغلب عليه، بإقرار والد غومة الشيخ خليفة. وشعر غومة بأنه قد طعن في كرامته وكبريائه، فانتقم لذلك بارتكاب جريمة. إذ أطلق النار ليلاً، على ابن عمه، فأصاب شقيق بيري. وانقسم الناس وانحاز كل منهم إلى فريق يؤيده، إما بعطف أو قرابة. وكانت مشاعر الحاكم الجديد نحو غومة معروفة، وانتقل الشاب قاسم، شقيق غومة، إلى طرابلس مع بعض أصدقائه وعمل على إخضاع الجبل للسلطة التركية.

حدث هذا سنة 1838.

كان قاسم مؤيداً من الجيش النظامي التركي، وكان إلى جانب غومة مناصرون من دسير وناغمة مصراتة وأولاد عطية. يضاف إلى ذلك قسم من سكان يفرن الذين فضلوا الانضمام إلى دعوة غومة، مقسمين أنهم لن يخضعوا أبداً للحكم التركي. وكذلك غريان التي دفعها غومة إلى الانضمام إليه.

وثاروا جميعاً ضد السلطة بطرابلس. وأسرع محمد باشا بإرسال قوات إلى

الجبل. وقد زيدت هذه القوات ونظمت على نحو أكبر وأحسن في عهد ولاية طاهر باشا، وبدأت بذلك المعارك المريرة التي عرفت باسم حرب (القبطان باشا)، وهو لقب لطاهر باشا.

وجمع غومة رجاله، وهزم الأتراك في غريان ثم لاحقهم، وطاردهم حتى الزاوية وزوارة وعاد إلى يفرن محملاً بالغنائم. وكان هذا النصر الأول الذي أحرزه قد جذب إليه سكان الجبل الذين أبدوا تعاطفاً وتجاوباً معه، ونظروا إليه منذ ذلك الحين على أنه بطل تحرير الجبل.

وتلتقي هذه الهزيمة مع السياسة السيئة نحو فرنسا وولاية تونس، وقد أدى ذلك كله إلى تنحية طاهر باشا عن حكومة الولاية، واستبدل بحسن باشا وهو رجل هادىء الطبع، ميال إلى المسالمة.

وصل طرابلس في أغسطس 1837، مع الأسطول العثماني بقيادة أحمد مشير وكـان يرافقه عثمان زعيم مصراتة الذي أرسله طاهر باشا أسيراً إلى القسطنطينية. ولكن الباب العالي، أعاده حراً طليقاً إلى وطنه، مغموراً بالهبات والهدايا، قصد استمالة الأهالي وكسب الشعبية لديهم. وبهذه الاستعدادات التي وافقت عليها القسطنطينية بدأ (حسن) حكمه عـلى قاعـدة سياسـية تتسم بالاعتدال.

وقدم اقتراحات الصلح والسلم إلى عبد الجليل وإلى غومة. وأبدى استعداده للاعتراف بالأول حاكماً على فزان وبقية الإقليم الذي تسيطر عليه (سوكنة) مقابل ضريبة سنوية قدرها 25 ألف قرش، وأن يعهد للثاني بحكم يفرن مقابل ضريبة سنويه قدرها خمسة آلاف قرش. ولكن حسن باشا الذي كان في حاجة إلى المال لإصلاح أوضاع الخزانة العامة للولاية، طلب أن يكون للاتفاق أثر رجعي، وقد طلب بالإضافة إلى المتخلفات، تقديم الضريبة السنوية مقدماً. وإزاء هذه المطالب، قطع زعيما الدواخل الطرابلسية كل مفاوضة، واستأنفا العمل بحرية.

واستولى عبد الجليل على مقاطعة تاورغاء التي كان يحتلها الأتراك منذ زمن.

حدث هذا في 1838.

وقد توهمت القسطنطينية إمكانية الوصول إلى حل أحسن، فاستدعت حسن وأرسلت إلى طرابلس في أوائل عام 1839 علي عشقر باشا، وهو أكثر مسالمة واعتدالاً من سلفه. وأجرى تعديلات على المطالب التي أوجبتها حاجات الخزانة، مكتفياً بالضريبة السنوية. وقبل زعيما الدواخل هذه المقترحات، وجنحا إلى السلم ولكنهما أضمرا عدم الوفاء للوعد المبذول إذ إن العرب قد رفضوا وقت الحصاد من عام 1839 دفع أية ضريبة، واستؤنف العداء من جديد.

وقد هزم الأتراك عبد الجيل قرب مصراتة. بينما كان غومة يحاربهم في غريان. وظلت الاشتباكات مستمرة حتى سنة 1841 وهو الوقت الذي قرر فيه الباشا القيام بحركة قوية، وحاسمة، خاصة بعد ما علم باتجاه القسطنطينية إلى تغييره. واستؤنفت الحملة ضد المتمردين، وكان يساعده في ذلك قائد خبير بشؤون الحرب، هو أحمد باشا الذي احتل الخمس، وصعد إلى القصبات وانتقل إلى ترهونة، واتجه بعد ذلك إلى غريان. ولحق عبد الجيل، بغومة الذي كان ينتظره في الجبال. ولكن إزاء القوة التركية المزودة بالمدفعية القوية، اضطرت الفروسية العربية إلى الاستسلام. وأعلن سكان غريان خضوعهم، تجنباً لأوضاع أسوأ. وجمع عبد الجليل، فلول جيشه، وأتباعه ولجأ إلى أعماق الصحراء. وظل غومة وحده يحاول الاستمرار في المقاومة، متسلحاً بشجاعته، ولكن خوفه من خيانة الأهالي الذين انقسموا حول تسليمه إلى أعدائه، دفعه إلى التخلي عن ميدان الحرب واللجوء إلى يفرن.

ولما احتل الأتراك يفرن، قتلوا زعماء الثورة الذين انحازوا إلى جانب المتمردين، وحاول سكان غريان إلقاء التبعة الكبرى على اليهود باعتبارهم المحرضين على المقاومة، والمزودين بالسلاح والعتاد، والمنحازين إلى غومة. ولتقديم الدليل المقنع، استدلوا بما قرره غومة من تطبيق عقوبة الإعدام على كل من يقتل يهودياً. وأدرك أحمد باشا أن هذا لا يخلو من دس دفعت إليه المصالح، وإرضاء لضميره، فرض على يهود غريان ضريبة خمسين كيلو من الزعفران الممتاز.

وبخضوع غريان، كان لا بد من القبض على الـزعيمين المتمـردين الهاربين، المسيطرين على أقاليم الجنوب.

وقد تدخل القنصل الإنجليزي، لمساعدة حاكم الولاية داعياً عبد الجليل في 1842 إلى التفاوض حول بعض الموضوعات الهامة. وكان عبد الجليل مقيماً في المقاطعات النائية، من سرت، دون أن يخالجه الشك في التعرض لأي خطر وقبل اللقاء في مكان محدد. واقترح عليه القنصل إيقاف المتاجرة بالعبيد، وهي التجارة التي تمارس في فزان. ولكن هذا الاتفاق ظل معطلاً إذ إن هذه التجارة لا تقتصرعلى ذلك الزعيم العربي وحده. وما كادا يفترقان وينفض الاجتماع حتى حوصر عبد الجليل، وهوجم هو وحرسه، من قبل جنود أتراك نظاميين يقودهم الضابط حسن بن عزيز الذي قطع المتمردين إرباً إرباً، وقتل عبد الجليل في المعركة وأرسل رأسه إلى طرابلس، حيث عرض على باب القلعة.

ويتفق سقوط عبد الجليل ، مع تنحية علي عشقر، وقدوم خليفته محمد أمين الذي وصل إلى طرابلس في لوليو 1842. يضاف إلى هذه الأوضاع الحسنة التي خلفها له سلفه، خضوع غومة وعادل وهو زعيم يقود الثورة في إحدى نواحي برقة. ولم تمض إلا أشهر قليلة، حتى ساورت الباشا الشكوك في ولاء غومة وصدق إخلاصه، فبعث يدعوه إلى طرابلس، ونزل غومة في مجموعة من رجاله وقواده، ومنهم علي الوزيف الذي أمكنه إقناع الباشا، بخضوع الجبل خضوعاً تاماً، مؤكداً إخلاصه الشخصي للدولة العثمانية. وأطلق محمد أمين، سراحه وحده، وبعثه إلى يفرن ليتولى الدعوة إلى السلم والعمل من أجله. وألقي القبض على غومة وبقية المنتمين إليه، وأرسلهم إلى القسطنطينية حيث زجَّ بهم في السجون التركية.

وعندما علم علي الوزيف بالخيانة التي ارتكبت ضد زعيمه، أعفى نفسه من قسم الولاء الذي أداه أمام الوالي، وأعلن الثورة ضد الخداع التركي. وتبعه في ذلك سكان غريان ويفرن. ووجد الوالي نفسه مضطراً إلى أن يعهد إلى أحمد باشا ـ الذي سبق أن انتصر على هذه المقاطعات ـ بمهمة إخضاعها للمرة الثانية.

وقد وقع الاصطدام الأول في (ككلة) حيث انتصر الأتراك، بسهولة، على المتمردين نتيجة لقطع المدفعية المتوافرة لديهم. وحين بلغوا يفرن بادر الأهالي إلى تقديم فروض الطاعة. ودعا أحمد باشا الأعيان إلى مفاوضات من أجل السلم، ولكنه ما كاد يقبض عليهم حتى قطع رؤوسهم، وأرسلها إلى طرابلس، حيث عرضت ثم أحرقت في الميدان العام.

وقد وقع هذا في 1843، وأنشىء حصن في يفرن، عهد بحمايته إلى حامية من الجنود الأتراك النظاميين. وأبلغ أحمد باشا، علي الوزيف، أنه يمكنه أن يعتمد على شهامته، وحضر الثائر إلى الاجتماع مع بقية الأعيان. ولكنه ما كاد يصل إلى لميدان حتى وجه إليه اللوم على خيانته، وأطاحوا به أرضاً بضربة سيف ولم يتوقف ذلك الرجل الحر، أثناء التعذيب عن شتم تركيا، والتشهير بخيانة حكامها. ثم التفت إلى مواطنيه، وأبدى أسفه، لأن لا يجد بينهم رجلاً يقتله ليريحه من هذا الاستشهاد القاسي، بعد أن أنفق حياته في الدفاع عنهم، وإنقاذهم من نير الأجنبي. وقد استجاب أحد الفرسان إلى هذا النداء المفجع، واقترب منه، فقضى عليه بطلقة مسدس.

وعاد أحمد باشا منتصراً إلى طرابلس بعد أن ساد السلم في أرجاء الجبل.

أما فزان، فقد اعترفت، بعد موت عبد الجيل، بحكومة طرابلس، وأعلنت خضوعها، وعين المدعو بشير حاكماً عليها، ثم أرسل إليها فيما بعد، حسن عزيز الذي رقي إلى رتبة الباشوية من الدرجة الثانية، تقديراً لخدماته التي قدمها، وخاصة في القبض على الزعيم المتمرد عبد الجليل.

واعترفت غدامس أيضاً، بحكومة القسطنطينية، ولكن القاضي الأول السيد حسن الذي أرسل إليها، قتل في الطريق، وخلفه الأسود بوهوبة. وهو رجل ذكي وقوي الشخصية، حيث تولى هذا المنصب بصفة نهائية وفي نفس الوقت، كانت هناك حامية تركية، تقوم بتشييد حصن في سرت، وقد استقرت فيه بعد إتمامه.

وفي سنة 1844 انفجرت الثورة من جديد في الجبل. وقد أشعلها ميلود نائب غومة، ولقي هو الآخر مصير زعيمه، إذ ألقى الأتراك القبض عليه، ونقلوه أسيراً إلى القسطنطينية، ومنها إلى طرابزون Trebisonda وأطلق سراحه بعد عام قضاه في السجن. فانسحب إلى جربة. ولكن الحنين إلى جباله رجع به من جديد إلى الجبل، حيث نظم الثورة. وفي هذا الوقت، عين أحمد باشا نائباً للوالي على الجبل. واستطاع أن يخمد كل حركة ثورية، ولكنه لم يستطع القبض على الزعيم الذي لاذ بالفرار، ولجأ إلى جربة. وطلبت ولاية طرابلس، من ولاية تونس، إبعاد ميلود، ولكنها رفضت. وقد أثار هذا الرفض لدى الحكومة المركزية، فكرة احتلال تونس وإخضاعها للامبراطورية العثمانية. ونظراً إلى أن هذه الفكرة تجد مساندة لدى الأوساط السياسية، بادرت فرنسا إلى توجيه أسطولها في البحر الأبيض المتوسط، إلى طرابلس، بقيادة الأمير جوانفيل Joinville الذي أبلغ الباشا، بلهجة صريحة واضحة، تصميم حكومته على المحافظة على الوضع القائم في تونس بكل الوسائل.

ولما أدركت تركيا أن ثورات الدواخل، هي الموضوع القائم، الذي يواجهها بمشاكله على الدوام قررت تحسين وإعادة تنظيم الولاية. وبدأت في اختيار الولاة الذين ينبغي أن يستقروا في المنصب مدة أربع سنوات. وكان أول من استفاد من هذه التنظيمات الجديدة، هو محمد رجب باشا الذي عين سنة 1847 وتمكن من الاستقرار والإقامة بالقلعة. ونقل أسرته للإقامة معه، وكانت ريح الثورة تهب من الجبل والدواخل وكان لا بد من السيطرة على الوضع. ولم تكن طرابلس تملك جيشاً كافياً. ففي استعراض جرى بطرابلس يوم 17 يوليو 1847 حضرته السلطات المدينة والقناصل استعرضوا فيه ستة آلاف جندي من المشاة وسبعمائة من الفرسان والمدفعية[1].

وقرر أحمد باشا نائب الوالي في الجبل أن يقوم بجولة تفتيشية في مختلف

Giornale dei Movimenti Straordinari che Succedono Nella citta e Nel Porto di Tripoli. Anno (1) 1847 — 1848 Archivio della Missione.

القرى الجبلية، لتفقد أحوال الناس والتعرف على مشاعرهم، والاستعداد لإخماد الثورة، في الوقت المناسب. وكان ذلك في نهاية 1847. وقد رافقته فرقة من الحرس مؤلفة من ستين جندياً نظامياً. والتقى قرب ككلة بالثائرين الذين رفعوا فعلاً راية التمرد. وقتل في هذه المعركة، ووصل النبأ إلى طرابلس يوم 27 من الشهر ذاته، وفي اليوم الثاني من ديسمبر، كانت القوات الطرابلسية مستعدة للخروج إلى الحرب، ضد المتمردين. ولكي ينتقم رجب باشا للقتيل، عهد بالمهمة، إلى بشير بك الذي ترك طرابلس يوم 27 ديسمبر، ومن جنزور، اتجه إلى غريان، ثم ككلة. وهدمت القرية تهديماً كاملاً وأنزل بهم عقاباً يضرب به المثل في الشدة والصرامة، إذ وصل إلى طرابلس يوم 15 يناير 1843 ثلاثة من الإبل، تحمل أربعة وعشرين رأساً من رؤوس الثائرين. وقد ركزت على أعمدة، وعرضت عند باب القلعة، على مشهد من الجمهور. وبعد ثلاثة أيام وصل إلى طرابلس ثلاثة وعشرون أسيراً، مات اثنان منهم في الطريق فقطع رأساهما ونقلا إلى طرابلس[1]. وعاد بشير بك إلى المدينة في 17 فبراير واستقبله الأهالي استقبال الفاتحين. وبدلاً من أن يعين ضابطاً تركياً في المنصب الذي خلا بموت أحمد باشا، جمع رجب زعماء الجبل، وعهد بمنصب نائب الوالي في هذا الإقليم، إلى قاسم، خصم غومة ومنافسه. وقد صادف هذا الاختيار قبولاً لدى سكان الجبل، الذين ظلوا فترة طويلة من الزمن يتوهمون أنهم قد استعادوا حريتهم، بانتخاب واختيار زعيم منهم، لحكم الجبل. واستقر السلم في الجبل، عدا بعض القلاقل الصغيرة التي أخمدت بسرعة، وامتدت هذه الأوضاع حتى سنة 1855. وقد أرسل قسم من الأسرى الذين نقلوا إلى طرابلس، إلى القسطنطينية. وأسندت الولاية من 1848 إلى 1852 إلى أحمد عزت الذي كان حسن الحظ، بما توافر له خلال ولايته من هدوء نسبي.

وفي 16 سبتمبر، وصل إلى طرابلس خلفه، مصطفى نوري الذي استؤنفت في عهده الاضطرابات في الجبل. إذ استطاع غومة في 1854 تقريباً، أن يهرب من سجنه، واحتمى بباي تونس. ومن هناك، كتب إلى الباشا، طالباً

(1) نفس المصدر السابق.

منه السماح له بالعودة وتعيينه في إحدى وظائف المقاطعة، وأجابه مصطفى: «إن رجلاً أثار النفوس في المنطقة لا يصلح لشيء».

وأحس غومة أنه قد جرح في كبريائه؛ وأراد أن ينفي عملياً تهمة عدم صلاحيته، ويثبت جدارته، فغادر تونس، وسلك طريق الدواخل بطرابلس الغرب. وما كاد الناس يتعرفون عليه، أثناء مرورهم به، حتى تعالى الهتاف به، بطلاً للجبل ومحرراً له. وعندما رأى نفسه محاطاً بمجموعة من الأتباع، أرسل صرخة الثورة، وأوقدت نيران التجمع عند قمم الجبال، ودقت الطبول، وجمع السلاح، واستجاب الجبل كله للنداء. وبدىء بحصار يفرن التي كان يدافع عنها قاسم، والحامية التركية. وأسرع مصطفى نوري يجمع قوة كبيرة من الجيش، وأرسلها لمساعدة العرب الموالين للحكومة في الجبل. وتم الصدام، عند سفوح الجبل، وأوشك هؤلاء على الانهزام والتشتت أمام جيش الباشا، عندما ظهر عليهم غومة، وبعث فيهم الحياة، وقادهم إلى النصر بوجوده. وكان إدراك النصر النهائي أمراً عسير البلوغ. ولجأ إلى الاستراتيجية لاستمالة الأهالي الذين كانوا يحاربون إلى جانب الأتراك النظاميين، وأفهمهم بواسطة وكلائه، أنهم يحاربون ضد إخوانهم الذين ولدوا معهم في نفس البلد، ووعد باحترامهم ومراعاتهم إذا انصرفوا عن محاربة إخوانهم في الدين، الأمر الذي وقع فعلاً وتعرض من جرائه الأتراك إلى خيانة غير متوقعة جعلتهم ينثنون، ويزيحون معسكراتهم، متخلين عن الغنائم والأسرى، وكان من بين الأسرى، قاسم نائب الوالي في يفرن الذي عفا عنه غومة، وأنقذ حياته، تلبية لدواعي الشهامة والمروءة.

ولم يكد يتم احتلال يفرن، حتى أصبح غومة سيد الجبل. فبادر إلى تحصين المراكز الاستراتيجية. وأمسك بخيوط الحكم، وكان طابع الشهامة والنخوة غالباً على صفاته ومواقفه. وأصبح اليهود تحت حمايته. ولكنهم في الوقت الذي حافظوا فيه على ولائهم للزعيم غومة، لم يتخلفوا عن إرسال الضريبة المعتادة، إلى طرابلس، بصفة سرية، وكان ذلك من الحكمة، وبعد النظر. وقد علمتهم التجارب التي مروا بها وجوب مراعاة كافة الاحتمالات.

وحلت المجاعة، بعد الحرب، وتوجه الأهالي إلى الزعيم، في جماعات كبيرة، مطالبين بتوفير الشعير. وقد مناهم غومة بقرب وصوله من تونس. وعندما تبين له تأخر المساعدات المطلوبة من تلك الولاية، وإمكانية عدم وصولها، وخوفاً من قيام انتفاضة شعبية، انتقل إلى غريان، ثم إلى السهل، حتى جنزور، واقترب من طرابلس، ناهباً الجنود الأتراك النظاميين الذين كانوا ينهزمون، بسهولة أمام المتمردين الذين اقتربوا من المدينة. وهناك تفرقوا بعد أن أنهكهم التعب والجوع، واستعاد غومة الجبل وعاد إلى يفرن.

وفي 22 أكتوبر 1855، وصل إلى طرابلس، عثمان باشا الذي تولى الولاية خلفاً لمصطفى نوري. وكان مصمماً على أن يضع حداً نهائياً لتصرفات الزعيم المتمرد الذي ألحق بهم الهزائم وعمل على إثارة الاضطرابات والمشاغبات في المنطقة. وأمر بجمع قوى الجيش وتركيزها للقيام بحملة نهائية.

وكان قسم من هذا الجيش قد رابط قرب الزاوية.

وفي ديسمبر من العام نفسه، حصل الإنجليزي هاملتون ـ ويدعي أنه رحالة ـ على تصريح من الحاكم الجديد للقيام بزيارة للمعسكر التركي. ووجدوا لديه في الزاوية، رسائل موجهة إلى الزعيم المتمرد غومة، فألقي القبض عليه ونقل تحت الحراسة إلى طرابلس، ثم إلى القسطنطينية[1]. وفي 4 يناير 1856 ترك الجيش التركي طرابلس إلى الجبل. وكان مؤلفاً من أربعة آلاف من الأتراك، وخمسة آلاف من العرب، تحت قيادة عثمان نفسه، يساعده كتابه وقواده. وانضم إليهم قنصل إنجلترا في طرابلس الكولونيل هيرمان Herman ونائب القنصل في فزان السنيور جاليوفي Galiuffi وتمت العمليات بسرعة واستعجال، إذ ورد إلى طرابلس، في نفس الشهر، نبأ يفيد (بأنه في يومي 20 — 21 يناير تمكن الجيش العثماني من الاستيلاء على الاستحكامات، وقصر الجبل، وأن غومة قد لاذ بالفرار)[2].

(1) نفس المصدر السابق.

(2) نفس المصدر السابق.

وبعد أن حقق عثمان هذا الانتصار السريع، أراد أن يستغل الظروف الحرجة التي يمر بها المتمردون، وقلة الجيش المتوفر لديهم، فأخطر غومة بوجوب إعادة إطلاق سراح قاسم واستجاب غومة إلى هذا الطلب. إذ أحس أن سلطته أخذت تنقص، وقوته تنهار، وأن أتباعه لم يعودوا يولونه تلك الثقة القديمة، بعد أن تم احتلال يفرن، وإعدام زعماء الثورة الذين لم يستطيعوا إنقاذ حياتهم، بالفرار، وبعد أن قام الضباط والجنود بتجريد اليهود من ممتلكاتهم، طمعاً في الغنائم.

واستطاع غومة أن يفلت مرة أخرى من الحصار. ولكن البطولة التي أظهرها في مناسبات مختلفة وشخصيته التي تأبى الضيم وتنفر من الاستكانة والخنوع قد أثارت إعجاب أحمد باشا وعطفه، فلم يمض في مضايقته وملاحقته وأهداه برنساً فاخراً، مزخرفاً، دقيق الصنع وبعث إليه رسالة يبلغه فيها، بوجوب مغادرة طرابلس الغرب. وانتهز غومة الوقت المناسب، وخرج في جماعة من أتباعه المخلصين، منتقلاً إلى تونس، حيث وجد شيئاً من التأييد من قبل قنصل فرنسا هناك[1]. ولكن بك تونس خاف من تأثير السمعة التي تحيط به والدعاية التي تنتشر حوله، وانضمام بعض الفرسان المتطلعين إلى المغامرة تحت قيادة هذا الثائر الكبير، فطلب من غومة مغادرة تونس. وعاد غومة إلى جباله ولكن آخر محاولاته للثورة، منيت بالفشل.

وكان على عثمان باشا الذي عاد إلى طرابلس بجيشه يوم 4 مارس 1856، أن يوجه من جديد فرقة من الجيش مؤلفة من ألف وخمسمائة فارس، وفرقتي مدفعية. وقد غادرت الفرقة طرابلس يوم 11 من الشهر نفسه. ولكنها كانت مجرد عمليات احتياطية. ولجأ غومة إلى الصحراء، بعد أن تخلت عنه القبائل التي أرهقها التعرض لنتائج الحرب، ومواجهة قوة أكبر. واضطر الباحثون عنه، والملاحقون له الذين وجههم الحكومة للبحث عنه والقبض عليه إلى أن يلجأوا إلى العنف، وإلى الخديعة. إذ قبضوا على اثنين من الأهالي، وأجبروهما على

---

(1) نفس المصدر السابق.

كشف مخبأ الزعيم. ورفض أحدهما الإدلاء بأي شيء، فكان جزاؤه القتل، وقد آثر ذلك على الخيانة. أما الثاني فقد دلهم على مكان إقامته.

وبادر غومة إلى الفرار عند رؤيته للفرسان الأتراك الذين فاجأوه في مواقعه، وكان من الممكن أن ينجو غومة، مرة أخرى، ويهرب من أعدائه، لولا أن ابنته أطلقت صرخة الحرب التقليدية. وكان من العادات السائدة في المنطقة، أن يصمد الرجل للقتال، عندما تحرضه المرأة على ذلك، باذلاً آخر قطرة من دمه، حتى النهاية. وقاوم غومة برفاقه القلائل، ولكن لم تلبث أن أصابته رصاصة، فسقط صريعاً، وقطع رأسه وأرسل إلى طرابلس.

وهكذا انتهت الثورة في الجبل. وماتت بموت أحد أبطالها الشجعان، وأكبر زعمائها العرب، الذين يذكرهم تاريخ القرن الأخير، بطولة وإقداماً.

وبانتهاء الثورة الأخيرة التي قادها غومة في الجبل، تنتهي أيضاً سلسلة القلاقل الكبرى التي ظلت تزعج حياة هذا الشعب القلق طوال عدة قرون، سواء على الساحل أو في الداخل. وقامت ثورات قصيرة ومحدودة في نطاق محدود، ولكنها كانت تخمد بسرعة، لتحسن الوضع العسكري، ولفقدان وسائل المقاومة من جانب المتمردين.

وكانت تركيا بعيدة النظر، في الطريقة التي استعملتها في تنظيم الولاية، وتحديد السلطة وتقسيمها بين العسكريين والمدنيين، وقد قضت بذلك على الأسباب الرئيسية التي أثارت النفوس في الماضي. وكانت سبباً رئيسياً في الفوضى الشامله، فقد كان الولاة الذين يعينون من قبل القسطنطينية محرومين من حق التصرف في حياة أو موت رعاياهم. وقد استغل بعضهم مبادراته الشخصية في الاندفاع وراء مشاعر الانتقام والطموح وتحقيق المصالح الشخصية. وقد جرى تعديل لشكل الديوان بصفة شاملة بعدما كان يرأسه الممثل الشرعي للخليفة. أما قيادة الجيش فقد أسندت إلى قائد مستقل عن السلطة المحلية، ولكنه كان محدود الاختصاص في كل ما يتصل بالاستفادة من

الخزانة العامة التي أسندت شؤونها إلى موظف مدني مسؤول مباشرة عن شؤون إدارته أمام الباب العالي.

وهكذا وزعت السلطة إلى ثلاث سلطات ولم يعد الوالي أو الباشا صاحب سلطة كاملة، كما لم يعد أكثر الناس قدرة على الإرهاب ولا تزيد سلطاته على سلطات محافظ عادي. ويقرر المجلس والحكومة المركزية في القسطنينية أي تنظيم أو زيادة في القوة العسكرية، تفوق الحد المعين لحفظ الأمن والنظام. ولذا لم يعد في الإمكان قيام حركة ثورة شاملة، واسعة، أو التخلص من سلطة السلطان، كما كان يحدث في الماضي بصفة مستمرة. ولم يكن ليحدث شيء من هذا إلا إذا تفاهمت واتفقت السلطات الرئيسية في طرابلس. وهو أمر يصعب تحقيقه، في كل بيئة وكل عصر.

وهذا النظام من الحكم يتلاءم مع أوضاع الشعب الليبي الذي لا يزال حتى اليوم ينقسم إلى قسمين: قسم استقر في الواحات، يكرس حياته للحياة التقليدية الهادئة، محب للسلام، ومنصرف إلى عمل محدود في المجال الزراعي. وقسم آخر يتكوّن من البدو الرحل الذين يغيرون مواقعهم بنفس السهولة التي ينتقلون فيها من الاشتغال بالرعي إلى الحروب والغنائم. وحين استولت تركيا على ليبيا، وجدت نفسها أمام مئات القبائل، يوحد بينها شعور ديني، ولغة واحدة ووطن واحد، ولكنها منقسمة بسبب الاختلاف في نظم الحياة والأحقاد القديمة التي لم تخمد. ولم تفعل تركيا شيئاً لإخماد هذه الأحقاد وفضلت هي الأخرى استخدام المبدأ المعروف في السياسة (فرق تسد). وكان هدفها الرئيسي إخضاع الولاية والحصول على الخراج، فإذا تم لها ذلك، دون أن تنحاز إلى قبيلة، أو تناصرها على قبيلة أخرى؛ فإنها تترك السلطة الذاتية الكاملة للأهالي الخاضعين لها. وهم أحرار في اتباع عاداتهم وتقاليدهم في الحياة الخاصة والعامة. وهي العادات التي لا تزال تعيش حتى الآن في بعض الدواخل.

وقد طبق القانون العثماني في القضاء فوضع بذلك حد للفوضى التي كانت سائدة قبل ذلك بأعوام، والتي جعلت من القلعة مجزرة بشرية. وكان تطبيق هذا النظام ملائماً للسكان المستقرين المنصرفين إلى الحياة المستقرة

المطمئنة، ولكنه كان غير ملائم بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في الصحراء أو على السواحل وينصرفون إلى الغزو. أما في الجبل، وبين قبائل الدواخل، فقد ظلت شؤون القضاء تسير في أغلبها على الطريقة التقليدية، وهي لا تزال تجد حتى الآن بعض المؤيدين لها من العارفين بأوضاع البيئة الليبية، باعتبار مفعولها ونتائجها المثمرة.

أما فيما يتصل بسكان ضواحي طرابلس، والساحل الشرقي، وهي أكثر الأماكن شهرة واتصالاً بالعنصر الأوروبي في تعامله التجاري، مع عاصمة الولاية، فإن تطبيق القانون التركي، بما تضمن من نصوص معتدلة، لم يعرف في العهد القرمانللي، إنما جاء استجابة إلى ما تميزت به الشخصية العربية، في هذه البقاع، من شهامة وطيبة، يشهد بها المؤرخ الفرنسي المجهول الذي جاب طرابلس الغرب حوالي سنة 1850.

وهو يكتب قائلاً:

«إنه من العسير ألا يشعر الإنسان بالعطف والمودة، نحو سكان الساحل والمنشية الذين يتحلون بكرم الأخلاق والصبر على العمل، ويجمعون - كأبناء ريفنا الطيبين في فرنسا - مزايا الجندي والمزارع. والجرائم لديهم لا تتجاوز الحد، وهي بالتأكيد، أقل مما هي عليه في أوروبا. لقد عشت فترة طويلة بين المسلمين حيث يبدو تدخل السلطة أقل ضرورة منه في بلادنا، رغم أن هذه السلطة تتميز في الغالب بالقسوة والطغيان، الآن وقد لاحظت ندرة وقوع حوادث الفوضى فقد تساءلت: ما الذي يحدث في قرية من قرانا الهادئة لو تعطل وجود الشرطة مدة ثمانية أيام؟ وكان عليَّ أن أقر أن في ذلك مدعاة لارتكاب أعمال خاطئة أكثر مما يرتكب في نطاق قبيلة عربية حيث يبدو غياب الشرطة حالة طبيعية».

وأقيمت حاميات تركية في المراكز الرئيسية بالولاية، عند ملتقى طرق القوافل، والممرات الرئيسية في الجبال، بغية المراقبة ومواجهة كل حركة مناوئة للأمن العام والسلطة الشرعية، والموظفين المكلفين سنوياً، بجباية الضرائب

من الأهالي. وكانت طرابلس تسند هذه الحاميات الممثلة لها، ببعض الحملات العسكرية، إذا ظهرت بوادر المقاومة أو الشغب.

إن تولي الحكومة التركية للسلطة على ليبيا، كان له أثر في تنمية الحركة التجارية، وانتقلت التجارة البحرية إلى أيدي الأوروبيين الذين اختصوا بها وعملوا على ازدهار ونمو الحركة في موانيء طرابلس وبنغازي ودرنة ومصراتة. أما الخمس فقد دبت فيها حياة جديدة في النصف الثاني من القرن الماضي نتيجة تصدير الحلفاء واختص العرب بتجارة الرقيق الأسود التي توقفت في الأعوام الثلاثين الأخيرة من القرن الماضي.

وكان هناك أمل في تحقيق المزيد من النمو والتطور للتجارة الطرابلسية، عندما أشاع، المدعو روبرت، وهو أحد التجار الفرنسيين العارفين بأوضاع البلاد عن وجود كميات من الكبريت في خليج سرت. وكان ذلك شيئاً معروفاً لدى العرب، ولكنهم لم يفكروا في استغلاله. وقد أرسلت إحدى الشركات القائمة في مرسيليا، وكلاء عنها لإجراء الدراسات. ثم تفاوضت مباشرة مع عبد الجليل، الذي سمح للشركة المذكورة باستغلال المناطق الكبريتية. ولكن تركيا رفضت - بعد موت عبد الجليل - الاعتراف بالاتفاق الشفهي الذي تم بينه وبين الشركة، وتعطلت حركة التصدير إلى سنة 1846 حيث انضم إلى الشركة في تلك السنة بعض المساهمين الانجليز، واتخذت الشركة اسم الشركة الأنجلو - فرنسية لاكتشاف الكبريت في إفريقيا. ولكن حرية تصدير الكبريت من صقلية، والعراقيل التي أوجدتها دائماً الحكومة التركية، دفعت الشركة إلى الاحتكام لدى القسطنطينية مطالبة بتعريض عن النفقات والخسائر مقداره 350 ألف فرنك. وفشلت كل المشاريع المتعلقة بهذا الموضوع ولكن التصدير نما وتزايد في مجالات أخرى والمعلومات التالية تظهر كيف تطورت تجارة الولاية وتدل على النمو الاقتصادي.

ففي سنة 1850 كانت أهم منتوجات الأرض الليبية تمثل الكميات والقيمة التالية:

حبوب: 212,700 هكتولتر قيمتها بالليرات 1496,000

حيوانات حية 11,787 رأس	408000
زيت 1,375,800 كيلو غرام	742,000
سمن 460,000 كيلو غرام	406,000

أما التجارة الواردة من أفريقيا الوسطى فقد كانت تتمثل في الرقيق الأسود وترتفع إلى 2708 بقيمة 759000 ليرة.

العاج 77,000 كيلو غرام	بقيمة	754000
التبر 109000 غرام	بقيمة	36000

يضاف إلى ذلك البضائع التي تقل عن ذلك أهمية مثل الصوف والتمور والفواكة الأخرى، والصابون، وريش النعام، والحناء، والجلود، فإن قيمة التوريد السنوي ترتفع على ستة ملايين.

وقد كان القنصل روسو محقاً في تقريره الذي قدمه بناء على طلب وزارة البحرية الفرنسية والذي أكد فيه إمكانية تحسن أوضاع الولاية الاقتصادية، بزيادة العمل والإنتاج، وربط العلاقات بالأسواق الخارجية. ولم تكن الولاية فقيرة إلى هذه الدرجة التي تدل عليها الظواهر، إزاء الحاجات القليلة لهذا الشعب الصابر البسيط في عاداته لقد كدست القرصنة القديمة في هذه الضواحي ثروات طائلة من الذهب والفضة والأحجار الثمينة.

وقد ظلت القيمة الممثلة في الجواهر والمعادن الثمينة التي يتعامل بها التجار الأوروبيون في الدفع والضمانات في طرابلس الغرب وتونس حتى منتصف القرن الماضي، قيمة معتبرة. ولا تزال السواحل والدواخل تقدم حتى اليوم، للقادم هذه الظاهرة الغريبة للمعادن الثمينة التي تعرض عرضاً جميلاً فوق أسمال الفقراء. ولم تقتصر الحكومة التركية على التنظيم السريع للولاية المحتلة. ففي الوقت الذي تركت فيه للدواخل نوعاً من الحكم الذاتي، دون أن تطالبهم بغير الخضوع والضريبة المقررة وفقاً لإمكانياتهم، انصرفت إلى العمل من أجل تطوير وتحسين التنظيمات الإدارية في المراكز الهامة. ووفرت لطرابلس بعض المباني العامة، والثكنات والمنازل للموظفين، وأخرجت المدينة من الدائرة

الضيقة المحصورة داخل الأسوار القديمة لتنتشر وتتوسع في الواحة المحيطة بها. ومن الأعمال التي يجدر ذكرها ، تأسيس مستشفى المنشية، في 3 أكتوبر 1835 في أثناء ولاية مصطفى نوري، وفي عهد السلطان عبد المجيد.

وبينما كان يتعاقب الولاة على حكم الولايـة الليبية، في فتـرات غير منتظمة، ويمسكون بزمام الأمن والنظام، كانت فرنسا وإنجلترا، وألمانيا، توفد مكتشفيها بغية الدراسة والتجارة حيث يتوغلون في أعماق الصحراء ويقتحمون طرق القوافل التي سلكها مثل الشاب الألماني هرنمن Herneman الذي كان مندوباً للجمعية الجغرافية في لندن، والذي رحل إلى فزان عن طريق مصر، ومثل ريتشه وليون (Ritchie e Lions) وكان الأول قد عين نائباً للقنصل الإنجليزي في مرزق. وقد توفي بها. ثم جاءت بعثة الدكتور أودني Audney الذي مات في بورنو، وكان بين أعضائها الميجر دوهام Deuham وكلابيرتون المشهورة Clapperton والسنيور تيريت الذي عين هو أيضاً نائباً للقنصل الإنجليزي في مرزق.

وقد ختمت سلسلة هذه الرحلات، برحلة المغامر الجريء الميجر لاينج Laing الذي لاقى حتفه بشجاعة، في غدامس، رافضاً التنكر لدينه.

وبعد 1844 استؤنفت الاكتشافات من قبل ريشتاردسون Richardson وشابين ألمانيين هما أوفيرفيك Oiverveg والدكتور بارث Barth.

ولم تكن إيطاليا مهيأة في ذلك الوقت الذي انشغلت فيه بالوحدة وإعادة تنظيمها السيـاسي، لاقتحام طرق الدواخـل، وأعماق الصحراء وقد اكتفت بحصر نشاطها على امتداد الساحل.

وكـان تجارهـا، وربابنتهـا، يترددون عـلى موانىء طـرابلس وبنغازي ومصراتة، والخمس، ودرنة، ويسيرون في نفس الطريق الذي سلكته في الماضي سفن البندقية وجنوا وبيزا والدويلات الصغيرة، وكانت الضرورة السياسية والتجارية وتحقيق التوسع تقضي كلها على إيطاليا بأن تؤكد نفسها هي الأخـرى وتثبت وجودها بين الدول التي اقتسمت القارة السوداء وانفردت بأحسن بقاعها.

باشوات ودايات طرابلس
من 1551 إلى 1711

مراد آغا	1553 — 1551
درغوت باشا	1565 — 1553
علـج علي باشا	1569 — 1565
جعفر باشا	1581 — 1569
رمضان باشا	1584 — 1581
مصطفى باشا	1588 — 1584
حسين باشا	1595 — 1588
إبراهيم باشا	1600 — 1595
إسكندر باشا	1606 — 1600
سليم باشا	1611 — 1606
صفر داي	1615 - 1611
علي باشا	1214 — 1612
حامد باشا	1619 — 1614
سليمان باشا	1623 — 1619

حسن باشا	1629 — 1623
مصطفى شريف داي	1631 — 1624
قاسم باشا	1632 — 1630
رمضان داي	1631
محمد الساقزلي باشا وداي	1649 — 1631
رباني باشا	1633 — 1632
عثمان الساقزلي باشا وداي	1672 — 1649
عثمان رايس داي	1672
بالي شاويش داي	1675 — 1672
خليل باشا	1677 — 1673
مصطفى البهلوان داي	1675
إبراهيم مصرلي أوغلي	1676 — 1675
إبراهيم شلبي إنبلُي داي	1676
مصطفى الكبير داي	1678 — 1677
عثمان داي	1678 — 1677
الحاج محمد الحداد	1679 — 1678
خليل باشا	1677
حسن عبازة داي	1683 — 1679
يولك محمود داي	1683
الجزائري داي	1684 — 1683
الحاج عبد الله داي	1687 — 1684
إبراهيم التارزي داي	1687
محمد الإمام الكرادلي : داي وباشا	1701 — 1687
عثمان داي (القهوجي)	1701
مصطفى القربوللي داي	1702 — 1701
خليل داي	1709 — 1702

إبراهيم علي داي	1709 — 1710
إسماعيل خوجة داي	1710 — 1711
حاج رجب داي	1711
محمد بن الجن داي	1711
محمود أبو مويس داي	1711

القرمانلليون

أحمد باشا	1711 — 1745
محمد باشا	1745 — 1754
علي باشا	1754 — 1793
أحمد باشا	1795
يوسف باشا	1795 — 1832
علي باشا	1832 — 1835

ولاة العهد العثماني الثاني

مصطفى نجيب باشا	1835
محمد رائف باشا	1835 — 1836
طاهر باشا	1836 — 1837
حسن باشا	1837 — 1838
عشقر باشا	1838 — 1842
محمد أمين باشا	1842 — 1847
محمد رجب باشا	1847 — 1848
أحمد عزت باشا	1848 — 1852
مصطفى نوري باشا	1852 — 1855
عثمان باشا (1)	1855 — 1858
أحمد عزت باشا	1857 — 1867

(1) قتل غومة في عهده.

محمود نديم باشا	1867
علي رضا باشا [1]	1867 — 1870
محمد حالات باشا [2]	1870 — 1871
محمد رشيد باشا	1871 — 1872
علي رضا باشا	1872 — 1874
سامح باشا	1874 — 1875
مصطفى عصيم باشا	1875 — 1878
علي كمالي باشا	1878
محمد صبري باشا	1878
محمود جلال الدين باشا	1878 — 1879
أحمد عزت باشا (للمرة الثانية)	1879 — 1880
محمد نظيف باشا	1880 — 1882
أحمد راسم باشا	1882 — 1883
كامل باشا	1883 — 1898
هاشم باشا	1898 — 1899
حافظ باشا	1899 — 1903
حسن حسني	1903 — 1906
رجب باشا	1906 — 1908
أحمد فوزي باشا	1908 — 1909
إبراهيم باشا	1909 — 1911
أحمد رشيد باشا (كاتب عام)	1911

(1) أنشأ شارع العزيزية.

(2) أنشأ برج الساعة.

قناصل سردينيا

1817	Boccardi	بوكاردي
1822 — 1817	Ugo	هوجو
1824 — 1822	Parodi	بارودي
1825 — 1824	Enrico Rossoni	هنريكو روسوني
1825	Foux	فوكس
1825	Parodi	بارودي
1834 — 1826	Negri	نيجري
1834	Cerruti	شيروتي
1840 — 1835	Bianco	بيانكو
1841 — 1840	Ripetto	ريبتو
1849 — 1841	Colli	كولي
1850 — 1849	Brisio	بريزيو
1852 — 1850	Gambarotta	جامباروتا
1859 — 1852	P. Ortis de Zugarti	الأب أورتيس دي زوكارتي
1861 — 1860	G. B. Ansaldi	ج. ب. أنسالدي

قناصل إيطاليا

1864 — 1861	Ansaldi	أنسالدي
1868 — 1864	Certari	شيرتاري
1875 — 1868	Bosio	بوزيو
1882 — 1879	A. De Coysuela	أ. دي جوزيويلا
1884 — 1882	Lambertenghi	لمبرتنجي
1884	Castrino	كاسترينو
1895 — 1885	P. Grande	ب. جراندي
1900 — 1896	Motta	موتا
1902 — 1900	F. Chicco	ف. كيكو
1902 — 1901	Scaniglia	سكانيليا
1907 — 1902	Medana	ميدانيا
1911 — 1907	Pestalossa	بستالوتزا

أسرة القرمانللي

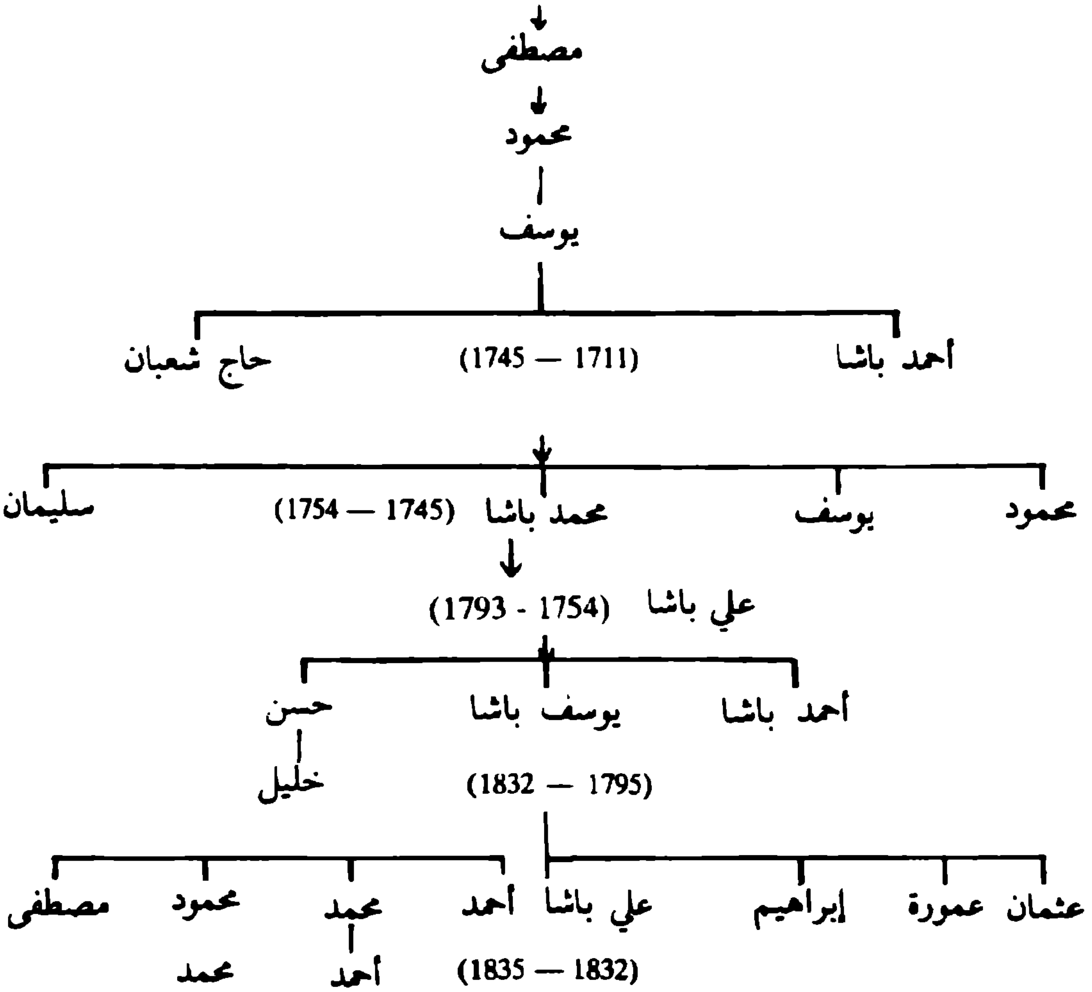

عمورة القرمانللي

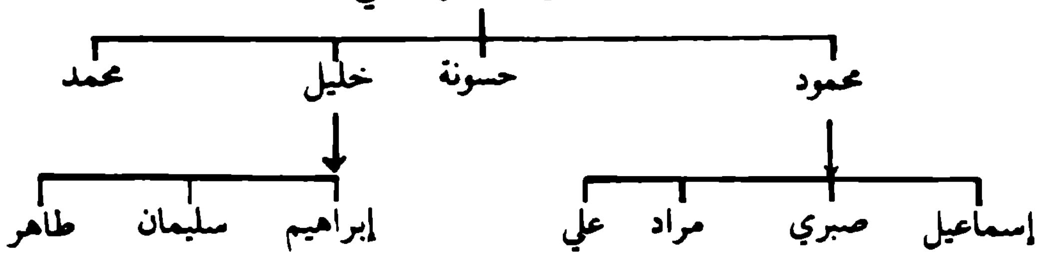

- دفن محمود القرمانللي في مقبرة القرمانللي شارع الشط.
- مات يوسف في طرابلس قبل ولاية ابنه أحمد.
- الحاج شعبان، شقيق أحمد، قتل في الثورة التي قامت بطرابلس 1721.
- محمود، ابن أحمد، كان والياً على برقة سنة 1720.
- كان يوسف ما يزال حياً بطرابلس سنة 1730، وقد مات قبل والده.
- توفي سليمان في طرابلس سنة 1760.
- تولى أحمد باشا الحكم لفترة قصيرة، وقد انقلب عليه شقيقه يوسف.
- توفي أحمد في طرابلس في سنة 1828.
- تمرد محمد على والده يوسف باشا ومات بالقاهرة.
- أقام إبراهيم وعمورة بطرابلس، بعد سقوط الأسرة القرمانللية.
- مات عثمان في الإسكندرية.
- محمد، حفيد يوسف باشا، تمرد على جده خلال الفترة 1828 - 1835 وقتل في نفس السنة.
- محمد شقيق حسونة كان قائدا للجندرمة في العهد العثماني وتوفي قبل الاحتلال الإيطالي.
- خليل بك، شقيق حسونة، كان برتبة قائمقام ومات بطرابلس 1914.
- حسونة باشا، عميد بلدية طرابلس تولى العمادة سنة 1896 وتقلد عدة وظائف في الولاية، في العهد العثماني.
- محمود بك، شقيق حسونة، كان مديراً لجنزور والرقيعات.
- إبراهيم بك الابن الأكبر لحسونة باشا، كان ضابطاً في سلاح الفرسان. استشهد في العزيزية أثناء الاحتلال الإيطالي.
- سليمان بك، ابن حسونة باشا كان ملحقاً بديوان الحكومة في العهد العثماني.

المصادر التاريخية

1 - Histoire de Barbarie et de ses corsaires, par le P. Pierre Dan (Paris, chez P. Rocolet, 1637).

2 - Copia Parziale di un manoscritto di anonimo «« Histoire chronologique du royaume de Tripoli de Barberje" del secolo XVII. L'originale si conserva nella biblioteca nazionale di Parigi. Cod. mss. 12219 - 12220.

3 - Cronaca della Missione Francescana di Tripoli d'Africa; copia scritta a macchina dal P. Costanzo Bergna dedotta dalle memorie dei Prefetti Apostolici intitolate ««Libro Vecchio" (anno 1650 - 1800) e dai documenti dell'archivio della Missione.

4 - La reggenza di Tunisi, di Guglielmo Finotti; stampata in Malta nel 1856.

5 - Les Chevaliers de Rhodes et de Malte par Farochon. Tours, Maison Alfred Mame et Fils.

6 - Viaggio da Tripoli di Barberia alle frontiere occidentali dell'Egitto; del Dott. Della Cella. Tipografia dell'Unione Arti Grafiche, Città di Castello, 1912.

7 - .Revue du monde musulman. (Settembre, Ottobre, Novem. 1908).

8 - La regence de Tripoli, Manoscritto degente nell'archivio della Missione francescana di Tripoli.

9 - Histoire des etablissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque par Paul Masson. (1560 - 1793).

10 - Le fortificazioni della città di Tripoli del Prof. S. Aurigemma, Roma 1916.
11 — Il Castello di Tripoli di Barberia del Prof. S. Aurigemma. Rivista Coloniale (Maggio, Giugno, 1923).
12 - Il dominio dei Cavalieri di Malta a Tripoli (1530 - 1551) e i rapporti dell'Ordine con Tripoli nei secoli seguenti, di Ettore Rossi.
13 - La spedizione della marina sarda a Tripoli del T. Col. G. Ferrari. Roma: Officina poligrafica editrice, 1912.
14 - Vecchie case di Tripoli, di P. Romanelli.
15 - Le popolàzioni della Tripolitania; notizie etniche e storiche vati presso il Cav. Ismail Kemali.
16 - Notizie dedotte da manoscritti e copie di documenti conserpresso il Cav. Ismail Kemali.
17 - Revue Africaine, n. 159 anno 1883 (Maggio - Giugno).
18 - La Missione francescana in Libia del P. Costanzo Bergna ««Stab. Nuove Arti Grafiche". Tripoli, 1924.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5
الفصل الأول	17
ـ من رودس إلى طرابلس الغرب.	
ـ طرابلس سنة 1500.	
ـ الإحتلال الأسباني 1510.	
ـ خير الدين بربروس.	
ـ 1501 - 1546.	
ـ مراد آغا.	
ـ درغوث باشا.	
ـ حصار طرابلس واستيلاء الأتراك عليها.	
الفصل الثاني	51
ـ حملة فرسان مالطا على زواره 1552.	

الموضوع **الصفحة**

- ولاية درغوث باشا 1553.
- هزيمة الجيش المسيحي في جربة سنة 1560.
- ذكريات أسقف أسير في طرابلس سنة 1562
- حصار مالطا وموت درغوث 1565
- علج علي باشا وخلفاؤه على ولاية طرابلس 1565 - 1588

الفصل الثالث 83

- نظام الحكم الجديد في طرابلس.
- إبراهيم باشا 1595.
- سليم باشا 1606.
- صفر أول داي لطرابلس ونهايته والمفجعة 1611
- سليمان باشا 1619.
- مصطفى شريف الداي الثاني للولاية 1621.
- طرابلس تتمرد على حكومتها الطاغية 1631.

الفصل الرابع 111

- محمد الساقزلي 1631
- طرابلس في سنة 1631.
- أوضاعها المالية والعسكرية.
- احتلال برقة والاستيلاء على أوجلة 1640.
- المبعوثون الفرنشيسكان الأوائل 1630.
- موت القسيس أليبيو.
- أعداء محمد باشا.
- موته متسمماً سنة 1649.

الفصل الخامس 147

- عثمان الساقزلي باشا طرابلس 1649..
- نشاطه خلال 23 سنة في الولاية.

الموضوع	الصفحة

- أول القناصل في ليبيا.
- القراصنة الطرابلسيون.
- القسيس جان باتستا 1653.
- وفاة عثمان الساقزلي.

الفصل السادس 173
- خلفاء عثمان باشا 1672 - 1683.
- أول مأوى فرنشيسكاني وعمل الإرسالية 1683.
- الأسرى المسيحيون.
- فرنسا وطرابلس.
- تجارة الولاية سنة 1700
- العلاقات بين إنجلترا وولاية طرابلس.
- ثورة سنة 1709 ونتائجها.
- أسرة القرمانللي 1711.

الفصل السابع 219
- أحمد القرمانللي والي طرابلس 1711.
- خلفاؤه 1745 - 1709.
- الحرب الأهلية في ولاية طرابلس الغرب.
- علي برغل 1793.
- يوسف القرمانللي وصلاته بأوروبا.
- حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الثامن 203
- المحاولات الأخيرة لقراصنة الشمال الإفريقي 1800.
- قنصلية سردينيا في الولاية 1816.
- أسطول أسرة سافويا في طرابلس 1825.
- حملة علي برقة 1718.

الموضوع	الصفحة

- الوضع المالي في ليبيا 1830.
- ثورة ولاية طرابلس وأسبابها.
- تنازل يوسف القرمانللي.

باشوات ودايات طرابلس من 1551 إلى 1711 311
قناصل سردينيا 315
قناصل إيطاليا 316
أسرة القرمانللي 317
المصادر التاريخية 319

يتناول الكتاب فترة من أدق فترات التاريخ وأهمها، وهي الفترة الممتدة من سنة 1510 إلى سنة 1850، أي العهد التركي الأول وعهد الأسرة القره مانلية وأوائل العهد التركي الثاني، وتأتي أهمية هذه الفترة التاريخية من أنها شهدت مولد الأطماع الاستعمارية وتفتحت فيها عيون أوروبا على الوطن العربي، كما أنها تمثل الجولة الأخيرة المريرة في الصراع بين آخر معاقل الحضارة الإسلامية، وبين مناوئيها الذين تربصوا بها الدوائر قروناً طويلة وأرادوا خنقها منذ الحرب الصليبية الأولى.

الثمن
2500 درهم
داخل الجماهيرية